

النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع

آليات التماسك الاجتماعي

الكتاب الثالث

دكتور على ليلة



مكتبة الأنجلو المصرية

النظرية الاجتماعية
وقضايا المجتمع
«آليات التماسك الاجتماعي»

دكتور علي ليلة

أستاذ النظرية الاجتماعية

بجامعة عين شمس

الكتاب الثالث

٢٠١٥



مكتبة الأنجلو المصرية

بطاقة فهرسة

ليلة ,علي .

النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع : اليات التماسك الاجتماعى

تأليف الدكتور على ليلة

24 × 17 سم

© مكتبة الأنجلو المصرية 2015

1- العلاقات الاجتماعية

2- التغيير الاجتماعى

3 - النظم الاجتماعية

أ - العنوان

رقم الإيداع: 2014/26292 تصنيف ديوى: 301.11

ISBN : 978-977-05-2955-3

طبع في جمهورية مصر العربية بمطبعة محمد عبد الكريم حسان

مكتبة الانجلو المصرية 165 شارع محمد فريد القاهرة - مصر

تليفون : 23914337 (202) ؛ فاكس : 23957643 (202)

E-mail : angloebs@anglo-egyptian.com

Website : www.anglo-egyptian.com

الفهرس

٧

مقدمة

الفصل الأول

٦٠-١١

المتغيرات المتصلة بالتماسك الإجتماعى

والطريق إلى إستعادته

١٣

تمهيد

١٥

أولاً: متغيرات التماسك الإجتماعى، البحث عن إطار مرجعى.

٢٠

ثانياً: متغيرات تفكيك التماسك الإجتماعى.

٤٥

ثالثاً: مظاهر تفكيك التماسك الإجتماعى.

٤٩

رابعاً: إستعادة التماسك الإجتماعى بعض الأفكار الأساسية.

٥٦

المراجع

الفصل لثانى

١٠٠-٦١

الرمزية الدينية كآلية فاعلة

فى تحقيق التماسك الاجتماعى

٦٣

تمهيد

٦٦

أولاً: موارد تأكيد التماسك الإجتماعى للمجتمع

٧٣

ثانياً: الدين، مرجعية لتأكيد التماسك الإجتماعى

٧٦

ثالثاً: الدين، بعض الحقائق الأساسية

٨٥

رابعاً: مكانة ودور الرمزية فى بناء الدين

٩٢

خامساً: حقائق حول الرمزية الدينية

٩٨

المراجع

الفصل الثالث

١٥٠-١٠١

دور الدين فى تشكيل رؤية الإنسان للعالم

«إستمرار»

١٠٣

تمهيد

١٠٥

أولاً: دور الدين فى تحقيق تكامل النظم الاجتماعية

| | |
|-----|---------------------------------------------------|
| ١١٣ | ثانياً: علاقة الدين بالطبقات والفئات الاجتماعية |
| ١١٦ | ثالثاً: دور الدين في تحقيق التماسك الاجتماعي |
| ١٢٤ | رابعاً: دور الدين في حماية المجتمع من التفكيك |
| ١٣٠ | خامساً: دور الدين في مواجهة أزمات المجتمع |
| ١٣٦ | سادساً: دور الدين في تماسك بناء الشخصية الإنسانية |
| ١٣٩ | سابعاً: دور الدين في تشكيل رؤية الإنسان للعالم. |
| ١٤٦ | المراجع |

الفصل الرابع

| | |
|---------|--------------------------------------------------|
| ٢١٤-١٥١ | دور رأس المال الديني |
| | في دعم الفعل الإنساني |
| ١٥٣ | تمهيد |
| ١٥٤ | أولاً: مسلمة منهجية لفهم مكانة الدين في المجتمع |
| ١٥٩ | ثانياً: عناصر بناء رأس المال الديني. |
| ١٦٦ | ثالثاً: الدين رأس مال يدعم الفعل الإنساني |
| ١٧٩ | رابعاً: علاقة الدين بالسياسة في المنظور الإسلامي |
| ١٩٣ | خامساً: إضرار العنف الديني بالأمن القومي |
| ٢٠٣ | سادساً: الدين وآليات الإصلاح في العالم العربي |
| ٢٠٩ | المراجع |

الفصل الخامس

| | |
|---------|----------------------------------------------------|
| ٢٩٨-٢١٥ | تحولات الثقافة ومنظومة القيم |
| | عبر نصف قرن |
| ٢١٧ | تمهيد |
| ٢٢٠ | أولاً: الثقافة، تعريف وخصائص |
| ٢٢٩ | ثانياً: دور الثقافة في تحقيق التماسك الاجتماعي |
| ٢٣٧ | ثالثاً: المتغيرات المحددة لتحولات المجتمع والثقافة |
| ٢٤٨ | رابعاً: مكانة القيم في بناء التحول الاشتراكي |

| | |
|-----|------------------------------------------------------------------|
| ٢٦٣ | خامساً: الثقافة ومنظومات القيم على خريطة التحول الليبرالي |
| ٢٧٥ | سادساً: تأثير تحولات نصف قرن على بيئة الثقافة ومنظومات القيم |
| ٢٨٥ | سابعاً: الحصاد، إنهيار الثقافة وتشقق جدران المجتمع، فأين المفرد؟ |
| ٢٩٢ | المراجع |

الفصل السادس

٣٥٦-٢٩٩

الشباب

من التطرف والعنف

وحتى ممارسة الارهاب والانحراف

| | |
|-----|----------------------------------------------------|
| ٣٠١ | تمهيد |
| ٣٠٥ | أولاً: العوامل والأسباب المسؤولة عن التطرف الديني |
| ٣١٥ | ثانياً: طبيعة وخصائص الشخصية المتطرفة |
| ٣١٨ | ثالثاً: التحول من التطرف إلى الارهاب |
| ٣٢٥ | رابعاً: المتغيرات والعوامل المسؤولة عن الارهاب |
| ٣٣٥ | خامساً: إنحرافات سلوكية أخرى على ساحة الشباب |
| ٣٤٥ | سادساً: نحو سياسة إجتماعية لمواجهة التطرف والأرهاب |
| ٣٥٣ | المراجع |

مقدمة:

يوجد إتفاق بين مختلف إتجاهات التنظير السوسيولوجي، على أننا نعيش في عصر التفكيك، حيث إنتهى عصر الكيانات الكبيرة والمتماسكة، سواء على مستوى الواقع المادى أو على المستوى المعنوى والنظريات. تأكيداً لذلك أنه إذا كان تنظير ما بعد الحداثة قد غابت عنه السرديات الكبرى، فإن واقع العولمة، المناظر لعصر ما بعد الحداثة، على صعيد المعانى، شهد تفكيك الوحدات المتماسكة على مختلف المستويات. فقد إنتشرت الفردية والتجزئة أو لنقل الذرية على كل الساحات، فالعائلة التى كانت متماسكة إنهارت، وسقطت آليات الحفاظ على تماسكها، ونتيجة لذلك إرتفعت معدلات الطلاق. بل إنا لاحظنا العزوف عن الزواج والاقبال على تشكيل الأسر، وتفضيل البقاء عند مستوى الحياة الفردية، حيث أصبح فى إمكان الفرد فى إطارها أن يكون قادراً على إشباع حاجاته الأساسية مباشرة من السوق دون الحاجة لأسرة. وبنفس المنطق تبدلت العلاقات الاجتماعية، التى كانت ذات طبيعة جماعية بالأساس، تستند إلى عواطف ومشاعر الجماعة التى تتحقق هذه العلاقات على ساحتها. سواء كانت الجماعة القرايية أو جماعة الأصدقاء أو حتى جماعة العمل، وحلت محلها العلاقات ذات الطبيعة المنفعية والمصلحية، وهى علاقات لا تعبر عن عواطف جماعية، بقدر ما تعبر عن مطامع فردية أنانية ينشدها أطراف العلاقة من تأسيسها. وإلى جانب أن العلاقات الجماعية ذات طبيعة تجميعية، لكونها تعمل على أن يشكل الأفراد المتناثرون جماعات، ومن ثم فمضامين هذه العلاقات تتصف بالدوام والاستمرار. فإننا نجد أن العلاقات الفردية التجزئية ذات طبيعة مؤقتة، تنتهى بمجرد أن تبدأ، أو بمجرد أن يتحقق الهدف منها. وإذا كانت العلاقات الجماعية تعمل على تشكيل المجتمع الواسع، فإن العلاقات الفردية النفعية تعمل على تفكيك الجماعات إلى أفراد، يتجمعون إلى جانب بعضهم البعض، ويشكلوا نموذجاً أو نمطاً جديداً من التجمع أو المجتمع.

وتؤكد تفاعلات العولمة هذه النزعة إلى التفكيك، حيث تعمل العولمة بإتجاه تجانس وتداخل عالمى على الأصعدة الثقافية والسياسية والاقتصادية، تأكيداً

لذلك أنها إذا كانت ترغب في تحقيق تجانس عالمي على الصعيد الثقافي، فإنها تستهدف تأسيس حالة من المساواتية الثقافية، حيث يمتلك كل فرد ذات المعطيات الثقافية والمعرفية، ومن ثم يصبح مكثف بذاته ثقافياً، وليس في حاجة إلى الآخر. وحتى تنجح العولمة في تحقيق هذه الحالة من المساواتية الثقافية، فإنه كان عليها أن تعمل بإتجاه تفكيك الثقافة القومية، حتى لا تشكل آلية لتماسك المجتمع القومي، بحيث يؤدي تفكيك الثقافة القومية وسقوطها إلى تفكيك المجتمع. بالإضافة إلى ضرب الثقافات المحلية في مقتل، من خلال تسريب معاني وقيم غريبة عليها ومضادة لها، تفرض تحليلها من الداخل ومن الطبيعي أن يؤدي تفكيك الثقافة القومية والثقافات المحلية، إلى إفتقادها القدرة على تأكيد تماسك المجتمع ومن ثم الدفع بإتجاه تفكيكه، وهي الحالة التي تقود إلى التفكيك الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

بيد أن عملية التفكيك التي تتعرض لها المجتمعات في واقعها المادي بفعل آليات العولمة، ليست قدراً مفروضاً لاراد لقضائه، حيث يمكن للمجتمعات القومية أن تعمل هي الأخرى آلياتها الحضارية، للحفاظ على وحدة وتماسك بنيتها. إرتباطاً بذلك فإننا نجد أنفسنا في مواجهة أربعة آليات أساسية، تعمل جميعها في إتجاه تأكيد التماسك الاجتماعي. وتتمثل الآلية الأولى في الدين، الذي يضم المعاني الموحى بها من العالم الآخر، والتي أوحى بها لتنظيم التفاعل الواقعي للبشر، وإذا كان كل مجتمع يحتاج إلى إعتقاد وإيمان، فإن المعاني المتضمنة فيهما تعمل في إتجاهين لتأكيد التماسك الاجتماعي بين البشر. فهي من ناحية توجه غالبية أفراد المجتمع شطر توجه واحد، هو الله الخالق لهذا الكون، والذي فرض علينا عبادته، على أساس من التوازي والمساواة، يضاف إلى ذلك فإن المعاني الدينية توفر نوعاً من التماسك الأفقي بين البشر وبعضهم البعض في المجتمع، طاعة لنداء قيم ومعاني التسامح والتضامن، والاستقامة والحفاظ على إستقرار المجتمع. وإذا كان الدين معنى أساساً بتحقيق التماسك الاجتماعي، فإن تناحر أبناء الأديان أو المذاهب، من شأنه أن ينشر الفوضى في المجتمع ويهز الاستقرار الاجتماعي. كذلك فإن التطرف بالدين حتى العنف

والارهاب يقضى على قيم ومعانى التسامح والتضامن والاستقامة. لذلك نجد أن غالبية المجتمعات ترفض وتحارب هذه الظواهر المرضية، لأنها تهدد إستقرارها وتماسكها. وتشكل الثقافة الآلية الثانية التى تحافظ على إستقرار المجتمع، وإذا كان الدين قد أوحى به الله إلينا من رحم الغيب، فإن الثقافة قد تشكلت وصدرت عن رحم المجتمع، وإذا كان الدين يفرض تنظيمًا معينًا على المجتمع، وعلى الأفراد سلوكيات محددة، إذا لم يطعها البشر فسوف يواجهون عقابهم فى الحياة الدنيا والآخرة. فإن الدين يشكل فى ذات الوقت قاعدة أو مرجعية للمجتمع، فالحلال والحرام الدينى هو فى الغالب الصواب والخطأ الثقافى. وإذا كانت الثقافة قد ظهرت متطورة مع تطور المجتمع، فإننا نجد أنها كأحد مكونات المجتمع يعاد إنتاجها فى كل فترة من فترات تاريخ المجتمع، وذلك لكونها هى التى تنظم تفاعل البشر مع بعضهم البعض فى مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. حيث يعيد البشر يعيدون إنتاجها من خلال تفاعلهم الاجتماعى مع بعضهم البعض، أثناء ذلك يملئ عليهم هذا التفاعل - بإعتباره أصبح يعبر عن العقل الجمعى - تعديل بعض معانى الثقافة وقواعدها أو إستبدالها بأخرى، أو حتى إبتكار معانى وقواعد جديدة. وهو الأمر الذى يشير إلى حالة من التفاعل الجدلى بين المجتمع وثقافته، وهو التفاعل الذى يؤدى إلى تطوير كليهما، لتصبح الثقافة أكثر فاعلية والمجتمع أكثر تماسكًا.

وإذا كان الدين كأحد الآليات التى منحتها العناية الألهية للمجتمع، لتنظيم التفاعل فى إطاره، فإن الثقافة تعد الآلية التى يبتكرها المجتمع لتحافظ على تماسكه، فهى من صناعته، ويعنى ذلك أن النظام السياسى أو الدولة فى أى مجتمع من المجتمعات، هى المسئولة عن تطوير الآليات التى تحافظ بها على تماسك المجتمع وتأكيد إستقراره. وإذا كانت الدولة قد طورت تاريخيا الجيش فى محاولة للحفاظ على بقاء المجتمع متماسكا ضد أى أعتداء أو عدوان خارجى، وإذا كانت قد طورت أجهزة الشرطة من أجل الحفاظ على الأمن الداخلى تحقيقا لنفس الهدف، وإذا كانت قد طورت الاعلام - فى آلياته القومية - لاعلام المواطن

بما يحدث في مجتمعه حتى يظل مرتبطاً به. إضافة إلى تنوير الرأي العام، المعبر عن العقل الجمعي للمجتمع، حتى يصبح المجتمع واعياً بصورة دائمة بالمخاطر التي تتهدده. إلى جانب ذلك فإنه نظراً لطبيعة التنمية الليبرالية التي يقودها القطاع الخاص، فقد إتسعت مساحة التهميش الاجتماعي، الذي أصاب فئات كثيرة في المجتمع، والتي برز وجودها منشقة عنه، إقتصادياً أو ثقافياً أو اجتماعياً وسياسياً، حيث يعنى وجودها أن المجتمع بدأ يعاني من تشققات في جدران بنائه، وهي الأوضاع التي دفعت الدولة لتبنى سياسات الحماية الاجتماعية. تعبيراً عن توجهات أخلاقية وعواطف جمعية، وذلك بهدف العمل بإتجاه تمكين المهمشين، وتطوير البرامج والسياسات التي تساعد في إدماجهم في المجرى الرئيسي للمجتمع، ومن ثم إستعادة تماسكه، قد تقوم الدولة بتطوير هذه السياسات بمفردها، أو قد تتجه إلى تأسيسها وتفعيلها من خلال تنظيمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص، أو إستناداً إلى الشراكة الثلاثية بينهم، إضافة إلى الجماهير المستهدف إدماجها.

ذلك يعنى أن آليات التماسك الاجتماعي تصدر عن مصادر عديدة، وتسعى جميعها إلى الحفاظ على بقاء المجتمع مستقراً ومتماسكاً حتى يؤدي أدواره بفاعلية في نطاق نظام عالمي، يموج بقدر هائل من ظروف التفكيك وعوامله، وهي قضايا حاولنا تطوير حوار بشأنها من خلال فصول هذا الكتاب.

والله الموفق أولاً وأخيراً

على ليلة

الرحاب في يناير ٢٠١٥

الفصل الأول

المتغيرات المتصلة بالتماسك الإجتماعي

وآليات إستعادته

الفصل الأول

المتغيرات المتصلة بالتماسك الإجتماعى وآليات إستعادته

تمهيد

أصبحت قضية الحفاظ على التماسك الإجتماعى من القضايا المحورية فى عصرنا الحاضر، وذلك بإعتبار أن المجتمع القومى يتعرض لأنماط ومستويات من الضغوط التى تهدد وجوده وتماسكه، وتدفعه إلى مواجهة مصير التفكك والتشظى. وإذا كانت المجتمعات القومية فى نظامنا العالمى تعيش فى ظل حالة من عدم التجانس فى تكوينها الديموجرافى والإجتماعى، وهو ما يعنى أن هذه المجتمعات تتشكل من جماعات مختلفة على أساس دينى أو عرقى أو إجتماعى أو إقتصادى أو ثقافى. فإن مثل هذه الأوضاع تحمل فى وطياتها خطورة التشظى وإنهيار التماسك الإجتماعى بسبب تحول الخلافات بين هذه الجماعات إلى تناقضات وصراعات، وكذلك بسبب غياب عوامل الإدماج والصهر الإجتماعى. وهى العوامل التى تؤكد على المساحات المشتركة بين هذه الجماعات وتعمل على تقليص مساحات التباين أو التناقض والإختلاف.

ذلك يعنى أننا إذا تأملنا الأوضاع فى مجتمعنا المصرى فى الفترة الأخيرة فسوف نجد أن المجتمع قد تعرض، وما زال يتعرض، لمتغيرات كثيرة تعمل على تفكيكة وتهدد تماسكه. ويمكن أن نقسم هذه العوامل أو المتغيرات إلى متغيرات داخلية وخارجية. فى هذا الإطار فإننا نجد أن بعض الجماعات تعيش حالة من الغبن وعدم الحصول على الحقوق الأساسية، الأمر الذى دفعها إلى العزلة عن المجتمع، وهو ما يهدد تقليص مساحة المواطنة لديها. مثال على ذلك تخلف مستويات الوعى والتنمية فى بعض المناطق التى تضم جماعات مصرية، كما هى الحال فى «النوبة» أو «سيناء» مقارنة بالتنمية الحادثة فى العواصم الأساسية، كالقاهرة والأسكندرية، أو الوجه البحرى والقبلى. حيث نجد أن مستويات التنمية فى هذه الساحات منخفضة للغاية بما لا يؤمن إشباعاً

للحاجات الأساسية لمواطنيها، الأمر الذى يسبب ضعف روابطها بالمجتمع، ومن ثم تهديد تماسكه الإجتماعى، أو عدم تفعيل القانون والإحتكام الدقيق إليه، كما فى حالة الجماعات المسلمة والمسيحية. وكذلك وجود المهمشين الفقراء الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من حقوقهم الأساسية فيما يتعلق بمختلف الفرص الإجتماعية. الأمر الذى يتطلب توفير مختلف الفرص لهم أسوة بالشرائح التى تستمتع بهذه الفرص بصورة فائضة. ذلك أننا فى عصر أصبحت جماعات الوطن تمتلك وعياً أساسياً وواضحاً بحقوقها، ومن الضرورى إحترام مضامين هذا الوعى والتسليم بهذه الحقوق.

إضافة إلى ذلك توجد المتغيرات الخارجية التى تسعى لتفكيك المجتمعات القومية، لترتع قوى العولمة على ساحاتها بلا عوائق أو قيود. فى هذا الإطار تسعى القوى الإقليمية والعالمية إلى تأليب مختلف الجماعات لتخرج على الدولة القومية. لأن هدف هذه القوى إضعافها، أو تأليب هذه الجماعات ضد بعضها البعض، لتعيش فى ظل حالة دائمة من التناقض والصراع الذى يستهدف إضعاف الدولة والمجتمع القومى معاً. فى هذا الإطار فإننا نجد أن القوى الخارجية تعتمد آليات كثيرة لتفجير الصراع الداخلى. من هذه الآليات إضعاف الدولة القومية سياسياً وإقتصادياً، حتى تظل عاجزة فى مواجهة التدخل الخارجى الذى يسعى لتفكيك التماسك الإجتماعى. من هذه الآليات كذلك أن تعمل هذه القوى بإتجاه دفع بعض الجماعات إلى مواقف متطرفة، تجعلها على عتبة ممارسة العنف ضد الدولة لإضعافها، أو ضد الجماعات الأخرى لإستنفار عدوانيتها، حتى ينتشر الصراع الإجتماعى على ساحة المجتمع. أو أن تلجأ القوى العالمية إلى تطوير الوعى الزائف لبعض الجماعات، التى ينبغى أن تحصل عليها، ولو على حساب تآكل المواطنة. يساعدنا فى ذلك عجز الدولة القومية عن تحقيق التنمية بمعدلات كافية وتوزيع نتائجها بصورة عادلة، بحيث توفر بسلوكها الضعيف على هذا النحو الظروف المواتية لهذه القوى لإختراق المجتمع، ومن ثم دفعها التماسك الإجتماعى بإتجاه الإنهيار.

وحتى يمكن أن نحافظ على التماسك الإجتماعى للمجتمع، فإنه من

الضرورى الإنشغال بإصلاح البيت القومى من الداخل، إصلاحه من الناحية السياسية، عن طريق دفع التحول الديموقراطى الذى تأخر كثيراً، بإتجاه تحقيق غاياته وكامل نضجة. إضافة إلى الإصلاح التنموى والإقتصادى الذى يبدأ بالمواجهة الحاسمة للفساد، والعمل على تحقيق التنمية المتوازنة لكل خريطة المجتمع، وتوزيع عائدها على أفراد المجتمع وليس جماعاته بما يحقق المواطنة الكاملة ويعمق عواطفها فى نفوس البشر. يضاف إلى ذلك أن تعمل مؤسسات التنشئة الإجتماعية إبتداء من الأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الدينية والإعلام بإتجاه التأكيد على المواطنة. بإعتبارها صيغة مشتركة ينبغى أن تشكل مرجعية أساسية، محورية ووحيدة لكل أفراد وجماعات المجتمع. ذلك أن المواطنة المتساوية الحقوق والإلتزامات، هى وحدها القادرة على الحفاظ على تماسك المجتمع. يساعدها فى ذلك القانون القوى والصارم، الذى يفرض إحترام حدود ومضامين هذه المواطنة، ونعرض فى الصفحات التالية بإيجاز لهذه القضايا.

أولاً: متغيرات التماسك الإجتماعى، البحث عن إطار مرجعى

حينما يكون المجتمع متمتعاً بالعافية الإجتماعية فإننا ندرك أن الشروط الأساسية للتماسك الإجتماعى متوفرة وقائمة، حيث يعنى توفر هذه الشروط أن بنية المجتمع متماسكة إلى حد كبير. وذلك بغض النظر عن التنوعات القائمة فى إطاره. فنادراً هى المجتمعات التى تتمتع بحالة من التجانس الكامل، حيث لا يتجاوز عددها على صعيد نظامنا العالمى عدد اصابع اليد الواحدة. إذ نجد أن غالبية المجتمعات على الصعيد العالمى تتشكل من المجموعات الدينية والعرقية والثقافية والإجتماعية «القبلية أو العائلية». وقد تجمعت هذه التجمعات مع بعضها لأنها تسكن ذات المكان أو ذات الأرض. ونظراً لوجود هذه التجمعات وتفاعلها مع بعضها البعض فقد طورت نوعين من الوجود الإجتماعى والثقافى الخاص بها. النوع الأول الوجود الإجتماعى الداخلى، أو الخاص بالجماعة، حيث نجد أن كل جماعة طورت شبكة من العلاقات الإجتماعية الداخلية، أكثر كثافة بين أعضائها، مقارنة بشبكة العلاقات بين أعضاء هذه الجماعة وأعضاء

الجماعات الأخرى. وهى مسألة طبيعية إذا كان ثمة عائق عرقى أو ثقافى أو دينى أو اجتماعى، يعوق تطوير شبكة كثيفة من العلاقات بين أعضاء الجماعات المختلفة. الأمر الذى جعل المنطقة القائمة بين الجماعات منطقة هشة من حيث كثافة العلاقات الاجتماعية، وهو الأمر الذى يشير إلى تبلور الحدود بين الجماعات (١).

ويتصل بذلك أنه إذا طورت كل جماعة من الجماعات علاقاتها الداخلية بكثافة عالية، فإنها بذلك تمتلك بنية لها حدودها النسبية التى تجعلها جماعة متبلورة فى مقابل الجماعات الأخرى. ويترتب على ذلك أن كل جماعة من الجماعات تطور بنية ثقافية خاصة بها، تحتوى على منظومات القيم التى تتولى تنظيم التفاعل فى إطار مختلف هذه الجماعات، وفى هذه الحالة فإنه تظهر لكل من هذه الجماعات حدود وثقافة تفصلها بطبيعة الحال عن الجماعات الأخرى الموجودة فى المجتمع. ويزداد تبلور بنية الجماعة إذا تفجر الصراع أو العداوة بين الجماعات المشكلة للمجتمع، الأمر الذى يقود إلى مزيد من تبلور جماعات المجتمع فى مواجهة بعضها البعض، ويزداد الأمر سلبية، إذا كانت كل جماعة من الجماعات تقطن مساحة أو منطقة معينة من أرض الوطن فى مواجهة الجماعات الأخرى، مثال على ذلك الأكراد والسنة والشيعة فى العراق، البربر الذين يسكنون الجبال، والعرب الذين يسكنون الصحراء والسهول والوديان فى المغرب العربى، القبائل الزنجية فى جنوب السودان، التى تختلف من حيث الدين والعرق والأرض. وكذلك قبائل الفور فى غرب السودان والبجا فى شرق السودان، كذلك الشيعة فى منطقة الإحساء بالمملكة العربية السعودية، فى مقابل السنة الذين يشغلون بقية أرض المملكة (٢). وهو ما يعنى أن ثمة ظروف قد تشكل ثم تقود إلى عزلة الجماعات عن بعضها البعض، وكما أشرت فإن هذه الصيغة تعد صيغة قائمة على الصعيد العالمى.

غير أنه برغم هذا التباين المستند إلى العزلة أو تحديد حدود الجماعات بالنظر إلى بعضها البعض، فإن هذه الجماعات تندمج مع بعضها البعض فى بعض المجتمعات. بحيث نجد أن حدود الإنعزال ليست قائمة. وأن هذه

الجماعات تشكل في جملتها كتلة واحدة إلى حد كبير الأمر الذى يدفع إلى تشكيلها لمجتمع واحد متماسك يقترب من التجانس، بحيث تشكل مجتمعاً قومياً متماسكاً من طراز مثالى. وذلك يرجع إلى أن مقومات التماسك أكثر من مقومات العزلة والتحدد. وحتى لا يصبح الحديث عاماً فإننا إذا أخذنا المجتمع المصرى نموذجاً لتوضيح المقولات التى نشير إليها، فإننا نجد أن المجتمع لديه مقومات عديدة للتماسك الإجتماعى.

وتشكل الأرض أو الجغرافيا المصرية الساحة التى توجد عليها مختلف الجماعات. وإذا كانت الأرض المصرية سهلية ومنبسطة في غالبها، فإننا نجد أن مختلف التكوينات موجودة على ساحتها على أساس من التداخل إلى حد كبير، حيث نجد أن التكوين العائلى في المجتمع المصرى سواء كان قبلياً أو بدنياً، من نمط التكوينات المتداخلة، فالقبائل التى تعيش في الصحراء عادة ما تكون على علاقات مع بعضها البعض، إضافة إلى تداخلها مع البدنات في التجمعات الزراعية، ومن ثم فالمجتمع لا يعرف العزلة القبلية أو العائلية إلى حد كبير. بالإضافة إلى ذلك فإننا إذ تحدثنا عن التكوين العرقى فسوف نجد أن المجتمع المصرى تغيب عنه العرقية اللهم إلا تكوينات محدودة في منطقة النوبة، وهو تكوينات تتجانس مع الكل المصرى في الناحية الدينية فالنوبيون يتجانسون في خلفيتهم الدينية إسلامية كانت أو مسيحية مع بقية السكان في المجتمع المصرى، إضافة إلى بعض التكوينات الغجرية المحدودة، وهو ما يعنى أن ثمة تجانس على قاعدة الدين والعرق في المجتمع المصرى (٣).

وتشكل الثقافة ومنظومات القيم احد أبعاد التجانس على الصعيد المصرى، حقيقة ان هناك بعض العناصر الثقافية التى تمنح ثقافة بعض الجماعات من الداخل قدراً من ملامحها وطبيعتها الخاصة، إلا أن المشترك في الثقافة العامة يكون أقوى إلى حد كبير. وإذا كانت الثقافة العامة تصدر في عناصرها التى تشكل بناءها عن اربعة مصادر، فإن المصدر الأول يتمثل في الدين، حيث يشكل الدين جانباً من قاعدة الثقافة، ويتمثل المصدر الثانى من التراكم الثقافى المتدفق عبر التاريخ، والذى تشارك فيه مختلف جماعات المجتمع، سواء شاركت في

صياغته أو تأسيسه أو إنتاجه، أو في الإستفادة منه. ويتصل المصدر الثالث بمنظومات القيم المتضمنة في الثقافة التي تخترق فضاء المجتمع من خارجه، حيث نجد أن قيم هذه الثقافة المخترقة تؤثر على قيم الثقافة القومية التي يستوعبها غالبية أفراد المجتمع. ويشير المصدر الرابع إلى التفاعل الإجتماعى الذى يشكل الساحة التى يعاد من خلالها إنتاج الثقافة العامة للمجتمع، بحيث تتخلق الثقافة من خلال التفاعل الإجتماعى بطابع جديد، من شأنه أن يهمل الخصوصيات الثقافية للجماعات، ويجعل المشترك أقوى دائماً مما هو خاص، ولذلك نجد أن الثقافة المصرية تحتوى على القواسم المشتركة على الصعيد القومى، وهى القواسم التى تحتوى على منظومات القيم المنظمة للتفاعل داخل المجالات العائلية والإقتصادية السياسية، أو مجالات العلاقات والتفاعل الإجتماعى السائد بين البشر، حيث نجد القيم المنظمة للتفاعل الإجتماعى فى مختلف هذه المجالات مشتركة بين مختلف الجماعات (٤).

ويشكل البعد الحضارى للمجتمع أحد أبرز الفضاءات المشتركة بين مختلف الجماعات فى المجتمع، فى هذا الإطار فإننا نعتقد أن البشر فى المجتمع المصرى، ينتمى جميعهم إلى حضارات ذات طبقات دينية وحضارية متتابعة. هذه الطبقات الحضارية ذات القاعدة الدينية فى الغالب، هى التى ميزت المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات. تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا بنية الشخصية المصرية سوف نجد أن الحضارة القاعدية الراسبة فى بنيتها هى الحضارة الفرعونية، بكل تجسيدات المادية أو أفكارها وقيمها المعنوية. فإذا سعدنا تاريخياً إلى طبقات أحدث فسوف نجد الحضارة القبطية، هى الحضارة التى تشكل طبقة راسبة وقوية فى البنية المصرية. وحيما إنتشر الإسلام فى مصر، آمن به بعض المصريين بينما آخرون ظلوا على تدينهم القبطى، ولأن الإسلام والمسيحية صدرا عن جذر ومصدر واحد. فإننا نجد أنه لم تحدث قطيعة بين الجماعتين الدينيتين، لأن منطقة ما هو مشترك أكثر إتساعاً مما هو مختلف. وظل الأمر حتى الآن، ويمكن ننظر إلى نفس عبور بعض الأشخاص من الساحة الإسلامية إلى الساحة المسيحية، والعبور المعاكس من المسيحية إلى الإسلام،

باعتباره يرجع إلى أن مساحة المشترك كبيرة بين الجامعتين، بغض النظر عن الإغراءات الموقفية. ونفس الأمر بالنسبة للجماعات العرقية، فبرغم أن لبعضها خصوصيتها الثقافية إلا أن ما هو مشترك أكثر إتساعاً. وحينما طرأت قيم العولمة في المرحلة الأخيرة أثرت على ثقافة المسلمين والمسيحيين على السواء، تأكيداً لذلك أنه حينما تناقش حقوق المرأة أو ظواهر الشباب أو أوضاع الطفولة، فإنها تناقش ذات الآثار تقريبا. بل وذات الإستجابة، وذات الفئات الإجتماعية التى خضعت لتأثير أو إختراق ثقافة العولمة (٥).

ويعتبر التداخل القبلى أو السكانى من الأبعاد أو المتغيرات الأساسية التى حققت قدراً كبيراً من التجانس على الصعيد الإجتماعى، الأمر الذى أكد التماسك الإجتماعى فى المجتمع، وإلى جانب التجانس والتداخل الذى يقوم فى السياق الحضرى المستند إلى الفردية، فإننا نجد أن البشر لا ينفصلون عن بعضهم البعض. وفق آية متغيرات إثنية. تأكيداً لذلك أننا نجد أن السياق الريفى يشهد تداخلاً فى الحياة الإجتماعية والمكانية، فالثابت فى السياق الريفى فى غالبية، أن هناك توزيع مكافئ تكون فيه العائلات المسلمة إلى جانب العائلات المسيحية فى كل قسم من أقسام القرية. فإذا كانت القرية مقسمة إلى ثلاث تجمعات أو أربعة فإننا نجد أن كل تجمع يجمع عدداً من العائلات المسلمة إلى جانب عدد من العائلات المسيحية، وأن كل تجمع تسود بداخله روابط عضوية قوية. لأن العائلات المسلمة هى عائلات تميل بطبيعتها إلى العمل فى الزراعة فى مقابل أن العائلات المسيحية تحترف الزراعة إلى جانب مهنة أخرى ولتكن النجارة أو التجارة أو الكتابة والحساب. ومن ثم وقع إرتباط كبير بين الجامعتين، الأمر الذى جعلهما يعيشان بصورة دائمة فى حالة من الوئام الإجتماعى، تنمو بينهم علاقات إجتماعية مستندة إلى التفاعل الإجتماعى الكثيف. الأمر الذى يجعل الجماعات المسلمة بحكم تجمعها العددى الكبير ملتزمة أو تقع عليها مسئولية الحفاظ على العائلة أو العائلات المسيحية التى تجاوزها جغرافيا. ومن ثم فقد كان من الطبيعى أن تشعر كل جماعة من الجماعات بالأمان فى ظل وجود الجماعة الأخرى. فلأن الجماعة المسيحية كانت تحترف إلى جانب الزراعة

القيام ببعض المهن التي يحتاجها الإنتاج الزراعى، فإن ذلك كان يعنى أن الجماعة المسيحية كانت تمنح الجماعة المسلمة الأمان الإقتصادى فى مقابل أن الأخيرة كانت تمنح الأولى الأمان السياسى. وفى ظل هذا الإرتباط العضوى قامت شراكات فى مجال الزراعة، وتربية الماشية وكثير من المناشط الإقتصادية، وهى المناشط التى ترتبت عليها مناشط إجتماعية وثقافية عديدة، جعلت من التجمعات القروية - بغض النظر عن إختلاف الدين - كتلة سكانية واحدة أو كتلة إجتماعية متماسكة. وإستمر الحال على هذا النحو لتاريخ طويل، كان الحديث أو الإشارة إلى الصفة الدينية، إشارة لا تحمل أية دلالات، ولا تتحمل كذلك أية معانى سلبية بالنسبة لأى طرف من أطراف التفاعل الإجتماعى (٦).

ثانياً: متغيرات تفكيك التماسك الإجتماعى

يمكن القول بأن التاريخ الإجتماعى للمجتمع المصرى شهد حالة من التماسك الإجتماعى عبر مختلف مراحل. وقد كان هذا التماسك أشد ما يكون فى مرحلة النضال الوطنى المشترك، ضد القوى المستعمرة للحصول على إستقلال الوطن. إذ نجد أنه على طول البلاد وعرضها، كانت كل جماعات المجتمع منطوية تحت لواء النظام السياسى، تخوض مختلف المعارك، كأما المجتمع بشكل فى جملته هوية واحدة. حيث لم تكن توجد أية تمايزات قد تبعد هذه الجماعات عن بعضها البعض، وحينما كانت تقوم مختلف الحركات الإجتماعية كان الجماعات تشارك فيها، على مرجعية الهوية المصرية، أو العربية وليست وفق أى مرجعيات دينية. ولم يحدث أن أعطى الإعتبار أثناء النضالات القومية العديدة، التى خاضها المجتمع أى إهتمام لآية إعتبارات إثنية، من ناحية لأن ثقافة النضال ومتطلباته وإحتياجاته كانت تعلو على أية ثقافة فرعية وتتجاوزها. حيث كانت المصرية هي المرجعية الأكثر بروزاً، غير أننا نلاحظ فى الفترة الأخيرة خفوتاً لهذه المرجعية بسبب فاعلية بعض المتغيرات التى بدأت تفكك تماسك الأمة عموماً، ونذكر فيما يلى بعض من هذه المتغيرات (٧).

١- ضعف التماسك الثقافى والأخلاقى فى المجتمع: ذلك يرجع إلى أن الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها تشكل الإطار الأخلاقى والمعنوى الذى

يربط جماعات المجتمع مع بعضها البعض. ويرجع ذلك لأن الثقافة تضبط الفرد من خلال ثلاثة أبعاد أساسية. ويتمثل البعد الأول في أن الثقافة تضم أفراد المجتمع إلى بعضهم البعض عن طريق وجودها الرمزي. في هذا الإطار توجد الثقافة على هيئة مجموعة من القيم التي ينبغي أن يراعيها أفراد المجتمع في إنجازهم لمختلف سلوكياتهم الإجتماعية، فهي قائمة في فضاء المجتمع يعطيها جميع أفراد المجتمع إعتباراً. بالإضافة إلى ذلك فإن منظومات قيم الثقافة البعد الثاني تتسلل إلى داخلنا من خلال عملية التنشئة الإجتماعية. بحيث يستوعب الفرد قيم الثقافة لتشكل ضميره الداخلي، الذي يوجه سلوكياته في مختلف المجالات الإجتماعية. يضاف إلى ذلك البعد الثالث لفاعلية الثقافة، وذلك حينما تتحول الثقافة إلى مجموعة من القواعد التي تنظم سلوكيات البشر وتفاعلاتهم في مختلف مجالات الواقع الإجتماعى (٨).

غير أننا إذا تأملنا حالة الثقافة ومنظومات القيم التي تلعب دورها في تأكيد تماسك بناء المجتمع، فسوف نجد أنها قد تعرضت في الفترة الأخيرة لمجموعة من المشكلات أو الظواهر، التي أضعفت فاعليتها في تأكيد هذا التماسك. من هذه الظواهر، الانفصال بين الأيديولوجيات التي شكلت إختيارات النظام السياسى وبين ثقافة المجتمع، ذلك أنه من المفترض أن تنبثق أيديولوجيات النظام السياسى من رحم ثقافة المجتمع، في جوانبها العقلية، وتعمل على تطوير بنية الثقافة في جوانبها الأخرى. ولما كانت الأختيارات الأيديولوجية مشتقة من أيديولوجيات من خارج المجتمع، فإن ثقافة المجتمع ظلت كما هى لم يحدث لها أى تطوير، الأمر الذى جعلها عاجزة عن متابعة وضبط أحوال المجتمع وتفاعلاته في ظل ظروفه المتغيرة والمتجددة. بحيث إتسع هذا الضعف في نهاية القرن العشرين حتى أسس حالة من الفراغ الثقافى، الذى ظهرت على ساحته ظواهر سلبية عديدة (٩).

من هذه الظواهر بداية تشكل الثقافات الفرعية المتطرفة والمضادة، وهى الثقافات التى نشأت بداياتها في المرحلة الناصرية، على يد حركة الإخوان المسلمين الرافضة لتوجهات النظام القومية الإشتراكية. والتى تولدت عنها في

مرحلة السبعينيات وحتى الآن الحركات الدينية المتطرفة والتي تبنت العنف إلى حد تكفير المجتمع أو بعض مساحاته. وقد لعبت هذه الجماعات دوراً أساسياً في هز استقرار المجتمع، وتأسيس بعض الشروخ في جسد الأمة، خاصة بين الجماعة المسلمة والجماعة المسيحية. ويمكن القول بأن ذلك يرجع بالأساس إلى عدم الارتقاء بثقافة الأمة من خلال التأكيد على قيم التسامح، والألتقاء بالآخر شريك الوطن. فقد كان من المفترض أن يتحقق تعميق هذه القيم، خاصة أن المجتمع بدأ يفتح على العالم الخارجى، الذى بدأ يستغل هشاشه المواطنة في بنيتنا الثقافية والإجتماعية (١٠).

كما شهدت هذه المرحلة الثقافية نشأة عديد من الثقافات الفرعية، التى بدأت جنينية، ثم بدأت هذه الثقافات الفرعية في التبلور الذى أصبح واضحاً مع نهاية التسعينيات، والعقد الأول من الألفية الثالثة، حيث تشققت الثقافة العامة للمجتمع لتفسح الطريق أمام ظهور ثقافات فرعية متنوعة. فقد ظهرت نتيجة لسلوكيات التطرف والثقافة الفرعية التى تبرره، على الجانب المسيحى ثقافة رافضة لهذا التطرف، تطرفت أحياناً في رمزيها. وبدأت مساحات الالتقاء الثقافى تنكمش بين الجماعة المسلمة والمسيحية على السواء. كذلك ظهرت الثقافة النوبية كثقافة فرعية، وجدت جذورها في الضرر الذى لحق بأهالى النوبة من جراء بناء السد العالى، حيث لم تعالج الدولة الضرر، ومن ثم بدأ إمتعاضهم يتبلور على هيئة ثقافة فرعية تحافظ على هويتها من ناحية، وتسعى لتحقيق بعض المطالب من ناحية ثانية، بحيث نجد أن هذه الثقافة الفرعية ما زالت في مرحلة الإمتعاض ولم تتحول إلى ثقافة رافضة (١١).

بالإضافة إلى ذلك برزت ثقافة فرعية أخرى يمكن أن نسميها بالثقافة «السيناوية»، التى تعبر عن إمتعاض أهالى سيناء، سواء بسبب إهمال تنمية سيناء، ورغم الحديث والوعود عن المليارات التى رصدت لهذا الغرض. وقد ساعد على تبلور هذه الثقافة الطبيعة القبلية لسكان سيناء، وهى تختلف عن طبيعة التكوينات الإجتماعية لسكان الوادى. يضاف إلى ذلك بعض السلوكيات الأمنية التى تضمنت بعض التجاوزات لثقافتهم، يضاف إلى ذلك تفويض الدولة

لجهاز الأمن فى التعامل معهم. وقد عبرت هذه الثقافة عن رفضها بأشكال عديدة إبتداء من زراعة المخدرات، ما دامت التنمية الصحيحة قد غابت، وتيسير عبور السلاح والغذاء إلى قطاع غزة لقاء عائد، وبروز بعض الجماعات الدينية المتطرفة التى إستهدفت السياح فى المناطق السياحية بسياء. وبسبب إصرار الدولة على التعامل الأمنى وليس التنموى مع سكان سيناء، بدأت ثقافة عدائية تملأ الفجوة بين الدولة وقبائل أو سكان شبه الجزيرة. دعمها عجز الحكومة فى بعض الأحيان أمام نجدة أهالى سيناء كما حدث أخيراً فى تدفق السيول على سيناء، يزيد الأمر درامية سعى إسرائيل للوقية دائماً بين أهالى سيناء والحكومة المصرية، ومن شأن ذلك أن يؤسس شروخاً فى التماسك الإجتماعى (١٢).

بالإضافة إلى ذلك إتسعت مساحة الثقافة المنحرفة فى حياتنا، وهى الثقافة التى تشير قيمها إلى حالة الإنهيار الأخلاقى التى بلغها المجتمع. تأكيداً لذلك إنتشار ثقافة المخدرات بين الشباب، ثقافة التحرش الجنسى فى الشارع المصرى ولا ضابط، ثقافة الإغتصاب، والقتل المتبادل داخل الأسرة المصرية، يضاف إلى ذلك ثقافة الإستهانة بقيمة الأسرة المصرية (١٣). إلى جانب ثقافة الفساد فى أعلى والرشوة فى أسفل المجتمع، وهى الثقافة التى أصبحت تملأ فضاءنا الثقافى. يضاف إلى ذلك إرتفاع معدلات الإنحرافات والجريمة التقليدية فى مجتمعنا ومن شأن ذلك أن يشير إلى غياب آليات الضبط الإجتماعى التى تلعب دورها فى الحفاظ على إستقراره وتماسكه.

إلى جانب ذلك ظهور ثقافة الإحتجاج الإجتماعى، وهو الإحتجاج الذى يشير على رفض صيغة العقد الإجتماعى السائدة فى المجتمع. والحاجة إلى عقد إجتماعى جديد، بعد أن أصبح النظام السياسى عاجزاً عن الإستجابة لإحتياجات المجتمع. وهو العجز الذى فجر مظاهر الرفض الكثيرة على ساحته. حيث تفجرت إحتجاجات الطبقة العاملة فى مواقعها المتعددة كما تفجرت إحتجاجات المهنيين فى مختلف مواقعهم، وهو الأمر الذى يعنى إتساع مساحة ثقافة الرفض ومع إتساع مساحة ثقافة الرفض، إضافة إلى ثقافات التطرف وتبلور الثقافات الفرعية، فإن ذلك من شأنه أن يشير إلى أن الثقافة العامة للمجتمع أصبحت

أضعف من أن تحافظ على تماسكه الإجتماعى.

٢-المتغيرات الاقتصادية وتفجر المجتمع من الداخل: من الواضح أن التطورات السياسية والاقتصادية التى بدأت مع بداية السبعينيات وحتى الآن، قد لعبت دوراً أساسياً فى إضعاف التماسك الإجتماعى للمجتمع. حيث يمكن بلورة هذه الظروف السلبية من خلال عدة أبعاد أساسية، ويتمثل البعد الأول فى التحول بإتجاه دعم القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية والتحديث، تضافراً مع الأيديولوجيا الليبرالية التى أعلنها النظام السياسى، إستجابة للمد الليبرالى على الصعيد العالمى. وذلك فى مقابل تصفية القطاع الحكومى والعام، وهو القطاع الذى كان يشبع الحاجات الأساسية للجماهير، ولو حتى فى الحدود الدنيا من الإشباع. فى هذا الإطار فإننا نستطيع التأكيد بأن التحولات الاقتصادية التى تحققت بإتجاه منح الأولوية للقطاع الخاص المصرى أو الأجنبى، لقيادة عملية التنمية والتحديث، لم تأتِ بالنتائج التى كانت مرجوة منها. وبدلاً من أن تعمل مؤسسات هذا القطاع بإتجاه توليد أو توفير فرص عمل كافية لإستيعاب السكان فى سن العمل، كبديل للقطاع العام أو الحكومى الذى توقف عن إستيعاب هذه الشرائح (١٤). وجدنا أن القطاع الخاص بدلاً من أن يؤدى دوره فى هذا الإتجاه يعمل على التخلص من نسبة كبيرة من العمالة التى كانت تعمل فى مؤسسات القطاع العام سابقاً، أو فى الشركات الحكومية التى بيعت إلى للقطاع الخاص. ذلك بالإضافة إلى التعامل مع العمالة التى ما زالت باقية بأساليب مخادعة تحرمها فى أحيان كثيرة من حقوقها فى حالة الأستغناء عنها، ذلك بالإضافة إلى جيوش العاطلين بطبيعة الحال الذين لم يتسلموا عملاً بعد، الأمر الذى زاد من عدد العاطلين فى المجتمع. الذى أدى وجودهم الهامشى إلى توليد توتر، أخذ يتراكم فى كافة السياقات الإجتماعية، فى الأسرة والشارع والحق، وهو التوتر الذى أصبح له علاقة قوية بسلوكيات العنف (١٥)، التى بدأت تظهر بكثافة على سطح حياتنا، وتعمل على تفكيك بناء المجتمع وتعميق الشروخ فى جدرانه.

بالإضافة إلى ذلك فإنه برغم الحديث عن معدلات عالية للنمو، وبرغم

الحديث المعلن عن تنفيذ برامج إنتخابية طموحة، فإن مستويات الدخل تدنت في مواجهة التضخم وإرتفاع الأسعار. الأمر الذى زاد من نسبة السكان تحت خط الفقر، وهى نسبة أصبحت عاجزة عن إشباع حاجاتها الأساسية في ظل الأوضاع الإقتصادية الحالية. ومن الطبيعى أن تكون هذه الأوضاع موترة بل وتشكل مصدراً لضخ التوتر في داخل بناء المجتمع، بسبب الفجوة الواسعة بين التصريحات المتفائلة المعلنه، وبين أحوال الواقع المتردية. وهى الفجوة التى كانت سببا في إنطلاق كثير من الإحتجاجات الإجتماعية التى تستهدف الحصول على مكاسب إقتصادية، كرفع المرتبات أو الدخل بما يساعد غالبية أسر الطبقة المتوسطة والدنيا من الحصول على الحد الأدنى من الكفاف. ومن شأن ذلك أن يساهم بطبيعته في زيادة معدلات تراكم التوتر، بحيث تشير هذه الحالة الإحتجاجية إلى تشرذم جماعات المجتمع، وضياع الهدف العام الذى يضمها جميعا، وهو ما يشير إلى ضعف التماسك الإجتماعى للمجتمع (١٦).

ويرتبط بذلك اننا أصبحنا نعيش إقتصاد الأزمات، مع عجز الدولة عن الإدارة الفعالة لهذه الأزمات، حيث أزمة الخبز، وأزمة البوتاجاز وأزمة السولار، وأزمة البنزين، وأزمة السكر. إستجابة لذلك أصبح المواطن يشعر بعدم الأمان في مواجهة هذه الأزمات، ومن الطبيعى أن تصبح هذه الحالة موترة. تأكيداً لذلك أن هناك قتلى سقطوا من جراء كل أزمة من هذه الأزمات (١٧). وهو الأمر الذى يعنى وجود تهديد دائم للمواطن بأن لا يشبع حاجاته الأساسية، الأمر الذى يشعره بعدم الأمان من ناحية، كما يساعد في إدراكه عجز الدولة عن التصرف في مواجهة هذه الأزمات من ناحية ثانية، بحيث يضيف ذلك مستويات من التوتر التى تضغط على المجتمع من داخله لتحدث شروخ في جدرانه.

إلى جانب ذلك عدم وجود خطة تنمية تستطيع تأسيس التجانس على الصعيد الإجتماعى والإقتصادى، فما يجرى من تنمية متحيز للسياقات الحضرية بالأساس. ونتيجة لذلك برز الريف المتخلف في مواجهة الحضر الذى حقق قدراً من التحديث والتطور، برغم كل مشكلاته. وإنعزلت سيناء والسياقات السياحية، اللهم إلا بعض المنتجعات السياحية، في مقابل المجتمعات البدوية

والصعيد التى أصبح نصيبها محدوداً من جهود التنمية، ونتيجة لذلك برزت فى المجتمع سياقات إجتماعية، شكلت إطاراً لمجتمعات محلية، ينمو تباينها على حساب تجانس المجتمع العام. فقد برز لدينا حضر العواصم بمؤشراته العالية فيما يتعلق بمختلف فرص الحياة، يليه السياق نصف الحضرى الذى يضم كل المدن الصغيرة وعواصم المحافظات، ثم يأتي بعد ذلك التجمع الريفى، ثم التجمع الصحراوى وبخاصة المجتمع «السيناوى»، إلى جانب ذلك يأتي مجتمع الصعيد والنوبة (١٨). وبرغم أن هذه السياقات الإجتماعية تنتمى إلى المجتمع المصرى، إلا أنها شكلت سياقات إجتماعية فرعية طورت نوعية حياة ثقافية وإجتماعية تفصلها عن غيرها. لأن نصيبها من جهود التنمية مختلف، ويمكن أن تطور ثقافة للعزلة، وربما الانفصال إذا إستمرت الأوضاع فى ترديها، وهو ما ندق الأجراس بشأنه، ومن الطبيعى أن يؤدى غياب التجانس الإقتصادى ومن ثم الإجتماعى عن المجتمع إلى إنهيار التماسك الإجتماعى وتحوله إلى كتل إجتماعية متباينة.

يضاف إلى ذلك الفساد الإقتصادى، حيث أصبحت مصر تحتل مكانة متدنية على مقياس الشفافية العالمى. ونظراً لأن الفساد إنتشر بالأساس فى الشريحة الأعلى فى المجتمع، فإنه أسس وقاية أو حماية له بتداخل النخبة الإقتصادية والسياسية مع بعضهم. وتطوير شبكة من المصالح المشتركة يدعم فى إطارها الإقتصاد السياسة ويقدم لها يد العون التى تقدم بدورها الحماية له والدفاع عنه. بحيث شكلت هذه الجماعة كتلة صلبة لها علاقاتها الداخلية الكثيفة، التى أصبحت تفصلها عن الجماهير التى شكلت كتلة مقابلة تعاني من الحرمان (١٩). بحيث أنتج هذا الوضع سلوكيات أضرت بالتماسك الإجتماعى بين قاعدة المجتمع العريضة وقمته الضيقة، وظهرت بعض الفضائح التى تعبر من ناحية عن أن الفساد أصبح صناعة، وأن أثاره تزيد من التناقض بين الكتلتين. الكتلة الأعلى تقترض من البنوك وتهرب بها إقترضت، بينما يتحمل دافعوا الضرائب - فى القاعدة - معاناة معالجة أثار هذا التخريب. يظهر نواب المخدرات الذين يستغلون حصانهم السياسية فى تهريب المخدرات، التى

تدمر شرائح شباب الطبقة الوسطى والدنيا، الأكثر معاناة من إنتشارها، حيث تتضافر على ساحة حياتها نوعية حياة معانية مع الحاجة إلى تخفيف هذه المعاناة بتعاطى المخدرات. بحيث يؤدى ذلك إلى حنق من ما هو أسفل على ما هو أعلى، لادراكه أنه سبب معاناته، ويزداد هذا الحنق عمقا حينما تدرك الجماهير عجزها عن فرض العقاب، بسبب المخادعة السياسية والعصا الأمنية(٢٠).

وتتسع مساحة العبث حينما يطول الفساد صحة الأمة، حيث تعالج شرائح القمة بأرقام فلكية على حساب الدولة ومن ميزانيتها، بينما لا يجد الفقراء ما يحافظ على حد أدنى من الرعاية أو الحماية الصحية. يعالج مرضى قمة المجتمع في ظل حالة من الترف والرفاهية، بينما يقترب المرضى في قاع المجتمع من الموت، بسبب العجز عن الحصول على تكاليف العلاج، ومن الطبيعى أن يولد ذلك مشاعر سلبية رافضة من القاع تجاه القمة، تزيد من مساحة التباعد وتدمر تماسك المجتمع. ولقد بلغ هذا المشهد المأساوى قمته في تولد رمزية محزنة، حيث القمة داخل مجلس الشعب ومجلس الوزراء، تمارس مسرحيه هزلية في ظل إدعاء الحفاظ على مصالح الشعب، بينما يجلس الفقراء والشرائح الدنيا للطبقة المتوسطة على أرصفة هذه المؤسسات يطالبون بمجرد تأمين القوات اليومية، كما يطالبون بأدنى مظاهر الحماية من المرض الذى يقربهم في كل صباح من جدار الموت. بينما نواب الشعب المترفون بداخل جدرانهم، الذين يحصلون على دخول غير مبررة، وعلى خدمات غير قانونية تجعل حياتهم أكثر ترفا. وحتى لا ينغص صياح المرضى والجائعين وأحتجاجهم العلنى في الشارع، فإننا نجدهم - أى نواب الشعب فيما قبل ٢٠١٠ - يطالبون بإطلاق الرصاص على هؤلاء المطالبون بأدنى حقوقهم. بحجة أنهم يعكرون الصفو العام، وتهدد سلوكياتهم بإنتشار الفوضى التى يخافون الإحتراق بنيرانها، مرة أخرى تمزقت روابط النسيج الإجتماعى، التى كانت تجمع بين من أختبروا ليكونوا من أهل القمة وبين الفقراء والمُعذبين الذين إفترض إختيارهم لهم (٢١).

٣-المتغيرات السياسية وسلوك الدولة الرخوة: المتغيرات السياسية لعبت دورها أيضا في تفكيك التماسك الإجتماعى. وإذا كان منشأ قيام الدولة على

الصعيد النظرى يتمثل فى ضبط التفاعل الإجتماعى الحادث على ساحة المجتمع، بين أعضائه وجماعاته، مما يساعد فى الحفاظ على التماسك الإجتماعى. فإن قبول الدولة ببعض الممارسات التى تساعد فى تمزيق النسيج الإجتماعى وتفكيك مكوناته، بعد تخليها منها عن واجباتها الأساسية. فى هذا الإطار فإننا نلمس الفاعلية السلبية لمتغيرات عديدة، حيث يتمثل أول هذه المتغيرات فى وقوف النظام السياسى حجرة عثرة أمام التحول الديمقراطى. حول هذه القضية يعانى النظام السياسى من حالة من الشيزوفرينيا السياسية، فمضامين خطابة السياسى تؤكد على ضرورة التحول الديمقراطى، بينما سلوكه الواقعى يرفض وقوع هذا التحول أو إنجازه، لأنه أصبح صاحب مصلحة فى الوقوف بعيداً عن هذا التحول، بل نجده يشكل حجر عثرة فى سبيل إستكمالته (٢٢). وإذا كانت الديمقراطية تؤكد على تداول السلطة، فإننا نجد أنفسنا - قبل ثورة ٢٥ يناير - محاصرين بين إستمرار الأب، وبين توريث الأبن ولا بديل. وإذا كانت الديمقراطية تعنى القدرة على المساءلة من خلال القنوات الشرعية، فإننا نلاحظ فى هذا الإطار وقوع ظاهرتين. إما أن تأخذ المساءلة الطابع المسرحى وتوزيع الأدوار مما يجعلها مادة للتسلية، مؤثر ذلك النشر الإعلامى - قبل ثورة ٢٥ يناير - لمداولات مجلس الشعب والشورى بهدف التسلية الجماهيرية، ودفع الجماهير إلى الحياة فى ظل واقع خيالى زائف وبديل. بينما تتصل الظاهرة الثانية بوجود مناطق محرمة، حيث كان لا يحق لنواب الشعب - إذا إعتقدنا فى صحة وجودهم - التفاوض بشأنها والوصول إلى قرار، كتعديل الدستور، وقضايا الإستمرار فى السلطة، والتوريث، وتصدير الغاز إلى إسرائيل، والموقف من بعض الدول المجاورة، أو الفشل فى الإتفاقيات المتعلقة بمياه النيل، أو موقف الدولة من القضية الفلسطينية (٢٣).

وتشكل الحياة السياسية فى ظل نوع من القهر السياسى أحد المتغيرات الأساسية المفككة للتماسك الإجتماعى. قد يصبح هذا القهر خشناً حينما يرفض النظام السياسى القيام بإصلاحات واجبة، كإلغاء قانون الطوارئ - كما كان الأمر - أو ممارسة بعض أعضاء النخبة السياسية لنوع من البلطجة السياسية.

كأن يخرج علينا رئيس مجلس الشورى معلنا أنه لا تعديل في مواد الدستور، دون أن يكون ذلك تعبيراً ديمقراطياً عن المجلس الذى يرأسه. أو أن يهاجم بسفه المرشحين المنافسين للرئيس الأب، أو الأبن الذى يعد ليكون الوريث، أو أن يطالب بعض نواب الشعب، ضرب بعض فئات الشعب بالرصاص لمجرد أنهم أعلنوا عن نية الإحتجاج أو مارسوه. إلى جانب ذلك هناك القهر الناعم، والذى يشيع حالة من الإرتباك الإجتماعى والسياسى على ساحة الجماهير. مثال على ذلك أن تذهب غالبية خطابات النظام السياسى - معبرة عن أحد أجنحته - إلى نشر حالة من التفاؤل المخدر كتوفير المساكن للشباب أو لسكان العشوائيات. أو توفير السلع الأساسية بأسعار رخيصة، أو الحديث عن مجانية التعليم، وإصلاح التعليم، أو الإهتمام بالشرائح الفقيرة، دون أن تجد مضامين هذه الخطابات طريقاً إلى التجسيد الواقعى (٢٤). ذلك من شأن أن يساعد على إفتقاد الثقة بين نخبة النظام السياسى من ناحية، والجماهير الفقيرة والمعاناة من ناحية ثانية، وهو الأمر الذى كان يلعب دوراً محورياً في عملية التفكيك السياسى، لإدراك الجماهير المعاناة عبثية هذه الخطابات.

ويتصل المتغير الثانى بإتساع مساحة فاعلية العصا الأمنية، وإذا كانت اليد الأمنية مطلوب فاعليتها لتحقيق التماسك والإستقرار الإجتماعى، فإن التطرف فى إستخدامها من قبل النظام السياسى - سواء المباركي أو الإخواني- لفرض الإستقرار القهرى على المجتمع، يعنى إستخدامها فى غير موضعها. ونحن إذا تأملنا الواقع الأمنى على ساحة مجتمعنا فسوف نجد وضعاً عبثياً ولا معقولاً. فمن ناحية نجد أن الشارع المصرى يعاني من حالة من الفوضى الضاربة، بسبب عجزه عن ضبط إنتشار وتدفق المخدرات فى المجتمع، حتى إرتفعت نسبة التعاطى بين الشباب. يضاف إلى ذلك ظواهر التحرش، والعنف التى أصبحت شائعة، ناهيك عن إرتفاع معدلات الجرائم التقليدية والمستحدثة على السواء. حتى أقدمت الأجهزة الأمنية - أخيراً- على حجب تقرير «الأمن العام» عن التداول حتى داخل دوائر البحث العلمى. ومن ناحية أخرى نجد أن الأمن المحافظ على النظام السياسى والإستقرار القهرى - فيما قبل الثورة- ناجح

وتتزايد فاعليته وتتسع مساحة إبداعه. مؤشر ذلك سيارات الأمن المحملة بالجنود والمدمجة بأدوات القمع أمام تقف على أهبيه الأستعداد المؤسسات الحساسة كالجامعات، وفي الزوايا والمواضع ذات الخطورة بالعاصمة. يضاف إلى ذلك حجم أو عدد قوات الأمن التى تتواجد فى الشارع المصرى حين تحرك أى مسئول، والتى تتزايد كثافتها كلما علا شأنه وإرتفعت مكانته (٢٥). أليس مثيراً للسخرية أن يصدر القضاء حكماً باتا برفع اليد الأمنية عن الجامعات - فيما قبل ثورة ٢٠١١- ومع ذلك لا يستجيب النظام السياسى، فأى ديمقراطية هذه. فمن شأن ذلك أن يؤسس حالة من العدوانية الداخلية ذات الطابع البنائى، بين الشعب بفئاته المختلفة بخاصة المعانية والواعية من ناحية، وبين النظام السياسى وأجهزة الأمن من ناحية ثانية. وهو ما يشكل ضربة فى الصميم للتماسك الإجتماعى لأنه يؤسس فجوة عدائية بين النظام السياسى والجهاز الأمنى والمجتمع.

ويتصل بذلك الإخلال بمنظومة حقوق الإنسان. فى هذا الإطار نستطيع أن نميز فى بناء منظومة حقوق الإنسان بين مستويين، حيث يتعلق المستوى الأول بالحقوق المتصلة بالوجود أو البقاء الإنسانى، كالحق فى الحصول على المسكن، الذى يفى بالمتطلبات الأساسية للإنسان، والحق فى المرافق الأساسية - كالكهرباء والمياه وشبكة الصرف الصحى - بمستوى إنسانى ملائم. والحق فى فرصة عمل ملائمة تولد دخلاً يساعد فى قيادة نوعية حياة إنسانية. بينما يرتبط المستوى الثانى بمجموعة الحقوق المتصلة بممارسة حياة إنسانية ملائمة، كالحق فى المشاركة الصحيحة والحقيقية، وهى المشاركة المستندة إلى حق المواطن فى المواطنة الكاملة بوطنة، وإلى حقوقه التى تؤكد على مبادئ الإدارة الرشيدة للحكم، كالإحتكام إلى القانون، والممارسة الديمقراطية الصحيحة، وإتاحة المعلومات، والقدرة على المساءلة، وتداول السلطة، إضافة إلى فتح قنوات المشاركة الفعالة فى بناء التنمية المستدامة. حيث يؤدى عدم الوفاء بحقوق المواطنة على مستوياتها المتعددة إلى ضعف الإلتزام، وإلى وهن إرتباط المواطنة بوطنه، بل إننا نجد أن الظروف إذا إزدادت تعاسه فى هذا الإطار، فإنها قد

تؤدى إلى إنصراف المواطن عن وطنه، وإفتقاده الرغبة فى متابعة احواله وحتى الهروب منه (٢٦).

ويشكل عجز النظام السياسى عن الحفاظ على أمن المجتمع، والتماسك بين فئاته أحد المتغيرات السياسية الدافعة لإنهيار التماسك الإجتماعى. ذلك أن الحالة القاعدية لغالبية المجتمعات فى نظامنا العالمى المعاصر، أنها مجتمعات تفتقد التجانس السكانى، اللهم إلا عدد محدود من المجتمعات، التى لا تتعدى أصابع اليد الواحدة. ومن ثم يصبح من المهام الأساسية للدولة الحديثة والنظام السياسى الذى يدير أمورها أن يعمل على إدماج الفئات الإجتماعية، بحيث تتدفق جميعها مشاركة فى المجرى الرئيسى للمجتمع. ويتحقق ذلك بصورة أساسية إستناداً إلى قاعدة حقوق وإلتزامات المواطنة، وهى الحقوق التى تفرض شرعية عدالة توزيع الفرص المتاحة فى المجتمع على أفرادها، بغض النظر عن إنتماءاتهم الإثنية. بإعتبار أن المواطنة وما يرتبط بها من حقوق وإلتزامات تصبح هى المرجعية الأولى، التى يتحقق التفاعل مع مختلف الجماعات والفئات على مرجعيتها الأساسية. وفى هذا الإطار فإن على الدولة أن توازن أدائها بين مختلف الجماعات الإثنية، وأن تعمل على دمجها فى المجرى الرئيسى للمجتمع، وأنها جميعاً بممتلكاتها تعد ثروة بشرية ومادية مملوكة للمجتمع وعليها - أى الدولة - حسن إدارتها وإدارة العلاقات بينها، وأن يكون القانون المنطلق من قاعدة المواطنة هو المنظم للتفاعل بينها (٢٧).

على هذا النحو فإنه إذا كان المجتمع متخماً بالتوتر بسبب ظروف إقتصادية وسياسية عديدة، فإن هذه التوترات تتفجر عادة على الحدود الفاصلة بين الجماعات، بإعتبار أن هذه المناطق هى الأضعف، لأنها الأضعف كثافة من حيث شبكة العلاقات الإجتماعية. يحدث ذلك التفجر والمواجهة بين الجماعة الإسلامية والمسيحية بسبب ضعف كثافة علاقات الإتصال بين الجماعتين نتيجة لإختلاف الدين. قد يحدث بين القبائل «السيناوية» وسكان الوادى بسبب إختلاف التكوين الإجتماعى ونوعية الحياة والعزلة الجغرافية، أو بين سكان النوبة وسكان الوادى الآخرين من المصريين بسبب إختلاف العرق والعزلة

الجغرافية النسبية كذلك. ويزداد الطين بله حينما لا يتعامل النظام السياسى مع الخلاف الذى قد ينشأ بين مختلف الجماعات على أساس قاعدة المواطنة المفردة، بل يتعامل معها كجماعات. بحيث يجعل من كل منها فاعلاً متماسكا في مواجهة الجماعات الأخرى وفي مواجهة النظام السياسى (٢٨). مثال على ذلك أحداث الصراع الأخيرة بين الجماعة المسلمة والمسيحية في «فرشوط» و«نجع حمادى». الأولى تمثلت في إغتصاب شاب مسيحي لفتاة مسلمة وهى واقعة تحدث أحيانا داخل المجتمع المسلم أو المسيحي، غير أنها برزت لإختلاف الدين بين العاشقين. والثانية الهجوم الذى شنه عدد من الشباب المسلم، أيا كانت بواعثه، على أفراد خارجين من كنيس قبطى في أحد الأعياد المسيحية. فى هذه الحالة فإن الحادثين يقعان تحت طائلة القانون، وكان من المفترض بدون ضجة إعلامية تقديم المتهمين الجناة فى الحادثتين إلى القضاء الفورى، الذى يصدر حكمة فيها ككل قضايا الإغتصاب، أو ككل قضايا القتل، فى هذه الحالة يكون القانون قد طبق على مرجعية المواطنة. بيد أن الخطأ الذى إرتكبته الدولة أنها أرسلت وفود من الكنيسة والأزهر، ومن أعضاء مجلس الشعب والمجالس المحلية، وأحيانا بعض الوزراء الذين تعاملوا مع الحدث باعتباره حدثا وقع بين بين المسلمين والأقباط. ومن ثم كان التعامل مع الحدث على مرجعية الخلاف الدينى، بينما كان ينبغى أن يحصر التعامل مع هذه القضايا على أساس فردى، وعلى مرجعية قوانين المواطنة المتساوية. غير أننا نعتقد أن النظام السياسى - فيما قبل ثورة ٢٠١١ - لم يكن بريئا فى سلوكه، الذى حاول من خلاله إسترضاء الجماعتين المسلمة والمسيحية على السواء، سعيا وراء أصواتهم ودعمهم، إما لإستمرار الرئيس أو لمباركة التوريث، ونفس الأمر حدث تقريبا فى التعامل مع القبائل «السيناوية» التى تمردت وإستنفرتها العنف الأمنى غير المبرر، والتعامل مع الأحداث بصورة جماعية وليست فردية على قاعدة المواطنة (٢٩). يؤكد ذلك سعى الأمين المساعد للحزب الوطنى - حينئذ -، الساعى إلى وراثة الحكم إلى زيارة قرى النوبة ليقدم الوعود والهدايا وتصريحات بحل المشكلات - لا ندرى بأى صفة رسمية - التى تمثلت فى توزيع بعض الأراضى على أهل النوبة بحثا

عن إستقرار دعمهم لإستمرار الرئاسة أو تمكين التوريث.

خطيئة أخرى قد يرتكبها النظام السياسى، أو هو عبث سياسى فى المنطقة الحرام، حينما يلعب النظام السياسى على التوازن بين جماعات الأمة التى تتصارع أحيانا. وقد حدث ذلك فى زمن الفتنة الطائفية التى تصاعد أوارها فى السبعينيات، فى الخانكة وأبو زعبل وغيرها من المناطق، حيث ينصب النظام السياسى نفسه حكما بين الجماعات، وليس بإعتباره أو يعاقب على أى إنحراف قد يصدر عن أى منها. ويثبت التاريخ الإجتماعى القريب أن الرئيس السادات بمشورة وزير إسكانه عثمان أحمد عثمان، هو الذى شجع الجماعات الإسلامية لإلتهايم الجماعات الناصرية والماركسية فى الجامعة. أو أن تصدر زعامة النظام السياسى عفوا عن «سيناويين» أوقفتهم الزراع الأمنية، كنوع من إستكمال الشرعية بتهدئة الخواطر، ونفس الأمر يحدث مع النوبة. ومن الواضح أن هذا السلوك ينتقص من الشرعية السياسية والضبطية للنظام السياسى (٣٠)، الأمر الذى يدفع جماعات عديدة للخروج على النظام السياسى بحثا عن بعض الإمتيازات أو سعيا وراء تهدئة خواطرهم بسبب بعض الأحداث. مثال على ذلك تمردات الفلاحين وتوقيفهم المرور فى بعض الطرق لوفاة طفلة، أو الحصول على بعض المطالب، ونفس الأمر بالنسبة للعمال وبعض الجماعات الأخرى. بحيث تشير كل هذه المظاهر إلى ضعف النظام السياسى وعجزه عن الحفاظ على تماسك المجتمع، ومن ثم بروز بعض مظاهر إنهيار التماسك الإجتماعى.

٤ - فساد النخبة : ويعد فساد النخبة أحد متغيرات وآليات الآداء السلبى للجهاز السياسى، الذى يمكن أن يعتبر بدوره متغيراً أصيلاً لإنهيار التماسك الإجتماعى، ويشير تأمل فساد النخبة إلى أن لهذا الفساد مرجعيته ودوائره. وفيما يتعلق بمرجعية فساد النخبة، فإننا نجد أن غالبية أعضاء النخبة الحالية هم فى الغالب أبناء الطبقة الوسطى فى مرحلة الستينيات والسبعينيات، الذين إستفادوا من مجانية التعليم التى بشر بها طه حسين وطبقها الرئيس ناصر فى المرحلة القومية والإشتراكية. حيث أشرنا فى دراسة سابقة إلى سيطرة القيم الإنتهازية على توجهات وسلوكيات أبناء الطبقة الوسطى فى ممالئتهم للنظام

السياسي، غير أنها كانت إنتهازية خجولة في هذه المرحلة. تحولت خلال عقود السبعينيات والثمانينيات إلى إنتهازية جريئة، ثم إلى إنتهازية متبججة خلال العقد الأخير من الألفية الثانية والعقد الأول من الألفية الثالثة. ومن الواضح أن غالبية أعضاء هذه النخبة هم من أبناء الطبقة الوسطى، التي تآكلت أخلاقها حتى سقطت تماماً في العقد الأخيرة للتحوّل الليبرالي. نشأوا في المرحلة الإشتراكية، ولأنهم لديهم قابلية الإنتهازية، كانوا هم أول المتنكرين للقيم الإشتراكية وأول المدافعين عن القيم الليبرالية، هرولوا للألتحاق بتنظيماتها ومؤسساتها إبتداء من الحزب الوطني ومجالس الشعب والشورى ولجنة السياسات (٣١). عبثوا كل مهاراتهم في خدمة النظام الليبرالي، مع أن أصولهم الإجتماعية كان من المفترض أن تربطهم منطقياً بالقيم الإشتراكية والدفاع عن مبادئ العدل الإجتماعي. لأن الإشتراكية جف ضرعها، لقد سيطروا على مختلف التنظيمات السياسية، في عديد من المراحل، وبحرفية إنتهازية أطلقوا أقوالاً وقالوا كلاماً، يتناقض مع سلوكهم العملي والواقعي، ولا خجل!! عاشوا بسلوكية «العاهرات» اللاتي يدعين الشرف، مع أنهن غارقات من قمة الرأس وحتى أخمص القدم في الخطيئة والدنس، أو يبررن سلوكهم بغطاء ديني، ناظرين إلى ممارستهم للبغاء الفكري ككل العاهرات بإعتباره وعد ومكتوب عليهم، هكذا كان سلوك النخبة الإنتهازية للطبقة الوسطى.

وتشير متابعة أوضاع هذه النخبة إلى أن خداع الجماهير، وربما خداع أنفسهم أصبح غريزة لديهم، فقد صبغوا رؤسهم لينشروا الوهم أنهم ما زالوا شباباً، أقوياء ولم ترتعش أيديهم. وتشير متابعتهم الآن إلى تحرك أطقم أسنانهم في أفواههم عند الحديث، ومع ذلك فهم ثابتون على المقاعد، يتسربلون بسرابيل الشباب والقوة والرغبة الشهوة في البقاء. وإذا كان بعض المخلصين قد توقعوا زوالهم بعد إنتهاء عمرهم الإفتراضي، غير أنهم كانوا الأكثر ذكاءً حينما نجدهم يتجهون الآن إلى تدريب دوائر جديدة من النخبة تحمل ذات خصائصهم وقناعاتهم وقابلياتهم. كأنه أصبح مقدر علينا أن نتعايش مع إستمرار وجودهم، حتى يأتوا على الأخضر واليابس في المجتمع. هذه النخبة تسعى لمصالحها حيناً،

وتتداخل مع عناصر فاسدة في القطاع الخاص احياناً، وغير قادرة على الدفاع عن مصالح الجماهير احياناً ثالثة. الأمر الذى يدفع هذه الجماهير إلى الإبتعاد عنها، كما إبتعدت سابقاً عن النظام السياسى، وهو ما يعنى أن وجود هذا النمط من النخب وإستمرارها يؤدي إلى مزيد من تفكيك المجتمع، ويساهم بإمتياز في إنهيار التماسك الإجتماعى (٣٢).

يضاف إلى ذلك عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين في المجتمع. حيث لم تطور الدولة السياسات الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية للبشر، الأمر الذى دفع كثيراً من الفئات الإجتماعية إلى ساحات الإحتجاج والتظاهر الإجتماعى. إما للبحث عن مسكن أو عمل، أو البحث عن دخول أكثر ملاءمة تكفى لإشباع الحاجات الأساسية، التى تكفى مجرد البقاء، بحيث يمكن القول بان العقد الأول من الألفية الثالثة يعد بحق عقد الأزمات والإحتجاجات. حيث شهد المجتمع المصرى عبر هذا العقد أزمات كثيرة، يسرت توفر مناخ لتفجر الإحتجاج الإجتماعى. حيث وجدنا فئات إجتماعية عديدة تشارك في هذه الإحتجاجات، في الغالب كانت الإحتجاجات لأسباب إقتصادية، وفي الأقل لأسباب سياسية أو إجتماعية أو ثقافية. غير أن الخاصية التى تميز هذه الإحتجاجات في غالبها، أنها إحتجاجات منفصلة قامت لأهداف فئوية خاصة. وإذا كان الفكر النظرى يذهب إلى حتمية إتصال هذه الإحتجاجات الفئوية المنفصلة، لترتقى من كونها إحتجاجات إجتماعية إلى كونها إحتجاج سياسى عام، فإن ذلك لم يتحقق (٣٣). ومن المعتقد أن ذلك يرجع إلى غياب الهدف العام والمصلحة العامة من مخيلة الجميع، بخاصة النخبة والجماهير الأولى عن فساد وإنتهازية، والثانية عن لا مبالاه وإفتقاد الأمل، أو إنتظاراً للفرج الذى قد يأتى من الله. الأمر الذى يشير إلى أن هذه الجماهير، قد كلت وأن المجتمع فقد تماسكه، فقد تفكك وتشردم وغاب عنه الهدف العام الذى يحفظ أو يضمن له وحدته، وهو ما يعد مؤشراً صارخاً على إنهيار التماسك الإجتماعى.

٥- إنهيار الطبقة الوسطى: الثابت في التراث النظرى أن الطبقة الوسطى هى رمانة الميزان، وهى الحافظة للتوازن الإجتماعى. سواء بوجودها الذى يشير

إلى أن إتساع مساحتها في المجتمع، يعنى إتساع المساحة التى تلتقى فى إطارها الأطراف المتعارضة أو المتناقضة فى نوع من المصالحة، وهو الأمر الذى يعنى أن لهذه الطبقة وجودها الواضح الذى يفرض الإستقرار الإجتماعى. أو بأخلاقتها النضالية التى تستهدف الحفاظ على الوطن، مستقلا يحافظ عليه كل أبنائه، ثم أنها الطبقة التى ترفض الصراع الإجتماعى كآلية لحل التناقضات الإجتماعية. وترى أن التغيير الإجتماعى لحل التناقضات الإجتماعية ينبغى أن يكون فى إطار حالة من النظام العام وأن يتحقق بصورة تدريجية وليس بصورة ردايكية متطرفة. ولذلك فإن غياب الطبقة الوسطى، أو حتى ضعفها، أو تآكل قوتها الإجتماعية، أو معاناتها بسبب ظروف أو مآزق صعبة من شأنه أن يؤدى إلى تآكل دورها البنائى (٣٤). ومن ثم احتمالية إنتشار الفوضى الإجتماعية، وربما الصراع الإجتماعى إذا كان للتناقضات الإجتماعية وجود، خاصة إذا كان ثمة وجود محتمل لأطراف الصراع الإجتماعى لبعض هذه التناقضات.

ونحن إذا تأملنا أوضاع الطبقة الوسطى فى النصف الثانى من القرن العشرين لوجدنا أن هذه الطبقة مرت بثلاث مراحل أساسية. فى المرحلة الأولى قامت نخبة ثورة يوليو بمنحها كثيراً من الإمتيازات، دون أن تقدم هذه الطبقة دعماً للنظام السياسى الذى منحها هذه الإمتيازات، إعتماًداً منها على رصيدها النضالى فى مرحلة ما قبل ثورة ١٩٥٢. تعلم أبناء هذه الطبقة وتسلقوا التنظيمات السياسية والبيروقراطية، وفى ظل شعارات تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة بدأوا فى تنشئة أنفسهم وفق منظومة قيم إنتهازية. فى هذه الفترة حصلت الطبقة الوسطى على إمتيازات لا حدود لها. وفى المرحلة الثانية وهى المرحلة التى بدأت مع بداية السبعينيات وإعلان الأيديولوجيا الليبرالية، والإتجاه نحو الإعتماد على القطاع الخاص فى قيادة عملية التنمية والتحديث، وتحالف النظام السياسى مع رجال الأعمال وكبار الملاك وهو ما عرف بتضافر السياسة والإقتصاد. فى هذه المرحلة لم تمنح الطبقة الوسطى أية إمتيازات جديدة، بل وبدأ النظام السياسى يسحب إمتيازاتها الواحد تلو الآخر، إضافة إلى تحرير الدولة من سيطرة هذه الطبقة. ونتيجة لهذه الظروف الجديدة بدأت الطبقة

الوسطى تواجه بعض الصعوبات التى تشير إلى أنها تعيش فى نطاق حالة أزمة. وإمتدت هذه المرحلة تقريبا حتى بداية التسعينيات. ونتيجة للضغوط الهائلة المفروضة على بنية الطبقة الوسطى تكسرت هذه البنية وتشظت وفقدت تماسكها وبدأت شظاياها تتصارع مع شظاياها الأخرى. صراع الإسلاميين مع الماركسيين والناصريين فى فترة، ثم صراع المسلمين والمسيحيين فى فترة أخرى، إضافة إلى صراعات الولاء للنظام أو التناقض معه. إلى جانب ظهور تناقضات جديدة لم يكن لها وجود من قبل، كالتناقض «السيناوى» المصرى، أو النوبى المصرى. وفى هذه المرحلة الثالثة لم تفقد الطبقة الوسطى تماسك بنيتها فقط، بل إتجهت بعض قطع أو مكونات هذه البنية إتجاهات شتى ومتنوعة، بعضها قرر الهروب - إستناداً إلى أدراك مبكر بأن الأمور تتجه إلى خراب - إلى مجتمعات الخليج. بينما سعى البعض الآخر بإتجاه التكيف مع النظام الليبرالى الجديد، حيث التحق بعض أعضائه بخدمة نخبة النظام الجديد، فى محاولة للحصول على بعض الفتات أو المكاسب، فى حين سعى البعض الثالث إلى تبنى مواقف متطرفة إحتجاجاً على ما آلت إليه أوضاع الطبقة الوسطى. وتساقط البعض الأخير إلى حيث الطبقة الدنيا يشاركها حرماناتها، ويتأمل - حزينا - وردية الأيام الخوالى فى عقد الستينيات (٣٥). وعلى هذا النحو فلم يؤد تآكل الطبقة الوسطى إلى غياب التماسك الإجتماعى فقط، بل أد إلى إنهارها وتشردمها، إلى أن أصبحت هى ذاتها مصدراً لتمزيق النسيج الإجتماعى وتفكيك التماسك الإجتماعى بقسوة بالغة.

٦- الأسرة كمصدر لتفكيك التماسك الإجتماعى: الأسرة هى الوحدة المحورية فى المجتمع، وهى التى تقوم بعملية التنشئة الإجتماعية، لتنتقل بالأبناء من الإطار الأسرى الضيق إلى الإطار الواسع، إستناداً إلى ذلك تعد الأسرة أحد المؤسسات الأساسية لتأكيد التماسك الإجتماعى. ونستطيع القول بأنه قد حدثت مجموعة من التحولات الإجتماعية التى جعلت الأسرة عاجزة عن تأكيد التماسك الإجتماعى، إن لم تكن هى بذاتها أحد مصادر تفكيكه. ويمكن القول بأن تفكيك الحياة الأسرية كمدخل لتفكيك المجتمع مر بمراحل عديدة متتابعة،

ساعدت في تراكم خبرات التفكيك على الساحة الأسرية. وتشكل عزلة الأسرة عن الجماعة القرابية الأوسع أول خطى التفكيك، حيث تفككت الأسرة الممتدة والجماعات العائلية الأوسع من الأسرة النووية إلى الأسرة النووية مسaire لعملية التحديث. ومن الطبيعي أن يؤدي انفصال الأسرة النووية وعزلتها عن سياقها القرابي الأوسع، إلى إعتباره أحد مصادر ومظاهر تفكيك التماسك الأوسع، وذلك لأن الفرد سوف يصبح محاطاً بأطار الأسرة النووية الصغيرة على حساب انفصاله أو عزله عن شبكة العلاقات القرابية الأوسع، التي كانت تشكل الدائرة التي يرتبط بها، وتعدده لتماسك إجتماعي أوسع (٣٦).

وحدث نفس الأمر بالنسبة لجيرة الطبقة الوسطى، فقد كانت الجيرة في زمان سابق تلعب دوراً محورياً في زيادة التماسك الإجتماعي. وإذا كانت الجيرة تشكل إطاراً أوسع للتماسك الإجتماعي، فإن تداخل الجيرة مع القرابة شكل إطاراً فعالاً لترسيخ هذا التماسك. حيث يتجه الفرد من خلال الحياة في ظل هذه العلاقات الجماعية إلى إعتياده للحياة في ظلها وميله إلى ذلك. بحيث يصبح الميل في المشاركة كطرف في علاقات إجتماعية اوسع تعبيراً عن الجماعة التي إستوعبها من خلال الحياة في تجمعات القرابة والجيرة. لقد تخلت أسرة الطبقة الوسطى عن دوائر الجيرة والقرابة كمرجعيات للقيم والعلاقات، وشاركت بدلا من ذلك في تجمعات النوادي والرحلات والإطار المهني. وجميعها تستند إلى علاقات ذات طبيعة فردية لا تشكل بأي حال مقدمة للتماسك الإجتماعي. ونتيجة للضعف الذي أصاب الأسرة بنائها، وسلب الإعلام والتعليم لغالبية الوظائف الأسرية، وتغير نوعية الحياة الأسرية، تضاءلت قيمة الأسرة في نظر غالبية أعضاء الطبقة الوسطى الأسرية، وخاصة في المرحلة التي فقدت الطبقة الوسطى تماسكها الأخلاقي (٣٧). الأمر الذي نجد مؤشرات له في حالة الفوضى التي إنتشرت على ساحة الحياة الأسرية، كظهور الزواج العرفي بكثافة عالية، وظهور زواج المسيار والمتعة من جديد، بل ومطالبة البعض بتعدد الزوجات، في محاولة لإستخدام الحياة الأسرية كآلية لعلاج مشكلة العنوسة. وبفعل عوامل كثيرة إنهارت اخلاق أسرة الطبقة الوسطى، أما بسبب

التحولات الإجتماعية التى مر بها المجتمع وأثرت على الأسرة، أو بسبب الإختراق الثقافى الذى أصاب الحياة الأسرية فى مقتل. إضافة إلى هجرة الآباء وتأنيث الأسرة المصرية لعقود عديدة. تجلّيا لذلك الحديث المتكرر والممجوج عن العنف ضد المرأة، والتأكيد على حقوق المرأة وفق مرجعية غربية على ثقافتنا. كأنما المرأة هى التى تتعرض للعنت والعنف وحدها، ثم بداية الحديث عن الطفولة والعنف ضد الطفولة إستناداً إلى ذات المرجعية. كأنما الرجل بلا مشاعر إيجابية تجاه المرأة، وكأنما الأسرة ليست حاضنة للطفل. ونتيجة لهذا التركيز المغرض والهدام من قبل قوى خارجية تقلصت قيمة الأسرة، وبدأ إنهارها وتفككها، حتى أن معدلات الطلاق فى عام ٢٠٠٩ فاقت معدلات الزواج. بحيث يمكن اعتبار ذلك مؤشراً واضحاً على إنهار التماسك الإجتماعى على مستوى الأسرة والمجتمع. ويرتبط بذلك التناقضات والصراعات التى بدأت تجد طريقها إلى الساحة الأسرية، حيث سوء معاملة الأبناء للأبناء إلى حد العقوق والعنف، وحيث عنف الآباء مع الأبناء إلى حد الإعتداء والقتل، وكلها وقائع يمكن إعتبارها شاهداً على إنهار التماسك الأسرى والإجتماعى.

يضاف إلى ذلك نشر الخلاف والبرودة بدلاً من الوحدة والدفئ على ساحة الأسرة، إرتباطاً بذلك فقد إنتشر الخلاف على الساحة الأسرية بسبب تنوع منظومات القيم التى تتم وفقاً لها التنشئة داخل نطاق الحياة الأسرية. إذ يتجه الإعلام وتكنولوجيا المعلومات نحو تنشئة الأبناء وفق منظومات قيم تختلف فى غالب الأحيان، عن منظومات القيم التى تؤكد عليها الثقافة كمرجعية لتنشئة الأبناء. إلى جانب منظومات قيمية أخرى قد تكون ذات طبيعة دينية أو إكتسبها الأبناء من خلال التفاعل مع رفاقهم فى المدرسة أو فى أى من ساحات التفاعل الإجتماعى الأخرى. ومن الطبيعى أن يؤدى تنوع منظومات القيم المنظمة لتفاعل الحياة الأسرية إلى تفجر صراعات متنوعة، وفى كل إتجاه، بحيث تؤدى جميعها فى النهاية إلى تفكيك غير معلن فى الحياة الأسرية، يؤدى إنتشاره بصورة وبائية ليصبح تفكيكا لتماسك المجتمع. وفيما يتعلق ببرودة الحياة الأسرية، فإننا نجد أن الأسرة المصرية أصبحت تعيش فى ظل حالة من العزلة الإنفرادية،

فالأب يعود من العمل وكذلك الأم على حالة من الإنهاك، تجعلهما غير قادرين على تطوير مشاعر أو عواطف دافئة (٣٨). حتى لو شاهدوا أحد البرامج التليفزيونية، فإن كل منهم يشاهد في صمت وعلى مرجعية خبرة خاصة. الأبناء كذلك منعزلون عن الآباء، يتابعون ما يتدفق عبر شبكة المعلومات الدولية، من قيم متنوعة، سوية أو منحرفة، وفي هذا الإطار يتآكل الدفئ الأسري تدريجياً، وتحل محله برودة بنفس القدر، ويتضافر مع ذلك تآكل الجماعة الأسرية التي كانت أحد المؤشرات البارزة للتماسك الإجتماعي.

وفي قلب مجتمع يعاني من التفكيك الإجتماعي، وتقليص شبكة العلاقات الإجتماعية داخل وبين جماعاته، تتآكل المرجعية المجتمعية العامة للتنشئة الإجتماعية، وتحل محلها مرجعية الجماعة الإثنية في التنشئة. وفي هذا المناخ العدائي تبدأ كل جماعة تنشئ أبنائها وفق منظومتها القيمية، التي تطعمها أحياناً ببعض المشاعر العدائية للجماعة أو الجماعات الأخرى في الوطن. وفي مقابل ذلك تتراجع التنشئة الإجتماعية وفق منظومة قيمية مشتركة^١ لتصبح تنشئة وفق مرجعيات منفصلة. وإذا كانت عملية التفكيك الإجتماعي قد بلغت هذا الحد، فإن إنهيار التماسك الإجتماعي على صعيد المجتمع سوف يصبح متوقعا ووشيكاً بطاقة هائلة. بدأ زخمها مع التنشئة الإجتماعية داخل الأسرة المصرية بتنوع جماعاتها ومرجعياتها (٣٩)، وإذا كنا قد تحدثنا عن الحالة الإسلامية المسيحية، فإن نفس التفاعلات تحدث داخل الأسرة «السيناوية» أو «النوبية». في هذا الإطار تطرح تساؤلات عديدة، تتعلق بطبيعة قيم التنشئة

١ * أمام العزلة التي أصبحنا نشاهدها في الجامعات المصرية، حيث عزلة الطلاب المسلمين والمسيحيين عن بعضهم البعض، حاولت تشكيل أسرة تضمهما معاً، لتتعرف على ما هو مشترك، وتقوم ببعض الأنشطة المشتركة التي أعتقدت أنها يمكن أن تساعد في هذا الاتجاه، كأن أن نقوم بزيارة مشتركة لبعض الآثار الإسلامية والقبطية معاً، بإعتبار أن هذا تراث مشترك وملك لنا كمواطنين مصريين، أو أن ندعو بعض المفكرين المسلمين والمسيحيين وقادة الرأي ليتحدثون عن رموز مصرية، إسلامية وقبطية، لعبت دوراً أساسياً أرتقى بالحياة المصرية. وبرغم أني أوضحت هذا الهدف للطلاب المسلمين والمسيحيين على السواء، إلا أن الإستجابة كانت بطيئة للغاية ومحدودة، وقد عبرت عن ذلك طالبة مبررة هذا البطئ بقولها، أن هناك جداراً نفسياً قد تأسس بيننا، وما زلت أحاول، وأتمنى من الله التوفيق أن يسقط هذا الجدار، وقد تساقط خلال موجات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ٣٠ يونيو ٢٠١٤.

الإجتماعية التى يتم تطبيع الأبناء وفقا لها، وكذلك طبيعة نظرتهم إلى الآخر فى مصر عامة، حيث تتوازن احتمالية وجود تطابق، مع احتمالية وجود مساحة ولو محدودة من قابلية الاختلاف، أسئلة تحتاج إلى تأمل وبحث، لأنها ذات علاقة محورية بإحتمالات التماسك والتفكك الإجتماعى.

وفى النهاية تأتى فاعلية الظروف الإقتصادية الصعبة التى أصبحت لضراوتها ذات علاقة بتآكل التماسك الإجتماعى. فقد أصبحت الأسرة تعيش فى ظل ظروف إقتصادية صعبة، بخاصة بالنسبة لأسر الطبقة الوسطى والدنيا. فإلى جانب مناخ الأزمات التى تعيش فى ظلها الأسرة المصرية إبتداء من أزمة الخبز وحتى أزمة البوتاجاز مروراً بأزمة اللحوم. فإن ضالة الدخول فى مواجهة الشره التى إستنفرت طاقاته الثقافة الإستهلاكية دفع الأسرة إلى الحياة فى ظل مأزق وجودى. حيث أدت الضغوط الإقتصادية إلى جانب حالة الضعف الثقافى أو «الأنومى الأخلاقية» إلى ظواهر أسرية درامية لم تكن فى الحسبان. من هذه الظواهر إتجاه بعض الآباء تحت وطأة الظروف الإقتصادية الصعبة إلى هجر الأسرة والتخلى عنها، أو الإتجاه إلى قتل الأبناء تخلصاً منهم، ومن الظروف الإقتصادية الصعبة كذلك. يدخل فى هذا الإطار أيضا بيع الأطفال، حيث التخلّى عن أحدهم حتى يمكن إعاشة أو أعالة الآخرين (٤٠). أو أن يظهر نمط من الزواج المأجور، حيث يأتى ثرى عربى خليجى ليتزوج فتاة صغيرة، يقضى معها فترة ليستمتع بها، ثم يطلقها لتتزوج بآخر، وتتوالى هذه العملية، ويحصل الأب على أجر هذه الزيجات، فى كل مرة على هيئة مهر وهدايا. يحدث ذلك فى بعض المناطق الفقيرة التى تشكل قاع المجتمع، أخلاقيا وإقتصاديا على السواء. يضاف إلى ذلك أن الضغوط الإقتصادية على الأسرة أصبحت صعبة وتزايد ضغطها على بناء الأسرة الذى بدأ يتكسر أحيانا تحت وطأتها. حيث تتفكك الأسرة، ويذهب كل من الأب والأم إلى حال سبيلة، وينضم الأطفال إلى أطفال الشوارع، أو يسلكون مباشرة طريق الجريمة والانحراف. ومن الطبيعى ان تشكل كل هذه الممارسات الأسرية السلبية إضرار بالتماسك الإجتماعى للأسرة، التى تقود فى ذات الوقت إلى إضرار بالتماسك الإجتماعى للمجتمع (٤١).

٧- الإختراق الخارجى وتقويض أسس التماسك الاجتماعى: من المؤكد أننا نعيش فى عالمنا المعاصر المتماسك البناء، حقيقة أننا نعيش فى إطار قرية صغيرة واحدة. قلص الإعلام وتكنولوجيا المعلومات مساحاتها ومسافات الزمانية والمكانية على السواء، وقد ترتب على ذلك أن أصبحنا نعيش عصر الفضاءات والمساحات المفتوحة. فى هذا الإطار أعتبرت العولمة هى القوة التى فتحت كل الأبواب المجتمعية المغلقة، تارة بواسطة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات، وتارة ثانية بواسطة آليات الإستثمار الإقتصادى وفاعلية الشركات المتعدية الجنسية، وتارة ثالثة بواسطة قهر القوى العالمية والمؤسسات الدولية التى تفرض عدم الإنغلاق. فى هذا الإطار تعد العولمة هى الطاقة السحرية التى إنطلقت بفاعلية عظمى مع بداية عقد التسعينيات. حيث سعت هذه الطاقة أو العملية إلى تأسيس تجانس ثقافى وإجتماعى على الصعيد العالمى، وفى ذات الوقت تعميق التباين الثقافى والإجتماعى على الصعيد القومى. ونتيجة لذلك نجد أن هذه العملية تعمل بإتجاه تقويض أسس التماسك الاجتماعى فى المجتمعات القومية، من خلال إختراق ثقافتها تارة، وفرض التباين بل والتناقض على ساحاتها تارة أخرى، أو من خلال تأليب بعض مكوناتها على البعض الآخر. ومن ثم تستنبت الحروب والصراعات على ساحاتها، حتى يتآكل تماسكها الاجتماعى ويذهب إلى غير رجعة، وتنجز العولمة ذلك بفعل آليات عديدة (٤٢). وتتمثل الآلية الأولى فى ضرب التماسك الثقافى فى مقتل، وذلك لتفكيك أخلاق المجتمع وتقويض تماسكها. يحدث ذلك بأساليب عديدة، أول هذه الأساليب تشوية الدين، وذلك يرجع إلى أن الدين يلعب دوراً محورياً كقاعدة للتماسك الاجتماعى فى مجتمعاتنا. يقع ذلك من خلال نشر الفرقة والصراع بين أديان الأمة، وبرغم أن الكتب السماوية للأديان الكتابية تؤكد جميعاً على معانى متقاربة وليست متناقضة. وإن مساحات الإختلاف محدودة فرضتها فى أحيان كثيرة متطلبات العصر والسياس. فإن القوى الخارجية تعمل على توسيع مساحات الإختلاف هذه لتحولها إلى تناقضات يتفجر الصراع على ضفافها بين أبناء الوطن الواحد المختلف الأديان. يحدث ذلك أحياناً، من خلال تحريف

المعانى الدينية وبلورتها على هيئة مضامين متناقضة، أو إذكاء روح التطرف والعنف على ساحات الأديان المختلفة. أو من خلال الفتاوى والتفسيرات الدينية، التى تندفق عبر القنوات الإعلامية التى يقودها رجال دين متطرفون وغير عارفين بروح الدين السمحة، حيث يلعب هؤلاء القائمين بالفتوى والتفسير دورهم فى تمزيق النسيج الدينى المتماسك للأمة (٤٣). ينجزون ذلك فى أحيان كثيرة بدون عقاب أى من الحكومات القومية لهم، خشية إدانتها من قبل القوى العالمية والهيئات الدولية إذا هى قد فعلت ذلك.

ويتصل الأسلوب الثانى بالإختراق الثقافى والأخلاقي، حيث تعمل قوى العولمة بإتجاه إستغلال الفضائات والحدود المفتوحة لكى تعمل على تمزيق نسيج التماسك الأخلاقى والإجتماعى. من خلال تأسيس مواضع للتناقض فى بنية الثقافة والأخلاق، والعمل على تصوير الأخيرة فى طابعها التقليدى بصورة مشوهة ومحرفة. من ذلك مثلاً فرض بعض الممارسات كمواضع للتناقض كالعلاقة بين الجنسين، أو ممارسة الإناث لبعض السلوكيات كالتدخين، وقدر اكبر من التحرر فى ظل إدعاء حقوق الإنسان. يتصل ذلك أيضاً فرض عناصر غربية تتصل بثقافة المأكّل والمشرب والعلاقات الإجتماعية. إضافة إلى فرض معانى جديدة للجنس، والعذرية ووسائل علاج العذرية. ذلك بالإضافة إلى نقل بعض المعانى الغربية المتعلقة بالنوع الإجتماعى، أو زواج المثل أو الشبية بين الرجال والنساء على السواء، حيث بدأ لهذه الممارسات وجود ولو محدود على ساحة الأخلاق العربية. وإذا كانت اللغة تشكل وعاء الثقافة والأخلاق، فإن هذه القوى عملت على تنحية اللغة العربية فى مجتمعاتها عن ساحة غالبية مختلف المراحل التعليمية، حتى تصبح اللغة الأجنبية هى وعاء الأخلاق والمعانى (٤٤). بحيث يفرض على الأخيرة أن تعدل من نفسها كمضامين عليها أن تتلاءم مع أوعيتها الجديدة. وبحيث تصبح الأخلاق القومية عارية من أى جذران لغوية قومية حامية.

ويشكل تأليب الفئات والجماعات المحلية أحد آليات فض التماسك الإجتماعى وفرض إنهيائه. فى هذا الإطار فإننا نجد أن القوى العالمية هى التى

صدرت إليها - من خلال الإختراق المفروض - دعاوى حقوق المرأة. وظلت تؤكد على هذه المعاني وتكرر عليها، حتى تضخمت مساحة حقوق المرأة على حساب حقوق الأسرة، حقوق الفرد على حساب حقوق الجماعة. وقد إنصاعت الحكومات القومية العربية مسaire لهذه الرغبات المفروضة فأنشأت مؤسسات حكومية تتولى الدفاع عن المرأة. وقد كان من نتيجة ذلك، أن إنهارت جماعة الأسرة تحت وطأة التأكيد على أحد أطرافها دون الأطراف الأخرى، والمتأمل لأوضاع الأسرة المصرية خلال العقد الأول والثاني للألفية الثالثة، لوجدنا أن هناك إرتباط بين متغيري تأسيس المجلس القومى للمرأة وحتى الآن، وبين إرتفاع معدلات الطلاق وإنهيار الأسرة في ذات الوقت، مع الأخذ في الإعتبار تثبيت المتغيرات والعوامل الأخرى. ويعنى إنهيار التماسك الأسرى بعدا ومدخلا أساسيا لإنهيار التماسك الإجتماعى (٤٥).

بالإضافة إلى ذلك فقد لعب الإختراق الخارجى دوره في إستنفار الجماعات الداخلية ضد بعضها البعض، بتطوير مشاعر العداء الإثنى أو تربية التطرف. حيث نجد أن بعض القوى الإقليمية تلعب دورها في تنمية التطرف الدينى، حقيقة أن بعض أسبابه داخلية، غير أن الدعم الخارجى من الممكن أن يلعب دوراً في توسيع الفجوة بين أبناء الوطن الواحد. وبنفس المنطق نجد أن بعض القوى الخارجية إستهدفت إستنفار جماعات أخرى، وهكذا تنتقل المطامع والمصالح الخارجية إلى ساحة الوطن، وتنشأ عداوات بين الجماعات الدينية والعرقية وبعضها البعض بفعل الإختراق والتغذية الخارجية، بهدف تفكيك الكيان القومى (٤٦). بإعتبار أن الدولة القومية والثقافة القومية تشكل عقبة كؤود أمام إنتشار تحقيق العولمة لهدف التجانس العالمى، الذى يمكن أن يتحقق عبر مرحلة مسبقة تعمل على تفكيك تماسك المجتمع القومى ، حتى تبتعد مكوناته عن بعضها البعض. وقد بدأ بعض من ذلك يحدث، بحيث يؤدى ذلك إلى تآكل التماسك الإجتماعى.

ويتصل بذلك أن تعمل القوى الخارجية على تعميق التباينات الداخلية بين المجتمعات والثقافات المحلية التى تشكل في تفاعلها كيان المجتمع القومى. حيث

تعمل القوى العالمية في البداية على تعيين حدود الثقافة الفرعية وملاحها، حدث ذلك من خلال البحوث والدراسات المكثفة التي أجراها مركز بحوث الجامعة الأمريكية على مجتمع النوبة كمجتمع وثقافة محلية فرعية على مدى عدة عقود. ثم تأتى مرحلة تالية تتمثل في تحويل هذه الثقافات الفرعية إلى ثقافة مضادة، في هذا الإطار تستغل القوى الخارجية بعض الممارسات الداخلية للدولة القومية، لإستنفار بعض المجتمعات والثقافات المحلية (٤٧). وما حدث في النوبة، يحدث الآن على صعيد القبائل التي تسكن سيناء، ويحدث كذلك فيما يتعلق بالعلاقة بين الجماعة الإسلامية والجماعة المسيحية، بحيث تستهدف جميع هذه التحركات والإختراقات جميعاً، هز الإستقرار ومزيق التماسك الإجتماعى للمجتمع القومى.

ثالثاً: مظاهر إنهيار التماسك الإجتماعى

لا شك أن إنهيار التماسك الإجتماعى يشكل قاعدة لبروز ظواهر إجتماعية سلبية عديدة، تطفو على سطح المجتمع وتعد تجلياً لهذا الإنهيار، أو هى مؤشرات على وجوده. في هذا الإطار فإننا نشير إلى حقيقة أن التماسك الإجتماعى ليس صيغة واحدة منفردة، ولكنه يتحقق عبر مستويات أو دوائر عديدة، غير أنها تستند جميعها إلى سقوط أو إنهيار صيغة التوقعات المتبادلة على كافة المستويات بصورة متتابة. ونعنى بصيغة التوقعات المتبادلة أن كل فاعل يوجه سلوكه نحو الآخر، ويتفاعل معه، على أساس إدراكه لإستجابته المحتملة لفعله، نظراً لأن تفاعلها معا، يتم بالنظر إلى منظومة قيمية واحدة هى الضابطة للتفاعل الإجتماعى بينهما. وهو ما يعنى أن غياب منظومة القيم المشتركة والمتفق عليها ينشر حالة من الفوضى في التفاعل الإجتماعى، فيميل جنينياً إلى عدم التاكيد على التماسك الإجتماعى. في نطاق ذلك يمكن أن تسقط صيغة التوقعات المتبادلة بين الآن والآخر داخل الأسرة، فتؤسس حالة من العزلة وربما العدائية داخل الحياة الأسرية، وقد تحدث بين الأسر وبعضها البعض. أو تحدث بإمتياز بين الجماعات الإثنية المشكلة لبناء المجتمع (٤٨)، كما قد تحدث بين الفئات أو الطبقات الإجتماعية المشكلة لبناء المجتمع. بحيث يسلم ذلك في النهاية إلى إنهيار التماسك الإجتماعى بإعتباره مشكلة عامة يتساقط رذاذها

على مستويات أدنى هى ساحة الجماعات والأفراد. وهناك مظاهر كثيرة تعد مؤشرات على هذه الحالة.

ويعد ميل الشخصية المصرية إلى العنف أبرز مؤشرات هذه الحالة. وإذا كان المفكر المصرى العظيم جمال حمدان قد أشار إلى إعتدال الشخصية المصرية وسلاميتها. باعتبار أن أخلاقها تعد إنعكاساً لأخلاق الوادى المعتدل فى تضاريسه، والنيل الذى يشق مجراه بهدوء عبره لتتدفق المياه فى تدرجية وبلا صخب. فإننا نلاحظ الآن أن الشخصية المصرية، قد إعتراها نوع من التغير. فقد أصبحت أكثر عنفا، حتى أصبحت البلطجة صيغة من التفاعل تميز أحوال الشارع المصرى. ويتجلى هذا العنف عبر متصل يبدأ من العنف اللفظى، الذى يشير إلى عدم تكامل الأنا والآخر فى التفاعل اليومى المحدود والمتكرر، إلى ما يمكن ان يسمى بالعنف الأنانى، حيث يتبنى صاحبة العنف لتحقيق مصالح أنانية مؤقتة. مثال على ذلك أننا إذا تأملنا الشارع المصرى، فإننا سوف نجد غالبية المتدققين فيه يميلون إغتصاب حيز أكبر من هذا الشارع لأنفسهم. سواء كانوا من المشاة أو من راكبي السيارات أو حتى الذين أعتصبوا الأرصفة عنوه وحولوها إلى أسواق للتجارة. والعنف والبلطجة هى الآليات التى يتم اللجوء إليها عادة للحفاظ على منجزات العنف. فى هذا الإطار بلغ العنف منتهاه حينما يقتل شخص آخر لمجرد الإعتقاد أن لديه مال بحوزته ويمكن الحصول عليه. أو يقتل زوج أو زوجة رفيقة من أجل متعة عابرة توفرها الخيانة من خلال السلوك الحرام. أو يقتل شخص أبناءه خوفا عليهم من حاضر متخم بالمعاناه، ومستقبل غاب الأمل والتفاؤل عنه، أو أن يتفق البعض على إغتصاب زوجة أمام زوجها وأولادها إنتقاما لسلوك عابر (٤٩). ومن الطبيعى أن تؤدى هذه التفاعلات اليومية إلى إغتصاب التماسك الاجتماعى للمجتمع.

مؤشر آخر يتمثل فى أن الشخصية المصرية بسبب الظروف القهرية السلبية أصبحت أقل إلتزاما بالأخلاق، حقيقة أن أسباب ذلك يرجع إلى ضعف الأخلاق العامة للمجتمع، بسبب الظروف التى أشرنا إليها، وكذلك إلى الثقافة الإستهلاكية الطاغية التى إستنفرت بداخلنا شره الغرائز. غير ان هذه الظروف

دفعت الشخصية المصرية إلى السقوط فى سلوكيات غير اخلاقية عديدة، من هذه السلوكيات مثلاً عدم توقير كبار السن، الذين كانوا فيما مضى أكثر إحتراماً، وعدم بسط الحماية على المرأة من قبل أفرد المجتمع، إضافة إلى الإلتزام بالقيم سواء كان الدين مصدرها أو الأخلاق العامة. يضاف إلى ذلك الإنحدار إلى ممارسات عارية من الأخلاق كالتهرش الجنىسى بالإناث فى الشارع وفى وضح النهار وبرغم أنف الجميع، وعدم تدخل من الجميع كذلك. كأنما هى حالة عامة من عدم الأخلاق، بغض الطرف عن بعض ممارسات الأبناء، ما دام فى ذلك بعض عائد للأسرة. بالإضافة إلى ذلك يقع تبادل الزوجات من اجل متعة جنسية مركبة الحرام. ويستمر هذا الإنحدار الأخلاقى، حتى بدأنا نسمع همساً وبخوف عن زنا المحارم الذى يعد شاهداً على سقوط أشياء عديدة. ومن المؤكد أن ذلك ضار بالتماسك الإجتماعى، لأن الميل إلى التماسك بالآخر والالتقاء معه هو ميل إيجابى وإيثارى وخير، يتناقض مع حالة اللا أخلاق التى تحول البشر إلى كائنات أنانية ذات شره غريزى (٥٠).

من المؤشرات البارزة كذلك أن الشخصية المصرية كانت تعاني من مشاعر وعواطف تراجع المواطنة المشتركة المؤكدة على المساواة فى الفر، قبل ثوراتها الأخيرة، والأخاء فى منطقة مشتركة للإسهام فى تقدم وطن واحد. يتبلور وجوده على حساب الإلتماءات والجماعات الإثنية دينية كانت أم ثقافية أم عرقية أم جغرافية. ومما لا شك فيه وجود أسباب مسئولة عن هذا التراجع، أبرزها الأداء المتردى للدولة والحكومة والنظام السياسى، بحيث وصل هذا المتردى إلى العجز عن إشباع الحاجات الأساسية للبشر، الأمر الذى يشعرهم بعدم الأمان فى وطنهم. يضاف إلى ذلك ظواهر الفساد التى إتسعت مساحتها، حتى أحالت الوطن ضعيف يتسول بعض الفئات من على موائد اللثام، الذين أصبحوا يمنحونه المساعدات لقاء أن يعبثون بطموحاته، حتى يتآكل وجوده، يضاف إلى ذلك الإختراقات الإقليمية والعالمية الخارجية التى تعمل بإتجاه تمزيق الوطن القومى لحساب إحياء المحليات والطائفيات الإثنية المتطرفة. لذلك بدأ التراجع إلى الجماعات الإثنية الأقل من الوطن لكونها الجماعات التى بدأت

تنشط في إشباع حاجات تابعيها ولو بحدود دنيا (٥١). بحيث أصبح المواطن يولى شطره شطر هذه الجماعات، حيث أصبحت هذه الجماعات في منطقة الوعي المركزى للإنسان وتراجع الوطن إلى منطقة الهامش أو الوعي الثانوى. وهي جميعها ظواهر وسلوكيات قضت عليها الحالة الثورية التي مربها المجتمع.

وإستناداً أو إجمالاً لكل ما سبق أصبحت الشخصية المصرية أقل إنتماءً وإرتباطاً بمجتمعها. وإذا كان المفكر الراحل جمال حمدان قد رأى الشخصية المصرية مستقرة مرتبطة بواديها، تعشقة وترفض أن تهجر منه أو تفارقه. فإننا نلاحظ أن الشخصية المصرية قد إفتقدت أو تآكلت لديها هذه الروابط التاريخية العميقة. ويشير تأمل هذا التآكل للروابط إلى أنه قد تحقق على أساس مرحلى، في المرحلة الأولى بدأت الهجرة إلى مجتمعات الخليج بموجات عالية منذ بداية السبعينيات، بسبب الصعوبات التي بدأت تواجهها الطبقة المتوسطة والشرائح الدنيا. بعض موجات الهجرة إستهدف الحصول على بعض الفرص التي بدأ الوطن يعجز عن توفيرها. بينما وقعت بعض الموجات الأخرى لتحسين مستوى الحياة، ولحل مشكلات تعجز عن حلها فرص الحياة في الوطن. وفي المرحلة الثانية، بخاصة إبتداء من الثمانينيات إنطلقت الهجرة بمعدلات عالية ومتسارعة، لأنه قد بات واضحاً أن الوطن، عاجز في توجهاته الليبرالية الرثة، عن توفير القدر الملائم من الفرص لإعاشة مواطنة. ومع نهاية القرن العشرين ومع عقد البداية في الألفية الثالثة تباطأت للغاية معدلات الهجرة إلى مجتمعات الخليج (٥٢). لأن هذه المجتمعات إمتلك الكوادر الوطنية القادرة على تشغيل حركة الحياة في إطارها، وفي ذات الوقت أصبح الوطن أكثر عجزاً في توفير فرص الحياة المتنوعة لمواطنة. ومن ثم بدأت المرحلة الثالثة حيث إنطلقت الهجرة غير المشروعة، مصريون يركبون قوارب الموت هرباً من وطنهم إلى الشواطئ الأوربية. تغرق بهم القوارب أحياناً في البحر، أو يقبض عليهم حرس السواحل الأوربية ليعيدونهم إلى وطنهم، لبدأوا محاولة الهرب من جديد. وهو ما يشير إلى تحولات وقعت في سلوك الشخصية المصرية من كون المصرى إنساناً مستقراً إلى كونه مهاجراً إلى كونه إنساناً هارباً. ومن المنطقى أن يعتبر

ذلك مؤشراً على تآكل عواطف المواطنة وضعف الارتباط بالوطن والانتماء له، وذلك إلى جانب جملة الظواهر السلبية السابقة التى تشير إلى إنهيار التماسك الإجتماعى. وإذا كانت هذه الحالة تشخص علاقة الإنسان المصرى بالوطن فيما قبل ٢٠١١/ ٢٠١٤، فإن الثورة التى قام بها الإنسان المصرى خلال هذه الفترة، إعادة ارتباطه بوطنه الشامل، كما استعاد الوطن في إطارها تماسكه وشموخه وقدرته على إشباع حاجات مواطنيه.

رابعاً: إستعادة التماسك الإجتماعى، بعض الأفكار الأساسية

من الواضح أن تيارات التفكير أصبحت قوية في نظامنا العالمى المعاصر، إما بسبب ضعف الدولة القومية التى أصبحت عاجزة عن إنتاج الفرص اللازمة لنوعية حياة ملائمة. تلك التى يمكن أن توفر إشباعاً لغالبية مواطنيها، بما يجعلهم أكثر ارتباطاً بمجتمعهم ووطنهم. ويزيد الأمر درامية أن القطاع الخاص ما زال حديث العهد، لم يمتلك رشحاً ملائماً بعد، وهو الرشد الذى يجعله قادر على الوفاء بمسئوليته الإجتماعية تجاه المجتمع. أو أن إضعاف التماسك كان يتم بسبب قوى خارجية تتدخل في المجتمع فتؤلب مكوناته على بعضها البعض، الأمر الذى يساعد في تطوير فجوات تتسع بين جماعات الأمة، حتى تصبح بعيدة عن بعضها البعض. ومن ثم تبدأ قى قيادة تطور خاص بها، وإن بقيت شكلاً ضمن مكونات الدولة أو المجتمع. يضاف إلى ذلك أن الدولة القومية كانت دولة رخوة، لا تستطيع ضبط التفاعل بين مكوناتها بصورة رشيدة حسب معايير التراث النظرى المتعلق بنشأة الدولة وتحديد وظائفها الأساسية (٥٣). في مواجهة تفاعلات التفكير وإنهيار التماسك الإجتماعى فإنه أصبح من الضرورى تطوير بعض الأفكار أو السياسات التى يمكن أن تساعد على إستعادة التماسك الإجتماعى.

ويتمثل البعد الأول لهذه السياسات في ضرورة توفير الشروط التى تساعد في إعادة عملية الإدماج الثقافى على صعيد المجتمع. وحتى يتحقق ذلك فإنه من الضرورى إدراك أن الدين يشكل قاعدة الثقافة، ونشير إلى الدين باعتبار أن هناك جماعتين دينيتين في المجتمع. في هذا الإطار من الضرورى أن نغرس في

الأبناء من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة والمدرسة والإعلام، تأكيداً أن الله هو مصدر الأديان جميعاً، وأنه حق من حقوق الإنسان أن يستوعب الإنسان معتقدات دينه بإعتدال ودون تطرف. وأن تعمل الأسرة على تطوير روح التسامح مع الآخر المختلف دينياً، ومن الضروري رفع كل القيود عن حق الجماعات المختلفة دينياً، حتى ينطلق تعبيرها الدينى حراً يسعى للالتقاء بالآخر. وفي هذا الإطار نؤكد على فكرتين، الأولى أنه برغم الإعتراف بأن ثمة اختلاف دينى، فإنه من الضروري تعليم أبنائنا من خلال التعليم جملة من الموضوعات الدينية المشتركة، والتي تشكل نقطة إلتقاء بين الأديان جميعاً. ذلك كله يحدث بشكل معتدل وبدون تطرف أو تصلب. وتتصل الفكرة الثانية بأهمية عدم إستبدال مادة الدين بمادة الأخلاق المقترحة، لأننا سوف نترك تعليم الدين لبعض المؤسسات التي تتطرف بالدين إلى حد تعميق مشاعر التعصب نحو الآخر (٥٤). وعلينا أن نعمل على إحياء الرموز الوطنية التي لعبت دوراً تاريخياً، مسيحية كانت أم إسلامية، وأن نعتبر إنجازات أو إخفاقات هذه الرموز باعتبارها ذات طبيعة مصرية بالأساس. كما أن علينا أن ندرب أبنائنا للتعرف على تراثنا الإسلامى والمسيحى على السواء، لأنه تراث مصرى وملك لأبنائها.

في إطار البعد الثانى من الضرورى أن نعمل على فتح الطريق لتعريف الأبناء بالثقافات الفرعية التي طورتهما مختلف جماعات الأمة. لماذا لا نقيم إحتفالا سنوياً وطنياً، في العاصمة والمحافظات والمدن الصغيرة والقرى إن أمكن، نستعرض فيه كل ثقافات الأمة بصورة إحتفالية. الثقافة النوبية في الملبس والرقص والغناء، والثقافة «السيناوية» الصحراوية حول ذات الموضوعات، وكذلك ثقافات بعض المحافظات، ذلك بالإضافة إلى ثقافة الغناء والملبس وحتى الرقصات من العصور المسيحية التي يمكن أحيائها. إضافة إلى الغناء والرقص والإحتفال الإسلامى، وإذا كانت بعض المحافظات لها هوية ثقافية خاصة فلتشارك، بحيث يساعد ذلك على الترويج لها وإعتبارها ثقافة مصرية عامة ومشتركة. ويمكن أن تعقد بعض الندوات في الإعلام تسعى إلى إستكشاف العناصر المشتركة بين هذه الثقافات الفرعية جميعاً. وتصبح هذه المشتركات هى جوهر الثقافة المصرية، علينا تفعيل مقولة أن الثراء في التنوع،

ويرتبط بذلك أن نسمح لكل جماعات المجتمع المختلفة دينيا وعرقيا وإجتماعيا وثقافيا، أن تعرض بعض تراثها ليتعرف عليه الجميع لأنه في النهاية تراث وثقافة أمة مصرية خالصة (٥٥). ويتصل البعد الثالث بالعمل على تحقيق الإدماج الإجتماعى بين كل جماعات المجتمع، أيا كانت متغيرات الاختلاف. وذلك من خلال الشروع الجاد في التنمية، التى تعمل من ناحية على زيادة التماسك الإجتماعى، والتى تشكل من المجتمع وحدة عضوية متماسكة. هذه التنمية تستند قبل كل شئ إلى شبكة كثيفة من الطرق، يصبح من الصعب معها فرض العزلة على قطاع أو جماعة من جماعات المجتمع. شبكة طرق تساعد في تعريف المجتمع على بعضه البعض، بحيث نجد أن تجانس كثافة العلاقات الإجتماعية على صعيد المجتمع واحد ومتقارب. بذلك تنتفى عزلة أى جماعة من الجماعات، ويصبح تداخلها مع الجماعات الأخرى واضحا وقويا، وهو الأمر الذى ينعكس على زيادة قوة التماسك الإجتماعى. من الطبيعى أيضا أن تتوزع قواعد التنمية على صعيد المجتمع بصورة متوازنة، بحيث تعمل التنمية على تأسيس حالة من التجانس العام داخل المجتمع من حيث توفر فرص الحياة الملائمة. بحيث لا تشعر أى من الجماعات، مع تطور قدرات التنمية والمجتمع، بالغبن أو بالحرمان من الفرص (٥٦). كما ينبغى أن يتحقق توزيع عائد التنمية على أساس متوازن كذلك، بحيث تسعى التنمية في هذا الإطار إلى تحقيق درجة عالية من التجانس الإجتماعى، وليس التباين أو التناقض الإجتماعى. في هذا النطاق لا ينبغى أن تكون الفجوة واسعة بين قمة وقاع المجتمع، بذلك نضمن أن يشارك الجميع في بناء مجتمعهم الواحد ويتعمق إنتمائهم له. ولا يعنى التأكيد على التجانس التنموى طمس التنوع والتميز، بل ينبغى أن تعمل التنمية بإتجاه الحفاظ على التنوع، لأن وجوده والإرتقاء به فيه حفاظ على المجتمع وإثراء له.

إلى جانب ذلك من الضرورى الشروع وفورا في تحقيق الإصلاح السياسى، لأن كما سبق لن يؤتى ثماره بدون إصلاح سياسى قادر وفعال. ونقصد بالإصلاح السياسى، الذى يضم تلك الجهود التى تعمل على تنقية فضاء

المجتمع من كل ما يعوق المشاركة الجادة من المواطنين، وفق معايير سليمة وعلى قدم من المساواة. في هذا السياق ينبغي أن يتجه الإصلاح السياسى إلى فتح الآفاق واسعة أمام التحول الديمقراطي، وهو ما أنجزته ثورة ٢٠١١/ ٢٠١٤ إذ لا ينبغي أن يكون ثمة عبث على هذه الساحة. أول خطوة في هذا الإصلاح التأكيد على تداول السلطة على كل المستويات وفي كل القطاعات، وعلى قادة الرأى والنخب السياسية المخلصة دعم أداء الزعامة السياسية في هذا الاتجاه. التحول الديمقراطي يحتاج إلى ضغط من سكان القاع والوسط وقبول مريح ومبارك من الزعامة في القمة. فالجميع يمتلك بلا شك إخلاص المواطن، وعلينا أن نراجع أنفسنا، ونقف حتى في مواجهة مشاعرنا الأنانية في الأستمتاع بالترفع على القمة. القمة أينما كانت سواء كانت قمة الدولة أو المجتمع، أو قمة المؤسسة الإنتاجية والخدمية، فالدورة الدموية للمجتمع تحتاج إلى حركة وتنشيط (٥٧). إرتباطا بذلك علينا أن نحذف من حياتنا أية قضايا تحت أى مسمى أو فى ظل أى ذريعة أو تبرير، تضر بالتحول الديمقراطي فالديمقراطية إذا كانت شفافة وواضحة، سوف تكون واعية وتمتلك إمكانية التصحيح الذاتى لمسارها، فتدفع ممارستها سوف يجرف أمامه كل ما هو معوق ومنحرف إلى ضفاف المجرى أو إلى حالة من الأهمال.

يعنى التحول الديمقراطي كذلك تخليص المجتمع من كل ممارسات الفساد، ومن الطعنة - ولا نقل النخبة - الفاسدة، فى هذا الإطار وحتى نعلم إرتباط الغالبية بمجتمعهم، علينا أن نعمل على تغيير دماء النخبة. فى هذا الإطار يذهب التنظير السياسى على أن النخبة لها دورات، دورة على المستوى الفردى، وتتمثل فى أن حياة الإنسان لها بداية ونهاية، وأن العطاء الحقيقى فى منطقة الوسط. فى مرحلة الشيخوخة تموت قدرات النخبة أو تفسد لأن البقاء طويلاً فى أماكنها يدفع إلى تطوير مصالح تعيث للحصول عليها فى الأرض فساداً. هناك كذلك الدورة على المستوى الجماعة، إذا ينبغي أن يعمل المجتمع على تغيير نخبته وتجديدها بأفراد من منطقة الوسط دائماً، إذا دخلوا مرحلة الكهولة أو الشيخوخة نستبدلهم بأخرين. ما نشاهده الآن مثير للألم والأسى،

حيث دائرة النخبة بكاملها تضم الشيخوخة نهاية دائرة الإنسان التى تتشعب بالحياة، وتفرض نفسها على المجتمع، وعلى إستعداد لأن تقاوم وتبطش بكل من يقترب أماكنها ومراكزها (٥٨). من غير المنطقى أن نجد أن متوسط عمر النخبة يتجاوز الستين عاماً، بينما نسبة الشباب فى المجتمع تزيد على ٦٠٪ من سكانه، أى ما يزيد على ستون مليوناً لا يمتلكون شيئاً فى امر مجتمعهم، ولا يستطيعون تحريك ساكنة فيه.

الإصلاح السياسى ينبغى أن يضرب الفساد بيد من حديد، خاصة إذا تضافر فساد الإقتصاد مع فساد السياسة. ذلك يرجع إلى أن الفساد يدمر قدرات المجتمع وثرواته، التى هو أحوج ما يكون إليها. وأيضاً لأن الفساد يعنى تأميم قدرات المجتمع لصالح شخص، ولأنه يقدم تلك القدوة السيئة والمنحرفة، فالفساد فى شرائح القمة سوف يتحول إلى رشوة بين شرائح القاع، والمواطن كائن مغلوب على أمره يسلب من أعلى ومن أسفل. وإذا كان للفساد صور عديدة كالإحتكار، أو الإختلاس، أو توزيع ثروات المجتمع على الكبار والأقارب وأصحاب الحظوة، أو الإستبداد بالرأى إستغلالاً للمنصب، أو الإنحراف بمعايير أداء الوظيفة العامة، أو خيان أمانة الأمة. فإن كل هذه الصور ينبغى أن تواجه، وتستأصل من جذورها، لأن الفساد يقضى أو يدمر أصول المجتمع، التى يتم إصلاحها من جيوب الفقراء دافعى الضرائب المتعبة. لذلك كان الفساد مهدداً للتماسك الإجتماعى، وأن القضاء عليه ومواجهته من شأنه أن يدعم هذا التماسك (٥٩).

الإصلاح السياسى يتطلب تطبيق القانون، الذى على الجميع أن يمتثلوا له، وعلى قدم من المساواة. القانون الصلب غير الرخو، والذى لا يقبل المرونة أو الالتواء. فالإحتكام إلى القانون يعنى العدل الذى ينبغى أن يعيش الجميع تحت مظلته بلا خوف من أى نوع، أو أى مصدر. ويعنى الإحتكام إلى القانون أننا نقفز إلى التحديث وإلى الأمام بعيداً عن الثقافة التقليدية والتكوينات الإراثية الرثة. لا يعنى ذلك أننا نغيب التراث، فالتراث دائماً مشرق طالما أنه قادر على التعامل مع الحداثة. ولكننا نقصد الثقافة التقليدية التى قد تميز بين البشر،

أو التي تضع الحواجز بين البشر وتفصلهم عن بعضهم البعض. الإحتكام إلى القانون سوف يجعل التفاعل بسيطاً ومريحاً للجميع، ولنعطى مثالين، أن نحترم سن الإحالة إلى المعاش، فليس هناك من هو فوق القانون إبتداءً من رئيس الدولة وحتى الموظف الصغير، والمثال الثاني أن يطبق القانون على كل منحرف أو مجرم. ولنتصور أن الشاب الذي أغتصب فتاة «فرشوط» طبق عليه القانون في التو واللحظة، وكذلك الذين إعتدوا في نجع حمادى على مواطنين آخرين كاملى المواطنة (٦٠). أعتقد أن العقاب سوف يكون رادعاً وقوياً يؤدي وظيفة، في تأكيد الإستقرار والتماسك الإجماعى، سوف تنتفى الحاجة حينئذ إلى مواكب الوزراء ونواب الشعب والمجالس العرفية، لأن في مثل هذه الممارسات تمهيع للمواقف وضرب للمواطنة في الصميم وتمزيق التماسك الإجماعى.

في هذا السياق من الضروري أن يلعب المجتمع المدني دوراً بارزاً يستهدف تحقيق التماسك الإجماعى وترسيخ جذوره. في نطاق ذلك من الضروري أن يمتد وجود الأحزاب إلى مواقع بعيدة، أن تكون لها مقار في سيناء والنوبة وفي المحافظات التي تشهد توازن سكانى مسيحي إسلامى. وعليها أن تحرص أن تضم في كوادرها أعضاء من كل الأطياف الإثنية للوطن. وأن تعاقب التمييز على أساس إثنى، وكذلك أن تنتشر الأحزاب جماهيرياً، ويكون في وعيها أن تعمل بإتجاه تحقيق هذا الدمج الإجماعى. نفس الأمر يمكن أن تفعله النقابات أو المنظمات غير الحكومية، التي ينبغي أن تعمل على فض عزلة بعض الجماعات او حتى ميلها إلى الإنعزال (٦١). في هذا الإطار فإن على جماعة الأغلبية دائماً، سواء إكتسبت هذه الصفة على أساس دينى أو عرقى أو جغرافى أو حتى ثقافى، أن تتصرف بسيكولوجيا الأخ الأكبر الذي لا يغتصب حقوق الآخرين. بل الأخ الذي يستوعبهم في نطاق عواطف الأخوة، وأن يسعى لتأكيد حقوقهم المشروعة، ففي ذلك تأكيد لوشائج القرى، وترسيخ لقواعد التماسك الإجماعى.

ويتسق مع ما سبق ضرورة أن يلعب الإعلام دوراً محورياً في التأكيد على قيم التماسك الإجماعى، وذلك من خلال آليات عديدة. أول هذه الآليات أن يؤكد الإعلام على منظومات القيم المرتبطة بترسيخ المواطنة التي تفترض المساواة بين

المواطنين فى الحصول على مختلف الفرص. وأن يسلط الأضواء بإتجاه الإخلال بتوزيع الفرص بين افراد المجتمع. بالإضافة إلى ذلك من الممكن أن يلعب الإعلام دوراً نقدياً سواء ليبروقراطية الدولة المتحيزة لصالح أو ضد أى من جماعات أو نطاقات المجتمع. أو فيما يتعلق بتأسيس التنمية أو الإستفادة من منجزاتها، وفى ذات الوقت عليها أن توجه النقد لأى فاعل، فرداً كان أو جماعة، يحاول الحصول على فرص أو إمتيازات أكبر على حساب حرمان الآخرين منها، أو على الأقل إنتقاص حقوقهم فيها (٦٢).

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضرورى أن يسعى الإعلام عن موضوعية ووعى بإتجاه توضيح بعض الحقائق المتعلقة بسلوكيات بعض الأفراد أو الجماعات الضارة بالمواطنة بالاساس. وأن يعقد الندوات المعلنه لمناقشة القضايا الشائكة، التى تضر بالمواطنة على قاعدة المساواة. على الإعلام أيضاً أن يحمى - عن وعى وإرادة - التماسك الإجتماعى من أى إختراق أو تهديد إقليمى أو دولى لمجتمعنا، وأن يفضح بالأسانيد أى إتصال من الخارج بالداخل للإضرار بالمواطنة، حفاظاً على التماسك الإجتماعى، ولا مانع من تقديم هذه التدخلات إلى القضاء ليقول كلمته. كما أن عليه أن يطور وعياً عاماً بأن مصر وطننا جميعاً، وليس من حق فرد أو طرف أن يحصل على حقوق أو فرص، بينما يحرم منها فرد أو طرف آخر، وهو ما يعنى أن يقف الإعلام بكل إمكانياته حارساً يقظاً يحافظ على التماسك الإجتماعى.

المراجع

- ١- أنتونر جدنز: علم الاجتماع، ترجمة الدكتور فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٥. ص ٣١١.
- ٢- نفس المرجع، ص ٣١٣، ص ٤١٣
- ٣- جمال حمدان: شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان، عالم الكتب، ١٩٨٤، ص ٣١٢.
- ٤- أنتوني جدنز، مرجع سابق، ٣١٧.
- ٥- جمال حمدان: مرجع سابق، ص ٤١١.
- ٦- على ليلة: الأسس النظرية والمنهجية للاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع، مع دراسة ميدانية لظاهرة القرابة في مجتمع محلي، دراسة ماجستير، بإشراف أ.د أحمد الخشاب، ١٩٧٣، ص ٦١٤.
- ٧- على ليلة: المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧٣.
- ٨- نفس المرجع، ص ٧٧.
- ٩- على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١، ص ١١٣.
- ١٠- على ليلة: الأمن القومي العربي في عصر العولمة، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، الكتاب الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١، ص ٣٧.
- ١١- نفس المرجع، ص ٣٩.
- ١٢- على ليلة، الأمن القومي العربي، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، ص ١١٣.
- ١٣- نفس المرجع، ص ١١٧.
- ١٤- جلال أمين: مصر والمصريون في عهد مبارك (١٩٨١-٢٠٠٨) دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٧٣.
- ١٥- نفس المرجع، ص ٧٦.

- ١٦- تشازار تلى: الحركات الاجتماعية (١٧٨٦-٢٠٠٤) ترجمة ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة (٥١) المشروع القومى للترجمة، ٢٠٠٥، ص ١٨٣.
- ١٧- نفس المرجع، ص ١٨٧.
- ١٨- على ليلة، الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مرجع سابق، ص ١٢٣.
- ١٩- نفس المرجع، ص ١٢٥.
- ٢٠- نفس المرجع، ص ١٢٧.
- ٢١- تشازار تلى، مرجع سابق، ص ١٩١.
- ٢٢- على ليلة، الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مرجع سابق، ص ١٩٣.
- ٢٣- نفس المرجع، ص ١٩٤.
- ٢٤- نفس المرجع، ص ٨٣.
- ٢٥- على ليلة، أمانى قنديل «تحرير» الادارة الرشيدة فى الحكم فى المنظمات الأهلية العربية، دراسة مقارنة، مصر، المغرب، اليمن، منشورات الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٧، ص ٢٨٣.
- ٢٦- على ليلة، المجتمع المدنى العربى، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٧٣.
- ٢٧- على ليلة، الأمن القومى العربى فى عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مرجع سابق، ص ٢٠١.
- ٢٨- نفس المرجع، ص ٢٠٣.
- ٢٩- نفس المرجع، ص ٢٠٤.
- ٣٠- على ليلة، محاضرات علم الاجتماع السياسى، غير منشورة، ٢٠١٤، ص ٩٣.
- ٣١- نفس المرجع، ص ٩٥.
- ٣٢- نفس المرجع، ص ١٣٧.

Developmant Report, 1999, p. 69.

34 - Ibid, P. 12.

35 - Brenda M . Hoggett et all , the Family, Law and Society, London, Routledge. Kegan.Pall, 2000, p. 63.

36 - Ibid, p. 81.

37 - Ibid, p. 83.

٣٨ - على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة،

مرجع سابق، ص ١٣٢.

٣٩- نفس المرجع، ص ٣٧.

٤٠- نفس المرجع، ص ١٤١.

٤١- أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ٤١١.

٤٢- عمر الشوبكي : (محرر) المواطنة في مواجهة الطائفية، مركز الدراسات السياسية

والإستراتيجية مؤسسة الأهرام، فريدريش إيبيرت، القاهرة ٢٠٠٩، ص ٦٣.

٤٣- على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة،

مرجع سابق، ١٤٧.

٤٤- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات،

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠، ص ١٥٧.

٤٥- على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، إضعاف المجتمع، وتفكيك الدولة،

مرجع سابق، ص ١٦٣.

٤٦- على ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص

١٧٣.

٤٧- نفس المرجع، ص ١٧٤.

48 - Parsons, Talcott, The Social Syetem, Cleonsce, 1921, p, 46.

٤٩- على ليلة، الأسرة والمجتمع، صراع الهوية والتغريب، قرطبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤،

ص ٣٢.

٥٠- نفس المرجع، ص ٣٧.

٥١- نفس المرجع، ص ٣٨.

٥٢- نفس المرجع، ص ٣٩.

٥٣- جلال أمين، مرجع سابق، ص ١٢٤.

٥٤- على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة،

مرجع سابق، ص ٢٤٣.

٥٥- نفس المرجع، ص ٢٤٦.

٥٦- نفس المرجع، ص ٢٤٧.

٥٧- على ليلة، الأسرة والمجتمع، صراع الهوية والتغريب، مرجع سابق، ص ٦٤.

٥٨- على ليلة، محاضرات في علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ١١٣.

٥٩- نفس المرجع، ص ١١٥.

٦٠- نفس المرجع، ص ١١٧.

٦١- نفس المرجع، ص ١١٨.

٦٢- على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة،

مرجع سابق، ص ١٤٣.

الفصل الثاني

الرمزية الدينية كآلية فاعلة

في تحقيق التماسك الاجتماعي

الفصل الثاني

الرمزية الدينية كآلية فاعلة

في تحقيق التماسك الاجتماعي

تمهيد

يحتاج أى مجتمع من المجتمعات إلى مستوى ملائم من التماسك الإجتماعى، وذلك حتى يتمكن من تطوير النظم الاجتماعية، التى تسعى لإشباع الحاجات الأساسية للبشر أعضاء المجتمع، وهو ما يعنى أن التماسك الإجتماعى له وظيفة بنائية. بالإضافة إلى ذلك فإن للتماسك الاجتماعى وظيفة دينامية تتمثل فى تيسير الظروف التى تساعد على إنجاز العمليات الأساسية اللازمة لإستمرار المجتمع، كعمليات التنشئة الاجتماعية إضافة إلى عمليات التعاون والتكيف والإنتاج والتغير الاجتماعى. فى مقابل تقليص الظروف التى قد تساعد على تفجر الصراع وإنهيار التماسك الإجتماعى. وفى هذه الحالة فإننا ندرك التماسك الإجتماعى باعتباره يعنى إمتلاك المجتمع لدرجة عالية من التكامل والإستقرار الاجتماعى، وإستمرار أو دوام هذه الحالة لفترة طويلة من الزمن.

وحتى يتحقق التماسك الاجتماعى فإن المجتمع يحتاج إلى فاعلية آليات أو متغيرات عديدة أبرزها الدين، الذى يتولى بإمتياز، إشباع حاجة المجتمع إلى التماسك الإجتماعى. سواء كان الدين صادراً عن قوى ما وراء الطبيعة، أى الله، ومن ثم نجده يعمل بإتجاه تشكيل مجتمع متماسك على قاعدة من المعانى الدينية، أو كان الدين - كم هى الحال فى الديانات البدائية - تعبيرا عن معانى طورها المجتمع، وأفرد لها مكانة سامية من خلال ربطها بالأسلاف والتواتم التى يقدسها المجتمع. وفى الحالتين نجد تطابقاً أو تماهياً متبادلاً بين الدين والمجتمع، حيث يصبح الإثنان وجهين لعملة واحدة. تأكيداً لذلك انه إذا كان المجتمع له وجوده المادى الذى يجسد معانى الدين، فإن الدين له وجوده المعنوى

المجرد الذى يسعى إلى تشكيل التنظيم الإجتماعى للمجتمع. وهو ما يعنى أنه حينما نؤكد على حاجة المجتمع إلى الدين فإننا بذلك نطلب التقاء المعنوى المجرد، مع الواقعى المتجسد فى وحدة واحدة.

إستناداً إلى ذلك فإننا نجد أن الدين يشبع حاجة المجتمع إلى التماسك الإجتماعى - حتى يصبح المجتمع قويا يقوم بوظائفه الأخرى - من خلال أربعة مستويات. فى نطاق المستوى الأول، وهو المستوى الرمزي، حيث نجد أن الدين يتشكل فى جوانب كثيرة منه من الرموز، أو الأبنية الرمزية التى تستنفر سلوكيات البشر وعواطفهم ومشاعرهم، تجاه تقديس موضوعات معينة يتعامل معها البشر بقدر واضح من التوقير والتبجيل. بحيث نجد أن هذه الرمزية الدينية تلعب دورها فى ضبط التفاعل الإجتماعى فى مختلف مجالات الحياة الإجتماعية فى المجتمع. فى هذا الإطار فإننا نجد أن المعانى المتضمنة فى الرمزية الدينية تشكل الخيوط القوية غير المحسوسة التى تلعب دوراً أساسياً فى ربط أجزاء المجتمع ببعضها البعض. حتى يتحقق التماسك الاجتماعى قويا، إضافة إلى ربط المجتمع الواقعى بالقوى العلوية أو السماوية، حتى يصبح التماسك أقوى بفاعلية العواطف المرتبطة بقوى ما وراء الطبيعة. وفى هذا النطاق فإننا نجد أنه كلما أصبح البشر أكثر إيماناً كلما أصبح المجتمع أكثر تماسكاً.

ويتمثل المستوى الثانى الذى يشبع فيه الدين حاجة المجتمع إلى التماسك الإجتماعى، فى دور الدين فى الحفاظ على هذا التماسك، بإعتبار منظومة القيم الدينية التى تتسرب من خلال ثقافة المجتمع، أو التى تعمل مباشرة على ضبط التفاعل الإجتماعى. وهو ما يعنى أن الدين يسعى فى هذه الحالة إلى تأكيد التكامل والتماسك الإجتماعى. إما من خلال الوجود الرمزي المباشر لقيم الدين والثقافة فى فضاء المجتمع لتوجيه سلوكيات البشر، أو تحول هذه القيم إلى تقاليد ومعايير وأعراف تراقب هذه السلوكيات فى مختلف المجالات. إضافة إلى إستيعاب البشر أعضاء المجتمع لمنظومات قيم الدين والثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، التى تقوم بها مؤسسات المجتمع المختلفة، إبتداء من الأسرة وحتى الجامعة. وإذا كان الدين يشكل قاعدة الثقافة فإن قيمة ومبادئه

تسرب في المجتمع من خلال الثقافة، بحيث تؤدي القيم الدينية فاعليتها في ضبط التفاعل الاجتماعى لتأكيد التماسك الاجتماعى، وتجنب المجتمع السقوط في حالة الفوضى.

ويتصل المستوى الثالث لفاعلية الدين في تأكيد التماسك الاجتماعى للمجتمع، من خلال تأكيد الدين على تكامل النظم الاجتماعية مع بعضها البعض. وذلك من خلال ربط الدين للنظم الاجتماعية ببعضها البعض، إضافة إلى أن منظومة المبادئ والقيم الدينية تشكل المواثيق المعيارية أو المعنوية التى تعمل وفقاً لها النظم الاجتماعية. على هذا النحو تشكل قيم الدين والثقافة الموجهات الرمزية التى تضبط أداء النظم الاجتماعية، إضافة إلى توجيه وظائف النظم الاجتماعية بما يحقق التماسك الاجتماعى للمجتمع.

ويشير المستوى الرابع إلى دور الدين في إشباع حاجة المجتمع إلى التماسك الاجتماعى من خلال الأداء الوظيفى المباشر، الذى ينجزه الدين لصالح بناء المجتمع، بحيث يؤدي إنجاز الدين لهذه الوظائف إلى تأكيد تماسكه. وتتمثل الوظيفة الأولى في دعم الدين لتماسك المجتمع وتأكيد لذاته، من خلال تقديس المعانى والرموز، التى تجسد وجوده وتؤكد وحدته وتماسكه، سواء صدرت هذه المعانى من خارج المجتمع، ومن ثم فهى تسعى إلى تأكيد وحدته وتماسكه، أو أنها صدرت عن المجتمع لتأكيد وحدته وتماسكه. إلى جانب ذلك يؤدي الدين وظيفة تقديم الدعم والطاقة للمجتمع في أوقات الأزمات، فإلى جانب أن الدين يتولى تصريف التوترات المختزنة في بنية المجتمع. فإن منظومات القيم الدينية تؤكد لديه الإيجابية والخيرية التى تساعد في الخروج من الأزمات قويا ومتماسكا. إضافة إلى ذلك فإنه في حالة مواجهة المجتمع للإنهيار، فإن الدين يصبح آلية لتغيير المجتمع القائم، وتأسيس مجتمع جديد أكثر تماسكا وتكاملاً، ويمتلك إمكانيات الإستقرار.

وإذا كان الدين هو الذى يحفظ للمجتمع تماسكه، وهو الذى يساعد على إستقرار بنية الشخصية الإنسانية، في المواقف أو المراحل التى تواجه فيها ازمة. فإن الدين بمعانيه ومبادئه وقيمه يلعب دوراً أساسياً في تشكيل رؤية

المجتمع والإنسان للعالم المحيط بدوائر المتابعة. ومن ثم يساعد على إتساق رؤية المجتمع والفرد، باعتبار أنها جميعها تصدر عن جذر واحد، وهو ما يدعم التماسك الاجتماعي بدرجات أو مستويات أعلى، وسوف نقوم فيما يلي بتحليل هذه القضايا.

أولاً: موارد تأكيد التماسك الاجتماعي للمجتمع

يعد التماسك الاجتماعي من الحالات ذات الأهمية المحورية بالنسبة للمجتمع. وذلك باعتبار أن التماسك الاجتماعي يعتبر مدخلا لترسيخ حالة الاجتماع، وهي الحالة التي يسعى البشر في إطارها لبناء العمران البشري. فالإنسان على خلاف الحيوان تتشكل ذاته وهويته من خلال اجتماعه بالآخرين وتفاعله معهم، وإنطلاقاً من هذا التفاعل تتأسس العمليات والنظم الاجتماعية^(١). وبدون تعايش البشر من خلال مستويات وأمط مختلفة من التجمعات، لن يتحقق التفاعل الاجتماعي بينهم، ولن تتأسس حالة الاجتماع والمجتمع وظهور الثقافة وتبلور الحضارة. في هذا الإطار تبرز أهمية التماسك الاجتماعي وحاجة المجتمع إليه، إنطلاقاً من النظر إلى المجتمع باعتباره كائن عضوي، لا يمكن أن يؤدي وظائفه الأساسية إلا من خلال تماسك بنيته الأساسية، وهي الوظائف التي يمكن أن نصنفها إلى ثلاثة وظائف. حيث تتمثل الوظيفة الأولى في سعى المجتمع بإتجاه تأكيد حالة الاجتماع التي تعنى إتفاق البشر وتعاونهم مع بعضهم في نوع من التراحم. إرتباطاً بذلك يحتاج المجتمع إلى وظائف وحداته المتنوعة، بهدف إنجاز التنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة، وفق منظومات قيم الثقافة السائدة، وحسب نوعية الحياة السائدة فيه في إطار من التماسك الاجتماعي، الذي يستند إلى ثقافة وقيم مستقرة ومتماسكة. بالإضافة إلى ذلك يحتاج المجتمع إلى عمليات التعاون والتكيف، وهي العمليات التي تساعد في إنجاز التفاعل الاجتماعي السوي، الذي يؤدي في النهاية إلى أنتاج وتوفير ما يشبع الحاجات الأساسية للبشر أعضاء المجتمع. إذا لا يمكن للمجتمع أن ينجز هذه العمليات، وهو في حالة من الفوضى وعدم التماسك، سواء على المستوى الاجتماعي أو الثقافي^(٢).

وتتصل الوظيفة الثانية بحاجة المجتمع إلى التماسك الاجتماعي لتطویر

النظم الإجتماعية التى تشكل بناؤه فى الإتجاه الذى يدعم إستقراره. وفى هذا الإطار يعمل المجتمع بإتجاه الحفاظ على النظم الإجتماعية، من خلال توجيه التفاعل المتراكم فى نطاقها بما يؤكد هويته. وحماية هذه النظم من أية إختراقات قد تضر بهوية المجتمع، إضافة إلى تطويرها بما يجعلها قادرة على التفاعل مع متغيرات الواقع المتجدد. ولكى يحقق المجتمع ذلك من الضرورى أن يمتلك درجة عالية من التماسك، بإعتبار أن الإختراقات تكون أكثر نجاحاً فى حالة التفكير الاجتماعى، أى تفكيك بناء المجتمع. فى حين تشير الوظيفة الثالثة إلى حاجة المجتمع إلى التماسك والإستقرار الاجتماعى النسبى، حتى يصبح قادراً على إستيعاب التغيرات التدريجية. التى تزيد من تماسكه لكونها توفر له القدرة والطاقة، التى يستند إليها فى الإنتقال من الحاضر إلى المستقبل، وهو ما يعنى أن التماسك الاجتماعى يؤسس فى بنية المجتمع، القابلية للتحول والتجديد، كما أسس له القابلية للإسقرار والتماسك (٣).

ذلك يفرض علينا اهمية إستكشاف متغيرات التماسك الاجتماعى، تلك التى تؤدى إلى تكامل المجتمع وترابط أعضائه بحيث يكون قادراً على إنجاز المهام أو الوظائف المشار إليها. ولتحديد هذه المتغيرات فإننا نجد أن البناء الاجتماعى للمجتمع، هو الذى يطور هذه المتغيرات بصورة تلقائية، وهو الذى يفعلها بإتجاه تأكيد وحدته، وفى هذا النطاق فإننا نعرض لستة متغيرات فاعلة. ويتمثل المتغير الأول فى الدين الذى تفرض مبادئه الأساسية ضرورة تعايش وتفاعل جماعة المؤمنين وعبادتهم لاله واحد. وبغض النظر عن كون الدين صادر عن السماء كما هى الحال فى الديانات الكتابية، أو هو إنعكاس للأوضاع الإجتماعية السائدة فى المجتمع، كما هى الحال فى الديانات البدائية، أو كما تذهب بعض المواقف النظرية. فإن الدين يلعب دوراً أساسياً فى تحقيق التماسك الاجتماعى، وذلك من خلال قبول جماعة المؤمنين لقيم الدين، بإعتبارها التى توجه سلوكياتهم فى مختلف المجالات الإجتماعية. وإذا كانت قيم الدين هى الموجهة لسلوكيات البشر فى الظروف العادية، فإن البشر يلجأون عادة إلى التدين وإلى الله، فى الأوقات التى يحتاجون فيها إلى التماسك. فرقصه المطر

التي تمارسها بعض القبائل البدائية، والتي تقع مع بداية فصل الشتاء، تؤدي إلى تجمع العشائر والأفخاذ التي تشتتت في فصل الصيف، ومن ثم تعيد القبيلة تأكيد وحدتها وتماسكها من جديد (٤). ويحدث نفس الأمر حينما تستخدم الشعارات الدينية لزيادة جذوة العواطف الدينية في أوقات الحروب، حيث اللجوء إلى الإله الواحد الذي يمنح البركة للمجتمع، وتعمل قوته على تحقيق تماسكه.

ويؤدي الدين دورة في تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعي، بإعتبار أن الدين في قسمي العبادات والمعاملات يتشكل من المبادئ والقيم، الصادرة عن السماء في الديانات السماوية، والتي تستهدف تنظيم سلوكيات البشر. سواء تجاه خالقهم، أو تجاه بعضهم البعض، أو تجاه مجتمعهم. ويلعب الدين دوراً أساسياً في ضبط سلوك أعضاء المجتمع، بما يؤكد التماسك والاستقرار الاجتماعي. ويحقق الدين ذلك من خلال عدة أبعاد أساسية، ويتمثل البعد الأول في أنه نظراً لأن الأديان موحى بها من الله، فإن المعاني التي يفترض أن يستوعبها البشر وتوجه سلوكياتهم، تكون عادة مغلفة بمشاعر التقوى. التي هي مزيج من الخوف والحب والتقديس والإحترام، ومن ثم فالطاعة واجبة لها، وليس هناك مجال للخلاف معها أو رفضها، وهو الأمر الذي يمنح هذه المعاني قدراً واضحاً من القوة. ويشير البعد الثاني إلى أن المعاني الدينية الصادرة عن الغيب، تشكل في الغالب قاعدة الثقافة، فالحلال والحرام الديني يتجلى غالباً من خلال الصواب والخطأ الثقافي. وهو ما يعني أن الدين يساهم بنسبة غالبية في تشكيل منظومات قيم الثقافة، وبذلك فهو يضبط ويوجه سلوكيات البشر من خلال ذات أبعاد الثقافة، يضاف إلى ذلك أن المعاني الدينية لها سموها بطبيعة الحال. ويتصل البعد الثالث، في أن الدين يدفع البشر إلى عمران المجتمع، ومن ثم تحقيق استقراره، بإعتبار أن ذلك واجبا دينيا سوف يكافأ عليه المؤمن في الدنيا والآخرة. وفي هذا الإطار فإن الدين يعتبر أقوى الآليات التي تم التأكيد عليها، بإعتباره يدعو ويعمل بإتجاه إستقرار المجتمع وتماسكه، إستناداً إلى سلوك البشر الإيجابي والخير تجاه بعضهم البعض. ويؤكد البعد الرابع على دور الدين في إستقرار المجتمع وتماسكه - بخاصة الإسلام - إستناداً إلى

العمل وفق المقاصد الشرعية الخمس، التى تؤكد الوثائق الأساسية للدين أهمية تبنى معانيها، كموجهات لبناء العمران البشرى. وهى الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال، لكونها لزوميات ضرورية للوجود الإنسانى والاجتماعى، حيث يؤدى تفعيلها إلى تحقيق الرخاء الإنسانى، ومن ثم إستقرار المجتمع وتماسكه، إستناداً إلى مراعاة طبيعة ومتطلبات الفطرة الإنسانية.

وتشكل الثقافة ومنظومات القيم المتغير الثانى لتحقيق التماسك الاجتماعى للمجتمع، حيث يؤدى إستيعاب الأفراد لقيم الثقافة والإتفاق عليها، إلى توجيه سلوكياتهم وفق مضامين هذه القيم، بحيث تجعل الثقافة والقيم سلوكيات البشر فى المواقف المتشابهة ذات طبيعة نمطية متكرره. وفى هذا السياق تحتوى قيم الثقافة على ثلاثة منظومات من القيم، التى توجه سلوكيات البشر فى المجال الاجتماعى. القيم الإدراكية المستندة إلى المعرفة العقلانية، والقيم الوجدانية ذات المضامين العاطفية التى ترتبط بموضوعات معينة، ثم القيم التفضيلية التى توجه إختيارات الإنسان فى مختلف مجالات المجتمع، وجميعها منظومات قيم موجودة فى بناء الدين (٥). وإلى جانب أن الإتفاق بين أعضاء المجتمع هو مصدر فاعلية القيم فى تأكيد التماسك الاجتماعى، فإن هذه القيم تتسلل من خلال التنشئة الاجتماعية لتشكّل الضمير الفردى. بحيث تسيطر الثقافة على سلوكيات البشر من خلال وجودها الرمزي فى فضاء المجتمع، وكذلك من خلال تشكيلها للضامير الفردية، لتدفع الفرد بإتجاه إنجاز سلوكيات تؤكد التماسك الاجتماعى ولا تضر به.

ويعتبر إميل دوركايم وتالكوت بارسونز من أبرز علماء الاجتماع الذى أكدوا على الإتفاق القيمى كقاعدة لتحقيق التماسك والإستقرار الاجتماعى (٦). حيث يروا أن الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها هى التى تتولى ضبط وتنظيم التفاعل الاجتماعى، الذى يتدفق بإتجاه تأكيد التماسك والإستقرار الاجتماعى. وذلك من خلال أربعة أبعاد أساسية. حيث يتمثل البعد الأول فى دور وفاعلية منظومات القيم بإعتبارها تكوينات رمزية قائمة فى فضاء المجتمع، تحدد للبشر الصواب والخطأ فى مختلف المواقف الاجتماعية. وبهذا المعنى فهى

تشكل الموجهات، التي توجه سلوكيات البشر في مختلف المجالات الاجتماعية، كقيم الأمانة والشرف والخير والإيجابية. ويتحدد البعد الثاني من خلال تحول القيم إلى معايير وتقاليد وأعراف تتولى تنظيم وضبط التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات المجتمع، بحيث نجدها تشكل الرقيب الاجتماعي على السلوكيات الفردية. ومن خلال البعد الثالث تتولى الثقافة ومنظومات القيم ضبط التفاعل بين البشر في المجتمع، إستناداً إلى ما يسمى بصيغة التوقعات المتبادلة، حيث يتوقع كل فرد أن يتفاعل مع فعل الآخر أو الاستجابة له، إستناداً إلى إشتراكهما في الثقافة المشتركة التي توجه تفاعلاتهما معا. في حين يؤدي البعد الرابع فاعليته من خلال إستيعاب الشخصية في المجتمع لمنظومات قيم الثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. بحيث تشكل هذه القيم الضمير الفردي الداخلي، والذي يتولى توجيه سلوكيات الإنسان في المجتمع. على هذا النحو تؤكد الثقافة ومنظومات القيم على التماسك الاجتماعي من خلال ضبط وتوجيه سلوكيات البشر من زوايا عديدة. منها أن سلوكيات البشر محكومة برمزية الثقافة، التي توجد قيمها الموجهة في فضاء المجتمع، ثم أن سلوكيات البشر مراقبة بواسطة الثقافة، من خلال تحولها إلى تقاليد ومعايير وأعراف. إضافة إلى تفاعل البشر مع بعضهم البعض بالنظر إلى قيم الثقافة، على أساس من صيغة التوقعات المتبادلة. إلى جانب الضبط الذي تمارسه مضامين الثقافة من خلال الضمير الفردي، بحيث يصبح سلوك الفرد منضبطاً بما يؤكد التماسك والإستقرار الاجتماعي.

ويعتبر التكامل بين النظم الاجتماعية المتغير الثالث الذي يؤدي إلى تحقيق التكامل والتماسك الاجتماعي، وفي هذا الإطار فإننا إذا تأملنا بناء المجتمع، فسوف نجد أنه يتشكل من مجموعة النظم والوحدات الاجتماعية، التي تؤدي وظائف يكون من نتائجها تحقيق التماسك الاجتماعي. حيث نجد أن كل نظام من النظم الاجتماعية يؤدي وظيفة على أربعة مستويات. في نطاق المستوى الأول يعمل النظام الاجتماعي بإتجاه إشباع بعض حاجات البشر، التي تقع في نطاق فاعليته وإهتمامه. وفي نطاق المستوى الثاني فإننا نجد أن النظام الاجتماعي

يؤدى بعض الوظائف، التى يضمن بواسطتها إستمرار وتأكيد فاعليته. ومن خلال المستوى الثالث ينجز النظام الاجتماعى وظائف لصالح إستمرار النظم الاجتماعية الأخرى، فى مقابل انه يحصل منها على ما يؤكد إستمراره وزيادة فاعليته. ويعد الأداء الوظيفى للنظام الاجتماعى الذى يسهم فى إستمرار المجتمع هو المستوى الرابع لفاعلية النظم. وفى داخل كل نظام اجتماعى، فإننا سوف نجد أن الوحدات والعمليات تؤدى إنجازها لأدوارها، لضمان إستمرار بقاء النظام وزيادة فاعليته. على هذا النحو نجد أن النظم الاجتماعية بوحداتها وعملياتها الفرعية، تؤدى أدواراً أو تنجز إسهاماً وظيفياً لصالح إستمرار ودعم التماسك الاجتماعى لبناء المجتمع (٧)، خاصة إذا أدركنا أن مبادئ وقيم الثقافة هى التى تشكل الموجهات الرمزية لأداء النظم الاجتماعية لوظائفها.

ويعتبر سلوك الشخص فى المجتمع أحد المتغيرات الأساسية لتحقيق التماسك. ونحن إذا تأملنا بناء الشخصية الإنسانية فسوف نجد أنها تتشكل من ثلاثة مكونات أساسية المكون البيولوجى الغريزى، الذى يتجلى من خلال مجموعة من الإحتياجات الأساسية، التى تتطلب إشباعاً يوفره المجتمع. والمكون الاجتماعى، الذى يتجلى من خلال ميل الإنسان للإرتباط بالآخرين والتفاعل معهم، بالنظر إلى المضامين المعنوية للمكون الثالث الذى يتشكل من منظومات القيم والمعانى التى تشتق من الدين والثقافة. تلك التى يستوعبها الفرد من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية المتتابة، والتى تلعب دوراً أساسياً فى تنظيم إشباع الفرد لحاجاته الأساسية بما لا يضر إشباع الآخرين، إضافة إلى أنها تتولى تنظيم التفاعل الاجتماعى بين البشر. إستناداً إلى ذلك تفرض مصالح البشر وعيشتهم المشترك فى المجتمع، حسبما يذهب المذهب النفعى، ضرورة أن يحافظوا على ترسيخ حالة التماسك والنظام الاجتماعى فى المجتمع، وذلك حتى يتمكنوا من تحقيق مصالحهم الأساسية. وهم يرون أنه إذا كان التماسك الاجتماعى يعد حالة لازمة وضرورية للمجتمع، فإن هذا التماسك تشتد الحاجة إليه كلما تقدم المجتمع وأصبح أكثر تعقيداً. فى هذا الإطار يصبح التماسك الاجتماعى ساحة للتفاعل الاجتماعى

المستقر، الذى تتحقق فى نطاقه مصالح الآنا والآخر، بعيداً عن حالة الفوضى «الهوبزية» التى قد تهدد المجتمع، والتى قد تؤدى إلى عجز البشر عن تحقيق مصالحهم. وبذلك يؤكد هذا المدخل على تضافر جهود البشر لتحقيق التماسك والإستقرار الإجتماعى، كمدخل لتحقيق المنافع والمصالح الفردية، إلا أنها تنتهى إلى تحقيق خير ومصالح الجماعة أو المجتمع (٨).

وتشكل الموارد الأساسية التى يمتلكها المجتمع المتغير الرابع لتحقيق للتماسك الإجتماعى، ونقصد بالموارد حالة الطبيعة والثروات الطبيعية إضافة إلى القوى البشرية للمجتمع وكذلك مخزون القيم والمعانى التى لديه. حيث يساعد توفر هذه الموارد فى إشباع الحاجات الأساسية لأعضاء المجتمع، ومن ثم إستقرارهم وتركزهم وزيادة قوة تماسكهم الإجتماعى. فى مقابل ذلك فإن نقص الموارد يؤدى عادة إلى الإضرار بالتماسك الإجتماعى، فنقص الموارد فى المجتمعات البدوية أو الصحراوية يؤدى إلى تفرق القبائل بحثاً عن الماء والكلاً. بينما تؤدى زيادتها إلى التركيز السكانى، وزيادة عدد ومساحة المدن والحوضر. وإذا إنخفضت الموارد البشرية للمجتمع أو كانت غير مؤهلة أو لم يعمل المجتمع على تنمية خصائصها وقدراتها. فإن ذلك يؤثر على تماسكه، لأن البشر فى المجتمع سوف يكونوا عاجزين حينئذ عن إستغلال موارد المجتمع لإشباع حاجاتهم، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى إضعاف التماسك الإجتماعى. ولا تقتصر موارد المجتمع على الثروات التى يمتلكها المجتمع أو القوى البشرية المؤهلة التى لديه. ولكن الموارد المعنوية أصبحت لها أهميتها كذلك، فإمتلاك المجتمع لحضارة متكاملة، وثقافات متضمنة فيها، ودين عقلانى تستند إليه الحضارة والثقافة. من شأنه أن يزيد القدرة التكيفية للمجتمع، ويطور إمكانياته على إستيعاب متغيرات الواقع المتجددة. ويدخل فى هذا النطاق المخزون المعرفى للمجتمع فى عالم أصبحت المعرفة فيه رأسمال، قادر على التحول إلى أشكال رؤوس الأموال الأخرى، كما هو قادر على تقديم المجتمع وشغله مكانة عالمية مرموقة وفاعلة.

فإذا تأملنا المتغيرات السابقة التى تلعب دوراً فى تأكيد التماسك

الاجتماعى، فسوف نجد أنها تتدرج هرمياً من حيث قدرتها في الحفاظ على هذا التماسك. فالمتغير من المستوى الأعلى كالدين يكون عادة هو الأقوى في الحفاظ على التماسك الاجتماعى، ومن ثم يؤدي ضعفه إلى إهتزاز التماسك الاجتماعى. فإذا كان المتغير من المستوى الأدنى في التدرج الهرمى لآليات التماسك الاجتماعى، فإنه يمكن تحييد تأثيره في تأكيد التماسك الاجتماعى أو أضعافه. وإستناداً إلى ذلك يصبح الدين هو المتغير الأقوى للتماسك الاجتماعى، تليه الثقافة التى تكتسب طبيعتها من طبيعة الدين، وهما معا يضبطان أداء جملة المتغيرات الأخرى في تحقيق التماسك الاجتماعى.

ويتحدد المتغير الأخير لتحقيق التماسك الاجتماعى، في تبنى الأساليب القهرية أو القسرية، حيث يؤكد هذا المتغير على القوة القهرية والسيطرة لتحقيق التماسك الاجتماعى. وهى السيطرة التى قد تكون ذات طبيعة عسكرية أو قانونية أو إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية، أو روحية، كما هى الحال في دور القيادات الروحية في بعض المجتمعات البدائية. حيث يمتلك البعض هذه القدرات التى تمكنهم من فرض النظام والتماسك الاجتماعى بالقوة المادية أو المعنوية. وإلى جانب أن هذا النمط من التماسك المفروض ينتشر في إطار المجتمعات البدائية، إلا أنه ينتشر كذلك في بعض الدكتاتوريات التى ما زالت قائمة في نظامنا العالمى المعاصر (٩).

ثانياً: الدين، مرجعية لتأكيد التماسك الاجتماعى

عرضنا في الفقرة السابقة لطبيعة التماسك الاجتماعى والمتغيرات المحددة له، وفي هذه الفقرة نعرض لبعض الحقائق الأساسية المتعلقة بطبيعة وبنية الدين، تمهيداً لإستكشاف دوره في إشباع حاجة المجتمع إلى التماسك الاجتماعى. بداية لتعريف الدين، فإننا سوف نحاول إستكشاف معنى الكلمة لغوياً، حيث نجد أن كلمة الدين في اللغات الغربية مشتقة من الكلمة اللاتينية Religare التى تعنى وحدة الجماعة وهويتها، ومن الكلمة Religere التى تعنى الممارسة بخاصة ممارسة طقوس التعبد الخاصة بالجماعة. أما في اللغة العربية فتشير كلمة دين إلى المحاسبة، أى مواجهة الله «يوم الحساب أو يوم الدينونة». أو

المحاسبة تجاه المجتمع بفاعلية أصحاب «السيرة الصالحة والشأن الحسن» ولذا يسمى الله «الديان، كما أنها تسمية للحاكم أو القاضى» (١٠). وهو ما يعنى تأكيد هذا التحديد اللغوى للدين على ثلاثة أبعاد أو عناصر أساسية. الأول أن الله هو الذى يصدر عنه الدين والذى يعقد الحساب - العنصر الثانى- فى وقت معين يختاره ويعينه لإثابة أو عقاب الإنسان، حول موقفه من الوفاء بفروض الدين. والثالث أن ممارسة طقوس دينية تحدد مدى وفاء الإنسان بفروض الدين. بالإضافة إلى ذلك يعرف أنتونى جدنز الدين «بأنه الإيمان بقوة علوية سامية تأمر الناس بقيم أخلاقية وأمط سلوكية معينة، وتبشرهم أو تنذرهم بحياة أخرى» (١١). بحيث يصف هذا التعريف عناصر الحياة «الآخرة» باعتبارها عنصراً حاضراً فى الدين، بخاصة الأديان الكتابية، وهو ما يعنى أن هذا التعريف ينطبق على أديان معينة دون أخرى، أى ينطبق على الأديان الكتابية بالأساس. إلى جانب ذلك يعرف براين تيرنر Bryan s. Turner الدين باعتباره نسقا من الرموز والقيم، التى تربط البشر ببعضهم البعض، بواسطة تأثيرها العاطفى. باعتبارهم ينتمون إلى جماعة أو مجتمع مقدس، إضافة إلى أنه يعمل على تأكيد إلتزامهم المعيارى والإيثارى، بالسعى لتحقيق غايات جمعية مشتركة (١٢). بحيث يحدد هذا التعريف الرمزية الدينية، التى تلعب دوراً أساسياً فى تأسيس مجتمع المؤمنين فى الدين، الذين يسعون لتحقيق غايات مشتركة يحددها الدين فى وثائقه الأساسية. على هذا النحو يؤسس الدين مجتمعاً يستند إلى الممارسات الطقوسية الجمعية، إضافة إلى الإرتباط بعقيدة مشتركة. وبذلك فإن الدين يتضمن رموزاً قوية ذات علاقة بالحياة الإجتماعية للبشر والوجود الإنسانى، بذلك يؤسس الدين خبرة مشتركة بين اعضاء الجماعة. يضاف إلى ذلك تعريف هارى جونسون Harry M. Johnson للدين باعتباره نسقا يمتلك درجة من التماسك بين المعتقدات والممارسات، المتعلقة بالمكانة السامية لبعض الكائنات والقوى والأماكن والذوات الأخرى. وأن هذا النسق يتضمن معانى عديدة، على إتباع الديانة ضرورة الوفاء بها فى حياتهم الخاصة والعامة (١٣).

بالإضافة إلى ذلك يعرف عالم الأنثروبولوجيا الشهير رادكليف براون الدين بإعتباره يعنى «التعبير عن الأحساس بالاعتماد على قوة خارج ذواتنا، ويمكن وصفها بإعتبارها ذات طبيعة روحية وأخلاقية. ويتم التعبير عن الاعتماد على القوى الغيبية من خلال الطقوس الدينية، التى يتم من خلالها تقديس هذه القوى وتأكيد الخضوع لها والتوسل إليها، طلبا للعفو والمغفرة أو النجاح والسداد، أو البركة والدعم» (١٤). بحيث يؤكد هذا التعريف على تبجيل المؤمنين بديانه معينة للقوى المقدسة التى تعيش خارج ذواتنا، وأن الطقوس هى وسيلتنا للتقرب من هذه القوى للإستجابة لمطالبنا. كما يعرف عالم الإجتماع الفرنسى إميل دوركيم الدين بإعتباره «نسقا متماسكا من المعتقدات والممارسات المتصلة بالموضوعات المقدسة البعيدة عنا، بحيث تشكل هذه المعتقدات والممارسات من المؤمنين بها، جماعة أخلاقية أو دينية واحدة» (١٥). حيث يبرز هذا التعريف دور الدين فى تأكيد هوية الجماعة المؤمنة بالدين بإعتبارها جماعة دينية وأخلاقية متماسكة. بالإضافة إلى ذلك يذهب عالم الإجتماع ماكس فيبر إلى تحديد الدين بإعتباره بناء تلعب فيه المعانى الصادرة عن القوى الغيبية، دوراً أساسياً فى تشكيل العالم الإنسانى وتنظيمه، وأن النبوة وجماعة المؤمنين هم الوسيلة لتجسيد معانى الدين واقعيًا (١٦). بحيث يبرز هذا التعريف مكانة النبوة فى الدين، إضافة إلى أن الدين يتولى تغيير المجتمع وإعادة تشكيله، ليصبح مجتمعا دينيا وأخلاقيا فاعلاً.

إستناداً إلى ذلك فإننا إذا تأملنا جملة التعريفات السابقة فسوف نجد أنها تؤكد على الدين بإعتباره بناء أو نسقا يحتوى على جملة من المكونات الرمزية المتدرجة والمتكاملة. حيث يتمثل المكون الأول فى الله، القوة الأعظم فى الوجود، والذى خلق هذا الكون، وصدرت عنه فى ذات الوقت معانى الدين. كما أنه يمتلك القدرة على حساب البشر فى الدنيا والآخرة لفرض عدم الإنحراف أو الخروج على تعاليمه. ويتشكل المكون الثانى من الكون الذى خلقه الله، والذى ينقسم بداخله إلى عالمين، عالم ما وراء الطبيعة الذى يضم فى إطاره جملة القوى الغيبية التى نعلم بوجودها، غير اننا لا ندركها بحواسنا إلا إذا تكشفنا. وعالم

الطبيعة التى يوجد فيه الإنسان وكل المخلوقات الأخرى، التى ندركها بصورة مباشرة وغير مباشرة، والتى تضم المجتمع الذى يؤسسه ويعمره الإنسان. وتعد النبوة هى المكون الثالث، حيث يختار الله بعض البشر الذى يمتلكون قدرات كارزمية محددة، بواسطتها يستطيعون إستقبال معانى ووحى السماء. وفى مقابل الحياة الدنيا التى توجد فى عالم الطبيعة، توجد الحياة الآخرة التى تشكل المكون الرابع فى بناء الدين، وهى ساحة الحساب الذى يؤدى إلى إثابة أو عقاب الإنسان فى الحياة الدنيا. ويتشكل المكون الخامس من البنية الرمزية التى إرتضاها الدين، وتشكل من مجموعة الرموز التى ترمز إلى موضوعات مقدسة فى الدين، والتى تعمل على إستنفار عواطف المؤمنين وتقوى حالة التدين لديهم. وهى تضم الله والملائكة والشياطين والجنة والنار ومواطن الحج، إضافة إلى الأماكن المقدسة، والأولياء والقديسين، وكل ما هو مقدس ويعامل بالإحترام والتبجيل. ويحدد المكون السادس الجماعة المؤمنة أو المجتمع المؤمن بالدين، الذى يلعب الدين دوراً أساسياً فى تماسكه وتكامله. والذى يقوم أعضاؤه بالطقوس والممارسات، التى تشير إلى تبنيتهم للمعانى الدينية، التى تؤكد على طاعتهم لله، الذى صدرت عنه هذه المعانى الدينية، والذين تستنفر فيهم الرمزية الدينية معانى وعواطف ومشاعر دينية تجاه موضوعات دينية مقدسة. وفى هذا الإطار فإننا نلاحظ بعدين أساسيين. الأول تماسك بناء النسق الدينى ذاته، بحيث نجد أن لكل مكون من مكوناته وظيفة أساسية تدعم هذا التماسك. بينما يشير البعد الثانى إلى إنعكاس تماسك نسق الدين على تماسك بناء المجتمع الواقعى الذى يضم الأعضاء المؤمنين. وربط هذا المجتمع بقوى ما وراء الطبيعة من خلال بعدين، البعد الأول يتمثل فى العبادات التى على أساسها يتم التعامل مع قوى ما وراء الطبيعة، ويتحدد البعد الثانى بالمعاملات التى تنظم حياة البشر فى نطاق الطبيعة والمجتمع.

ثالثاً: الدين، بعض الحقائق الأساسية

بالإضافة إلى ذلك فإن تأمل بناء النسق الدينى فى جوانبه الأساسية، الثابتة والفاعلة، يساعد فى إدراك مجموعة من الحقائق الأساسية المتعلقة ببناء

الدين أو بدوره، أو دور بعض عناصره في تنظيم التفاعل الحادث في مختلف مجالات مجتمع المؤمنين. إرتباطا بذلك تتحدد الحقيقة الأولى في أن الإيمان بقوة علوية سامية يشكل مسألة محورية في غالب الأديان، حيث تستند محورية هذه القوة إلى المعانى التى تصدر عنها، ليعاد بواسطتها تشكيل الواقع الاجتماعى على أساسها. وأن هذه القوة العلوية تمتلك القدرة الفائقة على الثواب والعقاب. ونظراً لأن الكون ينقسم إلى عالمين عالم ما وراء الطبيعة وعالم الطبيعة، فإن بناء المجتمع وعمرانه مقدر على الإنسان أن يقوم به في عالم الطبيعة. وفقاً للأوامر وحسب المعانى التى صدرت عن الله، وأبلغت للإنسان من خلال الوحي أو وثائق الدين. ولإنجاز ذلك جعل الله الفطرة الإنسانية ذات طبيعة خيرية، إيجابية وإيثارية بالأساس، وأن الإستثناء هو الشر والسلب بمساحة محدودة. إضافة إلى أن الله قد خلق الإنسان لتحقيق مجده، بعمران المجتمع وفق التعاليم الإلهية. وحتى يتمكن الإنسان من بناء العمران وفقاً للتصور الإلهي، فقد فرض الله تعاليم محددة، يميز بها الإنسان طبيعة أفعاله. مؤشراتنا في البروتستنتية المسيحية نجاح الإنسان في مشروعاته وأعماله الدينية، وهى في الإسلام الحفاظ على مضامين المقاصد الشرعية الخمسة، التى يؤدي تفعيلها إلى بناء عمران بشري متماسك ومستقر، تشبع في نطاقه الحاجات الأساسية للبشر. وتشير الحقيقة الثانية، إلى أنه نظراً لتعالى الله بإعتباره القوة السامية، وطابعها المجرد - بخاصة في الديانات الكتابية - وما يرتبط بها من قوى، ينظر إليها بإعتبارها وسيلة إليها، فإن البشر يبدعون مجموعة من الرموز لمحاولة الإشارة إلى هذه القوى. وهى الرموز التى تعتبر مؤشرات على وجودها وهويتها، حيث يقترب البشر - من خلال الطقوس المرتبطة بهذه الرموز - من هذه القوى بإظهار التوقير والتبجيل والتقدير لها. وقد تكون هذه الرموز ذات طبيعة معنوية كالاعتقاد في بعض المعانى التى تجسد عظمة هذه القوة أو مادية كدور العبادة، أو الحج إلى أماكن معينة، أو الإمتناع عن إرتداء أشياء معينة، والإمتناع عن تناول اطعمة معينة في أوقات محددة (١٧). وفي العادة تتصل الرمزية بقوة بنية الدين ومستوى تطورها، حيث نجد أن الديانات البدائية أو التقليدية ذات رمزية

محدودة وبسيطة. بينما نجد أن الأديان الكتابية أو السماوية تتميز بالرمزية الكثيفة، إضافة إلى أن مراعاة الطقوس المرتبطة بالرموز، تعكس عادة مستوى الإيمان في المجتمع وفاعليته في إطاره. وتذهب الحقيقة الثالثة إلى أن هذه المعاني الصادرة عن القوة العلوية السامية «الله» تتبلور عادة على هيئة مجموعة من المعتقدات، التي تحدد طبيعة العلاقة بين الإنسان والله بإعتباره قوة سامية. أو التي تنظم تفاعل البشر مع بعضهم البعض، بحيث يشكلون جماعة، ومجتمعاً دينياً متآخياً، يخضع لهذه القوة العليا ويعبدها. بإعتبار أن ذلك هدفاً في حد ذاته، في ذلك قال الله تعالى «وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون. سورة الذاريات الآية ٥٦». يضاف إلى ذلك المعتقدات التي تعرف بالمعاملات والتي تنظم علاقة البشر ببعضهم البعض في مختلف مجالات المجتمع، عائلية كانت أم إقتصادية أم سياسية. وفي هذه الحالة فإن المعتقدات تؤكد على التماسك الرأسى، حيث خضوع جماعة المؤمنين لإرادة «الله» وهو ما يعنى إرتباط التفاعل في المجتمع بمضامين ومعاني الغيب. إضافة إلى التماسك الأفقى، الذى يشير إلى تفاعل البشر مع بعضهم البعض وفق معانى أو مضامين خيرية وإيجابية.

ويتصل بذلك الحقيقة الرابعة التى تؤكد على تضمن الدين لمجموعة الطقوس التى ينجزها البشر فى المجتمع تقرباً إلى الله، أو ما يرتبط بالدين كالأنبياء والصالحين، إضافة إلى الأولياء والقديسين فى التدين الشعبى. حيث تفترض هذه الطقوس ضرورة التقرب مما هو مقدس وتجنب ما هو مدنس أو دنيوى محرم. وبغض النظر عن ممارسة هذه الطقوس بصورة فردية أو جماعية، إلا أنها تؤدى فى جملتها - بخاصة تلك التى تنجز بصورة جماعية - إلى تأكيد التماسك الاجتماعى. الذى تكون الجماعة فى حاجة إليه فى مرحلة معينة، كالطقوس والرقصات المتعلقة برجاء نزول المطر، كما هى الحال عند بعض القبائل البدائية، أو طقوس صلاة الإستسقاء فى المجتمع الإسلامى. وفى هذه الحالة تؤدى الطقوس دورها فى ربط الفرد بالجماعة من خلال المعتقدات والرموز التى تشير إلى «الله» بإعتباره القوة أو الرمز الأعظم (١٨). وهو ما

يعنى تأكيد التماسك ليس فى المجتمع فقط، ولكن بين قطاعات أو طبقات الكون بكاملة. وتؤكد الحقيقة الخامسة على أن الدين يحتوى على المعانى والمعايير - التى قد تأخذ شكل المعتقدات والمعاملات - التى يفترض الالتزام بها طاعة لإرادة الله خالق هذا الكون. والذى وضع الإنسان فيه لتحقيق مجدة، من خلال العمل بإتجاه عمران الأرض، الذى يؤدى بمرور الزمن والتاريخ إلى عمران المجتمع. ولما كان العمران يعنى البناء، فإن ذلك يعنى الإيجابية اللازمة لبذل الجهود الإيثارية لبناء المجتمع، من خلال تعاون البشر مع بعضهم البعض. وذلك يرجع إلى أن الإنسان حسبما يذهب العلامة العربى بن خلدون «مدنى بالطبع، أى لا بد له من حالة الاجتماع، فهو المخلوق المعنى ببناء العمران. وبيانه أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبة على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء وهده إلى إلتماسه بفطرته، وهما ركب فيه من القدرة على تحصيله. إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء، غير موفيه له بمادة حياته منه. ولو فرضنا منه أقل ما يمكن فرضه وهو قوت يوم من الحنطة مثلاً، فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ، وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة، يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخورى» (١٩). بالإضافة إلى ذلك فإن تشكيل الله للفطرة الإنسانية ذاتها، وإن ضمنها الميل إلى فعل الخير والشر معاً، غير أن الميل إلى الخير يشغل المساحة الأوسع فى هذه الفطرة، مقارنة بمساحة الشر المحدودة ذات الطبيعة الإستثنائية. وإنطلاقاً من طبيعة فطرته، تميل الذات الإنسانية إلى الخير، الذى يعنى الإرتقاء بالآخر، وتوسيعاً لذلك الإرتقاء بالمجتمع، وبذلك تصبح إيجابية القيم والمعايير الدينية هى المسئولة عن تأسيس حالة العمران ونمو أو تطور هذه الحالة (٢٠).

وتتصل الحقيقة السادسة بطبيعة العلاقة بين الدين والمجتمع حيث توجد علاقة أساسية متبادلة بينهما، بالإضافة إلى وجود تصورات متباينة حول طبيعة هذه العلاقة. فمن ناحية نجد أن هناك بعض منظرى علم الاجتماع مثل كارل

ماركس وإميل دوركايم، الذين يؤكدون على الأصول المادية أو الواقعية للدين. حيث يرى الأول أن الدين هو إنعكاس للظروف المادية والإقتصادية للمجتمع، بينما يرى الثانى أن رمزية الدين وطقوسه ترتبط بصورة أساسية بالمجتمع في جملته. حيث نجده يؤكد في مؤلفه «الأشكال الأولية للحياة الدينية على «أن الأساطير والقوى المتخيلة التى يبدعها الإنسان وترتبط بالدين، هى في الحقيقة نتيجة للعواطف الجمعية والأخلاقية المشتركة بين أعضاء المجتمع. حيث يتوجه الفرد في المجتمع بالتبجيل والتقديس للنظام الأخلاقى للمجتمع وليس لأى إله غيبى. ورغم أن البشر في المجتمع يعتقدون أنهم يعبدون الله، إلا أنهم في الحقيقة يعبدون المجتمع، الذى يعتبر في الحقيقة الكيان الوحيد الذى يسمو على الأفراد، من حيث دوامه وتفوق قدراته. ذلك يعنى أن الدين يربط الأفراد ببعضهم في نطاق المجتمع، من خلال حقيقة العلاقات الإجتماعية بينهم، إضافة إلى تفاعلهم وتواصلهم مع بعضهم البعض إستناداً إلى قيم ورموز المجتمع. إلى جانب تأسيس الالتزامات المتبادلة بينهم والوفاء بهذه الإلتزامات، وهى العلاقات والتفاعلات والالتزامات التى يفرضها المجتمع عليهم (٢١).

في مقابل ذلك نجد موقفاً مقابلاً يقوده ماكس فيبر، الذى يؤكد في إطاره على أن الدين سابق على وجود التنظيم الإجتماعى. وهو يرى الدين كشجرة تضرب بجذورها إلى بداية تشكل المجتمع الإنسانى، وأن ظهور أى دين جديد ما هو إلا فرع جديد في تطور شجرة الدين المتنامية. حيث يتضمن كل فرع جديد يظهر أو ينمو أبداع أو فرض تصورات جديدة للتنظيم الإجتماعى، الذى يعيش في نطقة البشر، وأن على البشر إعادة صياغة وتعديل مجتمعهم وفقاً للتنظيم المتضمن في هذا الدين الجديد. بالإضافة إلى ذلك فإنه يرى أن المعانى الدينية، هى التى تشكل تصور الدين عن «الله» أو عن ما وراء الطبيعة، وكذلك عالم الطبيعة والمجتمع. كما أكد على أن أنبياء الدين الجديد بسبب قدراتهم الكارزمية التى لديهم، يكونوا قادرين على إلتقاط وإدراك الإشارات والمعانى الصادرة عن السماء. وهم بوسائلهم الأرضية والإنسانية يعملون على إعادة تشكيل المجتمع الجديد وفق هذه المعانى الموحى بها إليهم، وتنجح جهودهم إذا

توفرت ثلاثة شروط أساسية. الأول أن يعاني المجتمع الواقعى الذى جاءه الدين الجديد بمعاناة من حالة من الإنهيار الأخلاقى، إضافة إلى قدرة الدين الجديد على تقديم المعانى الأخلاقية الجديدة، التى يمكن أن تحل محل المعانى الأخلاقية القائمة والمنهارة. إلى جانب إمتلاك الدين الجديد لقوة إجتماعية تفرضه على المجتمع، وتعيد تشكيله وفقاً لطبيعة هذه المعانى الدينية الجديدة (٢٢) شريطة أن تكون هذه القوة قادرة على التطور والتنامى.

وتتصل الحقيقة السابعة بالثنائية التى تحتويها بنية الدين، وهى الثنائية التى تميز بين المقدس Sacred والمدنس Profane. وفيما يتعلق بهذه القضية يرى إميل دوركايم أن الدين لا يتشكل فقط من الآلهه Gods والأرواح Spirits والمعتقدات Beliefs. ولكنه - أى الدين - يؤكد فى معانية على التمييز بين العالم المقدس Sacred World فى مقابل العالم الدنيوى المدنس Profane realm. وبرغم أنه من الممكن الإقتناع بوجود ديانات تنكر وجود الكيانات السامية، كما فى البوذية Buddhism مثلاً، فإننا نجد أن كل الديانات تتميز بوجود ثنائية المقدس والمدنس، حيث تعتبر هذه الثنائية الخاصة المميّزة للدين. إرتباطاً بذلك تعد المعتقدات والمبادئ والمعجزات تجليات أو أبنية من التجليات الرمزية، التى تعبر عن طبيعة القوى أو الذوات المقدسة، والقيم والقدرات التى تنسب لها، أو إلى علاقاتها ببعضها البعض، وكذلك بالموضوعات الدنيوية المدنسة Profane (٢٣). وفى هذا الإطار تدرك الطقوس التى يؤديها أعضاء المجتمع، بصورة رمزية، فردية كانت أم جماعية، بإعتبارها طقوس وممارسات للتقرب من هذه الذوات المقدسة طلباً لخيرها، أو تجنباً لشرها.

وتتصل الحقيقة الثامنة بفكرة الخلاص من الخطيئة الأولى والرموز والمعانى أو الطقوس المرتبطة بها، بإعتبارها مكوناً دينياً بارزاً له وجوده فى غالبية الأديان. حيث تؤكد هذه الحقيقة على ضرورة إفتراض أن يسعى البشر إلى تحقيق الخلاص فى فترة وجودهم فى هذا «العالم» أو فى الحياة الدنيا، حيث نجد أن هذه الكلمة تتردد كثيراً فى الخطاب الدينى لغالبية الأديان. ويشير معناها إلى أن الحياة التى نعيشها فى هذه الدنيا، والقيم التى تضبط سلوكياتنا

في بحثنا عن الثروة أو عن المكانة الاجتماعية، في هذا العالم الدنيوى الذى نعيش فيه، هو عالم أو حياة ثانوية وغير هامة، كما تنظر إليه الأديان الكتابية. في هذا العالم فإننا نسعى في كل مجالات الحياة، نبذل جهودنا في مجال الأسرة والإقتصاد والسياسة، ونتفاعل مع الآخرين، وأثناء ذلك قد نرتكب ذنوباً وأخطاءً، فتظل الإدانة معلقة برقابنا، وقد نأتى الأعمال الصالحة فننتخلص من الخطيئة وتكتب لنا الجنة (٢٤). إرتباطاً بذلك فالبحث عن الخلاص يتم بأسلوبين، الأول الأسلوب الإيجابى، والذى يبذل الإنسان من خلاله جهوده وسلوكياته داخل العالم الذى يعيش فيه. وهو الأسلوب الذى أكد عليه عالم الاجتماع ماكس فيبر في تشخيصه للأسلوب الذى إستطاع بواسطته المؤمن البروتستنتى - إستناداً إلى قيمة البروتستنتية كالعامل الدؤوب والتقشف - القيام بالأنشطة التجارية والصناعية لتحقيق مجد «الله» فى الأرض، حيث يعد نجاحه فى مشروعاته مؤشراً على مباركة «الله» له، ومن ثم إقترابه من تحقيق الخلاص.

ويشكل التصوف الأسلوب الثانى فى البحث عن الخلاص، وهو أسلوب شائع فى غالبية أديان الشرق الأقصى كالهندوكية Hinduism والبوذية Buddhism والتاوية Taoism، إضافة إلى وجود أساليب للتصوف فى غالبية الديانات الكتابية. حيث يميل المتصوف إلى الإتحاد «بالله»، إذ نجده يتصرف وكأنه خارج هذا العالم الذى نعيش فيه، لا يشارك فى أنشطته أو يبذل جهوده فى إطاره. وفى هذا الإطار نجده يتبع طقوس عديدة، تؤكد عزله عن هذا العالم الذى يعيش فيه، برغم وجوده بداخلة كالصوم والصلاة وتجنب ملذات الحياة الدنيا، والسعى لقهر غرائز البدن بداخلة. فى هذا الإطار من النادر ان يرتبط التصوف بسلوكيات وأنشطة أو ممارسات تشير إلى الإرتباط بالحياة الدنيا. ولا يعنى ذلك إستبعاد أساليب الخلاص لبعضها البعض، حيث نجد بينها قدر من الإرتباط فى بعض الأحيان. مثال على ذلك لا تختلف النزعة إلى التقشف التى تعنى رفض الإشباعات المباشرة، كمدخل لتحقيق الأهداف الدينية. وهى الممارسة التى يتبعها الفاعل البروتستنتى، عن سلوك الرهبان اللاترايون

^١ Trappists الذين يفضلون الجهود التقشفية المرتبطة بالعزوف عن ملذات هذا العالم، ويرنون بدلا من ذلك إلى حالة من العزلة السيكلوجية والإجتماعية عن هذا العالم برغم الوجود فيه. وتشير الحقيقة التاسعة إلى وجود نطاق غيبي في كل الأديان وهو النطاق الذى يحتوى على مجموعة المعانى أو المضامين، وكذلك الذوات المقدسة التى قد لا تدرك عقليا. وإن كان على مجتمع المؤمنين التصديق بها، وهو ما تتميز به المعرفة الدينية، التى نجدها تستعصى على الإختبار أو القياس المنطقى أو الواقعى. قد يسميها البعض أساطير إذا كانت الديانة ذات علاقة بمجتمعات بدائية، وهى معجزات كما ندرکہا فى الديانات السماوية (٢٥). ومثال على هذه المعانى فى الديانة الهندوكية، حيث «كرکشنا Krishna» تتقمص روح الإله «فشنو Vishnu». بالإضافة إلى الخطابات التى تتعلق بإنجازات البراهانيون بسبب القوى السحرية التى يمتلكونها. وفى الديانة البوذية توجد الأساطير التى تؤكد أنه بعد حياة إستمرت لآلاف السنين، بينما كان «جوتاما Gautama» يجلس فى حالة من الإسترخاء فى ظل شجرة التين إذا به يصبح بوذا Buddha الرابع تاريخيا. وفى اليهودية يدور هذا النمط من المعانى حول «الله» الذى خلق السماء والأرض، وكلم موسى بالوصايا العشر. وأن موسى هو الذى شق البحر، وفرض عليه التراجع حتى يمكن للعبرانيين أن يعبرونه فى آمان. وفى المسيحية الكاثوليكية أن سيدنا عيسى ولدته مريم العذراء، دون خطيئة البغاء، وأن سيدنا عيسى هو الذى أشفى المرضى وأحيا الموتى، إضافة إلى كثير من المعجزات التى قدمها سيدنا عيسى والقديسون من بعده. إرتباطا بذلك نجد أن المسيحية البروتستنتية توافق بعض الجماعات على هذه المعجزات بإعتبارها صحيحة، بينما تترك جماعات أخرى حرية الإعتقاد فى ذلك للفرد ذاته. وفى الإسلام أن سيدنا محمد إستقبل الوحي من «الله» من خلال الملاك جبريل (٢٦)، كما أسرى إلى المسجد الأقصى ممطيا البراق فى قيمة زمن ليلة واحدة. حيث نجد أن هذه المعانى تصور معجزات تزدهر فى عيون وإدراك البشر حينما يتعرضون

١ * اللاتراي، أحد رهبان دير «لاتراب»، ويسموا بالممتنعين عن الكلام

لها، ومن ثم تؤدي إلى اشتعال جذوة عواطفهم الدينية. وبسبب الاعتقاد الجمعي بها، فإنها تؤدي إلى تأكيد تماسك المجتمع في اتجاهين، الأول تكامل المجتمع الواقعي مع المعاني الصادرة عن السماء. لأن هذه المعاني تشكل ساحة للتأمل والتصديق، وهى الساحة التى تؤدي إلى تدفق المعاني الدينية الأخرى متضافرة مع هذه المعاني ذات القيمة الرمزية القوية، ومن ثم تتولى عملياً ضبط وتنظيم التفاعل الواقعي. والثاني تماسك أعضاء المجتمع الواقعي مع بعضهم البعض إشتداداً إلى اشتراكهم في الإتفاق حول هذه المعاني، وشعورهم بالعواطف التى تثيرها في نفوسهم، بإعتبارهم جماعة دينية واحدة، أى جماعة من المؤمنين.

وتذهب الحقيقة العاشرة إلى أن الدين الواحد يشكل مظلة شاملة من المعاني الرمزية، التى يمكن أن تنتشر في فضاء عديد من السياقات الاجتماعية المتباينة، غير انها برغم ذلك، ومن خلال تشكلات نسبية، تؤسس من هذه السياقات المتباينة مجتمع إيماني واحد. حيث تباين هذه السياقات الاجتماعية إما على أساس حضارى أو ثقافى أو جغرافى أو حتى بسبب أحداث تاريخية محددة، الأمر الذى يؤدي إلى أن هذه التباينات تلعب دوراً في تأويل بعض المعاني الدينية الشاملة. وفي هذا الإطار فإنه إذا كانت المعاني الدينية ذات طبيعة مطلقة وشاملة، والواقع نسبى بطبيعته، فإننا نجد أن المزوجة بينهما تؤدي إلى تكوينات دينية جديدة، ترتبط بها جماعات واقعية تتولى تأويل النصوص والمعاني الدينية بحسب واقعها المتباين. مثال على ذلك أننا نجد مثلاً أن إنقسام المسيحية إلى المذهب الكاثوليكي والمذهب البروتستنتى وقع بسبب جمود الكنيسة الكاثوليكية في القرن الثالث عشر والرابع عشر. في مقابل النزعة التمردية للبروتستنتية، الأمر الذى أصبح يعنى تمسك الكاثوليك الحرفى بالنصوص الدينية، حتى تحريف معانيها، في مقابل التأويل والقراءة البروتستنتية المتحررة لذات النصوص. وفي الإسلام ظهرت المذهبية السنية والشيعة إنطلاقاً من واقعة تاريخية تمثلت في الصراع الذى تفجر بين سيدنا على ومعاوية بن أبى سفيان، وإستمراراً، بين سيدنا الحسين بن على ويزيد بن معاوية. غير أنها كانت تعكس في ذات الوقت تبايناً حضارياً بين الحضارة

الفارسية والحضارة العربية، حيث تمسك غالبية أهل الحضارة العربية بالنص وأقتفوا سنة الرسول صلى الله عليه وسلم. بينما قام أبناء الحضارة الفارسية بتأويل النص والتعامل مع معانيه، فنشأت المذهبية بسبب تباين حضارى. وفي ظل هذه المذهبية أو إلى جانبها تظهر طوائف دينية عديدة، يختلف كل منها عن الآخر في فهم الدين وتأويل معانيه بحسب واقعها المتباين. وإن كانت جملة المذاهب والطوائف داخل الدين الواحد تتفق حول الأصول الأساسية للدين. وهو ما يجعل المؤمنون بدين واحد يشكلون جماعة دينية واحدة ومتماسكة، مع إمكانية أن تتشكل في ذات الوقت جماعات مذهبية وطائفية فرعية لذات الدين الواحد متماسكة في بنيتها.

رابعاً: مكانة ودور الرمزية في بناء الدين

تشغل الرموز مكانة هامة في بناء الأديان، سواء كانت أديانا أولية أو تقليدية أو كانت كتابية متطورة، لكونها تشكل معانى أو تجسيدات تشير إلى موضوعات أو ذوات مقدسة. حيث يستنفر وجود الرمز عواطف البشر فيقومون بأداء بعض الممارسات والطقوس، التي تشير إلى توقيرهم وتبجيلهم للرمز، وربما خوفهم منه. في هذا الإطار يعد الرمز إشارة أو علامة أو مفهوماً أو كيانا مادياً يشير إلى شئ أو موضوع محدد ويعبر عنه. وتتجلى أهمية الرموز لكونها تستنفر وتنشط، وكذلك تنشر بصورة عامة المشاعر والعواطف تجاه موضوعات معينة، ذات أهمية تصل إلى حد القداسة، بالنسبة لأعضاء المجتمع. ومن ثم فهي تلعب دوراً محورياً في تأكيد التزام البشر بطقوس وسلوكيات معينة نحوها، وهو ما يعد مدخلاً لتأكيد التماسك الاجتماعى (٢٧). في بعض الأحيان يمكن أن تؤدي هذه الرموز إلى إنهاء التماسك الاجتماعى، إذا إنتشرت ظواهر صراع الرموز في فضاء المجتمع، أو بين مذاهب أو فئات مختلفة.

ويتسق تحديد الرموز الدينية مع تحديد الرمزية العامة، وإن كانت الأولى في مجال الدين، في هذا الإطار من الضروري أن نميز بين وظيفتين للرمزية الدينية. في نطاق الوظيفة الأولى فإننا نجد أن الرموز الدينية، تعمل على تجسيد وتكثيف المشاعر والقيم المتصلة بموضوع الرمز. وفي نطاق الوظيفة

الثانية فإننا نجد أن الرموز قد تشير إلى أماكن محددة أو أشخاص أو حتى أحداث تاريخية. مثال على ذلك أننا نجد أن إشارة الصليب تشير في المسيحية إلى مشاعر وعواطف التضحية، غير أنها تشير أيضاً إلى السيد المسيح. في هذا الإطار يؤكد «بيلا Bellah وبيرجر Berger على إمكانية النظر إلى الرموز الدينية باعتبارها ذات طبيعة تكثيفية. أي تكثف المشاعر والعواطف والإنفعالات المرتبطة بموضوع الرمز، أكثر من كونها ذات طبيعة مرجعية، أي يستند إليها في تحديد سلوكيات البشر (٢٨). وإذا كانت الرموز ذات طبيعة تكثيفية فإنها تنجح عادة في إستنفار ذات المشاعر والعواطف عند المؤمنين بها، ومن ثم تدفعهم إلى ممارسات وطقوس تتضمن هذه المشاعر والعواطف تجاه موضوع الرمز.

وبسبب أهمية الرموز بالنسبة للدين والمجتمع، فقد إهتم الفلاسفة والمفكرون بها، ومصادرهم المختلفة والمتنوعة. في هذا الإطار يرى الفيلسوف الألماني هيجل، أن الأفكار والرموز والمعاني هي التي تحدد السلوك الإنساني، «فالله» هو الرمز الأول الذي أدركه، ومنه تدفقت رموز دينية عديدة، هي التي أصبحت تنظم التفاعل الإنساني والاجتماعي. ويستطرد هيجل بتأكيد على أن الأفكار والرموز تنتج أفكاراً ورموزاً، وفي ذات الوقت تعيد إنتاج الواقع والتفاعلات الواقعية بصورة دائمة على هيئة هذه الرموز أو الأفكار. وإستمرار لذلك أكد ماكس فيبر على أولوية القيم والمعتقدات - باعتبارها تكوينات رمزية - من حيث قدرتها على إستنفار سلوكيات البشر ودفعها في إتجاهات ومسارات محددة. مثال على ذلك تأكيده على أن القيم والأخلاق البروتستنتية هي التي دفعت إلى ممارسات وسلوكيات معينة أدت في النهاية إلى نشأة الرأسمالية المعاصرة (٢٩).

على خلاف ذلك نجد مفكرين آخرين يرون أن المجتمع يكون عادة مصدر رمزيته، وبخاصة الرمزية الدينية، في نطاق هذه الرؤية يؤكد جورج زيمل George Simmel أسبقية المجتمع على الدين. وهو يرى أن أنماط التفاعل الاجتماعي والقيم الاجتماعية المتصلة بها، برغم كونها غير دينية إلا أنها تركت

آثارها العميقة في الدين، بل إن الكثير من التعبيرات التي تنسب للدين هي في الحقيقة عناصر جوهرية من عناصر التفاعل الإجتماعي. فالتألية والالتزام والعبادة والمحبة أمور مشتركة في كل أشكال التجارب والعلاقات الإنسانية، في مختلف العصور والمجتمعات قبل ظهور الأديان وبعدها. في هذا الإطار يؤكد زميل أن المشاعر والتعبيرات والمعتقدات الدينية كافة، قد وجدت في المجتمع ومن ثم فقد كانت سابقة على الدين (٣٠)، وهو ما يعنى التأكيد على دور المجتمع وفاعليته، سواء فيما يتعلق بنشأة الدين أو الرموز الدينية.

إستمراراً لذلك يؤكد إميل دوركايم على أن الدين يعنى تعبير المجتمع عن ذاته، وهو يرى أن الدين رمز من رموز المجتمع، ويعبر عن وحدته وتماسكه. وأن إله العشيرة ليس سوى العشيرة نفسها مشخصة أو ممثله بالاله بحسب التصور الإنساني. وبذلك تكون عبادة الإله هي في الواقع عبادة المجتمع، وتكون وظيفة الدين الأساسية هي تعزيز وحدة المجتمع وتماسكه ومنح الشرعية لقيم المجتمع ومعاييره بإضفاء القداسة عليها، وذلك من خلال تجميع الناس في هوية موحدة، من خلال ممارسة الشعائر والطقوس الدينية. ويؤكد دوركايم أن ما نسميه «الله» هو المجتمع نفسه. وإذا كان دوركايم يرى أن الأديان في المجتمعات البدائية تحتوى على العناصر الأساسية للأديان. فإنه يرى أن التوتم في الديانة البدائية هو جسم محسوس، قد يكون رمزاً للأب أو الجد في عبادة الأسلاف، الذين ينظر إليهم بإحترام وخشوع نظراً لإنحدار أفراد القبيلة من صلبة. أو قد يكون هذا «التوتم» تجسيدا لحيوان أو نبات هو مصدر خير وعيش للقبيلة، ومن الضروري تبجيله وتوقيره بطقوس محددة، حفاظاً على خير وحياة الجماعة. وقد يكون التوتم ضار بالنسبة للجماعة كوحش مفترس أو ثعبان سام قد يضر بحيوانات الجماعة وأفرادها، ومن ثم فإن ممارسة طقوس التوقير والتبجيل في هذه الحالة تكون إلتقاء لشه (٣١). ونحن إذا تأملنا الأمر فسوف نجد أن التوتم بذاته ليس هاماً، غير أن أهميته تنبع من كونه رمز لروح الجماعة وإستمرارها، والمعبر عن شخصيتها وهويتها، أو هو رمز يتصل محورياً ببنيته. وهو ما يعنى أن المجتمع المتجسد في التوتم، يكون هو الإله موضوع العبادة، وذلك لحاجة المجتمع

إلى أن يؤكد ذاته بذاته، ويرسخ شرعيته وقيمه برموزه وطقوسه، وبحسب هذه الرؤية يكون «الله» هو صورة للمجتمع وليس المجتمع صورة «الله» (٣٢). على هذا النحو يلعب التوتم كرمز، إضافة إلى الشعائر والطقوس المرتبطة به، دوراً محورياً في تأكيد التماسك الاجتماعي. ويذهب بعض الباحثين إلى أن الأساطير والحضارات القديمة تشكل مصدر أساسي من مصادر الرمزية الدينية، يوضح ذلك فراس السواح، من خلال تأكيده «أنه لما كانت السماء أسمى ما في الكون وأكثر تعبيراً عن عظمة «الله» الصانع لها، فقد صارت مسكناً له ورمزاً. ومنها إستمد أسمه في معظم أساطير الشعوب... غير أن قيام الإله الأكبر بسكنى السماء بعد إنتهائه من فعل الخلق، قد جعله بعيداً جداً عما يجري في الأرض. وأخذ تدريجياً في الإختفاء من الطقوس والعبادات مفسحاً المجال لآلهة أصغر وأقل شأنًا في الأصل، ولكنها أكثر التصاقاً بالناس وحياتهم وأمور معاشهم». وهذا ما حدث للعبرانيين فما أن تم «إستقرارهم في أرض كنعان الخصبة وتخليهم عن الحياة الرعوية القديمة، تركوا «يهوه» وإتجهوا إلى آلهة الخصب الكنعانية فعبدوا «البعليم» و «العشتاروت» كما حدثنا العهد القديم... ونجدهم لا يتذكرون إلههم الكبير إلا إبان المحن العظيمة والكوارث الفاجعة التي تحل بهم، فنقرأ في سفر صمويل الأول ١٠:١٢ ... «فصرخوا إلى الرب وقالوا أخطأنا لأننا تركنا الرب وعبدنا البعليم والعشتاروت، فالآن أنقذنا من يد أعدائنا فنعبدك» (٣٣).

ويؤمن العلويون بأن أسم «الخضر» هو الأسم المقدس الأكبر، وأن الأنبياء جميعاً هم فيض منه، فيكرمونه أكثر من أى ولى آخر. وأن القديسين البعليون الثلاثة يرمزون إلى الإستمرار في العيش إما عبر حياة لا متناهية «الياس الحى والخضر» أو عبر دورة الحياة والموت «جرجس». وإنه في أيام الجفاف تكثر الزيارات لمقامات الأولياء، وفي الحكايات الشعبية كما في «ألف ليلة وليلة» و «حمزة البهلوان» و «سيف بن زى يزن» تقدم أوصاف شعرية، للولى الذى «يساوى الفصول، ويكلل الأشجار بالخضرة، ويفك عقال الإنهار وبنشر بساط العشب

على التلال، ويعلق عباءته الخضراء في المساء ليلون السماء بعد غياب الشمس. وأن الفلاحون في فلسطين يستنزلون المطر بالصلاة (٣٤) كما تستنزل القبائل البدائية المطر برقصة المطر، ويسعى المسلمون إلى «الله» بصلاة الإستقساء يدعون «الله» رجاءً أن ينزل المطر ليرتوى الحيوان والنبات. ويعتبر السياق الاجتماعى احد مصادر الرمزية الدينية حيث تتباين السياقات من حيث قدرتها على إنتاج الرمزية الدينية. في هذا الإطار فإننا نجد أن هناك ثلاثة شروط لكي يتحول السياق الاجتماعى إلى سياق منتج للرمزية الدينية. حيث يتمثل الشرط الأول في أنه كلما كان السياق الاجتماعى أقرب إلى الثقافة التقليدية، وهى الثقافة التى يتضافر في إطارها إنخفاض المستويات التعليمية، مع إنتشار حالة من اللاعقلانية فإننا نجد أن هذا السياق يكون أكثر قدرة على إنتاج الرمزية الدينية مقارنة بالسياقات التى تخلت عن الثقافة التقليدية وتبنت قيم الثقافة الحديثة. ويتمثل الشرط الثانى في قدرة أعضاء المجتمع على التجريد، حيث نجد أن بعض السياقات الاجتماعية تكون قدرة أعضائها على التجريد أقل. ومن ثم فهى لا تميل إلى الرمزية المجردة، وتستبدلها عادة بالرمزية المادية القريبة من الواقع إلى حد كبير. فالحضرى المتعلم، قادر على إدراك الله المتعالى والمجرد، ولذلك يضعف في إطاره وجود الأولياء كرموز مادية متجسده. على عكس الريف الذى يميل إلى إنتاج الأولياء، لأن الإدراك المجرد «لله» يصبح صعباً أحياناً بسبب ثقافته التقليدية، ومن ثم من الضرورى اللجوء إلى وسائل رمزية تساعد في الوصول إلى الرمز الأكبر. ويتصل الشرط الثالث بأن إبداع الرمزية الدينية يتحقق دائماً في أوقات الأزمة. وفي هذا الإطار تختلف السياقات الاجتماعية عن بعضها البعض من حيث مواجهتها لحالة الأزمة. وفي نطاق ذلك يبدع الفلاحون وسكان الأحياء الشعبية الأولياء، حتى يلجأون إليها في سياق اجتماعى متأزم دائماً، بسبب الفقر وإنخفاض مستويات المعيشة وتردى الأوضاع الاقتصادية والعزلة. يضاف إلى ذلك أن زيارة الأولياء كرموز دينية، تتزايد حينما يواجه البشر أزمات في حياتهم اليومية. يؤكد ذلك أننا إذا قرأنا دراسة سيد عويس حول الرسائل المرسلة إلى الإمام الشافعى،

فسوف نجد لها رسائل تطلب عوناً في مواجهة أزمات يومية، يعاني منها البسطاء كسرقة ماشية، أو إعتداء ظالم، أو عدم تقدم عريس لفتاة على وشك أن تدركها حالة العنوسة.

تأكيداً لذلك يشير أحد الباحثين إلى الرمزية الدينية، كما تتمثل في إنتشار الأولياء في الريف التونسي، حيث يشير إلى تضخم عدد الأولياء الذين يخشاهم الناس، ويستمدون منهم البركة. حيث يقول «فإمتلات قرى الجنوب بقبابهم وأضرحتهم وزواياهم، فلا تكاد تدخل قرية حتى تظهر قباب أضرحتهم، صغيرة وكبيرة، إلى جانب علامات تتمثل في دوائر وفي زوايا وأركان، تجمعت فيها قناديل عتيقة. وكأنها ترشد إلى أماكن تيمنت بحلول أولياء صالحين وصالحات ودراويش ومتدينين ومجاذيب، كان لهم وجود في يوم من الأيام، وبقيت مزاراً للسذج من السكان .. ولكل قرية أو قبيلة جد صالح يزار ويمنح البركة للزوار (٣٥) ... إرتباطاً بذلك يتناقل الناس عشرات القصص عن كرامات الأولياء، منها من ضاع جملة فنأدى على الولي ونذر له نذراً فوجده في الحال، ومن ظلمه ظالم فنأدى جده الولي فإنتقم له من ظالمه، ومنهم من ضل طريقة فأستنجد بأحد الأولياء فحضر الوالي في صورة رجل عادي ودله على الطريق ثم إختفى.. ويا يويل من يشك في كرامات الأولياء ... فيتهم بالكفر أو الالحاد في الدين ... وإذا حاولت أن تقنعهم بأنه لا تأثير إلا «الله»... أجابوك بأن الولي مقبول عند «الله»، وأن «الله» يغضب لغضبه، ولا يرد له طلباً طلبه، وأنه لا حجاب بينه وبين ربه، وأن الدعاء في ضريحة مستجاب» (٣٦).

ومن الطبيعي أن تلعب رمزية الأولياء دوراً بارزاً في الحفاظ على تماسك المجتمعات المحلية الريفية، التي يكون فيها دور الضبط الرسمي محدوداً. ويكون «الله» أكثر تجريداً وبعيداً عن إدراك هؤلاء البسطاء، ومن ثم يلعب الأولياء دورهم في دفع المظالم وحل المشكلات، بما يفرغ بناء المجتمع الصغير من آية توترات. يضاف إلى ذلك إستعادة أعضاء المجتمع الذين لديهم بعض المطالب لتوازنهم وتماسكهم بعد أن سمعها الولي الصالح منهم، وأن صمته يعنى حل هذه المشكلات إنشاء الله. إذا فوجود الأولياء في القرى الصغيرة ليتولوا حل

هذه الأزمات، سواء على المستوى الفردى أو مستوى الجماعة، وبعد سماع المطالب أو الشكاوى، من شأنه أن يعيد الفرد والمجتمع متماسكا كما كان.

إبداع الرمزية الدينية قد يكون مصدره الدين الرسمى والقائمين عليه كذلك فى الإسلام، مثال على ذلك أن الصلاة كرمز إدراكها سيدنا عمر بن الخطاب وصحابي آخر فى الحلم، ثم أقرها النبى صلى الله عليه وسلم. وفى المسيحية نجد الرموز التى نراها ونذكرها تشير إلى حقائق غيبية وغير واقعية. وهو ما يعنى أننا بإدراكنا للرمز، فإن ذلك يعنى بث الحيوية فى القوى الغيبية المرموز لها، لتشغل مكانة بارزة فى خيالنا، وتعمل بذلك على تأكيد إعتقادنا فيها. وإذا كان «الله» والملائكة بعيدين عنا ولا نراهم، حتى أننا لا ننطق بأسمائهم تبجيلا لهم، غير أننا يمكن أن نجسد إيقونة ترمز إليهم ونضئ الشموع لهم، وفى العادة نجد أن هناك علاقة بين الرمز والشئ أو الموضوع الذى يرمز له. على هذا النحو نجد الخنزير رمز لطقوس الخصوبة، والجمل رمز للحج والحصول على البركة، والثعبان رمز للخطورة مثل روح الموتى. وتلعب رمزية القداس Holy Mass والعشاء الربانى Holy Communion بالنسبة للمسيحيين دوراً إعتقاديا وإيمانيا هاما. ففى القربان المقدس نجد أن السيد المسيح عليه السلام حاضر وراء التعامل الإحتفالى مع الخبز والنبيذ، وفى هذا الإطار نجد أن المواد المنزلية ملائمة لهذه المناسبة الدينية. إذ يرمز الخبز إلى لحم السيد المسيح، كما يرمز النبيذ إلى دمه، ولما كان الخبز والنبيذ مواد للتغذية البدنية، فإن هذا القربان المقدس ينجز من أجل التغذية الروحية بالنسبة لمن يحضرون العشاء الربانى. وفى الأساس يكون الخبز غير مختمر لكونه يرمز إلى جسد السيد المسيح الطاهر والمنزه من أى أذى. وأثناء العشاء الربانى يخلط النبيذ بالماء فى العادة، حتى يرمز لحقيقة تدفق الدم والماء من جسد السيد المسيح أثناء صلبه على الصليب، وذلك حتى يختلط دم السيد المسيح بماء البشر أثناء العشاء الربانى. ولما كان القمح يطحن والنبيذ يعصر بعد أن يقاوم كل تقلبات الجو، فإن ذلك يرمز إلى معاناه السيد المسيح من أجل البشر. ولما كان الخبز يصنع من حبوب كثيرة كما يصنع النبيذ من حبات عناقيد العنب الكثيرة، فإن

جسد السيد المسيح بنفس المنطق متشكل من كثير من البشر هم شعب الكنيسة. وبنفس المعنى فإننا إذا كنا نجد أن المعبد أو الكنيسة أو المسجد يشبه أى بناء آخر، فإنه يختلف عن أى بناء آخر، لأنه لا يقتصر على أنه له أغراض نفعية فقط. وإنما هو «رمز» بالأساس، فهو فضاء فاضل، أو بالأصح نطاق تنجز في إطاره أنشطة وقيم ثقافية ودينية ممتطة ومتطهرة. لذلك تصبح الجوانب الرمزية لدور العبادة أكثر بروزاً ووضوحاً مقارنة بآية بناية أخرى (٣٧).

خامساً: حقائق حول الرمزية الدينية

ويشير تأمل الدور الذى تلعبه الرمزية بالنسبة لحضور وإستدعاء العواطف والمشاعر الدينية، ومن ثم إستدعاء فاعلية الدين في حياة البشر، أو الدور الذى يلعبه الدين في تأكيد التماسك الإجتماعى، إلى بروز مجموعة من الحقائق الأساسية. وتتمثل الحقيقة الأولى في أن الرمزية الدينية تشكل بطبيعتها بنية متماسكة تنعكس على تماسك المجتمع، يتضح ذلك إذا تأملنا الرموز الدينية فسوف نجدها تنقسم إلى ثلاثة طبقات أو مراتب. في الطبقة أو المرتبة الأولى توجد الرموز الدينية العليا أو الحاكمة، وهى التى تحدد هوية الدين وطبيعته. في نطاق هذه المرتبة نجد رموز «كالله» و «الملائكة» , «الجنة» و «النار» و «السماء» و «العرش» و «الحساب» و «الخير» و «الشر»، و «الأنبياء والرسل»، حيث ترتبط هذه الرمزية عادة بالسماء، و «الله» هو الذى يحدد طبيعتها ومعانيها وأدوارها. وتحت هذه المرتبة أو الطبقة توجد رمزية ثانية، أو لنقل هى رمزية وسطى، وهى محدودة في نطاقها من الرمزية الأولى ذات الطبيعة العامة، أو الشاملة. يدخل في نطاق هذه الرمزية كل الرمزيات المذهبية والطائفية، كالنبي صلى الله عليه وسلم، وسيدنا على وسيدنا الحسين رضى الله عنهما، والإمام الغائب، ومكة والمدينة وكرلاء وعاشوراء والنجف و قم. فهى رموز بشرية ومكانية يحتفى بها المذهب الشيعى، وتستنفذ عواطف وسلوكيات عديدة تجاه موضوعات الرموز. في مقابل ذلك توجد رموز سنية كالنبي صلى الله عليه وسلم والصحابه المبشرين بالجنة وصلاح الدين الأيوبي والأئمة العظام، ورحلة البراق ومكة والمسجد الأقصى والمسجد النبوى، كرموز بشرية ومكانية. وفي المرتبة والطبقة الثالثة

يوجد الأولياء ذوى الكرامات، المنتشرين في الريف والأحياء الشعبية للمدن، حيث يتبرك بهم الفقراء تقرباً إلى «الله»، ووسيلة لتحقيق المطالب منه. ومن الطبيعي أن تكون رموز المرتبة الأعلى هى التى تلقى إعترافاً عاماً، مقارنة بالإعتراف الأقل الذى قد تناله رموز المستوى الأدنى. ويرتبط بذلك أن هذه الرمزية متماسكة في مستوياتها الثلاث، وهى في مجموعها تعمل باتجاه تأكيد تماسك المجتمع، لأن كل سياقاته وأعضائه سوف يجدون الرمزية المناسبة التى تستنفر عواطفهم ومن ثم ممارساتهم وطقوسهم نحوها.

وتشير الحقيقة الثانية إلى تنوع الرمزية الدينية، إلى رمزية ذات طبيعة معنوية متجددة، في مقابل رموز ذات طبيعة مادية. ونقصد بالرموز المعنوية تلك التى تشير إلى موضوعات لا نراها «كالله» والملائكة والشياطين والجنة والنار، والشهادة والإيمان والتضحية والخير والشر. بينما تشير الرموز المادية إلى الكعبة والمسجد والكنيسة والأماكن المقدسة، وغير ذلك من الموضوعات المتجسدة مادياً. في هذا الإطار فإننا نجد أن السياقات الأكثر حداثة والأكثر تعليماً وعقلانية تميل إلى التعامل مع الرمزية المعنوية، أو على الأقل إدراك الموضوعات التى ترمز إليها، وإدراك الممارسات والطقوس الواجبة نحوها. بينما الرمزية المادية تسود عادة في المجتمعات البدائية والتقليدية، كانتشار الرموز «التوقمية» مثلاً، أو انتشار زوايا وقباب وأضرحة الأولياء في الريف والأحياء الشعبية. حيث تترسخ الثقافة التقليدية، وتتردى الأوضاع المعيشية، وتغيب العقلانية، ومن ثم تتآكل القدرة على التجريد أو إدراك المعانى.

وتشير الحقيقة الثالثة إلى تحول أو حراك الرمزية الدينية، حيث يتجلى ذلك من خلال تحول الرموز من الإشارة إلى موضوعات بعينها، إلى الإشارة إلى موضوعات أخرى. فالكعبة كانت رمزاً دينياً في مرحلة الجاهلية توجد بداخلها الأصنام التى كان تعبد بها قبائل العرب، إذا بها تتحول رمزا للإسلام يحج المسلمون إليها كل عام أو يعتصموا. والأزهر الشريف الذى كان رمزاً شيعياً أبان مرحلة الخلافة الفاطمية، أصبح رمز سنيا منذ فتح صلاح الدين الأيوبي لمصر. «والخروف» الذى كان رمزاً للتضحية فداء لسيدنا إسماعيل أصبح رمزا

للذبح والتضحية في عيد الضحى. وعاشوراء التى تشير إلى مناسبة شيعية حزينة لمقتل سيدنا الحسين رضى الله عنه، إذا بها تتحول في بعض المجتمعات إلى مناسبة يسعد فيها الأطفال لأنهم يتناولوا بمناسبتها الحلوى. وبرغم تحول الرموز وحراكيتها إلا أن ذلك يحدث ببطئ وبصورة نادرة، لأن موضوعات الرموز تتصل بقيم وعواطف إيمانية غير قابلة بسهولة للتبديل والتعديل. وتؤكد الحقيقة الرابعة على الدور الذى تلعبه الرموز في إحياء العواطف وإعادة شحنها وتعميقها، إحياءً لذكرى موضوعات هذه الرموز، بحيث يؤدي الإحتفال بالرمز وتطوير الطقوس لتبجيله وتوقيره إلى إختزال الزمان والمكان. فالحج إلى الكعبة المشرفة كرمز يعيد إحياء ذكريات إسلامية كثيرة في نفس المؤمن، برغم بعد الشقة التاريخية بين الرمز والإنسان الذى يبجل هذا الرمز. والإحتفالات السنوية بالمولد النبى تعيد إحياء ما يتعلق به كرمز يعمق الإيمان بين المسلمين. وفي إحتفالات العزاء في عاشوراء بكربلاء، يحيى إتباع المذهب الشيعى السيرة العطرة لسيدنا الحسين رضى الله عنه، كما يعملون على إحياء جهاد الحسين وإستشهاده في سبيل المثل، كأئمة إستشهاده كان بالأمس، وهو الأمر الذى يثير في المحتفلين العواطف التى تفرض جهاد الظلم والخروج على السلطان. بحيث تنعكس هذه الإحتفالات الرمزية إيجابيا على التماسك الإجتماعى بين أبناء المذهب الشيعى، فتؤكد تمسكهم بالقيم والمعاني التى إستشهد من أجلها الأمام الحسين رضى الله عنه.

وتذهب الحقيقة الخامسة إلى أن الرمزية الدينية تزدهر في سياقات الأزمات وأوقات الأزمات، وتنسق الرمزية في ذلك مع التدين والسلوك الدينى عموما. فكما أن عواطف الدين وممارساته تزدهر عادة في أوقات الأزمات، فإن الرموز تدور في هذا الفلك، حيث تقوى الرمزية أثناء الأزمات، لأن الإنسان يكون عادة ضعيفاً في مواجهتها. ومن ثم نجده يلجأ مباشرة إلى إستدعاء القوى الدينية، لتقف إلى جانبه في هذه الأوقات، تأكيداً لذلك الوعد والوفاء بالنذور إذا إستطاع الإنسان، لمساعدته القوى التى تشير إليها الرموز له في تحقيق إنجازات معينة، كان يزور الكعبة المشرفة حاجاً أو معتمراً أو يقدم مالا أو هدايا عينية للأولياء.

يضاف إلى ذلك فإننا نجد أن الرموز الدينية لها علاقة بالسياق الطبقي كسياق إجتماعى. تأكيداً لذلك أننا إذا نظرنا إلى الرمزية الدينية من منظور طبقي، فإننا سوف نجد أن الطبقة العليا لا تنتج الرموز، ولا تعول كثيراً على الارتباط بها، لأنها تعيش حياة مسترخية بعيدة عن حياة الأزمات. على خلاف ذلك نجد أن الفقراء الذين يعيشون في حالة أزمة دائمة وشاملة، هم منتجوا الرموز، وهم الأكثر ارتباطاً بها. ارتباطاً بذلك فإننا نجد الفقراء بسبب ظروف التعاسة والظلم التى يعيشون في إطارها، أقرب ما يكونوا إلى تبني الرموز الشيعية، لأنها الرموز التى تجسد معانى التضحية والإستشهاد ورفض الظلم والمعاناة.

بالإضافة إلى ذلك تذهب الحقيقة السادسة إلى ظهور ما يمكن أن يسمى بصراع الرموز الدينية. ففي المجتمعات التى تشهد التعددية الدينية أو المذهبية أو الطائفية. فإن الفترات التى تصبح فيها العلاقة فيها بين أبناء المذاهب أو الطوائف الدينية المختلفة ذات طبيعة سلبية، فإن ذلك قد يؤدي بطبيعة الحال إلى ظهور ما يمكن أن يسمى بظاهرة صراع الرموز. حيث تعمل كل جماعة دينية أو مذهبية أو طائفية، بإتجاه إحياء الرموز الخاصة بها، ومن شأن ذلك أن يدفع الجماعات المتباينة دينياً، إلى سلوكيات صراعية بين الجماعات المتصارعة وبعضها البعض، تستخدم فيها الرموز المتباينة أو المتضادة. مثال على ذلك أن المجتمعات التى تشهد إحتقان العلاقة بين الجماعات الدينية، فإننا نجد أن كل جماعة تتجه إلى تكتيف إبراز رموزها، الأمر الذى يدفع الجماعة المقابلة إلى القيام بذات السلوك. وهو ما يؤدي في النهاية إلى تفجير الصراع، إذا قامت إحدى الجماعات بالإضرار برموز جماعة أخرى، الأمر الذى يؤدي في نهاية الأمر إلى تفجير الصراع بين هذه الجماعات، وتهديد التماسك الاجتماعى للمجتمع في كليته. وفي هذه الحال يمكن تجاوز حالة الصراع أو التغلب عليها، إذا دفع عقلاء الأمة الجماعات ذات الرمزيات المحددة بحدودها، إلى أعلى، بإتجاه التعلق برمزية من مستوى أعلى تلقى الإعتراف العام، والمشارك من قبل مختلف الجماعات المتصارعة.

يضاف إلى ذلك الحقيقة السابعة التى تذهب إلى أننا إذا تأملنا توزيع

مخزون الرمزية الدينية على سياقات المجتمع فسوف نجد أن هذا التوزيع متباين إستناداً إلى بعد التقليدية الحديثة. في هذا الإطار فإنه من الناحية البنائية فسوف نجد أن لدينا الطبقات العليا التى تسود لديها الثقافة الحديثة في مقابل الطبقات الدنيا التى تسود لديها ثقافة تقليدية. إلى جانب ذلك فإنه من الناحية الحضرية - الريفية، فسوف نجد أن الحضر تسوده الثقافة الحديثة في مقابل الريف التى تسوده الثقافة التقليدية. إستناداً إلى ذلك فسوف نجد أن سياق الطبقة العليا يناظر السياقات الحضرية التى تنتشر فيهما الثقافة الحديثة وتتضاءل فيها الرمزية الدينية لتقتصر على الرمزية الأساسية للدين، أو بالأصح الرمزية العليا، وهى الرمزية التى تتصل بجوهر الدين بالأساس. على خلاف ذلك نجد الطبقات الدنيا تناظر الريف حيث تسودها الثقافة التقليدية عادة، وهى الثقافة المنتجة لرمزية الصالحين والأولياء والقديسين، حيث توجد في هذه السياقات المستويات الثلاث التى أشرنا إليها للرمزية الدينية. وبين مستوى الطبقة العليا والحضر من ناحية والريف والطبقة الدنيا من ناحية ثانية، توجد الطبقة الوسطى والسياق الاجتماعى نصف الحضرى. الذى يضم المدن الصغيرة المتاخمة للريف، حيث يسود هذه السياقات الاجتماعية الوسيطة، ثقافة نصف تقليدية ونصف حديثة، أي ثقافة إنتقالية. وفي هذا الإطار تطور هذه السياقات والثقافات مستوى متوسط من كثافة الرمزية، لا هو بالأعلى ولا هو بالأدنى. إرتباطاً بذلك نؤكد على ثلاث حقائق. حيث تتمثل الحقيقة الأولى في أنه كلما هبطنا من أعلى إلى أسفل، أى من السياقات الأكثر حداثة في ثقافتها إلى السياقات التقليدية، فإن الرمزية تزداد كثافة. والثانية أن هناك علاقة بين كثافة الصعوبات والأزمات في نوعية الحياة في سياق إجتماعى معين، وبين إرتفاع مستوى كثافة الرمزية في هذا السياق. إلى جانب الحقيقة الثالثة التى تؤكد أنه كلما زادت كثافة الرمزية في السياق، كلما كان السياق أكثر تماسكاً، وكلما سيطرت الصيغة الجماعية على الحياة فيه.

إستناداً إلى ما سبق تلعب الرمزية دوراً محورياً في تحقيق التماسك والتكامل الإجتماعى. إرتباطاً بذلك يرى «هارى جونسون» أن الموضوعات

المقدسة تصبح كذلك بسبب قيمتها الرمزية، وليس بسبب طبيعتها أو خصائصها الجوهرية، لأنها برمزيتها تيسر العبادة وتقوى الإيمان. قد تعنى الصياغات الكلامية للعقيدة معانى مختلفة بالنسبة لمختلف البشر، غير أن الرموز التى تشير إلى موضوعات مقدسة تطور ذات المعانى عند الجميع. وفى حين أننا نجد أن الإشتراك فى المعتقدات ليست طريقا قويا لتحقيق وحدة الجماعة او المجتمع، فإننا نجد أن أداء طقوس أو ممارسات معينة تجاه رموز الموضوعات المقدسة، تكون أقدر على تحقيق وتعميق وحدة الجماعة (٣٨). ذلك أن المشاركة الجماعية فى الطقوس المتعلقة برموز معينة من شأنها أن تؤسس شبكة من الروابط التى تضم أعضاء الجماعة إلى بعضهم البعض، وهو الدور الذى تقوم به الرمزية الدينية فى تحقيق التماسك الاجتماعى.

المراجع

1. Turner, B. S: "Chass Solidarity and Sytem Integration, Sociological anlysis, Vol, 38,Pp. 342-358.
2. Durkheim, E: The Elementary forms of Religious Life, New York, 1961, P. 73.
3. B. Turner, Op, Cit, o, 347.
4. E. Durkheim, Op, Cit, p,83.
5. Parsons, T: The Social System, New York, Glencoe, 1921, P. 46.
6. Ibid, p. 92.
7. Bellah, R. N: Beyond Belief In a Post-Traditional World, New York, Evanston and London, 1970, P. 132.
- 8.T. Parsons, Op, Cit, P.57.
٩. على ليلة، العولمة والآن القومي العربي، الأبعاد الثقافية والإجتماعية، إختراق الثقافة وتهديد الهوية الكتاب الأول ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١، ص ٣٢.
١٠. حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٤٢٩.
١١. أنتوني جدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، الطبعة الرابعة ٢٠٠٥، ص ٥٦٩.
12. B. Turner, Op, Cit, p. xi.
13. Johnson, H. M, Sociology, A Systematic Introduction, Routledge & Kegan Paul, London 1964, P. 392.

14. H.M. Johnson, Ibid, p, 396.
15. Bilton, Tony & Others: Introductory Sociology, Macmillam, 1981,p. 514.
١٦. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، الإنساق الكلاسيكية، المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة ٢٠٠٥، ص ٢٦١.
17. Abercrombie, N & Others: The Penguin Dictionary of Sociology, Third Edition, Benguin Books, 1994, P 423.
١٨. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ٥٧٢.
١٩. عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة بن خلدون، تحقيق حامد احمد الطاهر، دار الفجر للتراث، ٢٠٠٤، ص ٦٥.
٢٠. على ليلة، النظرية الاجتماعية من منظور إسلامي، مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢٠٠٤ بحث مقدم لندوة (علم الاجتماع من منظور إسلامي، ص ٣٢.
21. Toni Bilton, Op, Cit, p. 525
٢٢. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، مرجع سابق، ص ٢٧٣.
23. E. Durkheim, Op, Cit, P. 84.
24. H. E. Johnson, Op, Cit, Pp. 404-405.
25. Ibid, P. 403.
26. Nicholos Abercrombie, Op, Cit, P. 421.
27. B. Turner, Op, Cit, P. 327.
٢٨. حليم بركات، مرجع سابق، ص ٤٢٦.
٢٩. نفس المرجع، ص ٤٢٨.
30. E. Durkheim, Op, Cit, p. 581.
٣١. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ٥٨١.
٣٢. حليم بركات، مرجع سابق، ص ٤٥٢.

٣٣. نفس المرجع، ص ٤٥٣.

٣٤. نفس المرجع، ص ٤٥٤.

٣٥. نفس المرجع، ص ٤٥٤.

36. H. E. Johnson, Op, Cit, p. 10.

37. Ibid, p. 10.

38. Ibid, p, 408.

الفصل الثالث

دور الدين في تشكيل رؤية الإنسان للعالم

«إستمرار»

الفصل الثالث

دور الدين في تشكيل رؤية الإنسان للعالم

«إستمرار»

تمهيد

عرضت في الفصل السابق لبعض الحقائق التي تتصل بالدين بإعتباره أحد متغيرات التماسك الاجتماعي، وفي هذا الإطار أبرزت بعض الحقائق الأساسية المتعلقة ببناء وعلاقته بالمجتمع. إضافة إلى إبراز مكانة ودور الرمزية في بناء الدين عموماً، وكيف تشكل هذه الرمزية حلقة بين المعاني الدينية من ناحية، وبين التفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع من ناحية ثانية. ونستكمل في هذا الفصل إبراز دور الدين في علاقته بتكامل وتماسك المجتمع، وكذلك في علاقته بتماسك وتكامل الشخصية الإنسانية، أو تشكيل رؤية الإنسان للعالم. وهو ما يعنى أنه إذا كان الدين يتشكل من مجموعة من المعاني المتكاملة، فإن تكامل هذه المعاني ينعكس على هيئة تأكيد تكامل المجتمع، وكذلك تكامل بناء الشخصية، إضافة إلى التكامل بين هذه الطبقات الثلاث، بما يؤدي إلى تأكيد التماسك والاستقرار الاجتماعي في المجتمع.

وحتى يتحقق دور الدين في تأكيد التماسك والاستقرار الاجتماعي للمجتمع، فإننا نجد أن الدين يؤدي هذا الدور من زوايا عديدة. فهو يعمل على تكامل مختلف النظم الاجتماعية مع بعضها البعض، من خلال كونه يشكل مرجعية لهذه النظم. إذ يؤكد الدين من ناحية على النظام القرآني لترسيخ تماسكه الداخلي، كما أنه ينظم بعض التفاعلات في نطاق النظام الاقتصادي، إضافة إلى أنه يشكل مرجعية المعاني التي ينطلق بالنظر إليها التفاعل داخل مختلف النظم الاجتماعية أو في علاقتها ببعضها البعض. بالإضافة إلى ذلك فإن الدين يمكن أن يلعب دوراً في تشكيل التفاعل داخل البناء الطبقي للمجتمع، إذ يأمر الدين الطبقات العليا والثرية، إلى الترفق بأبناء الطبقات الأدنى، بخاصة الطبقات الدنيا. حتى تتحمل عذاباتهما في الحياة الدنيا، بإعتبار أنها سوف تحصل على التعويض في الحياة الآخرة، يضاف إلى ذلك أن الدين هو الذي

يشكل في الغالب أخلاق الطبقة الوسطى التي تعد الوعاء الأخلاقي للمجتمع.

بالإضافة إلى ذلك يلعب الدين دوراً محورياً فيما يتعلق بالآزمات التي يمر بها المجتمع، وإذا كان التباين الديني يؤدي في بعض الأحيان إلى صراع الأديان بما يسبب في الغالب آزمات للمجتمع. إلا أننا إذا تأملنا الأمر، فسوف نجد أن الدين - إستنادا إلى مضامينه الأساسية - يعمل بإتجاه نشر عواطف التقارب والتسامح مع الآخر الديني أو المذهبي. خاصة بين الأديان الكتابية المنزلّة والموحى بها، بإعتبارها أبنية من القيم والمبادئ الايثارية التي تنشر التسامح في المجتمع. وإرتباطا بذلك فإننا نجد أن الدين له حضوره الدائم في فترات الآزمات الاجتماعية، حيث نجد أن المجتمع يستدعى الدين حينما يمر الدين بأزمة. تأكيداً لذلك أنه حينما تواجه القبيلة البدائية حالات الجفاف وغياب المياه، فإن المجتمع إبتدع رقصة المطر، حيث تعتقد القبيلة أن هذه الرقصات الطقوسية هي التي تعمل بإتجاه إستدعاء المطر، وشبيه بذلك في الاسلام، كدين كتابي، حيث تمارس صلاة الاستسقاء في فترات الجفاف كي يسقط المطر.

كما يلعب الدين دوراً أساسياً في تحقيق تماسك بناء الشخصية الإنسانية، يتضح ذلك أنه حينما تواجه الشخصية ببعض الآزمات، فإن الدعاء يصبح وسيلتها لتجاوز هذه الآزمات. بل أننا نجد أن غالب الأديان الكتابية تطلب من البشر اللجوء إلى الله والدعاء له، حين مواجهة الآزمات، حتى ينتهي الكرب وتذهب الغمة. ومن الطبيعي أن يؤدي اللجوء إلى الله، في إطار الدين، في أوقات الآزمات، سواء على مستوى المجتمع أو الفرد، إلى محاولة إستعادة القوة التي يحافظ بها المجتمع والفرد على الاستقرار والتوازن الذي يساعده في أداء وظائفه أخرى. تأكيداً لذلك إرتفاع وتيرة التدين - حتى ولو كان شكلياً - حينما يواجه المجتمع الفرد أزمة، تهدد وجود وإستقرار المجتمع، وفي أوقات الآزمات يزداد حضور الدين بين البشر، الذين تمتلئ دور العبادة بهم، حيث الالتزام بأداء الفرائض الدينية، وفي بعض الأحيان قد يتطور الأمر ليتم اللجوء إلى الأولياء بحثاً عن الشفاعة عند الله، القوة الأقوى والمنظمة لهذا الكون.

يضاف إلى ذلك أن الدين يلعب دوراً أساسياً في تشكيل رؤية الإنسان

للعالم الذى يعيش، هل هو عالم خير ينبغى أن نرسخ اسس الخير فيه، أم هو عالم شرير ينبغى أن نعمل بإتجاه تقليص مساحة الشر في إطاره. بالإضافة إلى ذلك يحدد لنا الدين مكانة الإنسان في هذا العالم، والمهمة التى من أجلها خلقه الله ووضعه في هذا العالم. يضاف إلى ذلك الدور الذى يمكن أن يلعبه الإنسان في نطاق المجتمع موجها بالدين، إلى جانب أن الدين يحدد طبيعة العلاقات مع الآخر في المجتمع، سواء الآخر المختلف مذهبيا أو دينيا، حيث يأمرنا الدين دائما بضرورة التعامل بإيثارية مع الآخر، لأن الأديان جميعها فروع في شجرة متنامية، نبتت من جذر واحد، وهى الحقائق التى نعرض لها في الصفحات التالية.

أولاً: دور الدين في تحقيق تكامل النظم الاجتماعية

إذا كانت الرمزية هى المستوى الأول الذى يؤدي الدين دوره من خلالها في تأكيد التماسك الإجتماعى، باعتبار أن الرموز، أى القيم والأفكار والمبادئ والمعاني، هى الضابط للتفاعل الإجتماعى، سواء بين البشر وبعضهم البعض، أو بينهم وبين قوى ما وراء الطبيعة، التى يشكل «الله» مركزها. فإننا نعالج في هذه الفقرة دور الدين في تأكيد التماسك والتكامل الإجتماعى، لكونه يشكل مرجعية لأداء النظم الإجتماعية. باعتبار أن الدين يشكل إطار المعاني التى توجه سلوكيات البشر في إطار مختلف النظم الإجتماعية، وكذلك العمليات التى تشكل بناء هذه النظم. وهو ما يعنى أن الدين في هذه الحالة يؤدي وظيفتين، الأولى توجيه التفاعل داخل النظم الإجتماعية المختلفة، والثانية أنه يشكل المعاني التى تربط هذه النظم ببعضها البعض، أى أنه يشغل مكانة ويؤدي دور القاعدة الخرسانية التى ترتفع فوقها هذه النظم.

وتعد العلاقة بين الدين والقراية من أقدم العلاقات وأكثرها قوة وفاعلية. وتنشأ علاقة الدين بالقراية والعائلة، باعتبار أنهما يشكلان معاً آليات قوية لتحقيق التوازن والتماسك الإجتماعى. ولذلك أكدت الديانات الأولى على عبادة الآباء والأسلاف، بل أننا نجد أن صورة الأب ورمزيته في نطاق العائلة هى تكرار أو مصغر «الله» إله الكون والمجتمع. ونحن إذا تأملنا الديانات البدائية

الأولى فسوف نجد أن عبادة الأسلاف هي العبادة التي إزدهرت في البداية، وهي كما يؤكد دوركيم كانت تعبر من خلال رمزياتها عن عبادة الجماعة القرابية لذاتها، أو عبادة الإنسان للبشر العظام من أسلافه. وحتى في المرحلة التوقمية عبت بعض القبائل التواتم، سواء كانت تواتم ترمز لحيوان أو نبات، لإعتقاد أسطوري لدى أبناء القبيلة بأنها منحدره من هذا الحيوان أو النبات (١). وفي بعض الأحيان، وفي نطاق هذه المرحلة البدائية، كان هناك تداخل بين تواتم القبيلة وتواتم فرعية للأفخاذ والمعاشر. بحيث إنعكست شبكة العلاقات الدينية بين التواتم على العلاقات القرابية الواقعية وتوازنت معها، ومن ثم لعبت دوراً محورياً في تحقيق حالة من التماسك الاجتماعي للمجتمع. وقد وقعت ظاهرة مماثلة في الجزيرة العربية في الفترة السابقة على الإسلام حيث كانت «الكعبة تحظى بعدد كبير من الأصنام يزيد على ٣٠٠ صنم. وكان توزيع هذه الأصنام منسجماً مع التوزيع القبلي، مثال على ذلك أن قريش وكنانة كانتا تعبدان «هبل» وصنمه إنسان مصنوع من عقيق أحمر. والأوس والخزرج «مناه» التي اجمع العرب على تعظيمها، ويتكون صنمها الذي تعبده من حجر أسود، وبنو ثقيف وأهل مكة جميعهم كان يعبدون «اللات»، وبنو سليم «العزى» التي كان صنمها أعظم الأصنام عند قريش، وهو عبارة عن ثلاث شجرات» (٢).

وفي التطور الديني اللاحق والأحدث لبعض الحضارات القديمة، برزت أيضاً حالة التداخل بين الدين والقراية، وحتى الطبيعة، باعتبارها جميعاً تكوينات طبيعية أو تتصل بالطبيعة. وتعد الديانة الكنفوشيوسية من هذا النمط، حيث تؤكد على أهمية تكيف الحياة البشرية الخارجية، وإنسجامها مع عالم الطبيعة الداخلي للإنسان، إضافة إلى التأكيد على إجلال الآباء والأقدمين (٣). بحيث يشير ذلك إلى تماسك المكونات التي تشكل أساس المجتمع، الذي ينتشر فيه التماسك بدوره، لأن عبادة الأسلاف في هذه الديانة تؤدي وظيفة توحيد العائلات الممتدة والبطون. وفي هذه الحالة فإننا نجد أن تماسك القبيلة يعتمد بدون شك على عبادة السلف كرمز يؤكد هذا التماسك بين الأفخاذ والعشائر. وباستقراء تاريخ الشعب الصيني نجد أن المعتقدات الدينية تنسب لأرواح

الأسلاف قوة، وبصورة أساسية لسلف الشخص نفسه. حيث تتولد لديه قناعة بضرورة أن يشجع أرواح الأسلاف، وأن يكتسب رضاهم بما يقدمه من طقوس وأضحيات(٤). وإلى جانب أن عبادة الأسلاف تؤكد على تماسك الجماعات القرابية في المكان الواحد، فإنها تساعد أيضا في تأسيس الروابط القوية في ذات المكان الواحد. مثال على ذلك أننا نجدها تساعد في تأسيس الروابط القوية بين أعضاء العشيرة في القرية، إضافة إلى تقوية الروابط مع الأعضاء الذين هاجروا إلى المدن الصينية الأخرى والبعيدة. حيث نجد أن المهاجرين يستمرون في الإعتماد على العشيرة، لأن العشيرة يمكن أن تقدم لهم الأموال لتمويل دراستهم، أو تدعمهم ماليا أثناء تدريبهم على حرفة معينة. إرتباطا بذلك يتأكد الإهتمام والثقة المتبادلة بينهم، من ناحية بواسطة الدعم العاطفى الذى يتحقق بواسطة الطقوس الدينية، التى تجرى على فترات في معبد عبادة الأسلاف. ومن ناحية ثانية بواسطة الإتجاهات والعواطف التى تنتج عن ذلك، والتى تقوى الروابط القرابية بواسطة الدين (٥).

وإذا إنتقلنا من الحضارة الصينية القديمة إلى الحضارة الإسلامية، فسوف نجد أن الدين في علاقتة بالقرابة قد لعب نفس الدور. يتضح ذلك أننا إذا تأملنا أوضاع الجزيرة العربية قبل الإسلام فسوف نجد أن التوازن القبلى والعلاقات والقيم العربية هى التى أحتفظت بقدر من تماسك البنيات القبلية. فى مواجهة الإمبراطوريات المحيطة بها كالإمبراطورية الفارسية والرومانية. غير أنه حينما ظهر الإسلام فإننا نجده قد إستبدل الولاء القبلى بالولاء الدينى، ودمج القبائل المتنازعة فى أمة موحدة الرؤية والمصير. وفى ذات الوقت أكد على الأهمية القصوى للأسرة كنواة للمجتمع وحض على طاعة الأهل وإكرامهم، ولا غرابة فالأفراد يرثون دينهم وينشأون على تعاليمه فى العائلة. فى مقابل ذلك تكون المحافظة على العائلة، والتمسك بها وتقديسها بحد ذاتها، محافظة على الإلتواء الدينى ذاته (٦). تأكيداً لذلك أن دين الله فى وثائقه الأساسية يؤكد دائماً على القرابة بإعتبارها تشكل جوهر دينيا، وهو ما ندرکه من قوله تعالى «إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتائ ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر

والبغى يعظكم لعلكم تذكرون. سورة النحل الآية ٩٠». وقوله تعالى «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذو القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ثم توليتم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون. سورة البقرة الآية ٨٣».

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الدين هو الذى ينظم كثيراً من الشئون القربانية والزواجية، بحيث نجد أنه إذا تبنى أو إختار الفرد ديانته جديدة غير التى كان يدين بها، فإن ذلك قد يفرض عليه تغيير شكل الزواج أو الأسرة التى يعيش فى إطارها. مثال على ذلك أننا نجد المسيحية فرضت الزواج بوحدة حينما أدين بها فى المجتمعات التى كان ينتشر فيها تعدد الزوجات. مثال آخر يشير إلى أنه حينما إعتنقت قبائل «الكبابش Kababish» الأفريقية الإسلام وحينما إعتنق الأكراد Kurd فى آسيا الإسلام، فقد تبنوا أشكال الزواج والعلاقات العائلية والقربانية التى يوحى بها الإسلام. وحتى يستكملوا إعتناقهم للإسلام فإنه كان عليهم أن يغيروا بعض جوانب بنائهم القربانى السابق، فقد كان لديهم أصهار داخل بنيتهم العائلية. أصبحوا بعد إعتناقهم الإسلام من خارج العائلة بحيث يمكن الزواج بهم، لأنهم أصبحوا غرباء على العائلة، بينما لم يكونوا كذلك قبل إعتناق الإسلام (٧). ولتوضيح دور الدين فى تحقيق التماسك الاجتماعى تؤكد دراسات كثيرة على أن الالتزام الدينى من شأنه أن يقلص نسبة الطلاق، كما أوضحت ذلك بعض الدراسات، حيث أوضحت إحدى الدراسات التى أجريت على نحو ٢٥,٠٠٠ زوجة أن الذين ليست لديهم التزامات دينية قوية يسود بينهم الطلاق ثلاثة أضعاف الذين لديهم إلتزامات دينية قوية، مع التأكيد على أن كافة الزوجات تنتمى إلى ديانة واحدة. إضافة إلى ذلك فقد إتضح أن الدين يلعب دوراً أساسياً فى وقوع الطلاق بين الأشخاص الذين ينتمون إلى ديانات مختلفة، كما أن نسبة إنهيار الزوجات ترتفع بين الأزواج الذين ليس لديهم أى إلتزام دينى. وإرتباطاً بذلك نجد نسبة الطلاق آخذة فى التزايد بين الكاثوليك، وأن المتدينين الكاثوليك لديهم نسبة هجر أعلى من المتدينين البروتستانت. فى مقابل ذلك نجد أن اليهود تسود بينهم معدلات طلاق وهجر أقل مقارنة بكل من البروتستانت

والكاثوليك (٨). ذلك يعنى أن الدين حاضر في الحفاظ على التماسك الأسرى أو العائلى وتأكيده، كما هو حاضر في تأكيد التماسك الإجتماعى داخل السياق القرابى. يضاف إلى ذلك أن الدين يتضافر مع التكوينات القرابية، سواء إتخذت شكل القبيلة في المجتمعات البدوية والرعية، أو إتخذت شكل البدنة في المجتمعات الزراعية، في تأكيده على التماسك الإجتماعى للمجتمع في كليته.

وإذا كان الدين قد تضافر مع العائلة أو القرابة ليشكل هوية المجتمع في بعض أنماط المجتمعات، فإن علاقة الدين بالنظام الإقتصادى للمجتمع ذات أهمية إستثنائية كذلك. بإعتبار أن النظام الإقتصادى يشكل أبرز النظم محورية في مختلف أنماط المجتمعات، كما أنه المسئول عن توفير الموارد الأساسية، التى بواسطتها تشبع الحاجات الأساسية للبشر وهى مسألة أساسية. لأن الإشباع إذا لم يتحقق، فإن مصادر ضخ التوتر في بناء المجتمع سوف تنشط، الأمر الذى يهدد في النهاية الإستقرار والتماسك الإجتماعى للمجتمع. ويشير تأمل علاقة الدين بالإقتصاد (٩) إلى أن هذه العلاقة ذات أهمية محورية دائماً في مختلف أنماط المجتمعات، منذ نشأة المجتمعات الأولية وحتى الآن. وإذا كانت المجتمعات البدائية تعد أول أنماط المجتمعات، فإننا سوف نجد تضافر الدين والإقتصاد ليشكلا نوعية الحياة في هذه المجتمعات. ففي الديانة التوقية، يعبد التوتم، حيوانا كان أم نباتا كرمز، لزيادة الخير الصادر عنه، ولأنه يشكل مصدر نفع للجماعة، أو لإتقاء شره إذا كان في وجوده ضرر للجماعة. حيث حماية الاقتصاد بالدين، إضافة إلى أن القرابين التى تقدم للتوتم، هى في الغالب ذات طبيعة أقتصادية بالأساس. إلى جانب أنه بواسطة المواد الاقتصادية، في كثير من الحضارات والمجتمعات، تنجز الطقوس الدينية، مثال على ذلك أن الرحلة الطقوسية لقوارب الكولا، في جزر التروبريانند التى درسها برنسلو مالينوفيسكى، يمولها الزعيم، الذى يحصل على ثروته من نصيب زوجاته في محاصيل عائلاتهم. وهى الثروة التى تدعم طقوس هذه الرحلات البحرية، إبتداء من صناعة القوارب، مروراً بالسحر الذى ينجز لها، حتى إكتمال الرحلة وعودتها. حيث نلاحظ تداخل تلقائى مدهش بين الرمزية الدينية والإقتصاد، يسهم بصورة

اساسية في تأكيد حالة من التماسك الإجتماعى الدائم والتلقائى(١٠).

وقد وجدت ممارسات مناظره في الجزيرة العربية قبل الإسلام، حيث كان الحج إلى مكة مقصدا لقبائل العرب. في هذا الإطار كانت العرب تنتهز فترة شهور الأهلة لتقصد مكة للحج في أى شهر من شهور السنة. وحتى يصبح الحج كطقس دينى مفيد لأهل مكة والعرب، رأى حكماء العرب أن يقع الحج في زمان واحد لا يتغير. وهو وقت إدراك الفواكة والغلال وإعتدال الزمن في الحر والبرد، إرتباطا بذلك قال لهم خطيبهم «ليأت حجكم وقت إدراك الفواكة والغلال، فتقصدوننا بما معكم منها، فوافقت العرب على ذلك (١١). وبعد إستقرار الإسلام وفي العصر الحديث، يتحدث عبد الرحمن مناف عن صلاة وطقوس الإستقساء. فيؤكد أنه حينما تنقضى التشاريق ولا يأتى المطر، يصبح الأمر خطيراً، يستنفّر العواطف الدينية للمجتمع طلباً للمياه من السماء. في هذه الفترة تظهر طقوس دينية عديدة ذات طبيعة رمزية هدفها تحقيق مصالح إقتصادية، من بينها أن يطوف الأطفال في الشوارع مرددين «ياربنا ياربنا، ياربنا أغث زرعنا. إذا كان الكبار قد أذنبوا، فنحن صغار ما ذنبنا». «أما الكبار فكانوا يصعدون إلى الجبال، بعد صلاة الجمعة، وهناك يجرى دعاء صلاة الإستقساء. يرفع الرجال، وبخاصة المسنون، أيديهم في ضراعة حزينة أقرب إلى الإستغاثة. بعد أن ينزعوا أغطية الرأس عن رؤوسهم، ويبدأون دعاءً فيه بعض العتاب، ولا يخلو من إستغفار كثير، طالبين من الله أن يبعث المطر... كان الله يستجيب في بعض الأحيان، وكان لا تسجيب في أحيان أخرى، غير أن الناس لا يكفون عن الإنتظار والتضرع»(١٢).

بل إننا نجد أن الإقتصاد حاضر بصورة دائمة في بنيه الدين وفي ممارسات التدين الشعبى، مثال على ذلك أننا نجد أن قوانين التوريث في الشريعة الإسلامية تلعب دوراً أساسياً في التماسك الأفقى للعائلة في المجتمع العربى الإسلامى. حيث تتحدد الأنصبة بصورة دقيقة، إضافة إلى أنها تحقق التماسك الجيلى، بإعتبار أن هذه القواعد الشرعية تحدد إنتقال الثروة من الجيل إلى الجيل الذى يليه، حسب أنصبة متوازنة تراعى درجة القرابة من ناحية،

وحجم المشاركة والأعباء الاقتصادية من ناحية ثانية. يضاف إلى ذلك أننا إذا تأملنا التدين الشعبي والندور التي تقدم للأولياء الصالحين، الذين يعتقد الناس في بركاتهم ووساطتهم إلى الله لقضاء المصالح، فسوف نجد أنه يتضمن نقلاً لقيم اقتصادية، من ساحة الإقتصاد إلى ساحة الدين. بل إننا إذا نظرنا إلى نظام الوقف، سواء في المسيحية أو الإسلام، فسوف نجد أنه يتضمن تخصيص قيم اقتصادية لتحقيق أغراض دينية بالأساس. أو تقديم قيم اقتصادية مقابل الحصول على ثواب وحسنات أخروية، اليس الله هو القائل «وماذا عليهم لو آمنوا بالله واليوم الآخر وأنفقوا مما رزقهم الله وكان الله بهم عليماً. وإن الله لا يظلم مثقال ذرة وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً» النساء، الآيات ٣٩، ٤٠ وقوله تعالى «يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وأبن السبيل وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم. البقرة ٢١٥» وقوله تعالى «مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم. البقرة ٢٦١» حيث نلاحظ التداخل بين الدين والإقتصاد والقرابة لتقليص مساحة التهميش الإجتماعي، ومن ثم تأكيد التماسك الإجتماعي.

ولا تقتصر العلاقة بين قيم الدين كمعاني رمزية والإقتصاد لدعم التماسك الإجتماعي على المجتمعات الأولية أو المجتمعات التقليدية والحضارية فقط، ولكنها تشغل مكانة قوية كذلك في إطار المجتمعات الحديثة. حيث تصور نظرية ماكس فيبر بامتياز طبيعة العلاقة بين الدين والإقتصاد، والأسلوب الذي أدت به القيم البروتستنتية إلى إنجاز التطور الاقتصادي الرأسمالي. حيث درس فيبر طبيعة العلاقة المتبادلة بين الدين وأهداف أو أشكال الحياة الاقتصادية، في دراسته للمتغيرات المسؤولة عن نشأة الرأسمالية الحديثة. التي تميزت بأساليبها العقلانية الراضة لقيود الثقافة التقليدية، والتي تقبل التجديد وتعمل على توسيع الأسواق. والتي تقودها طبقة رأسمالية مزودة بروح أخلاقية جديدة. تشعر في إطارها أن نجاح مشروعاتها يمنحها الكبرياء، والتي تدرك أن نجاحها يرمز إلى أنها إختبرت لتكون في خدمة «الله»، وعليها إنجاز وصاياه بالنسبة للبشر، وقد

عبرت البروتستنتية، وبخاصة أتباع كالفن عن هذه الروح الجديدة بامتياز (١٣). في هذا الإطار أوضح ماكس فيبر الأسلوب الذي أدت به الأفكار والممارسات البروتستنتية كابنية رمزية ومعنوية، إلى تطور النظام الرأسمالي، وكيف تلاءمت هذه الأفكار والممارسات مع روح الرأسمالية المعاصرة. التي تؤكد على الرغبة الدائمة في الإنتاج وتراكم الثروة، وهى الروح التي تلتقى مع الأخلاق البروتستنتية التي تؤكد على الإستثمار والعمل الشاق، والسعى لتحقيق التراكم المستمر. باعتبار أن هذه الأنشطة هى الملائمة للبشر الخيرين، في مقابل إدانة البطالة والثراء الموجه للإستهلاك المفرط. وعلى هذا النحو يصبح التراكم المستمر الناتج عن العمل المنظم والمنضبط شرطاً ضرورياً لنمو الإقتصاد الرأسمالي. بذلك تساعد الأخلاق البروتستنتية في تعبيراتها الكالفنية البشر على تبني هذه الروح الملائمة لنمو الإقتصاد الرأسمالي. حيث تشتق هذه الأخلاق من فهم وتأويل كالفن للعقيدة المسيحية، التي تؤكد على الإعتقاد في القدرية Predestination. والتي تعنى أن «الله» يختار البشر الذين كتب لهم الخلاص والذين قدرت عليهم الإدانة، ولا أحد يعرف من قد أختير ليقدّر له الخلاص أو تفرض عليه الإدانة، كما لا يمكن للإنسان أن يغير قدر الله بأى أسلوب. ومن ثم فإن الخلاص يعطى أو يمنح من الله ولا يسعى الإنسان للحصول عليه، ولذلك نجد أن هؤلاء الذين يؤمنون بالقدرية يميلون إلى معاناه خبرة «رعب الخلاص»، حيث يدفع القلق المتعلق باختيار الخلاص للإنسان، إلى معاناة حالة من عدم الإستقرار السيكلوجي. وفي هذا الإطار يصبح الأسلوب الوحيد للتغلب على هذا القلق، هو القناعة بتأويل المذهب الكالفني بصورة محددة، تلك القناعة التي تؤكد على مقولة أن الشجرة الطيبة لا تثمر ثماراً شريرة. فإذا تصرف الإنسان بطريقة مسيحية طيبة، وأنجز الأعمال الخيرة، وكان معتدلاً دائماً، فإن هذه تصبح مؤشرات خلاصة.

وإرتباطاً بذلك يتأكد للمؤمن أن كل شئ يفعلُه هو من أجل تحقيق مجد الله، كما يتأكد له أنه قد حصل على الخلاص، وأن أى خطأ أو سلوك منحرف يوضح للإنسان أنه لم يعد مختاراً للخلاص، ومن ثم سوف تقع عليه الإدانة

الدائمة. ونتيجة لذلك تنشأ ضغوط تؤكد على ضرورة أن يكون الإنسان مستقيماً ومنظماً في كل أنشطته اليومية، وهو ما يعنى أن الأخلاق البروتستنتية المشتقة من مذهب القدرية، تؤكد على الإتقان Deligent والتنظيم، وأداء الإلتزامات الدنيوية كاملة. وإرتباطاً بذلك تؤكد روح الرأسمالية على أن العمل الجاد هو في حد ذاته جهد خير، أو هو جهد ينبغى أن نعجب بإعتباره جهد شريف ونافع. وعلى هذا النحو يوجد التقاء هنا بين الأفكار الدينية للبروتستنتية الكالفنية وروح الرأسمالية، وهى علاقة متبادلة لا توجد إلا في مجتمعات أوروبا الغربية (١٤). بحيث يؤدي التضافر بين الدين والإقتصاد إلى تأسيس الرأسمالية الحديثة، التى تتميز بالثراء الذى يوجه إلى إشباع الحاجات الإنسانية للبشر، ويكون من نتائجه تحقيق درجة عالية من التماسك الإجتماعى.

ثانياً: علاقة الدين بالطبقات والفئات الاجتماعية

بالإضافة إلى ذلك يؤدي الدين من خلال مضامينه ورموزه، في علاقتة بالطبقات الاجتماعية كنظام إجتماعى، دوراً أساسياً في تأكيد التماسك الإجتماعى، في مقابل الحديث عن الدور الصراعى الذى أكدت عليه بعض النظريات الغربية. على أى حال كان الدين حاضراً دائماً على ساحة المسألة الطبقيّة، تأكيداً لذلك أننا نجد أن كلا من كارل ماركس وماكس فيبر قد ناقشا المسألة الطبقيّة على خلفية الدين. حيث رأى ماركس أن الدين يعد من مكونات البناء الفوقى، وهو إلى جانب الأيديولوجيا والدولة، يعد آلية للسيطرة على الطبقة العاملة، وتوسيعا الطبقات الفقيرة عموماً. حيث يلعب الدين دوراً أساسياً كما تذهب النظرية الماركسية، في نشر نوع من الوعى الزائف، الذى تعمل الطبقة العاملة وفقاً لمضامينه، بإتجاه تحقيق مصالح الطبقة البرجوازية المستغلة لها. فمن خلال المصادر الدينية يتم تزويد الطبقة العاملة بايديولوجيا، تتناقض مع الأيديولوجيا التى ينبغى أن تعمل وفقاً لها لتحقيق مصالحها (١٥). في مقابل ذلك يقدم ماكس فيبر مناقشة للمسألة الطبقيّة على خلفية الدين، وحسبما عرضنا يذهب ماكس فيبر إلى أنه «إذا كانت القيم البروتستنتية في مذهبها الكالفنى، هى التى شكلت أساساً لنمو وتطور النظام الرأسمالى. فإن توزيع

إستيعاب القيم الدينية كان متباين بين الطبقات الاجتماعية، حيث نجد أن الطبقة البرجوازية قد إعتنقت القيم المؤيدة لنشأة وتطور النظام الرأسمالي، ونظرت إلى نجاحها بإعتبار أن أفرادها أصبحوا من المختارين الذين قدر لهم «الله» الخلاص. بينما نجد أن الطبقة العاملة في المقابل لم تساهم بإيجابية في تطوير المشروع الرأسمالي، وذلك نظراً لأنها لم تستوعب القيم البروتستنتية المتصلة بنشأة وتطور هذا النظام. لذلك ظلت تباع قوة عملها مقابل إشباع حاجاتها الأساسية، لكي تبقى على قيد الحياة، دون أن تمتلك إمكانية تأسيس المشروعات الرأسمالية، التي تعد مؤشراً على مباركة الله لجهودها، ولذلك فهي الطبقة التي قدرت عليها الإدانة (١٦). وبرغم أن الدين في التصور الماركسي يؤدي إلى تأكيد ونشر الوعي الزائف على ساحة الطبقة العاملة، إلا أنه - برغم ذلك - يساعد في تحقيق التماسك والإستقرار الإجتماعي بما ييسر تحقيق الطبقة البرجوازية لمصالحها. ذلك في حين أن الدين في تصور ماكس فيبر، وإن أدى إلى عدم مشاركة الطبقة العاملة في إمتلاك ثروة المجتمع - بسبب ضعف قيمها البروتستنتية - إلا أنه يؤسس حالة من تباين المعاني بين الطبقتين، وهو التباين الذي أدى التكامل والتماسك الإجتماعي حاجة كل طبقة إلى الأخرى، وكذلك إلى النظام الرأسمالي.

وإلى جانب مناقشة علاقة الدين بالنظام الطبقي للمجتمع على الصعيد النظري، فإننا نجد أن الدين يلعب دوراً واقعياً له علاقة بالتكوين الطبقي للمجتمع، مثال على ذلك أنه قد تنشأ تكوينات طبقية تربط بين الدين والإقتصاد. تأكيداً لذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين عن «أن عائلات التجار الكبرى في نابلس حرصت على تنمية مكانتها الدينية. من خلال ماهرة عائلات علماء الدين والمعروفة، إضافة إلى الخدمة في المساجد، والتصدق على المؤسسات الدينية، والإنخراط في بعض الطرق الصوفية. حتى أصبح الجمع بين الإشتغال بالعلوم الدينية والإشتغال بالتجارة عميق التأصل، إلى درجة أن لغة طبقة التجار كثيراً ما تشحن بعبارات دينية. في محاولة لتعزيز شعبيتها وترسيخ مكانتها، وبناء سمعة قوامها التقوى والموثوقية والإستقامة ... ولا تختلف الطبقة الحاكمة عن

طبقة التجار من هذه الناحية. حيث تعمل هى أيضا على الإستفادة من الدين في ترسيخ شرعيتها وتثبيت سمعتها في التقوى والإستقامة، وهو الأمر الذى قد يقنع الفقراء، ومن ثم يؤدي إلى تحقيق التماسك والاستقرار الإجتماعى.

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الدين يؤدي وظائف متناقضة بالنسبة للبناء الطبقي في المجتمع إن لم يكن لبناء المجتمع بكاملة، ذلك يعتمد على طبيعة التفاعل الحادث في السياق الاجتماعى. في هذه الحالة من الممكن أن يقوم الدين بوظيفة تسكين الفقراء، كآلية تؤكد على التماسك الاجتماعى في بعض الفترات والظروف التاريخية. وقد يدفع إلى الثورة ورفض الظلم الطبقي في ظروف أو فترات تاريخية أخرى بحثا عن مستقبل ينتفى فيه الظلم، ومن ثم يقوم بإلغاء الاوضاع الحاضرة ومظاهر الفوضى والظلم القائم فيها. ليؤسس أوضاعا إجتماعية جديدة في المستقبل تستند إلى درجة عالية من التماسك الاجتماعى. وفيما يتعلق بتسكين الفقراء وتبرير التباين الطبقي، نجد أن الدين يؤدي هذه الوظيفة بإمتياز، فتأكيد التراث الدينى على الزهد، يعنى تجاوز الجور الناتج عن تباين الغنى والفقر. فقد ورد على لسان الإمام أبي حامد الغزالي بعض الأحاديث منها «يدخل فقراء أمتى الجنة قبل أغنيائها بخمسمائة عام» و«أن لكل شئ مفتاحاً ومفتاح الجنة حب المساكين والفقراء لصبرهم. وأن الفقراء هم جلساء «الله» تعالى يوم القيامة «أحب العباد إلى الله الفقير القانع برزقه»، «الجوع عند الله في خزانة، لا يعطية إلا لمن أحبه»، «إذا رأيت الفقير مقبلا، فقل مرحبا بشعار الصالحين» (١٧). بحيث تلعب هذه المعاني دورها في منح الفقراء مكانة معنوية عالية في مقابل الثراء المادى الذى يتمتع به الأغنياء، وهو ما يعنى تحقيق توازن إجتماعى وسيكلوجى، يسلم في النهاية إلى تحقيق درجة عالية من التماسك والإستقرار الاجتماعى.

بل إننا نجد أن هناك من يسعى إلى تفسير الدين بما يساعد في إضفاء المشروعية على البناء الطبقي، تأكيدا لذلك لتفسير الشيخ فيصل المولوى لمعنى الآية ٢٣ من سورة الزخرف «. أ هم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم

بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون» حيث رأى أن الآلة تشير إلى سنه ثابتة من سنن الله عز وجل، وهى تفاوت الرزق بين الناس... والتسخير ظاهرة بشرية إقتضتها حكمة الله عز وجل في تعمير الأرض. عن طريق إختلاف المواهب والطاقات البشرية التى تؤدى إلى تفاوت الرزق... وطبيعة هذه الحياة البشرية قائمة على أساس التفاوت في مواهب الأفراد (١٨).

ثالثاً: تهديد الطائفية الدينية للتماسك الاجتماعى

وفي مقابل وظيفة الدين في تأكيد التماسك الاجتماعى حاضراً، يلعب الدين دور المحرض على الثورة والتغيير، بحثاً عن تماسك أكثر متانة للمجتمع، بدلا من حالة عدم الإستقرار التى يعيشها فى الحاضر، بسبب غياب العدالة بين الطبقات. ويعد عالم الاجتماع ماكس فيبر هو أول من أكد على هذا الدور الذى ينبغى أن يلعبه الدين، حيث رأى أن الدين من الممكن أن يلعب دوراً ثورياً في تغيير المجتمع، إذا كانت الأخلاق في المجتمع القائم منهارة. وفي هذه الحالة ينجح الدين في تحقيق التغيير، إذا جاء بمعاني وأخلاق جديدة، وإذا أمتلك قوة إجتماعية تفرصة، وتسعى من خلال نشر معانية إلى تثوير الواقع بهدف إنجاز هذا التغيير (١٩). بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تأملنا دور الإسلام فسوف نجد أنه لعب دوراً تحريراً كبيراً لمختلف المجتمعات الإسلامية وما زال يلعب هذا الدور التحريري، فقد رفعت جملة حركات التحرير والإستقلال في المغرب العربي راية الإسلام، من أجل التحرير في المغرب وتونس والجزائر. إضافة إلى الثورة الإسلامية في إيران (٢٠). وما زالت حركات المقاومة التى تقودها الجماعات الجهادية في شرق آسيا تؤدى دورها في هذا الإتجاه وإن حادت بعض هذه الحركات الآن عن روح الاسلام السمحة والمعتدلة في بعض المجتمعات. بحيث نجد أن الدين قد رفع رايات التحرر والإستقلال لتجاوز الأوضاع الظالمه غير الملائمة، بحثاً عن أوضاع تشهد على تحقق إستقرار وتماسك مكونات المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك فإنه ينبغى الوعى بأنه إذا كانت الطائفية تعد آلية من آليات التفكيك الاجتماعى، فإن الدين في المواجهة يصبح آلية من آليات التماسك الاجتماعى، وهو ما يقع في ظروف تاريخية وإجتماعية عديدة. ولتوضيح ذلك

من الضروري أن نسعى إلى التعرف أولاً على طبيعة الطائفة، من حيث مفهومها العام قبل أن نتحرك إلى فهم الطائفة بالمعنى الدينى. الطائفة في تعريفها الأساسى هى جماعة من الناس يشكلون تنظيم إجتماعى محكوم بثقافة واحدة. تسعى للحفاظ عليها وتنقلها من جيل إلى جيل، ولديها إحساس بالتجانس القوى بداخلها، في مقابل تميزها أو بالأصح إنفصالها النسبى عن ما حولها (٢١). وهناك تعريفات أخرى تستند في تعريف الطائفة إلى متغير الدين. مثال على ذلك تعريف يشير إلى الطائفة بإعتبارها «كيان إجتماعى له عضويته ومؤسساته وأبنيته وأوقافه وشعاراته وعاداته». أو بتعريف آخر هى «إهتمام مجموعة دينية بممارسة عقائدها وشعاراتها وتنظيم كيانه العائلى والإجتماعى» (٢٢). على هذا النحو يطلق مفهوم الطائفة على تجمعات عديدة، لتشير إلى الطوائف الحرفية كالأساكفة، والحدادون والحلاقون والقصابون والعطاريون. أو قد تكون الطوائف ذات طبيعة دينية كالطوائف الشيعية والسنية والدرزية وطائفة اليهود، وطائفة الكاثوليك وطائفة الأرثوذكس، وطائفة البروتستنت. أو قد تكون الطائفة ذات طبيعة إجتماعية كطائفة المغاربة في مصر وفلسطين في القرن التاسع عشر، أو قد تكون ذات طبيعة عرقية كطائفة الأكراد، والبربر والزنج. بيد أن الطوائف الأكثر بروزاً هى الطوائف الدينية، لأن إنفصال الطائفة عن ما عداها يستند إلى أصول وعواطف عقيدية، تلقى تأكيداً كل يوم وساعة، وقد تظهر الطوائف الدينية داخل الدين الواحد، أو داخل المجتمع الواحد بين الأديان.

وإستناداً إلى دراسات عديدة، فإن بروز هوية الطوائف يؤدي عادة إلى إضعاف التماسك الإجتماعى وأحياناً يكون نتيجة لإنهياره، وهو التماسك الإجتماعى الذى يتم رعايته بواسطة ثلاثة آليات أساسية. الأولى هى الدولة، بإعتبارها المسئولة عن ضبط وإستقرار المجتمع، وتشكل المواطنة الآلية الثانية بإعتبارها تسعى إلى نشر حالة من التجانس عبر المجتمع على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات. والثالثة هى الدين بإعتباره يتشكل من القيم والمبادئ الرمزية الدينية العليا التى ينبغى أن يكون لها الأولوية على أية تكوينات عقيدية أو رمزية أقل أو أدنى (٢٣). فإذا تأملنا الأوضاع الطائفية في أى مجتمع من

المجتمعات، فسوف نجد أننا أمام إحدى حالتين، الحالة الأولى أن يكون لدى الطوائف التي يتشكل منها المجتمع وعى بالذات والتحدد في مواجهة الجماعات الأخرى. بسبب تعرضها لإضطهاد أو تمييز إلى أدنى أو أعلى، بمعنى شغلها لمكانة متميزة، إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية، تفصلها عن ما عداها، ومن ثم تتجه إلى تأكيد تنظيمها الداخلي. وتطوير رموزها التي تستنفر عواطف أتباعها، حتى تشكل منهم كتلة واحدة في مواجهة الجماعات الأخرى، أو المجتمع. بينما تشير الحالة الثانية إلى أوضاع تتناقض مع الحالة الأولى، حيثما تتجانس الطوائف التي يتشكل منها المجتمع من حيث خضوعها لظروف واحدة ومتجانسة. ومن حيث تعرضها لظروف سلبية كالحقار السياسي، أو للأوضاع الإقتصادية المتردية، أو تعرضها لظروف إيجابية متجانسة أيضا كإمتلاك القدرة على التعبير، أو الحياة في ظل حالة من الرفاهية الإقتصادية والعدل الإجتماعي والسياسي والثقافي. الحالة الأولى تؤدي إلى تفكيك المجتمع، بينما تدفع الثانية إلى مزيد من تماسكه، الذي يستند إلى تداخل مساحات الطوائف إقتصاديا وإجتماعيا وسياسياً وثقافياً.

ذلك يدفعنا إلى محاولة التعرف على الظروف او المتغيرات المسؤولة عن بروز الطائفية وتهديدها للتماسك الإجتماعي. حيث يتحدد المتغير الأول لبروز التكوين الطائفي في المجتمع، في إرتباط هذا التكوين بضعف الدولة أو السلطة المركزية للدولة، وهو الضعف الذي يجعلها إما تتحالف مع إحدى الطوائف على حساب الطوائف الأخرى، أو بالعمل على البقاء مستنده إلى التوازن الصراعي بين الطوائف. وينشأ ضعف الدولة عادة إما لأن الفساد قد أستشرى في أوصالها، أو لأنها أصبحت دولة عبئ على كاهل المجتمع منفصلة عنه. لا تلعب دور الدولة في فرض تماسك المجتمع وتكامل وحدة، كما لا تؤدي وظائفها في إشباع الحاجات الأساسية للبشر، من خلال التأكيد على حالة من العدل الإجتماعي والإقتصادي بين البشر والجماعات والطوائف. ويتصل المتغير الثاني بالأول ويعد إستمرار له، حينما يشير إلى أن أحساس إحدى الجماعات بتحيز الدولة أو جماعة الأغلبية ضدها، من شأنه أن يدفعها إلى تطوير علاقاتها الداخلية حتى

تشكل كتلة في مواجهة ما هو خارج عنها. ومن الطبيعي أن يستمر ذلك حتى أننا نجدها تؤكد على رمزيته، وتسعى إلى إبرازها، كتعيين لحدودها من ناحية، وإبراز وجودها في مواجهة الجماعات الأخرى من ناحية ثانية. الأمر الذي يؤدي إلى أحياء الرمزية الدينية الطائفية، على حساب الإنسحاب من الرمزية الدينية أو الإجتماعية المشتركة. كما هي الحال في التطور الرمزي بين السنة والشيعة، أو بين الكاثوليك والبروتستانت، أو بين المسلمين والمسيحيين داخل الوطن الواحد.

ويشكل المتغير الإقتصادي العامل الثالث المسئول عن بروز الطائفية وتهديدها بتفكيك التماسك الإجتماعي، حيث يسهم المتغير الإقتصادي في عملية التفكيك الطائفي من زوايا عديدة. الأولى أن حالة العسر الإقتصادي التي قد تفرض على المجتمع، ومعاناته من مشكلات إقتصادية عديدة، كالبطالة وإرتفاع تكاليف المعيشة، وإرتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، والعجز عن إشباع الحاجات الأساسية. من شأنه أن يلعب دوراً محورياً في زيادة تراكم التوتر في فضاء المجتمع، وميله إلى الانفجار في المناطق البنائية الضعيفة، كالحدود الفاصلة بين الطوائف أو الجماعات المتباينة، ثم يتطور الأمر إلى التطوير الرمزي العدائي المتبادل الذي يقود إلى الصدام. وتتمثل الزاوية الثانية في التباين الإقتصادي بين الجماعات في المجتمع، حيث نجد تميز بعض الجماعات إقتصادياً، في مقابل تردى الأوضاع الإجتماعية لجماعات أو طوائف أخرى. الأمر الذي يقود الجماعات المتردية إقتصادياً إلى الإحتماء بدينها في مواجهة صعوبات الحياة (٢٤). وقد يتضافر ذلك مع مشاعر الحقد على نوعية الحياة المترفة، التي تعيشها الجماعة أو الطائفة المقابلة، وزيادة نصيبها من الكعكة الإجتماعية. الأمر الذي يؤدي إلى تولد مشاعر سلبية بين الجماعات والطوائف، تقود في النهاية أحياناً، إلى الصدام والصراع، بعد المرور بمرحلة الأحياء الرمزي المتبادل بطبيعة الحال.

ويلعب المتغير التاريخي دوراً بارزاً في أحياء الطائفية الدينية على حساب التماسك الإجتماعي للمجتمع، ويتحدد ذلك بطبيعة العلاقة التاريخية بين الطوائف المشكلة للمجتمع، بخاصة الطوائف الدينية، ومدى توفر خبرة توحيدية أو تجانسية

مشتركة. يضاف إلى ذلك مدى كون الفضاء التاريخي ناتج عن نسيج كثيف من العلاقات المتداخلة بين الطوائف، إلى جانب وجود خبرات صدامات أو صرعات تاريخية، ومدى كونها ذات طبيعة إستثنائية أو دائمة. ذلك بالإضافة إلى مدى وجود نبع ديني وتاريخي مشترك، أو على الأقل إعترااف تاريخي متبادل بالرمزية الدينية أو الطائفية المتبادلة (٢٥). بحيث يمكن لهذه الخبرات التاريخية أن تحكم طبيعة العلاقة بين الطوائف المختلفة، في الزمن الحاضر والمعاصر، ومن ثم يجعل شق إحدى الطوائف لوحدة التماسك الإجتماعي، مجرد حالة إستثنائية يمكن تجاوزها، من خلال إستدعاء الخبرات التاريخية المشتركة.

ويشكل التدخل الخارجي متغيراً هاماً في عملية التفكيك الطائفي للمجتمع، حيث يلعب التدخل الخارجي دوره في أحياء النزعات الطائفية، إرتباطاً بذلك يؤدي المتغير الخارجي دوره في هذا الإتجاه عبر ثلاثة مراحل. في المرحلة الأولى يتم تأسيس الطائفية المتميزة على الخريطة السكانية المتجانسة للمجتمع، حيث تبذل القوى الخارجية الجهود لتعريف كل طائفة بحدودها، ومواقع إختلافها عن الطوائف الأخرى. وفي المرحلة الثانية، تبدأ في الوقعة بين طوائف الوطن الواحد، كما فعل الإستعمار البريطاني في مصر، حيث التمييز بين المسيحيين والمسلمين، (٢٦) أو كما فعلت الولايات المتحدة في العراق بتمييز الشيعة والأكراد على حساب السنة العرب. وفي هذه المرحلة تبدأ الجماعات الطائفية بتطوير وعيها بذاتها، وقد تبدأ في هذه المرحلة بتطوير رموزها. وفي المرحلة الثالثة والأخيرة تدعى القوى الخارجية المتدخلة أو الخارجية، بأنها تبسط حمايتها على طائفة دون أخرى، ومن ثم تقوى أو تدعم إحدى الطوائف لترفع سقف مطالبها. وبذلك تعمق الضغينة في قلب الطائفة أو الطوائف الأخرى، بحيث يساعد في تأسيس هذه الحالة، تولد مشاعر سلبية كثيفة تؤدي إلى أحياء الرمزية الطائفية، على حساب الرمزية الجامعة للمجتمع.

في هذا السياق يبرز دور الدين ليحافظ على التماسك الإجتماعي للمجتمع في مواجهة التفتت أو التقييم من خلال ثلاثة آليات أساسية. حيث يعمل من خلال الآلية الأولى على احياء الرموز المشتركة بين الطوائف المتباينة، بحيث

تصبح هى المرجعية موضع تأكيد من الدولة وكل الطوائف والجماعات (٢٧). إذ يشترك الشيعة والسنة في رموز عديدة، كما يشترك الكاثوليك والبروتستنت في رموز عديدة، كذلك يشترك اليهود والمسلمين والمسيحيين في رموز دينية كذلك. ولا مانع في هذه الحالة أن يعمل الإعلام ومؤسسات التنشئة الإجتماعية، في الترويج للرموز الدينية المشتركة، وغرسها في نفوس الأبناء، فمن شأن ذلك أن يؤسس مساحات رمزية مشتركة بين الطوائف. ذلك بالإضافة إلى ضرورة القبول بالإختلافات بين الطوائف وعدم المساس برمزياتها. وتتصل الآلية الثانية بضرورة أن يحدث تسليم كامل ومتبادل بالإختلافات الدينية والرمزية بين الطوائف، وإرتباطا بذلك تسلم كل طائفة من الطوائف بالمعاني والرموز الدينية الخاصة بكل طائفة أخرى، دون المساس المتبادل بالمعاني أو الرموز الدينية بأى طائفة من الطوائف (٢٨). عملا بقوله تعالى « لا إكراه في الدين، البقرة الآية ٥٦ » ، «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، الكهف الآية ٢٩ » ، «ولكل منكم شرعة ومنهجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة، المائدة، الآية ٤٨. وفي هذا الإطار من الممكن للإعلام أن يلعب دوراً أساسياً في إتاحة الفرص المناسبة لكي تعبر الطوائف المختلفة عن معانيها ورموزها الدينية. غير أنه من الضروري أن يتحقق ذلك، دون المساس بالرمزية الدينية العامة للمجتمع، أو التراجع عن متطلبات المواطنة إلى متطلبات الطائفة.

وتتمثل الآلية الدينية الثالثة في قوله تعالى «وإن طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تفى إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين. وإنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم وإتقوا الله لعلكم ترحمون. الحجرات الآيات ٩، ١٠». في إطار هذه الآلية يمكن أن تكون الدولة الفاعلة والعادلة هى الحكم بين الطوائف المختلفة، فإذا جارت إحدى الطوائف على حقوق إحدى الطوائف الأخرى، فالمفترض أن تقوم الدولة بالإصلاح بينهما، ورد الحقوق المجار عليها. وإذا بغت أحدهما ورفضت الصلح، فإن الدولة هى الجهة المنوطة بعقاب الطائفة الباغية، حتى تعود إلى رشدها. فإن تجاوزت

إحدى الطوائف وإعتدت على سيادة الدولة إستقواء بقوى خارجية، فالردع واجب، لأن الطائفة في هذه الحالة تكون قد أضرت بالدولة التي هي تعبير عن مختلف طوائف وتكوينات المجتمع، ومن ثم تكون قد أضرت بحقوق الآخرين.

وتعد العلاقة بين الدين والسياسة من العلاقات التي تشهد على إستفادة بعض الأنظمة السياسية من الدين في فرض الإستقرار الإجتماعي، الذي يستند إلى تماسك مكوناته. وتتجلى إستفادة السياسة من الدين من خلال صور عديدة. أول هذه الصور تتمثل في دعوة المعاني الدينية في فترات تاريخية معينة، حينما يتهدد الأمة الخطر بهدف الخروج من الأزمة. تأكيداً لذلك أفتى الأمام بن حنبل والأمام بن تيمية بأن الخليفة أو السلطان «هو حامى حمى الله في بلاده وظله الممدود على عبادة»، «وأمام عادل غير من مطر وابل، وإمام غشوم خير من فتنة تدوم». وأن «طاعة الأئمة من طاعة الله وعصيانهم من عصيان الله»، وأن «الإمام العادل كالأب الحانى على ولده»، وأنه «إذا كان الإمام عادلاً له الأجر وعليك الشكر، وإذا كان الإمام جائراً فله الوزر وعليك الصبر» (٢٩). وهناك تبريرات كثيرة لهذه المواقف تذهب إلى أن «الحاكم هو وسيلة الله في عمله»، «ولو كان ظالماً خير من الفتنة وإنحلال المجتمع» بإعتبار أن السلطة من الله «ويجب أن تطاع. و «أن الطاعة واجبة... خوفاً من إنقسام الأمة... وإضطراب الأمور» ومن ثم ينصح الرعايا «بأن يؤدوا للحكام حقهم وأسألوا الله حقكم» (٣٠). وهو ما يعنى تخويف العامة من الفتنة والفوضى، للحفاظ على تماسك إجتماعي، وسياسي لغير صالحهم، بل هو لصالح الطبقات الحاكمة والمسيطرة.

ويشير الموقف الثانى إلى إستفادة الدولة من الدين لتأكيد شرعيتها، توضيحاً لذلك أنه حينما إحتل الملك عبد العزيز مدينة الرياض عمل على تنشيط دعوة السلف وتطبيق الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً بكل الوسائل التي في خدمة الدولة، على أن يكون هو إمام الدعوة (٣١). وفي المرحلة الناصرية في مصر إستخدم الدين لتبرير الأيديولوجية الإشتراكية حيث نظر إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بإعتباره إشتراكياً «الإشتراكيون أنت أمامهم لولا دعاوى

القوم والغلواء». كذلك لجأ الرئيس السادات إلى التيار الدينى لتصفية معارضية من الناصريين والماركسيين، إضافة إلى إعلان دولته بأنها دولة العلم والإيمان، وأسس فترة من العلاقة الإيجابية مع التيار الإسلامى، بخاصة جماعة الإخوان المسلمين (٣٢). وما زالت إحدى ألقاب الملك محمد السادس فى المغرب تصفه بأنه «أمير المؤمنين» ويعامل على هذا النحو. ولجوء الأنظمة السياسية إلى الدين لتأكيد شرعيتها، ينطلق من كونها تعرف مسبقا بالقبول الجماهيرى للدين، ومن ثم الإستناد إلى ذلك فى تحقيق الإستقرار والتماسك الإجتماعى.

ويتصل الموقف الثالث للإستفادة من الدين فى تأكيد الشرعية السياسية، فى إدعاء بعض الأسر الحاكمة الإنتساب لأهل بيت الرسول، فقد شهد الإسلام المعاصر صعود بعض السلالات العائلية الحاكمة التى يلجأ بعضها إلى إدعاء نسب نبوى شريف. ويصبح على الفقهاء أن يتكفلوا بتبرير إنتساب هذه السلطات إسلاميا لآل البيت، مثال على ذلك إدعاء العائلة السعدية والعلوية فى المغرب والعائلة الهاشمية فى الشرق العربى بأن لها شرف هذا النسب (٣٣). ومن الطبيعى أن يكون ذلك مدخلا للإستقرار والتماسك الإجتماعى، لأن المدخل إلى الجماهير كان من باب الدين، وهى الجماهير التى تخضع لعواطف دينية جياشة تؤكد على المكانة والسيرة العطرة لأهل البيت.

فى نهاية هذه الفقرة يتجلى التماسك الإجتماعى بين النظم الإجتماعية، وهو التماسك الذى يترادف فى بعض الجوانب مع تماسك المجتمع. ومن الواضح أن الدين يشغل مركز الدائرة فى شبكة علاقات النظم الإجتماعية ببعضها البعض. ويتجلى ذلك الدور الذى يلعبه الدين فى تماسك النظم الإجتماعية من خلال أربعة مستويات. فى إطار المستوى الأول نجد أن للدين علاقة بكل نظام من النظم الإجتماعية على نحو ما أوضحت فى الصفحات السابقة، ومن ثم يشكل الدين المحور الذى ترتبط به هذه النظم من زواياها المختلفة. وفى إطار المستوى الثانى تشكل منظومات القيم الدينية القاسم المشترك بين مختلف النظم الإجتماعية، لأن القيم الدينية توفر التوجيه والتنظيم المعيارى الذى يضبط التفاعل داخل كل نظام من النظم الإجتماعية. ويشير المستوى الثالث إلى أن الدين يعمل على تعريف

التوترات التي قد تظهر نتيجة لفاعلية وأداء بعض النظم الاجتماعية. فالدين هو الذى يواسى الفقراء والمهمشين إقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، حتى يصبحوا قوى اجتماعية مستقرة لا تميل إلى التمرد والثورة، وهو ما يساعد على تحقيق التماسك والإستقرار الاجتماعى. ثم أن الدين هو الذى يلعب دوراً أساسيا في تعريف التوترات بين مختلف الجماعات أو الطوائف الدينية. بل ويدفعها أحيانا إلى التقارب في إطار من العيش المشترك تحقيقا للتماسك الاجتماعى. وفي إطار المستوى الرابع نجد أنه إذا تردت الأوضاع، فالعواطف والمشاعر الدينية الجهادية، هى التى تقود عادة المجتمع باتجاه التغيير بهدف تحقيق تماسك اجتماعى جديد.

رابعاً: دور الدين في حماية المجتمع من التفكك

تناولنا في الفترة السابقة حالة التكامل بين الدين ومختلف النظم الاجتماعية، وهو التكامل الذى يؤدي إلى تحقيق حالة من التماسك الاجتماعى، إستنادا إلى تداخل النظم الاجتماعية مع بعضها البعض. هذا التماسك يحققه الدين من خلال مستويين، المستوى الأول أن ثمة علاقة وظيفية متبادلة بين الدين وكل نظام من النظم الاجتماعية، بحيث يصبح الدين هو العنصر الذى تلتقى على ساحته النظم الاجتماعية المختلفة. ومن ثم فالدين هنا علاقة ثنائية متبادلة بكل نظام من النظم الاجتماعية، بينما يشير المستوى الثانى إلى علاقة ثلاثية أو رباعية يكون الدين فيها دائماً هو المتغير الدائم الحاضر على ساحتها. كالعلاقة بين الدين والقرباة، وبين القرباة والإقتصاد أو السياسة، بحيث تصبح رمزية الدين ومعانية مرجعية الأداء داخل كل نظام على حدة، فهو الذى ينظم ساحة التفاعل داخل القرباة أو داخل الإقتصاد. إضافة إلى أن العلاقة بين كل نظام وآخر تتنظم في جزء كبير منها بالنظر إلى معانى الدين، بحيث يصبح الدين في هذه الحالة مصدراً لشبكة كثيفة من العلاقات الاجتماعية التى تسلم إلى درجة عالية من التماسك الاجتماعى (٣٤).

وإلى جانب تأكيد الدين على التماسك الاجتماعى من خلال علاقاته المتبادلة مع مختلف النظم الاجتماعية، فإن للدين وظيفة من مستوى أعلى،

تتمثل في تحقيق التكامل الإجتماعى. وهو المستوى الذى يسهم فيه الدين في تحقيق التكامل بالنسبة للمجتمع بإعتباره «كلا» وذلك إستنادا إلى الصياغة الدوركيميية التى ترى أن المجتمع هو مستوى اعلى من مجموع مكوناته. وفي هذه الحالة سوف نتناول الوظائف التى يؤديها الدين مباشرة في دعم تماسك المجتمع في وجوده الكلى. ذلك يدفعنا إلى تحديد الظروف التى تؤدي عادة إلى إنهيار التماسك الإجتماعى. في هذا الإطار نستطيع رصد عدة ظروف، حيث يتمثل الظرف الأول في بروز ما يمكن أن يسمى بالطائفية الإنقسامية، والتى تقع حينما تؤدي بعض الظروف إلى إضعاف متغيرات التماسك الإجتماعى، ومن ثم تراجع الطوائف الدينية في المجتمع إلى حدود هويتها ورمزيتها، ومن ثم تنسحب من حالة التماسك الإجتماعى أو تتراجع عنها بإتجاه حالة من التماسك الطائفى التى تتأكد على حساب التماسك الإجتماعى (٣٥). وتشير الحالة الثانية التى يتأثر فيها التماسك الإجتماعى سلبيا إلى حالة الأزمة التى قد يمر بها المجتمع، والتى تتصل بأسس وجوده. كمواجهة المجتمع لهزيمة عسكرية مثلاً، أو تعرض المجتمع لبعض الكوارث الطبيعية، التى تتجاوز قدرات البشر أعضاء المجتمع، أو حتى حالات الأزمات المحدودة، التى تتدفق في مجرى الحياة اليومية، كالموت والمرض، وكل الأفعال الشريرة والمنحرفة (٣٦).

بالإضافة إلى ذلك توجد بعض الأزمات التى تعيشها بعض المجتمعات المعاصرة، والتى قد تؤدي إلى إنهيار هذه المجتمعات، من ذلك مثلاً إنتشار الفساد في المجتمع. بحيث يؤدي ذلك - إذا إتسعت مساحته ومعدلاته - إلى عجز المجتمع عن إشباع الحاجات الأساسية للبشر، ومن ثم إلى زيادة مخزون التوتر في المجتمع. وهو التوتر الذى إذا تجاوز مستويات محددة، فإنه يؤدي إلى تهتك النسيج الإجتماعى، كما يؤدي إلى إنهيار التماسك الإجتماعى لضعف كثافة العلاقات الإجتماعية التى تضم جماعات المجتمع في إطار وحدة كلية واحدة متماسكة (٣٧). في هذا الإطار يمكن النظر إلى الإنهيارات التى تواجهها مجتمعاتنا العربية، والتى تقود إلى تشتت أجزاء وجماعات أو فئات المجتمع، بإعتبار أن ذلك نتيجة لفشل النخب الحاكمة في تنمية هذه المجتمعات،

أو عجزها عن مواجهة الفساد الذى أصبح بأشكاله المتنوعة يلون طبيعة الحياة اليومية فيها (٣٨). أو أن التماسك الإجتماعى قد يقع لأن الدين بحكم التطور الإجتماعى الذى حدث فى بعض المجتمعات، قد أصبح أضعف من أن يشكل آلية من آليات التماسك الإجتماعى، مثال على ذلك إنسحاب الدين عن أن يشكل آلية الضبط والتماسك الإجتماعى فى بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة (٣٩).

ذلك يعنى أن إنهيار التماسك الإجتماعى يمثل حالة إستثنائية لحالة أصلية وقاعدية هى حالة التماسك الإجتماعى الذى يتأكد دائماً إلى جانب فاعلية متغيرات أخرى بواسطة الدين، إبتداء من الديانات البدائية، وحتى الديانات الكتابية المتقدمة والمتطورة. إذ نجد أنه فى المجتمعات البدائية يلعب الدين دوراً أساسياً فى تحقيق التماسك أو التضامن الإجتماعى، يصور هذه الحالة إميل دوركايم فى «مؤلفة الأشكال الأولية للحياة الدينية» بتأكيد «أن موضوع العبادة هو المجتمع نفسه الذى يسعى إلى أن يؤكد ذاته بذاته، ويرسخ شرعيته وقيمه، من هنا فإن «الله» فى هذه الحالة يكون هو صورة المجتمع، وليس المجتمع صورة «الله». ويشدد دوركايم على أن الديانات لا تنحصر فى المعتقدات فحسب، بل تتجاوزها لتتناول الأنشطة الطقوسية والإحتفالية الدورية التى يتجمع فيها المؤمنون ويلتقون سوياً. وفى هذه الإحتفالات الجماعية، يتأكد ويترسخ الأحساس بالتضامن الإجتماعى، وفى مثل هذه التجمعات، ينأى أفراد الجماعة بأنفسهم عن المشاغل اليومية للحياة الإجتماعية. ويرتقون بأنفسهم إلى مرتبة عليا يشعرون معها بالتواصل مع قوة علوية، هذه القوة العلوية المنسوبة إلى التوهم أو الآلهة، يكون لها وجودها الطاغى والحاضر على النزعة الفردية» (٤٠). ومن وجهة نظر دوركايم فإن هذه الشعائر والإحتفالات هى التى تربط أفراد الجماعة مع بعضهم البعض. ولا يتمثل ذلك فى تجمعات العبادة المنتظمة فحسب، بل يتجلى أيضاً فى مراحل الإنتقال والأزمات، التى قد تقع فى حياة الأفراد والجماعات مثل الميلاد والزواج والموت.

وقد سبق العالم العربى عبد الرحمن بن خلدون إميل دوركايم فى تأكيد أهمية الدين فى تحقيق التماسك الإجتماعى، بإعتباره أحد متغيراته المحورية

إلى جانب دور التعاون الإقتصادي وسياسة الملك. إذ نجده يشير إلى «تزايد الفلاسفة حول هذا الرهان حيث يحاولون إثبات النبوة بالدليل العقلي، وأنها خاصة طبيعية في الإنسان فيقررون هذا البرهان إلى غايته وأنه لا بد للبشر من الحكم الوازع. وذلك الحكم يكون بشرع مفروض من عند الله يأتي به واحد من البشر، وأنه لا بد أن يكون متميزا عنهم بما يودع الله فيه من خواص هداية ليقع التسليم له والقبول منه، حتى يتم له الحكم فيهم من غير أنكار ولا تزييف. وهذه القضية للحكماء غير برهانية، إذ الوجود وحياة البشر قد تتم من دون ذلك، بما يفرضه الحاكم نفسه أو بالعصبية التي يقتدر بها على قهرهم وحملهم على جادته. فأهل الكتاب والمتبعون للأنبياء قليلون بالنسبة إلى المجوس الذين ليس لهم كتاب، فإنهم أكثر أهل العالم، ومع ذلك فقد دانت لهم الدول والآثار فضلا عن الحياة (٤١). وهو ما يعنى ان الدين يقوى الأمة بتأكيد لحمية تماسكها ومن ثم تكون لها الغلبة، وفي ذلك يقول بن خلدون ثانية «وذلك لأن الملك إنما يحصل بالتغلب أو «الغلب» إنما يكون بالعصبية وإتفاق الأهواء على المطالبة. وجمع القلوب وتأييدها، إنما يكون بمعونة من «الله» في إقامة دينه، قال الله تعالى «لو أنفقنا ما في الأرض جميعا ما ألفنا بين قلوبهم. الأنفال، الآية ٦٣». وسره أن القلوب إذا تداعت إلى أهواء الباطل والميل إلى الدنيا حصل التنافس وفشا الخلاف. وإذا إنصرفت إلى الحق ورفضت الدنيا والباطل وأقبلت على «الله» إتحدت وجهتها، فذهب التنافس وقل الخلاف، وحسن التعاون والتعاقد، وإتسع نطاق الكلمة لذلك، فعظمت الدولة كما تبين لك، إن شاء الله سبحانه وتعالى... والسبب في ذلك أن الصيغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية وتفرد الوجهة إلى الحق، فإذا حصل لهم الإستبصار في أمرهم لم يقف لهم شئ، لأن الوجهة واحدة والمطلوب متساو «عند جميعهم» وهم مستميتون عليه. وأهل الدولة التي هم طالبوها - وإن كانوا أضعافهم فأغراضهم متباينة بالباطل، وتخاذلهم لتقية الموت حاصل، فلا يقاومونهم - وإن كانوا أكثر منهم - بل يغلبون عليهم ويعالجهم الفناء بما فيهم من الترف والذل كما قدمنا» (٤٢). ويقدم بن خلدون، أمثلة على أن تأكيد الدين للتماسك الإجتماعي يسبب القوة

والغلبة بقوله، فقد غلبت جيوش المسلمين بأعدادهم القليلة جيوش فارس والروم في القادسية واليرموك» لأن الإجماع الديني ضاعف قوة عصبيتهم بالإستبصار والإستماتة. كما قلنا فلم يقف لهم شئ» ثم يستمر قائلاً «وأعتبر هذا في الموحدين مع زناته لما كانت زناته أبدى من الصامدة وأشد توحشاً، وكان للمصامدة الدعوة الدينية بإتباع المهدي. فلبسوا صبغتها وتضاعفت قوة عصبيتهم بها، فغلبوا على زناته أولاً وإستتبعوهم، وإن كانوا في البداوة والعصبيّة أشد منهم، فلما «حالوا» عن تلك الصيغة الدينية إنتقضت عليهم زناته من كل جانب وغلبوهم على الأمر وإنزعوهم منهم. والله غالب على أمره (٤٣).

كما تتضح النزعة إلى التماسك والتكامل في ديانة الشرق الأقصى كالهندوكية والبوذية، والكونفوسيسوية والتاوية. ويتضح التماسك والإستقرار من إعتقاد الهندوكية - التي يدين بها نحو ٧٥٠ مليون هندوسى يعيش أغلبهم في شبه القارة الهندية - في مبدأ التناسخ والمبدأ الطائفي Cast. ومن خلال مبدأ التناسخ ترى البوذية أن جميع الكائنات الحية تمثل جانبا من سيرورة دائرية أبدية تعبر مراحل الميلاد والموت والميلاد المتجدد. ويتطابق هذا المبدأ مع نظام الطائفة Caste System الذي يعتقد البشر في إطاره أن الأفراد يولدون في نطاقه منتسبين إلى شريحة إجتماعية محددة. وفي نسق طقوسى معين وفقا لطبيعة الأنشطة التي كانوا يقومون بها في مرحلة أو دورة سابقة. ولكل شريحة إجتماعية محددة منظومة من الواجبات والشعائر الذي يحدد أداؤها مصير الشخص في الحياة المقبلة (٤٤). وتحافظ البوذية - التي تنتشر في بلدان الشرق الأقصى، مثل تايلاند وبورما، أو سيريلانكا والصين واليابان وكوريا - على الإستقرار والتماسك الإجتماعى من خلال نزعة إنسحابية. ترى أن بوسع البشر أن يتخلصوا من دائرة التناسخ المفرغة عن طريق نبذ شهواتهم، حيث يتمثل الخلاص لديهم في ضبط النفس والتأمل بعيداً عن مشاغل العالم اليومية. وتسعى البوذية إلى الوصول إلى مرحلة «النيرفانا» أى الذوبان الروحى الكامل فى الكل سواء كانت الطبيعة أو المجتمع أو الجماعة. وحتى تحقق البوذية

الإستقرار والتماسك الكامل في واقعهم الإجتماعى، فإنها تؤكد على التسامح، وهى تماثل الهندوسية في ذلك، مع التنوع في العقائد المحلية، بما فيها تعدد الآلهة. ويتسق تأكيد الكونفوشيوسية - التى تنتشر في الصين بالأساس - على التماسك والإستقرار الإجتماعى، من خلالها تأكيداً على ضرورة تكيف الحياة البشرية وإنسجامها مع عالم الطبيعة الداخلى، مع التشديد على إحلال الآباء والأجداد الأقدمين. إذ يشكل التكيف مع الطبيعة من ناحية ومع الأجيال السابقة من ناحية ثانية، المتغيرات المحددة للإستقرار والتماسك الإجتماعى. ولا تختلف «الطاوية» في مبادئها كثيراً عن الكونفوشيوسية، بل تضيف إليها الدعوة إلى عدم اللجوء إلى العنف لتحقيق مستويات عالية من الحياة (٤٥). وهو ما يعنى رفض الشقاق والصراع الإجتماعى وتفضيل التماسك والإستقرار عليه.

نستخلص مما سبق أن وظيفة الدين تتحدد بالأساس في الحفاظ على تكامل و تماسك وإستقرار المجتمع، بحيث نستطيع إستكشاف ذلك من خلال مظاهر عديدة. ويتمثل المظهر الأول في إسهام الدين من خلال دور الإحتفالات الدينية في تأكيد روح التضامن والتماسك الإجتماعى، حيث يصدر ذلك عن حاجة أى مجتمع إلى جملة من العواطف. التى تعيد تأكيد أفكار الدين وعواطفة الجمعية لديه بصورة دورية ورتيبة، بحيث تؤكد هذه العواطف وحدته و تماسكه وتمنحه هويته. وذلك لن يتحقق إلا من خلال الإجتتماعات الطقوسية والإحتفالية، التى تعيد تأكيد عواطفهم المشتركة. فليس هناك مجتمع حديث أو قديم يمكن أن يستمر بدون مجموعة من الطقوس المشتركة التى تؤكد معتقداته ووحدته (٤٦). مثال على ذلك رقصات المطر التى تقوم بها بعض القبائل البدائية في وقف معين من العام - فى الغالب فى فصل الشتاء - والتى تعيد تأكيد التماسك بين وحدات القبيلة المشتتة بسبب البحث عن مواطن لرعى الماشية طيلة العام وبخاصة فى فصل الصيف (٤٧). كما يمكن أن يدخل فى ذلك الإحتفالات التى تقيمها الشرائع الشعبية لمقامات الأولياء، والتى تلعب دوراً أساسياً فى التأكيد على المعتقدات المشتركة بينهم. إضافة إلى تكثيف العلاقات المتنوعة بينهم بما ينعكس على تأكيد تماسكهم الإجتماعى. كذلك طقوس الحج فى الإسلام، حيث

يجتمع المسلمون في مكان واحد كل عام، ليعيدوا التأكيد على معتقداتهم، ومن ثم على تماسكهم ووحدة أمتهم.

خامساً: دور الدين في مواجهة أزمات المجتمع

إلى جانب أن الدين يحافظ على التماسك الاجتماعي من خلال المناسبات الإحتفالية، فإنه يحافظ على ذات التماسك في أوقات الأزمات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع. حيث نجد أن الدين يؤدي هذه الوظيفة الهامة في أوقات الأزمات، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع. ذلك يرجع إلى أنه حينما يواجه الفرد أو المجتمع أزمة فإنه يحتاج إلى دعم من خلال ثلاث أبعاد في مواجهة الأزمة. الأول أن يستجمع المعاني الدينية في ذاته، وهي المعاني التي تؤكد القوة بداخله، طالما أنه مؤمن ملتزم بالعقائد والطقوس الدينية، التي تشكل قيمة أو قوة مضافة إلى قوته. ومن خلال البعد الثاني يحدث إلتحام بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها عبر المناسبة الدينية، التي تهدد وجود الجماعة أو أحد أفرادها. ومن ثم يشكل التماسك الذي تفرضه أو تتطلبه المناسبة قوة مضافة تدعم الفرد أو الجماعة في مواجهة الأزمة. ومن خلال البعد الثالث فهو يلجأ إلى القوى السماوية، التي يعتقد أنها سوف تقف إلى جانبه، ومن ثم سوف تدعم قدراته أو قدرات الجماعة في مواجهة الأزمة (٤٨). إرتباطاً بذلك يؤكد «براين تيرنر» أن التهديدات والأزمات التي تتعرض لها الجماعة أو المجتمع، تفرض إستدعاء المعاني الدينية المرتبطة بأفعال البشر. تأكيداً لذلك أن الكوارث والأزمات الطبيعية التي تقع في المجتمعات الأولية أو التقليدية كالزلازل، ونوبات الجفاف وغياب الأمطار والأوبئة الفتاكة، والتي تشكل تهديدات أساسية لحياة الجماعة والأفراد، فإنه نظراً لأنه لا يمكن مواجهتها أو إصلاحها بسهولة، فإن الحاجة تبرز في هذه الحالة إلى مواجهة هذه الأزمات من خلال التصالح مع القوى السماوية والغيبية. حيث تتأسس أفكار يقرأ من خلالها الإنسان الكوارث الطبيعية بإعتبارها إنعكاس لحالات فوضى وكوارث في المجتمع. بذلك ينظر إلى الكوارث والإنهيارات الاجتماعية كالحروب، والصراعات الداخلية التي تنتشر على ساحة الجماعة، والقسوة أو الفظاظة غير الإنسانية بإعتبارها

تحديات لحالة الإعتياد والإستمرار. وفي هذا السياق يدفع عدم اليقين بإمكانية تحقق نتائج الفعل الإجتماعى، الذى تقوم به الجماعة في مواجهة الحدث، وكذلك ما يترتب على إحتمال قيامها بالمخاطرة في مواجهته، إضافة إلى عدم التنبؤ بمستقبل الظروف، إلى الإستجابة الجماعية في مواجهة الحقيقة الطبيعية الطارئة، وغير المحددة. وبذلك تعتبر المخاطرة، والشك في المجهول، والمعانى غير اليقينية، تهديدات للأمان الوجودى للجماعة، أى تهديد للمعانى العاطفية المرتبطة بإستمرار الجماعة والذات والهوية (٤٩). وفي هذه الحالة يتمثل أحد جهود مواجهة مخاطر الإنهيار والفوضى، في إستدعاء الدين بإعتباره نسقا من القيم والرموز، التى تعمل من خلال تأثيرها العاطفى بإتجاه تجميع البشر وربطهم ببعضهم البعض. حتى يشكلوا جماعة دينية، لها ذات طبيعة مقدسة، بل ويعمل على تزويدها بالتزام معيارى وإيثارى لتحقيق غايات جمعية تتجسد في مواجهة التهديد. وفي هذه الحالة يعمل الدين بإتجاه تأسيس جبهة أو جماعة متماسكة في مواجهة الأزمة أو الكارثة، نتيجة للممارسات الطقوسية المشتركة والإشتراك في معتقدات واحدة. وعلى هذا النحو يؤسس الدين رمزية قوية لتماسك الحياة الإجتماعية والوجود الإنسانى، كما يولد الخبرات المشتركة والقوية للعضوية الإجتماعية المتماسكة والمتكاملة (٥٠). وبتعبير إميل دوركايم يعتبر الدين خاصية أساسية للحياة الجمعية على هذا النحو، لأن الدين يعد فكر إجتماعى جمعى.

وتعتبر الوفاة إحدى الأزمات التى تواجه الجماعة، لكونها تشكل إنتقاصا لأحد أعضائها، وكلما كان الشخص المتوفى يشغل مكانة هامة كلما كان لذلك تأثير كبير على الجماعة. بحيث نجد أن هناك توازنا بين مكانة الشخص الذى توفى، وإتساع نطاق الطقوس الجنائزية التى تؤدى له، حتى أنها قد تشمل المجتمع بكامله. حيث تعمل هذه الطقوس على إستعادة الشخص المرتبط «بالمتوفى» وكذلك الجماعة التى ينتمى إليها، لحالتها الأساسية، حتى يتحقق الخروج من أزمة الموت بصورة كاملة. في هذا الإطار فإننا نجد أن الشخص المحزون يستريح من أزمة الموت بسبب المواساة التى تصدر عن المواسين أو

المحزونين الآخرين، بحيث يشعر بأن ثقل الحزن قد خف عنه بسبب مشاركة الأصدقاء له. بالإضافة إلى أن التعزية التي تصدر عن القوى الغيبية له، والتي تصبح مقنعة له لأنها أصبحت جزءاً من الثقافة، ولكونها تتكرر دائماً، فإنها تولد قناعة بصدقها. مثال على ذلك أن المعاني الدينية لدى المحزون تعبر عن إعتقاد بأن الشخص الذي توفي لم يمت ولكنه إنتقل إلى السماء (٥١) يؤكد ذلك في الإسلام قول الله تعالى في القرآن الكريم «ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون» آل عمران. الآية ١٦٩. وقوله تعالى «كل نفس ذائقة الموت وإنما توفون أجوركم يوم القيامة فمن زحزح عن النار ودخل الجنة فقد فاز وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور» آل عمران، الآية ١٨٥. ، حيث نجد ذلك يتسق ورغبة المحزون في أن «الله» سوف يُبقى له الشخص الذي توفي حياً في الحياة الآخرة». ذلك يعنى أن الدعم المعنوي والمادى الذى يقدمه أفراد الجماعة إلى أسرة المتوفى - وهو ما يحض عليه الدين - يساعد في التأكيد على وحدة وتماسك الجماعة. عن طريق بث الحيوية في العلاقات الاجتماعية، في نطاق المجتمع المحلي، إضافة إلى أنه يعيد إحياء العواطف الدينية في نفوس أفراد الجماعة، بسبب وجودهم في مواجهة واقعة الموت، وذلك يعنى أن العواطف الجمعية تلقى في هذه الظروف قدراً من الدعم والتأكيد.

وإستمرار لتأكيد الدين على تماسك المجتمع، نجد أن التدين الشعبى الذى يؤكد على التقرب لأولياء الله الصالحين والتبرك أو التوسل إليهم، يلعب دوراً أساسياً، في تأكيد التماسك الإجماعى من خلال تقوية شبكة العلاقات الاجتماعية (٥٢). إذ أنه حينما تقام للولى إحتفالية فإن الناس يتجمعون بالمكان المحيط به، بحيث يتضاعف عدد البشر في المكان اضعاف كثيرة، للتبرك وتبادل السلع والخدمات، والمشاركة والإثارة بوسائل التسلية والسحر. بحيث يؤدي ذلك تعزيز علاقات القرى وغيرها من العلاقات والروابط الاجتماعية، التى تؤسس شبكات علاقات جديدة بين البشر، الذين جاؤا من أماكن ومناطق متباينة التباعد. بحيث يؤدي غيابها إلى وقوع فراغ إجتماعى وثقافى، لأن هذه الظروف الإحتفالية إلى جانب أنها تعمل على تفريغ التوتر الإجتماعى المختزن سواء في

بنية البشر أو في حياة المجتمع المحلي. فإن الأناشيد والأهازيج والقصائد والإيقاعات والرقصات التي ترتبط بالممارسات والطقوس، التي تثير الطرب في النفوس، من شأنها أن تنشر حالة من الإيجابية والتواد داخل بناء الجماعة. ثم أن هذه الإحتفالات تعد مناسبات فريدة من نوعها «للإتصال الإجتماعي، خصوصا بالنسبة لأهل البادية الذين يعيشون منعزلين في دواويرهم الصغيرة حياة رتيبة ذات أفق محدود». بحيث تمتلك الجماعات في هذه الإحتفالات المناسبة شبكة علاقات إجتماعية أكثر كثافة عن ذي قبل، ومن الطبيعي أن تصبح الجماعة أكثر تماسكا عن ذي قبل» (٥٣). فقد أضيفت إليها قيما جديدة، تتمثل في تأسيس علاقات جديدة، وتفريغ توترات مخزنة ومكتومة، إضافة إلى إحياء وتنشيط العواطف الدينية، وتفعيل دورها في توجيه سلوكيات الجماعة.

بالإضافة إلى ذلك فإنه نظراً لأن المجتمعات المعاصرة وحتى التقليدية من النادر أن تسودها حالة دينية متجانسة، حيث نجد أن غالبية هذه المجتمعات تضم جماعات دينية متنوعة على أساس من التباين الديني والمذهبي. في هذه الحالة فإننا نجد أن الإختلافات الدينية، تؤدي عادة إلى التوتر والصراع بين الجماعات الدينية. ومن ثم تكون ذات تأثير تفكيكي بدلاً من أن تؤدي إلى التماسك والتكامل الإجتماعي بالنسبة للمجتمع ككل. ويتبدى هذا الدور التفكيكي، لأن المعتقدات الدينية لكل جماعة تعمل على تأكيد هويتها ورؤيتها للعالم، إستناداً إلى مبادئها الدينية. ومن ثم تصبح الحدود بين الجماعات الدينية واضحة والعلاقات بين الجماعات أو الأفراد، الذين ينتمون إلى جماعات متباينة ليست كثيفة. بحيث تصبح أبواب كل جماعة دينية مغلقة في مواجهة الجماعات الأخرى، كما تبدأ الجماعات في أحياء هويتها ورموزها الدينية بصورة متبادلة، بالإضافة إلى ذلك تبدأ كل جماعة في بحث نصيبها من الفرص الإجتماعية. فإذا إتسعت الفجوة بين الإستحقاق والواقع بالنسبة لأي جماعة، فإن ذلك يقود بطبيعة الحال إلى التوتر والصراع، سواء مع الجماعات الأخرى أو مع سلطة المجتمع. وفي هذه الحالة يصبح الدين ذو طبيعة تكاملية بالنسبة لأحدى الجماعات، غير انه قد يصبح تفكيكياً بالنسبة للمجتمع ككل أو الجماعات الأخرى (٥٤).

في مواجهة هذه الأوضاع التفكيكية التي تسببها التعددية الدينية يطرح إميل دوركايم، مفهوم الديانة المدنية Civil Religion. حيث نجده يذهب إلى أنه إذا كان التماسك الاجتماعي مستحيلاً في المجتمع المتباين دينياً، فإننا نجده يؤكد على فكرة الطقوس أو الشعائر الجمعية ذات الطبيعة القومية، والتي تشكل في هذه الحالة مصدراً للتأكيد على العواطف المشتركة. ففي حالة غياب المعتقدات والشعائر الدينية التقليدية، التي تلقى إنفاقاً من كل أعضاء المجتمع. يؤكد إميل دوركايم على أهمية تطوير عواطف قومية وشعائر قومية، لكي تشكل أساساً للتماسك الاجتماعي. وفي هذه الحالة يبدو أن دوركايم قد تحرك باتجاه الديانة المدنية كحل للعلاقة بين الجماعات وبعضها البعض أو بين الفرد والمجتمع (٥٥).

غير أننا إذا تأملنا فكرة الديانة المدنية التي يمكن أن تشكل قاعدة للتضامن الاجتماعي - في حالة غياب الضمير الجمعي الديني - وتقوم بإحياء وتقوية العواطف المشتركة. والتي تشكل آليه التماسك في المجتمع، لوجدنا أن الفكرة لا ترجع إلى دوركايم وحده، فقد أشار إليها الفيلسوف جان جاك روسو في كتابه «العقد الاجتماعي». وتجسيدا لذلك يمكن النظر إلى ديانة المهاجرين الذين إستقروا في المجتمع الأمريكي، باعتبارها ديانته جمهورية وديموقراطية (٥٦). فبسبب ظروف تاريخية طارئة تشكلت الديانة المسيحية في أمريكا حول بناء من السياسات العلمانية التي تؤكد على الانفصال بين الدولة والكنيسة. وعلى غياب الديانة الواحدة والكاملة التأسيس، إضافة إلى التأكيد على حرية الضمير الفردي، إلى جانب الإعتراف القومي بالحريات الدينية. وهي الأفكار التي نتج عنها عدد لا حصر له من الطوائف والمذاهب الدينية في المجال الديني، تناظر التنافس الديموقراطي بين الأحزاب السياسية. بحيث أدى إنسحاب الدين من المشاركة في الصراعات السياسية الصريحة، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتعددية الدينية. الأمر الذي أدى إلى تأسيس قاعدة من المعتقدات والأساليب، التي يسرت للمسيحية أن تؤدي وظيفة الديانة المدنية بصورة منقطعة النظر، بالنسبة للولايات المتحدة، حيث يستمر الحماس الديني متضافراً بصورة دائمة

مع أداء واجبات المواطنة. حيث أصبح التناظر بين التباين البنائي للمجتمع الأمريكي وسياساته الديمقراطية من ناحية، والأفكار والمعتقدات الدينية من ناحية ثانية، أساس لجملة التحليلات التي تناولت الديانة المدنية الأمريكية في نطاق علم الإجتماع الدينى (٥٧). وهو ما يعنى تداخل الدين والسياسة لتأكيد تماسك المجتمع الأمريكي.

ويشكل ظهور الأصولية الدينية آلية من آليات التماسك الإجتماعى على قاعدة من الدين. ويقع ذلك حينما تعاني بعض المجتمعات التى تتبنى الأيديولوجيات العلمانية، من بعض الظواهر التى تشير إلى إنهيار تماسكها، بسبب الفساد الإقتصادى والسياسى والإنهيار القيمى والأخلاقى. بحيث يصبح المجتمع على شفا أزمة طاحنة، كما فى كثير من مجتمعات الجنوب المتخلفة. أو أن تقوم بعض المجتمعات العلمانية على الصعيد العالمى - التى من المفترض أن تدافع عن شعارات الحرية والمساواة والأخاء الإنسانى - بإرتكاب بعض السلوكيات اللا أخلاقية على الصعيد العالمى فى ظل غطرسة القوة. المجتمعات الأولى تعيش حالة أزمة على الصعيد القومى، والثانية تفرض على العالم أن يعيش حالة أزمة أو أزمت (٥٨)، وكلاهما يؤدي إلى نشر حالة من التفكيك الإجتماعى. الأمر الذى يفرض الحاجة إلى التماسك القومى فى النمط الأول، والاستقرار والتكامل على الصعيد العالمى فى نطاق النمط الثانى. حيث تؤدي هذه الأوضاع إلى نشأة الحركات الأصولية الدينية، التى تستدعى الدين كروح لهذا العالم الذى لا روح له، فى محاولة لاستعادة الاستقرار والتماسك الإجتماعى، لتجاوز واقع الأزمة.

ذلك يفسر إنتشار كثير من الحركات الدينية الأصولية فى بعض المجتمعات العاجزة عن تحديث مجتمعاتها، بعيداً عن الفساد والقهر. كما يفسر إنتشار النزعات الدينية الأصولية، فى أوساط الكثير من المجتمعات العلمانية المتقدمة. كإنتشار الأصولية المسيحية فى الولايات المتحدة، بإعتبارها رداً على القيم العلمانية، أو على ما يوصف بالأزمة الأخلاقية للمجتمع الأمريكى (٥٩). كما يفسر ذلك أيضاً ظهور الجماعات الأصولية الدينية فى كثير من المجتمعات

الإسلامية، التى أصبحت تعاني من إنتشار الفساد والقهر الأبوى، وفشل سياسات التحديث. حيث يصبح السعى إلى الدين حينئذ بحث عن اليقين، أو بحث عن قاعدة جديدة للتماسك الإجتماعى، الذى تنتفى في إطاره كل السلبيات.

سادساً: دور الدين في تماسك بناء الشخصية الإنسانية

وإذا كنا قد عالجنا دور الدين في تأكيد تماسك المجتمع في كليته فإن الشخصية الإنسانية تشكل هى الأخرى كلا، غير أنها كلا مصغراً مقارنة بكلية المجتمع الشاملة. وإذا كان الإنسان يؤدي فعلاً أو سلوكاً في موقف معين، فإن هذا الفعل أو السلوك يحتوى على العناصر الأساسية، التى تشكل بنية المجتمع، ذلك لأن الإنسان قد إستوعب معنويًا المجتمع بداخله. والمجتمع من داخله هو الذى يفرض فعله، ويحدد الشروط التى تنجز في إطارها الفعل، لذلك تتماثل علاقة الإنسان بالدين مع علاقة المجتمع به. وفي مقابل وجهة النظر التى تؤكد على أن المجتمع يعبر عن ذاته من خلال سلوكيات الإنسان وأفعاله، فإن ثمة وجهة نظر مقابلة تؤكد أن السلوك الدينى للمجتمع، توجد جذوره الجنينية في شخصية الفرد. وإذا كنا قد عرضنا في الصفحات السابقة للأسلوب الذى يعمل به المؤمن البروتستنتى، بإتجاه تأسيس النظام الرأسمالى إستناداً إلى قيمة، فإننا نرى أن موقف الإسلام شبيه بذلك. حيث نجد أن خلق «الله» للفطرة الإنسانية التى فطر الناس عليها، يشكل بداية تأسيس المجتمع الإنسانى. في هذا الإطار تحتوى الفطرة الإنسانية على مساحات الخير والشر اللذان يوجدان في المجتمع. ونظراً لأن الخير إيجابى بطبيعته والشر سلبى بطبيعته كذلك، فإننا نجد أن مساحة الخير والإيجابية أوسع في الفطرة الإنسانية، من مساحة الشر والسلب. ونظراً لإمتلاك الإنسان لهذه الفطرة فقد إختارت المشيئة الالهية الإنسان خليفة «الله» فى الأرض، يتولى إعمارها وتطوير عمرانها. وحتى يصبح العمران سليماً ودائماً، ويلبى الحاجات الإنسانية بالأساس، فقد قدم «الله» فى القرآن، بإعتباره الكتاب المقدس والالهى، المقاصد الشرعية الخمسة التى تشكل البوصلة التى على أساسها يؤسس الإنسان خرائط العمران البشرى، وهى الحفاظ على الدين والنفس والعقل والنسل والمال. وهى المقاصد التى يمكن

تكثيفها في عناصر ثلاثة هي الدين والإنسان والمال، إذا توفرت بإيجابية فإن العمران يزدهر (٦٠). فإذا تأملنا المقاصد الشرعية فسوف نجد أن الدين في المرتبة الأولى فيها، لأنه من ناحية الأكثر أهمية، ومن ناحية ثانية لأنه الذي يتولى تفعيل المقاصد الأخرى التالية له، ويوجهها تجاه بناء العمران السوي والسليم.

على هذا النحو يؤدي الدين وظائف عديدة لتحقيق تماسك بناء الشخصية في علاقتها بالمجتمع والوجود المحيط. من هذه الوظائف أن الدين يساعد الإنسان على التكيف في أوقات الأزمات، ومن ثم يساعد في إستعاده الشخصية لتوازنها وإستقرارها. ويتحقق ذلك في الظروف التي تكون فيها الذات الإنسانية محاصرة في أوقات الأزمات، تبحث عن وسائل للفاك منها، أو البحث عن حل لها، أو إمتلاك القدرة للتغلب على هذه الأزمات. في حالة الأزمة «يقدم الدين للإنسان المعنى النهائي الذي ينظم الحياة والكون، ويساعد على تقوية الشعور بتجاوز الذات والمكان الضيق والأونة المحدودة. فالدين قلعة يُحتمى بها الفرد في مواجهة اليأس، أو أنه - أي الدين - يقدم نوع من التسامى تعويضاً عن الفشل في تحقيق رغبات إنسانية ملحة (٦١). حيث يزود الدين الإنسان بالطاقة والقيمة المضافة، وبذلك تصغر الأزمة وتهون في عين المؤمن، ويستدعى بذلك القول الديني المأثور «لو كانت الدنيا تساوى جناح بعوضه ما سقى الله» الكافر منها جرعة ماء»، وحينما تصغر الأزمة، وتتعاظم قدرة الإنسان، ومن ثم يصبح تجاوز الأزمة ممكناً ولو بمجرد الصبر عليها.

تأكيداً لذلك أن أوقات الأزمات هي في نفس الوقت أوقات إزدهار الدين عند البشر. فالعجز عن الفعل يشكل أزمة تواجه الإنسان، سواء كان الفعل الذي يرد الظلم أو الإعتداء ويواجهه، أو الفعل الذي يتوسل به إلى «الله» ويرجو منه الحصول على ما يستحق. وقد إتضح ذلك من دراسة سيد عويس عن الرسائل التي يرسلها الفقراء والضعفاء إلى الأمام الشافعي، صاحبة إحدى هذه الرسائل قارب أن يفوتها قطار الزواج وتطلب من الإمام الشافعي أن يدبر لها زوجاً. أو فلاح يطلب في رسالته معاقبة من أحرق زرة أو يرجع له - جاموسته - التي سرقته منه. أو الزوجة العقيم التي تطلب من الإمام الشافعي في رسالتها أن

يساعدها في إنجاب ولد (٦٢). جميعها رسائل تعبر عن حالة العجز وإفتقاد القدرة، التي تؤدي إلى وضع الإنسان في حالة أزمة، في مواجهتها يلجأ الإنسان إلى «الله»، متبركاً بأوليائه الصالحين كوسيلة إليه، ليساعده على تجاوز هذه الأزمة أو على الأقل إمتلاك القدرة لمواجهتها.

بالإضافة إلى ذلك فقد يساعد الدين الإنسان على التكيف من خلال التغلب على القلق الذي قد يواجهه في بعض فترات حياته. وتتجلى هذه الحالة التي يصبح الدين فيها آليه للتغلب على القلق من خلال أمثلة كثيرة. مثال على ذلك أن فترة الشباب تكون هي عادة الفترة التي يطرح فيها الشباب أسئلة دينية كثيرة تبحث عن معاني أشياء كثيرة في عالمه وتحيط به، أو بالأصح تبحث عن يقين. حيث تزدهر هذه التساؤلات بسبب التحولات التي تخضع لها الشخصية الشابة في مرحلة المراهقة، التي تشكل بداية الشباب، في هذه المرحلة تقع تحولات في البنية البيولوجية والفسولوجية لا يدرك الشاب معناها. إضافة إلى تحولات في البيئة الاجتماعية المحيطة به، تقع فيها صدمات جيلية عديدة، بسبب طلب الشاب الإعتراف به بالغاً عاقلاً، وهو الإعتراف الذي لا يمنح إياه بسهولة. ومن ثم فمثلاً تعيش بنية البيولوجية أزمة تحول، فإن علاقتة بالسياق الإجتماعي تعيش هي الأخرى أزمة تحول كذلك (٦٣). ويصبح الدين هو الساحة التي يسعى إليها الشباب طلباً للعون والطاقة، التي تساعد في التغلب على مسببات أزماته. والطاقة مصدرها «الله» الذي قد يمد الإنسان بالعون، وبذلك يصبح تعميق معتقدات الدين في الذات وممارسة طقوسه، وسيلة إلى طلب العون والمساعدة من «الله». يؤكد ذلك أيضاً تزايد التدين كلما أدرك الإنسان عجزه في مواجهة السياق الطبيعي والإجتماعي المحيط. مثال على ذلك أن الفلاح الذي يزرع أرضه، يدرك ضعفه أمام الطبيعة التي تحدد له، إلى جانب عمله، المحصول الذي سوف يحصل عليه. لذلك فهو يلجأ إلى «الله» لمساعدته في التغلب على الطبيعة، أو فرض أن تعمل الطبيعة لصالحه، ونظراً لعدم قدرته على التجريد، فإنه يتوسل إلى «الله» بالأولياء، يقدم لهم النذور طلباً لمساعدتهم ومساعدة «الله» العظيم له.

ويتسق مع ذلك إننا إذا تأملنا حركات الجهاد التي قاومت الإستعمار في العالم الإسلامي طلباً للتحرير والإستقرار، فسوف نجد أنها كانت تعيش حالة إزمة، بسبب ضعفها وقلة حيلتها. في مواجهة قوة القوى المستعمرة لمجتمعاتها والمتفوقه عليها عدداً وعدة، وحتى تتغلب عليها فإنها ترفع راية الدين لتجاوز أزمة عدم التكافؤ. تأكيداً لذلك أن مقاومة المستعمر في العالم الإسلامي، وطرد القوى المستعمرة قامت بها الجماعات الدينية الجهادية بالأساس (٦٤). فهي تلجأ إلى «الله» وتستمد الطاقة من التدين، ليشكل قيمه مضافة تساعد في التغلب على عدوها، حتى قهره.

ويشكل التغير الإجتماعى بفاعلية رمزية الدين ومعانية الأسلوب الثالث، الذى يستطيع بواسطته الإنسان تأسيس عالم يساعد في إشباع حاجاته، ويوفر له الوجود الملائم. ذلك يرجع إلى أنه في بعض الفترات التاريخية يدرك الإنسان أن السياق الإجتماعى الذى يعيش فيه يخضع لحالة من الفوضى. ومن الضرورى إعادة صياغته وفق معانى جديدة، حتى يصبح عالم ملائماً للإنسان ومؤهلاً لإشباع حاجاته الأساسية. تأكيداً لذلك ما ذكره عالم الإجتماع ماكس فيبر، ويتعلق بالفاعل المسيحى الذى شرع في بناء النظام الرأسمالى إستناداً إلى قيمة البروتستنتية، حيث تجاوز الواقع المحيط به، والذى تسوده رأسمالية تقليدية، كما يسود فيه قهر الكنيسة الكاثوليكية وسطوتها. كذلك الدور الذى تلعبه كل حركات المقاومة الدينية، والتي تستلهم المعانى الإنسانية النبيلة المتضمنة في الأديان، والتي تسعى من خلالها بإتجاه تأسيس عالم إنسانى بلا ظلم أو معاناه. عالم آمن إستناداً إلى معانى دينية متجددة تتلاءم ومتغيرات العصر الذى نعيش فيه. أو من خلال إستدعاء المعانى الدينية للسلف، بإعتبارها المعانى التى أسست مجتمعات عظيمة، وكانت حارسة لتحقيق الإيمان والخير والعدل في أرض أصبحت ممثلة جوراً.

سابعاً: دور الدين في تشكيل رؤية الإنسان للعالم

يشير الحديث عن التماسك الإجتماعى إلى إمكانية تناوله على ثلاثة مستويات، مستوى المجتمع ومستوى الجماعة ومستوى الشخصية، بإعتبارها

عضواً في الجماعة والمجتمع، وأيضاً باعتبار أن الشخصية هي نتاج لهما معاً. ونحن إذا قمنا بتحليل بنية الشخصية فسوف نجد أن كل العناصر القائمة في المجتمع والجماعة، تعبر عن ذاتها من خلال فعل أو سلوك الشخصية، الذي يشكل وحدة التفاعل الحادث في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك فإن التماسك الاجتماعي على أي من المستويات الثلاثة السابقة له علاقة برؤية الشخصية للعالم المحيط بها، بغض النظر عن تتابع إتساع دوائره. وذلك يرجع إلى أن الدين يشكل المتغير الرئيسي الفاعل في تحقيق التماسك الاجتماعي على المستويات الثلاثة التي أشرت إليها، وفي ذلك الوقت فإن الدين يلعب دوراً أساسياً في تشكيل رؤية الإنسان أو الشخصية أو الذات للعالم المحيط به، إضافة إلى كونه المرجعية التي تساعد في تفسير بعض أحداثه. ذلك يدفعنا إلى محاولة تعريف مفهوم رؤية العالم، إرتباطاً بذلك فإننا سوف نواجه بتعريفات عديدة. أحد هذه التعريفات يرى أن مفهوم رؤية العالم «يعنى بوجه خاص الطريقة التي يرى بها الشخص في مجتمع معين، نفسه في علاقته بكل ماعداه. أي ان المصطلح يعنى إدراك خصائص الوجود ومقوماته، من حيث تمايزها عن الذات وإرتباطها في الوقت نفسه بهذه الذات. إنها بإختصار فكرة الشخص عن الكون، أو منظومة الأفكار التي تجيبه عن تساؤلاته حول موقفه من الوجود، والأشياء التي تحيط به، وعلاقته بالأشياء». فكان مفهوم رؤية العالم يقصد به - في أحد أبعاده على الأقل - كل الأفكار والتصورات التي تقوم على أساس الافتراضات التي يسلم بها أعضاء مجتمع من المجتمعات. عن طبيعة العالم، وأسس وجوده، وموقف الإنسان من ذلك العالم وهذا الإدراك، ليس من وجهة نظر الباحث، ولكن حسب تصورات أعضاء ذلك المجتمع أنفسهم (٦٥). وفي موضع آخر تعرف رؤية العالم باعتبارها «تؤلف نسق الفكر أو نسق المعتقدات أو حتى نسق الرموز التي تكمن وراء العلاقات والنظم والأنساق، وتساعد على قيامها، حتى وإن كان أعضاء المجتمع لا يدركون وجودها» (٦٦). إلى جانب ذلك يعرف دلتاي رؤية العالم باعتبارها الصورة الكونية Cosmic Picture التي تؤلف النواة الأساسية أو على الأصح «الكتلة

الأساسية للمعتقدات والمسلمات الافتراضية عن العالم الحقيقي الواقعي. والتي يمكن في ضوءها، أو بالنظر إليها، الوصول إلى إجابات شافية عن التساؤلات حول مغزى الكون» (٦٧).

ويقدم مالينوفسكى تعريفه لمفهوم رؤية العالم بقوله «إن ما يهمنا هنا في دراسة الإنسان البدائي هو نظرتة إلى الأشياء ورؤية العالم لديه وروح الحياة والواقع الحقيقي... فكل ثقافة من الثقافات الإنسانية تزود أعضائها برؤية محددة للعالم وبمذاق خاص ومحدد للحياة. ففي تجوال وتطواري عبر التاريخ الإنساني، وفي رحلتى وإنتقالى فوق سطح الأرض، وجدت إمكانية رؤية الحياة والعالم من مختلف الزوايا، التى تتميز بها كل ثقافة على حده، الأمر الذى كان يملك على أمرى، ويملأنى بالرغبة الحقيقية فى التغلغل والغوص إلى أعماق تلك الثقافات وفهم أنماط الحياة بمختلف أشكالها (٦٨) فإذا كنا قد أشرنا إلى أن الدين يشكل قاعدة الثقافة، فإن ذلك يعنى أن الدين يلعب دوراً محورياً فى تأسيس رؤية الشخصية للعالم. بالإضافة إلى ذلك فإن مفهوم رؤية العالم يعنى عند روبرت ريدفيلد «الطريقة التى يرى بها الإنسان نفسه فى علاقته بكل شئ آخر، أو فى علاقته بكل ما عداه، وهذا يقتضى ترتيب الأشياء والأمور الموجودة بالفعل فى هذا الكون، أو التى نعتبرها موجودة أو نتصور وجودها، وذلك حسب أولويات معينة يقتضى البحث فى تحديدها» (٦٩).

على هذا النحو فإننا إذا تأملنا الكتابات المتعلقة برؤية العالم فسوف نجد أنها تتفق حول مجموعة من العناصر الأساسية التى تشكل بنية رؤية العالم. حيث يشير العنصر الأول إلى تشكل رؤية العالم من مجموعة من الافتراضات الأساسية التى يدرك المجتمع أو الفرد طبيعة العالم المحيط به بالإستناد إليها، وهو العالم الذى يتشكل من دوائر عديدة، تبدأ من الآخر المغاير للفرد. وتستمر عبر الجماعة والمجتمع وحتى الكون، وأن هذه الافتراضات وإن كانت موضع تسليم من المجتمع فإن الفرد يستوعبها من خلال التنشئة الإجتماعية والحياة الإجتماعية فى المجتمع، ولذلك نجد أن هذه الافتراضات تشكل النواة الصلبة لرؤية العالم (٧٠). ويؤكد البعد الثانى لرؤية العالم أن هناك متغيرات جوهرية

تلعب دوراً أساسياً في تشكيل رؤية الإنسان للعالم، حيث تضم هذه المتغيرات مستوى تحديث المجتمع. حيث نجد أنه كلما كان المجتمع أكثر أولية، كلما إمتلك رؤية واحدة متماسكة للعالم، على عكس المجتمع الحديث الذى يمكن أن يضم عدة رؤى، تختلف باختلاف تباين الأطر والسياقات الاجتماعية بداخله. وذلك يعنى إمكانية وجود دوائر متتابعة لرؤى العالم، فهناك رؤى العالم التى تشكل رؤية المجتمع فى كليته، إلى جانب إمكانية وجود رؤى فرعية للعالم تختلف باختلاف السياقات الاجتماعية داخل المجتمع العام. وكلما كانت هذه السياقات أكثر تبايناً، كالبدواءة والريف والحضر، كلما أصبح الاختلاف واضحاً بين رؤى العالم التى يطورها الإنسان فى هذه السياقات (٧١).

ويذهب البعد الثالث إلى تحديد المرجعية التى تتشكل منها رؤية العالم سواء على مستوى المجتمع أو الجماعة أو الفرد، حيث تتشكل رؤية العالم من نسق المعتقدات والأفكار والرموز والمعانى، التى لدى المجتمع أو الإنسان. والتى تشكل المرجعية التى يدير بالنظر إليها علاقاته بمكونات الكون المختلفة، وهى المكونات التى تتدرج ابتداءً من قوى ما وراء الطبيعة، مروراً بالقوى الفاعلة فى الطبيعة، إنتهاءً بالقوى الفاعلة فى المجتمع أو فى السياق الاجتماعى المباشر للفرد. بيد أنه برغم تباين المستويات التى يدرکها المجتمع أو الفرد، فإن رؤية المجتمع أو الفرد تتميز بالتجانس، لكونها تشكل كتلة متماسكة من المعانى التى طورها المجتمع من خلال تفاعل عناصر عديدة. العنصر الأول يتمثل فى البنية المعنوية وهى البنية التى تضم التراث الحضارى والثقافى للمجتمع، وكذلك الحالة الذهنية للمجتمع، أو ما يمكن أن يسمى بالعقل الجمعى، إذا إستخدمنا اللغة الدروكيميا. يضاف إلى ذلك عنصر آخر يتمثل فى الخبرة التاريخية أو التراث التاريخى للمجتمع، وكذلك طبيعة نوعية الحياة التى يقودها المجتمع. إلى جانب العناصر المادية التى تلعب دوراً محورياً فى تشكيل رؤية المجتمع، وكذلك الإنسان للعالم. يضاف إلى ذلك السياق الجغرافى والمادى للمجتمع، ويتصل بذلك نمط الإنتاج الإقتصادى بطبيعة الحال، بحيث يؤدى تفاعل وإمتزاج هذه العناصر جميعاً إلى تشكيل رؤية الإنسان والمجتمع للعالم (٧٢).

بيد أننا إذا تأملنا غالبية الدراسات التي تناولت مبحث رؤية الإنسان للعالم وكذلك فاعلية العناصر السابقة في تشكيل هذه الرؤية فسوف نجد أن الدين حاضر بمساحة واسعة، باعتباره متغير محوري في تشكيل رؤية المجتمع والإنسان للعالم. حيث يؤكد دوركيم على سبيل المثال أن الدين حاضر بصورة واضحة في المجتمعات البدائية، وأن عبادة الأسلاف أو عبادة التوتم ليست سوى عبادة المجتمع لذاته. وإذا كان المجتمع له أسبقيته على الوجود الفردي، فإنه من الطبيعي أن يلعب دوراً محورياً في تشكيل الوعي الفردي بالأساس، فالمجتمع هو «الذي يشكل رؤية العالم التي على الفرد أن ينظر من خلالها إلى الكون المحيط (٧٣)». إرتباطاً بذلك أطلق دوركيم على نسق الأفكار والرموز التي تدور حول تفسير الطبيعة أو الكون إسم «التصورات الجمعية Collective Representations». حيث تسعى التصورات الجمعية في إساسها إلى تقديم تصور شامل عن العالم. وتعتبر التوقية مثل سائر الأديان الأخرى في هذا الصدد، تأكيداً لذلك أن هذه الأديان، وإن كانت بدائية أو أولية، إلا أنها تطور نسق فكري يقدم صورة Image أو تصور عن الكون أو العالم الذي يعيشون فيه، وعن مركز الأفراد في ذلك الكون وعن علاقاتهم الإجتماعية المحكومة بهذا التصور (٧٤). وفي هذا الإطار يميز دوركيم بين العالم الواقعي Real World والعالم المثالي Ideal World، ويذهب إلى أن الإنسان قد وضع فوق العالم الطبيعي، الذي تتحقق فيه حياته العادية الدنيوية، عالماً آخر مثالي لا يوجد إلا في الفكر أو الذهن. وهذه الصفات أو الخصائص المثالية لا يتصف بها العالم الواقعي في حد ذاته، وليست داخلية في تركيبه، بل هي من خلق الإنسان الذي أضافها وفرضها عليه، وأن التفكير بواسطة التصورات لا يحقق فقط رؤية للواقع في منظور عام، بل يعمل على تحويل ذلك الواقع وتغييره (٧٥).

بالإضافة إلى ذلك فقد قدم ماكس فيبر تصوراً لرؤية العالم تؤكد دور الدين في تشكيل هذه الرؤية. حيث نجد أن الفاعل البروتستنتي لديه مجموعة من الأفكار التي أستوعبها من البروتستنتية في صورتها الكالينية، والتي يمكن أن تقدم في مجموعها رؤية للعالم تستند إلى مجموعة من الإفتراضات الأساسية.

الأول «أن هناك «الاهـا» متعاليا خلق هذا الكون وهو الذى يحكمة ويسيطر عليه، «والثانى» أن «الله» قدر على البشر إما الخلاص الكامل أو الإدانة الكاملة ولا دخل للإنسان فى ذلك. والثالث أن «الله» خلق هذا العالم ووضع الإنسان فيه لتحقيق مجده، وعليه إعمار المجتمع خدمة «الله» وتحقيقا لمجده. والرابع أن «الله» قدر على الإنسان أن يعمل بصورة دائمة لإعمار المجتمع تحقيقا لمجد «الله». والخامس أنه لى يحقق الإنسان ذلك، فإن عليه أن يترك ملذات هذا العالم الجسدية أو الحسية إلى غير رجعه (٧٦). لذلك شكل المتغير الدينى جوهر رؤية الإنسان للعالم، وهى الرؤية التى حددت طبيعة نظريته لمكونات الكون المحيط، بل ووجهت سلوكياته نحو هذه المكونات.

وإلى جانب أن الدين قد يلعب دوره فى تحديد رؤية الإنسان والمجتمع للعالم بصورة مباشرة، فإنه ينجز هذه المهمة بصورة غير مباشرة كذلك. وهو ينجز هذه المهمة من خلال الحضارة والثقافة، وذلك يرجع إلى أن الدين يشكل قاعدة الحضارة والثقافة. فالحضارات العظيمة التى شهدها العالم هى التى إستندت إلى الدين بالأساس. فالحضارة الفرعونية والحضارة الصينية والهندية وكذلك الحضارة الغربية المعاصرة، إستندت إلى الدين بصورة أساسية، وأن الدين هو الذى كان يشكل طبيعة هذه الحضارات (٧٧). وإذا كانت الحضارة تحتوى على جملة من الثقافات المتتابعة تاريخيا أو المتنوعة جغرافيا، فإننا نجد أن أى ثقافة من الثقافات تستند إلى قاعدة الدين بالأساس، فالحلال والحرام الدينى، هو فى غالبه الصواب والخطأ الثقافى. وهو ما يؤكد عليه عالم الإجتماع الأمريكى تالكوت بارسونز، الذى يرى أن الدين يحدد طبيعة الثقافة، وبدورها فإن الثقافة هى التى تشكل المعانى الحاكمة فى المجتمع، كما أنها التى تتولى تنظيم التفاعل الإجتماعى فى مختلف المجالات. إلى جانب ذلك فإن الثقافة هى التى توجه سلوكيات الفرد فى مختلف المجالات، وتجاه مختلف الموضوعات. ولذلك نجد أن الدين بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال الثقافة ، هو الذى يحدد تصورات البشر تجاه عالمهم المحيط. وفى هذا الإطار يشغل الدين مساحة

كبيرة أو يلعب دورا محوريا، فهو بالأصح الذى يحدد الافتراضات الأساسية لرؤية الإنسان للعالم. ذلك يعنى أن الدين حاضر عبر تكوينات متتابعة تؤكد محوريته، فهو الذى يؤكد تماسك المجتمع سواء من خلال رمزيته، أو من خلال الوظائف المباشرة التى يؤديها فى إتجاه تحقيق التماسك، إضافة إلى أن الدين هو الذى يؤكد تماسك الشخصية الإنسانية وإستقرارها، ونقص ذلك تماسك بنيتها، ثم إرتباطها بالمجتمع. بحيث تصبح رؤية العالم تعبيراً عن أنساق متماسكة تضم المجتمع والجماعة والشخصية، سواء كان هذا التماسك واقعياً أو من خلال تشكيلات الرمزية الدينية.

المراجع

1. E. Durkheim, Op, Cit, p. 113
٢. حلیم بركات، مرجع سابق، ص ٤٦٦ .
3. Bailay, E, I, Implicit Religion in Contemporary Societies, Kampen: KoK Pharos, 1997, p. 211.
4. Weber, Max, The Religion of China, Confucianism and Taoism, Trans. By, H. H. Gerth, Free Press, 1921, Pp 439-442.
5. H.E.Johnson, Op, Cit, P 440
٦. حلیم بركات، مرجع سابق ص ٤٦٧ .
7. H. E. Johnson, Op, Cit, P. 443.
8. Ibid, P 443.
9. Turner, B. S, Religion and Social Theory, Sage Publications, Seeand Edition, London, 1991, P, 47.
١٠. على ليلة: البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، الرواد والقضايا، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٧، ص ٣١٢ .
١١. حلیم بركات، مرجع سابق، ص ٤٣١ .
١٢. نفس المرجع، ص ٤٣٢ .
13. H. E. Johnson, Op, Cit, P.444.
14. Tong Bilton, Op, Cit, Pp. 528-529.
١٥. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، الإنساق الكلاسيكية، مرجع سابق، ص ٢١١ .
١٦. نفس المرجع، ٤٣٢ .
١٧. حلیم بركات، مرجع سابق، ص ٤٨٢ .
١٨. نفس المرجع، ص ٤٨٣ .

١٩. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، مرجع سابق، ص ٢٢٣.
٢٠. على ليلة، العالم الثالث، مشكلات وقضايا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨١.
21. Tony Bilton, Op, Cit, P. 231.
22. Mclood, Hugh: Religion and The people of Western Europe, Ox Ford, Oxford University Press, 1997, P. 94.
23. B. S. Turner: Religion and Social Theory, Op, Cit, p, 56.
24. Ibid, P. 57.
25. Hugh Mclood, Op, Cit, p. 112.
٢٦. على ليلة، العالم الثالث، مشكلات وقضايا، مرجع سابق ص ٣٦١.
27. B. S. Turner, Religion and Social Theory, Op, cit, p. 48.
28. Ibid, p, 52.
٢٩. حليم بركات، مرجع سابق ص ٤٨٥.
٣٠. نفس المرجع، ص ٤٨٩.
٣١. نفس المرجع، ص ٤٨٩.
٣٢. على ليلة، العالم الثالث، مشكلات وقضايا، مرجع سابق، ص ٣١٢.
٣٣. حليم بركات، مرجع سابق ٤٨٨.
34. Barker, E & Others: New Religions and New Religiosity, Aarhus: Aarhus University Press, 1997, p, 36.
35. Ibid, 47.
36. Ibid, p. 81.
37. Ibid, P, 83.
٣٨. على ليلة، العالم الثالث، مشكلات وقضايا، مرجع سابق، ص ٩٣.
39. E. Durkheim, Op, Cit, p, 75.

40. Ibid, P, 86.

٤١. عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق، ص ص 43-48.

٤٢. نفس المرجع، ص ٢٠٥.

٤٣. نفس المرجع، ص ٢٠٦.

٤٤. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ٥٧٣.

٤٥. نفس المرجع، ص ٥٧٤.

46. B. S. Turner: Religion and Social Theory, Op, Cit, p, 50.

47. E. Durkheim, Op, Cit, P. 73.

48. Ibid, P, 76.

49. B. S. Turner, Religion and Social Theory, Op, Cit, p. 54.

50. Ibid, pp. x-xi.

51. H. E. Johnson, Op, Cit, p. 399.

٥٢. على ليلة، الدين الشعبي عند المصريين، بحث تحت النشر، مركز البحوث

الإجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة ص ٧٣.

٥٣. حليم بركات، مرجع سابق، ص ص ٤٥٥-٤٥٦.

54. H. E. Johnson, Op, Cit, p. 460.

55. B. S. Turner, Religion and Social Theory, Op, Cit, P. 52.

56. Ibid, p. 52.

57. Ibid, pp. 52-53.

58. Ibid, p, 54.

٥٩. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ص ٥٩٥-٥٩٦.

٦٠. على ليلة، المقاصد الكلية الخمسة، مرجعية لتفسير بناء العمران

البشرى، "بحث مقدم" لمؤتمر علم الاجتماع في مجتمعاتنا، مجتمع واحد

ومرجعيات بديلة، 6-8 مارس ٢٠١٠، المؤتمر السنوى لقسم الإجتماع بجامعة عين شمس، بالمشاركة مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ص ٣٢.

٦١. حليم بركات، مرجع سابق، ص ص ٤٣٢-٤٣٣.

٦٢. سيد عويس، من ملامح المجتمع المصرى المعاصر، ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الأمام الشافعى، منشورات المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، ١٩٦٥ الرسائل من ٨٦-١.

٦٣. على ليلة، الشباب العربى، تأملات في ظواهر الأحياء الدينى والعنف، دار المعارف، ١٩٩٢، ص ٧٣.

٦٤. على ليلة، العالم الثالث، مشكلات وقضايا، مرجع سابق، ص ٣١٢.

٦٥. أحمد أبو زيد، "الذات وما عداها" مدخل لدراسة رؤى العالم (في) أحمد أبو زيد رؤى العالم تمهيدات نظرية (مشرفا)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، برنامج تقويم السياسات الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٥٠.

٦٦. نفس المرجع، ص ٥٤.

٦٧. نفس المرجع، ص ٦٢.

٦٨. نفس المرجع، ص ٧٥.

٦٩. زكى الميلاد، المسألة الحضارية، كيف نبتر مستقبلنا في عالم متغير، مركز الحضارة لقيمة الفكر الإسلامى، سلسلة الدراسات الحضارية "٢٩"، ٢٠٠٨، ص ٧٥.

٧٠. نفس المرجع، ص ٦٣.

٧١. نفس المرجع، ص ٦٧.

٧٢. على ليلة، علم إجتماع المعرفة، المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٤٣.

٧٣. نفس المرجع، ص ٤٦.

٧٤. السيد حافظ الأسود، تصور رؤية العالم في الدراسات الأنثروبولوجية (في) أحمد أبو زيد "مشرفا" رؤى العالم، تمهيدات نظرية مرجع سابق ص ٤.

٧٥. نفس المرجع، ص ٥.

٧٦. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، مرجع سابق ص ٢٣٨-٢٣٩.

٧٧. على ليلة، تفاعل الحضارات بين إمكانية الالتقاء وإحتمالات الصراع، مركز دراسة

الحضارات المعاصرة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ٦٣.

الفصل الرابع

دور رأس المال الديني

في دعم الفعل الإنساني

الفصل الرابع

دور رأس المال الديني

في دعم الفعل الإنساني

تمهيد:

من المؤكد أن التنظير الاجتماعي المتعلق بالدين يحتاج إلى مراجعة أساسية في عصر أصبحت المعاني تشكل فيه رأسمال ، بحيث أصبحنا نتحدث عن رأس المال الثقافي ورأس المال المعرفي ورأس المال الاجتماعي وأخيراً رأس المال الديني ، وهو ما نتعرض له بالتحليل في هذا الفصل. وإذا كان الدين يعرف بإعتباره «نظام متكامل من المعتقدات والمعاملات التي تشكل قاعدة لأسلوب حياة وشعائر ومؤسسات تساعد الأفراد علي أن يدركوا معني لحياتهم من خلال التوجه إلي ما يرونه مقدساً وله قيمة نهائية والالتزام بذلك». فإننا قبل أن نتحدث عن الدين كأحد أمهات رأس المال نري ضرورة التعرض لمكانة الدين في المجتمع ، وطبيعة الدور الذي يلعبه الدين في صياغة التفاعلات الاجتماعية أو ما يمكن أن يسمى بوظيفة الدين ، ولكي نحقق ذلك نرى ضرورة طرح مجموعة من التساؤلات الضرورية، منها هل الدين يؤدي وظيفة إيجابية لصالح المجتمع ، ومن ثم فهو يشكل قيمة مضافة له، أم أن الدين يؤدي وظيفة سلبية تعوق حركة المجتمع كما أشارت إلى ذلك بعض نماذج التنظير الاجتماعي. هل يمكن أن يتم تحديث المجتمع بتحديث التراث وإعادة قراءة نصوص الدين لإستكشاف طبقات المعاني التي تتضمن نسبية الواقع في مطلق النص الديني، وتساعد على قراءة تنوعات الزمان والمكان وحالة الاجتماع في إطاره، أم أن التحديث الغربي سوف يظل الأيقونة المقدسة التي تدور حولها؟. هل يمكن أن يشكل الدين والمعاني الدينية قيمة مضافة لرأس المال المجتمعي بإمكانها التحول إلى قيم إنسانية وإجتماعية وإقتصادية وسياسية تساعد الإنسان على مزيد تكييف واقعة لمطالباته وإرادته؟ هل يمكن أن يكون للمعاني الدينية القدرة على إستنفار الفعل الإنساني القادر على تغيير الواقع ومدخلاً إليه، عملاً بقوله تعالى «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» سورة الرعد الآية ١١ ، هل يمكن أن

تجعل المعاني الدينية الإنسان فاعلاً ثورياً قادراً على تغيير واقعة وإعادة تشكيكه بما يجعله ملائماً لإشباع حاجاته، باعتبار أن الإنسان «خليفة الله في الأرض عملاً بقوله تعالى «وإذ قال ربك للملكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون الآية ٣٠ من سورة البقرة» ومن ثم عليه أن يعيد بناء واقعة بما يجعله ملائماً لإشباع حاجاته المادية والمعنوية، ومن ثم جديراً بالحياة فيه؟. هل نحتاج إلى مراجعة أفكارنا وتصوراتنا فيما يتعلق بالدين، كاساس للثقافة والحضارة وكذلك كمدخل للتحديث؟ ما نطرحه هو من نوع الأسئلة الكبيرة التي تحتاج لقدر من التأمل الإنساني، يشكل محاولتنا، في محاولة للإقتراب العلمي من قضية العلاقة بين الدين والمجتمع، حيث تعرضت هذه العلاقة في الفترة الأخيرة لقدر كبير من الجدل حتي أصابها قدر من عدم التحديد الأمر، الذي يفرض علينا التعرض العلمي لها من خلال تناول القضايا التالية.

أولاً: مسلمات منهجية لفهم مكانة الدين في المجتمع

تأثر الحوار الدائر في إطار الجماعة الثقافية فيما يتعلق بمكانة الدين في المجتمع، والدور الذي يمكن أن يلعبه في إطاره أن سلبياً أو إيجابياً، بمجموعة من الأفكار النمطية التي إنتقلت إلينا من الحضارة الغربية. نقلها البعض من ذوي التوجهات العلمانية المتطرفة، الأمر الذي يفرض علينا بداية إلقاء الضوء علي هذه الأفكار من خلال تطوير مجموعة من القضايا التي يمكن أن تشكل مقدمة منهجية لمناقشة مكانة الدين في مجتمعاتنا، وهي القضايا التي نعرض بإيجاز لبعضها فيما يلي.

وتدور القضية الأولى حول الموقف السلبي للتراث الغربي من الدين، حيث، تم تجريد غالبية أفكار هذا التراث عن فترة أو حالة إستثنائية مرت بها المجتمعات الغربية. وهي الفترة التي شهدت إنحراف الكنيسة الكاثوليكية في القرن الرابع عشر، إضافة إلي الحروب الدينية والسياسية التي إندلعت في اوروبا في فترة القرن السادس عشر والسابع عشر، وهي فترة إستثنائية في التاريخ الأوربي، ثم شكل الإستثناء - عن خطأ - الأساس والقاعدة. فمن غير المنطقي

أن تكون ثلاثة أو أربعة قرون بديلاً لسته عشر قرناً من تاريخ أوروبا الذي بلغ عشرين قرناً منذ ميلاد السيد المسيح عليه السلام (١)، فمن غير المنطقي كذلك أن يتحول الإستثناء إلى قاعدة، والقاعدة إلى إستثناء. ويرتبط بذلك أنه لا يصبح تفكيراً سليماً أن نعمم التفاعل الذي ساد هذه الفترة فيما يتعلق بالدين ليصبح رؤية أو موقفاً عاماً من الدين. والأدهى أن تعتمد وجهة النظر هذه التي تعبر عن وجهة نظر البعض فيما يتعلق بالدين، أو عن وجهة نظر بعض النماذج النظرية كما لو أنها تعبر عن تيار كامل من التنظير الاجتماعي، في محاولة لتوسيع مساحة الأستثناء - مرة ثانية - ليصبح القاعدة. ذلك يعنى أن الأمر يحتاج حقاً وموضوعية إلى مراجعة.

إرتباطاً بذلك تذهب القضية الثانية إلى أنه إذا كان للموقف العلماني الأوروبي مشروعيته بالنظر إلى أحداث تاريخيه - حتي ولو كان غير منطقي حسبما أشرنا في الفقرة السابقة - فإن ذلك لا يكون مشروعاً إذا تم توسيع هذه المواقف ليشمل ديانات أو حضارات أخرى هذه التفاعلات المتعلقة بالمعاني الدينية، وإن كانت لم تشهد حروباً دينية كذلك. بل إننا نجد أن الدين علي العكس من ذلك قد لعب دوراً تحريراً في كثير هذه من المجتمعات والحضارات، سواءً فيما يتعلق بمواجهة القوي الاستعمارية أو في تأمين إستقلال هذه المجتمعات. مثال علي ذلك الدور الذي لعبته المعاني الدينية في تعبئة المقاومة ضد الاستعمار في عالمنا كما حدث في عديد من الدول العربية والإسلامية. وهو الدور الذي رصده بكفاءة وإمتهان مؤلف جانسن G.H. Jansen عن الإسلام المناضل Militent Islam (٢). أو مؤلف «سوسيولوجية ثورة الذي كتبه المفكر فرانز قانون الفرنسي الجنسية الجزائرى المولد، والذي رأى في الحجاب الإسلامى رمزاً ثورياً ساهم في إشعال جذوة النضال الجزائرى من أجل الاستقلال. وترتيباً علي ذلك فإننا إذا تبيننا الموقف الغربى من الدين فإننا قد فرضنا علي أنفسنا التفكير بعقلية التابع.

إرتباطاً بذلك تشير القضية الثالثة إلى أن ثمة موقفين يتضمنان إهداراً للمعاني الدينية برغم تناقض هذين الموقفين مع بعضهما البعض. حيث يشكل

التطرف الديني موقفاً يسقط إعتدالية الدين وسماحته في محاولة إستغلال الدين لتبرير سلوكيات يصل إنحرافها إلي حد تناقضها مع مصلحة المجتمع. بحيث نجد أن هذا الموقف المتطرف بالدين يسقط فاعلية الدين في تكوينه الأساسي كما يضعف قدرته على التعبئة العامة الشاملة، ويبقي بديلاً لذلك علي بعض الممارسات أو المعتقدات ذات الطبيعة المتعصبة غير السمحة التي تختزل جوهر معاني الدين إلي معاني تتناقض مع طبيعته، وفي ذلك إهدار لمكانة الدين ودوره في المجتمع، كما هو إنحراف عن نية مبيته بمضامين الدين ومقاصده (٣)^١. في مقابل ذلك يوجد التطرف العلماني الذي يري في الدين زائدة دودية ينبغي إستئصالها من بنية المجتمع، متجاهلاً بذلك الدور الذي لعبته الأديان في بناء حضارات وأيضاً في تعبئة البشر للقيام بأعمال تتجاوز أحياناً القدرات الإنسانية المعتادة (٤). إضافة إلي عدم إدراك أن المجتمعات الإنسانية إبتدعت الأديان قبل أن يكون للدين مصدره الإلهي. الأمر الذي يشير إلي أن ثمة حاجة في بناء المجتمع إلي الدين الذي يؤدي وظائف أساسية سواء بالنسبة لبناء المجتمع أو للبشر الذين يعيشون في إطاره (٥). وهو ما يعني إتفاق الموقفين - الديني المتطرف والعلماني المتطرف - في إهدار الدين بإعتباره قيمة مضافة بالنسبة للبشر والمجتمع. وإرتباطاً بذلك فإننا نحتاج إلي تفكير هادئ وموضوعي، معتدل ومنطقي وغير موجه بمقولات وتحيزات مسبقة بشأن الدين ودوره الممكن في إثراء الحياة الاجتماعية للبشر، والارتقاء بها، إستناداً إلي نشر معانية.

وفي نطاق القضية الرابعة فإننا إذا تأملنا واقع المجتمعات الغربية المعاصرة فسوف نلاحظ أنها تشهد الآن عملية مراجعة شاملة وجذرية، تستند إلي إدراك أن غياب المعاني الروحية من الممكن أن يشكل العنصر الذي ينفي بنية الحضارة. يؤكد ذلك مؤشرات عديدة. أول هذه المؤشرات يتمثل في الحديث

^١ في أثناء توزيع الرسول «صلى الله عليه وسلم» للغنائم في أعقاب إحدى الغزوات، صاح أعرابي قائلاً «أعدل يا محمد» فرد عليه الرسول أن لم أعدل أنا فمن يعدل. فهم سيدنا عمر بن الخطاب بضرب عنق الأعرابي بسيفه، فمنعه الرسول قائلاً «أتركه فسوف يكون له قوم يتطرفون بالدين حتى يخرجون منه كما تخرج السهم من الرمية».

المتكرر الذي يذهب إلى التأكيد علي ضرورة العودة إلي تعميق القيم والأخلاق في نفوس البشر ، بسبب الانهيارات التي أصابت الأسرة ، الوحدة المحورية في بناء المجتمع ، بحيث اعجزتها هذه الانهيارات عن القيام بوظائفها الأساسية. إضافة إلي الاشارات المتكررة إلي أن غياب القيم الروحية عن الحضارة من الممكن أن يشكل معول إنهارها ونفيها من الداخل ، حيث نجد المضامين التي تؤكد ذلك في مؤلف فرنسيس فوكوياما «نهاية نظام The End of Order» ، حيث المطالبة بالعودة إلي القيم والأخلاق ، التي بدأ غيابها يلعب دورا هاما في تآكل رأس المال الاجتماعي داخل الحضارة الغربية ، مما قد يؤدي إلي تآكل أشكال رأس المال الأخرى بصورة تدريجية (٦). من المؤشرات التي تشير إلي ذلك أيضا الحديث المتكرر الآن عن نظرية الخلق الإلهي التي بدأ البعض يطرحها لتحل محل نظرية التطور ، حيث يدور بشأنها الآن جدل كبير في جامعة هارفارد وهي أعرق الجامعات الأمريكية. الأمر الذي يشير في جملة إلي رغبة في تلمس السبيل نحو إستدعاء المعتقدات الروحية ، التي تؤكد قناعة وجود قوي في نطاق ما وراء الطبيعة هي التي خلقت هذا العالم ، وهي التي تتولي تسييره وتنظيمه وفق قوانين محدده. وفي إطار القضية الخامسة فإننا نفهم الدين بإعتباره مجموعة من المعاني التي يمكن أن تشكل رأسمال ، له كل خصائص رأس المال ، وأول هذه الخصائص أن المعاني الدينية تعيد إنتاج نفسها. وإعادة إنتاج المعاني يمكن أن يتخذ شكلين، الأول أن تنتشر المعاني بين عدد أكبر من البشر. وفي هذا الإطار فإننا نجد أنه كلما كانت المعاني الدينية ذات طابع إنساني ، وخيرة وسمحة ، وتقبل إيجابيا الآخر مع إحترام معانية ، كلما كان من الأسر أن تنتقل هذه المعاني بين أكبر عدد من البشر ، وهو ما يعني تراكم المعاني عن طريق الاتساع. ذلك بالإضافة إلي أن المعاني قد تعيد إنتاج ذاتها من خلال التجدد، حيث نجد أن إنتشار المعاني الدينية السمحة والواضحة بدون حرفية أو تعنت، من شأنه أن يفتح آفاق الإبداع في إطارها. من خلال قراءتها وتأويلها لتوليد معاني جديدة كانت كامنة فيها بما يلائم أوضاعاً إجتماعية متجددة ، علي هذا النحو

تتكشف المعاني عن مضامين جديدة بما يلائم أحوال الواقع المتغيره. بالإضافة إلى ذلك فإن إنتشار المعاني الدينية يتيح إمكانية أن يصبح الأقتناع بها أكثر عمقا، بحيث يصبح عمق المعاني الدينية في حد ذاته قيمة مضافة. يضاف إلى ذلك فإن إنتشار المعاني الدينية بين مجموعة من البشر من شأنه أن يوحد بينهم، ويؤسس بينهم حالة من التكافل أو التماسك الاجتماعي، التي يمكن أن تتراكم حتي تكون قادرة علي دفعهم لإنجاز فعل مشترك. وهو ما يجسد احد معاني رأس المال الديني (٧).

بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن الدين كرأس مال قابل للتحويل إلى أشكال أخرى من رأس المال. فمثلا نجده قابل للتحويل إلى رأس المال الاقتصادي حينما تتحول القيم والمعاني الدينية إلى إنتاج رأس المال الاقتصادي. وتصف نظرية عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر هذا التحويل بامتياز، حينما أشار إلى تحول المعاني الدينية المتضمنة في قيم العمل الدؤوب والتقشف وعدم إهدار الزمن والادخار باعتبارها أخلاقا بروتستنتية إلى روح دفعت إلى نشأة النظام الرأسمالي. وإستشهد علي ذلك بإستكشاف ملامح الانتشار الرأسمالي في أوروبا، حيث أكد أن المناطق التي إنتشرت فيها البروتستنتية هي ذاتها مناطق الغني في أوروبا، وأن مناطق الفقر هي المناطق التي إنتشرت فيها الديانة الكاثوليكية (٨). إضافة إلى أننا إذا تأملنا جملة المعاني القرآنية المتعلقة بالتوريث والزكاة والاحسان، فإننا سوف ندرك أنها تعمل علي إعادة توزيع الثروة عبر عدة أجيال أو علي صعيد المجتمع داخل إطار الجيل الواحد.

علي هذا النحو فإنه إذا حدث تطرف بالدين أو جمود به بعدم الإقدام على إعادة تأويله بحسب الواقع المتجدد، لإستكشاف المعاني الكامنة والمتعلقة بمختلف جوانب هذا الواقع، فإن ذلك من شأنه أن يجمد المعاني الدينية، فيجعلها غير قادرة علي التجدد وإعادة إنتاج ذاتها. يحدث ذلك أحيانا من ناحية لأن الموقف المتطرف يتمسك عادة بحرفية النص دون محاولة إعادة قراءته في ضوء الواقع المتجدد، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إنتاج النص لذاته مع توليد قيمة مضافة. بالإضافة إلى ذلك فإن التطرف يورث المعاني الدينية حالة من

التصلب والجمود وعدم السماح أو المرونة حسب مقتضيات الموقف. الأمر الذي يعوقها عن الانتشار في دوائر أوسع من دائرة المتطرفين أنفسهم ، وهو ما يؤدي إلى عدم إعادة إنتاجها من خلال دائرة أوسع جماهيرياً. وبطبيعة الحال فإن التطرف العلماني من شأنه أن يثبت المعاني الدينية ، باعتبارها معاني مرفوض أن توجه أو تضبط التفاعل في المجتمع. في هذا الإطار نجد أن بعض المواقف تطالب بإجتثاث الدين من جذوره ، بينما تطالب مواقف علمانية أخرى بحصار الدين في حدود الضمير الفردي ، وهو ما يعني أن الموقف العلماني المتطرف يسعى إما إلى تبييد الفاعلية الدينية كلية أو علي الأقل تقليصها متبعاً في ذلك بصورة حرفية ذات منطق التفكير الغربي.

ثانياً: عناصر بناء رأس المال الديني.

يشكل أي نمط من أنماط رأس المال كائناً أو بناء عضويًا بطبيعته، ونقص بالبناء العضوي لرأس المال، أنه كالكائن الحي ينشأ، ويتشكل من مجموعة من العناصر، ثم أنه يمتلك القدرة على الاستمرار والتراكم، أو يتعرض للهدر وقانون تناقص معدلات النمو والموت. وفي هذا الإطار فإننا إذا تأملنا بناء رأس المال الديني فسوف نجد أنه، على غرار رأس المال الاجتماعي، يتشكل من بعض المكونات الأساسية، وإن زادت بعض المكونات في الأول على الثاني. ويشير تأمل هذه المكونات إلى أنها تضم المعاني، ثم الثقة، والالتزامات المتبادلة، والشبكات والترابطات، إضافة إلى الهدف الذي يؤدي تحقيقه إلى تعميق المعاني وتأكيد فاعليتها لتبدأ الدائرة من جديد ونعرض فيما يلي لهذه المكونات.

١- المعاني كطاقة رمزية دافعة للفعل: تحتوى الأديان على كثير من المعاني التي تحدد مغزى خلق الله للكون ووضع الإنسان فيه، لإعمارهِ وتحقيق مجد الله فيه، حسبما يذهب العالم العربي عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته، وكذلك عالم الاجتماع ماكس فيبر. ومن شأن هذه المعاني أنها تخاطب كل البشر وليست مقصورة على فئة من البشر. ومن ثم يصبح الدين على ما يذهب ماكس فيبر مصدراً لتجديدات وأبداعات كثيرة تسهم على المدى البعيد في تأسيس تكامل المجتمع (٩)، ومن ثم تصبح الديانة في بعض المجتمعات أساساً للتنظيم الاجتماعي، وليست احد تجلياته أو مظاهره فقط (١٠). وفي هذا الإطار فإننا

نجد أن هذه المعاني تضم عادة القيم والأفكار والمبادئ التي تشكل محور الدين، والتفسيرات أو التأويلات التي تتعلق بذلك. وتتغلغل هذه المعاني في واقع البشر فتشكل مرجعية لسلوكياتهم الاجتماعية في مختلف المجالات.

وتتواجد هذه المعاني في السياق الاجتماعي من خلال ثلاثة صيغ، في إطار الصيغة الأولى يتم إستيعاب هذه المعاني من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة فتشكل جوهر الضمير الأخلاقي للفرد، يحدد له سلوكياته، وما هو الصواب والخطأ في مختلف المجالات الاجتماعية. وفي العادة تكون هذه المعاني موزعة بصورة متباينة بين البشر، وهو التوزيع الذي يوضح درجة الالتزام بها من خلال إبراز قدرتها على توجيه الفعل الإنساني. وتوجد المعاني الدينية من خلال الصيغة الثانية متضمنة في ثقافة المجتمع، وتؤثر بالتحديد على منظومات القيم الوجدانية والتفضيلية. ومن خلال هذه الصيغة أيضا تتباين الثقافات من حيث درجة الالتزام في قيمها وبنيتها المعيارية بمضامين المعاني الدينية. ومن خلال الصيغة الثالثة تشكل المعاني الدينية صيغة للتوقعات المتبادلة، وهي التوقعات التي تعمق الالتزام بالمعاني الدينية ومن ثم تطور نوعاً من الثقة المتبادلة، بل وتساعد على تآزر الأفعال الإنسانية بإتجاه تحقيق النفع المتبادل، أو إنجاز الأهداف المشتركة. وقبل ذلك فهي تضيف على الشبكات والترابطات قوة وتماسكاً وفاعلية بحيث لا تقتصر هذه الفاعلية على أعضاء هذه الترابطات، وإنما تفيض على ما حولها حتى تصل إلى حدود ثقافة وحضارة المجتمع (١١).

وفي هذا الإطار فإن المعاني كأحد مكونات رأس المال الديني تحتاج إلى تأسيس الظروف الملائمة حتى يتحقق تراكمها، وهو التراكم الذي يتحقق من خلال أساليب عديدة. أولها أن يعاد تأويل النصوص الدينية لإستكشاف طبقات المعاني في النص، بما يلائم القضايا والظروف المتغيرة المحددة، وهو الجهد الذي ينجزه تجديد الخطاب الديني، حيث يؤدي هذا الجهد إلى تأسيس قابلية الفاعلية في بنية المعاني الدينية. ويتصل الأسلوب الثاني بتعميق المعاني الدينية عند البشر في المجتمع، إلى حد تأسيس النواة الصلبة التي تتولى نشر هذه المعاني، وهو ما يعنى تجذير الفاعلية في العمق. ومن خلال الأسلوب الثالث يتم

نشر هذه المعاني في الاتساع بحيث تصبح هذه المعاني حاضرة وفعالة وموجهة لأفعال البشر في مختلف المجالات الاجتماعية، خاصة إذا كانت هذه المعاني وسطية ومعتدلة تسعى لتحقيق تماسك الأمة، من خلال التأكيد على قيم التسامح مع الآخر (١٢).

غير أن التفاعل قد يسير في اتجاه عكسي، حيث قد تعمل الظروف في اتجاه هدر رأس المال الديني. وذلك بأن تعمل المؤسسة والنخبة الدينية اتجاه فرض الجمود على رأس المال الديني، بحيث تجعله محافظاً غير قابل للتداول عبر التفاعلات اليومية، ومن ثم فاقداً للفاعلية. أو حينما تنجأ الأنظمة السياسية لإستغلال الدين في فرض خضوع العامة، حيث لا يدركون من الدين سوى الخضوع لولى الأمر، ومن ثم تفرض حالة من الإفقار الديني على العامة، حيث يلعب الدين دورة في حدود الدنيا في توجيه أفعال البشر، بل يحدث أحيانا إزاحة الدين كلية من الساحة الاجتماعية إلى نطاق الضمائر الفردية، وأحيانا مشوها. يضاف إلى ذلك فإن التطرف بالدين، وتأويله بما يجعله دعوة باتجاه التعصب والعداء للآخر، إنما هو نوع من إنقاص قيمة الدين، بل وتشويه مضامينه، بل ودفعه في اتجاه التآكل والتناقض (١٣).

٢- دور المعاني الدينية في بناء الثقة: يعد مفهوم الثقة من المفاهيم الأساسية في تراث رأس المال الاجتماعي والديني على السواء. وإذا كانت المعاني الدينية في غالبيتها تدعو إلى التعاون والتراحم، فإن قيام هذه العمليات والسلوكيات يساعد في توسيع إشعاع الثقة Radius of Trust، وهو ما يعنى إتساع حدود الثقة لتتجاوز الجماعة إلى خارجها. ويذهب فرنسيس فوكوياما إلى أن حدود الثقة يعد من الأبعاد الأساسية لتأسيس التماسك الاجتماعي، كما يؤكد على قدرة أعضاء الجماعة على التعاون مع أعضاء الجماعات الأخرى (١٤). وإذا كان التعاون - وفقاً للمعاني - يعد أحد العوامل الحاسمة في عملية الإنجاز. فإن هذا التعاون والتفاعلات التي تشكل بيئته يمكن يلعب أن دوراً في تأسيس الفضائل الدينية، التي تؤدي بدورها إلى التأكيد على مزيد من التعاون. وفي هذا الصدد يؤكد «بوتنام Putnam» أنه إذا وثق الناس في بعضهم البعض

ووثقوا في أنفسهم، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى حدوث نمو إقتصادي.

ويرى «بوتنام» أن نقطة البداية في تأسيس رأس المال الديني إنما تكمن في الثقة المتراكمة Accumulated Trust، التي يتم تنميتها من خلال القناة بالمعاني الدينية، التي تفرض التوجه الإيجابي والمتراحم مع الآخر. كما يكمن تنميتها من خلال العلاقات الفعالة بين الناس من خلال العمل الجمعي في مختلف الجماعات الأهلية الطوعية التي لا تبحث عن الربح، أو من خلال تعميق المعاني الدينية لديهم، وإعادة الإنتاج المتجدد لهذه المعاني. وهو ما يجدد الثقة ويوسع نطاقها ويؤكد فاعليتها. وفي ذلك يقول «بوتنام» أن الثقة تعد معين لا ينضب، فهي تزيد ولا تنقص بالإستخدام الإيجابي. فكلما عمل الناس سوياً، في بيئات تشجع التفاعل والتعاون، كلما زادت ثقتهم في بعضهم، ومن ثم فإن رأس المال الاجتماعي والديني يتزايد بالإستخدام، وينضب بسبب غياب الثقة (١٥).

ذلك يعنى أن الثقة تنمو إستناداً إلى مصدرين، الأول المعاني الدينية المشتركة التي تفرض من ناحية السلوك الإيثاري، أى السلوك الذى يسعى إلى تحقيق مصلحة الجماعة بالأساس ويسلك إيجابياً ومتسامحاً مع الآخر. بينما يتشكل المصدر الثانى من طبيعة العلاقات والتفاعلات مع الآخرين إستناداً إلى صيغة التوقعات المتبادلة. وفي هذا الإطار نجد أن «كوليمان» قد نظر إلى الثقة باعتبارها مسألة محورية في نظرية الإختيار الرشيد. كما رأى أن وجود الثقة يتنافى مع الإنتهازية الناجمة عن تعظيم الأفراد لمصلحتهم الشخصية. وعلى الرغم من أن الباحثين في نظرية الإختيار الرشيد قد حاولوا تفسير الثقة من خلال منظور تطوري، باعتبار أنها تتطور نتيجة التفاعلات المتكررة بين إثنين من الفاعلين المعنيين في علاقة ثنائية، إلا أن وجود مزيد من الثقة المنتشرة في النسق الاجتماعي الأشمل يظل بمثابة إشكالية. وقد لاحظ «كوليمان» أن طبيعة الشبكات الاجتماعية قد تؤثر على مستويات الثقة بين الأفراد في تلك الشبكات (١٦) - خاصة إذا كانت المعاني الدينية تتدفق عبر خطوطها - في مقابل أنه يمكن إعتبار وجود وإنتشار الثقة والتوقعات العامة المتبادلة (١٧) من شأنه أن يقوى الشبكات المتبادلة ويوسع حدودها، وفي هذا الإطار فإن الثقة من

شأنها أن تلعب دور الآلية التي تؤكد التماسك الاجتماعي من جهة وتعبئ الجهود من أجل الفعل المشترك ذو الطبيعة الإيثارية بالأساس.

٣- النزعة إلى التبادل لتحقيق مصالح الجماعة والفرد: تعد النزعة الإنسانية إلى التبادل والتفاعل مع الآخر، نتيجة للفطرة الإنسانية التي يتركب فيها عنصر التأكيد على المصلحة الذاتية، حيث يسعى الإنسان إلى تحقيق إشباع لحاجاته الأساسية تحت تأثير الضغط الغريزي البيولوجي، أو ضغط الإهتمامات الثقافية، كما يسعى في ذات الوقت إلى المشاركة في الفعل الجمعي من خلال التفاعل الاجتماعي بهدف تحقيق غايات أو أهداف مشتركة تخدم وجود الجماعة بالأساس (١٨). ونتيجة لذلك فإننا نجد أن عملية التبادل التي تدور حول قيم معنوية أو مادية تكون في العادة محكومة بواسطة ثلاثة أبعاد أساسية. أولها الفطرة الإنسانية في تشكيلها الأساسي وهي الفطرة التي تحتوى على إتجاه إيجابى نحو الآخر. وهو الاتجاه الذى تؤكد معاني تستند إلى قيم وأفكار ومبادئ دينية، ويصبح جزاء الفعل أو مكافأته متصل بالحلال والحرام الدينى. ونظراً لأن البشر إيجابيون بطبيعتهم نحو بعضهم البعض فإن التبادل من شأنه أن يدعم صيغة التعاون بينهم. وهى الصيغة التي تستند إلى تكامل أفعالهم إستناداً إلى صيغة التوقعات المتبادلة على الصعيد الثقافى، بإعتبار أن الثقافة تنتج عن المعانى الدينية من ناحية، كما تنتج عن التفاعل الاجتماعى بين البشر من ناحية أخرى.

وإذا كان جورج هومانز قد تناول مفهوم التبادل في إطار الجماعات الصغيرة التي يهتم بها علم النفس الاجتماعى، فإن بيتر بلاو نحي لمفهوم منحى اجتماعى بنائى ذو طبيعة دوركيمية بالأساس. حيث لم يرى في التبادل علاقة ذات طبيعة فردية بحته حسبما ذهب جورج هومانز. بل رأى التبادل عملية أو علاقة بنائية، حيث تتجه علاقة التبادل أفقياً بين الأنا والآخر من ناحية، غير أنها تظل محكومة بالقيم والمعايير الثقافية للمجتمع. وهى القيم والمعايير التي تشكل المعانى الدينية قاعدة لها. ويؤدى حضور المعانى الدينية والاجتماعية إلى إضفاء الطابع الإيثارى على تبادلات البشر، بخاصة في نطاق الجماعات الصغيرة ذات

العلاقات الحميمية أو في نطاق المجتمع المحلي، غير أن التأكيد على العلاقات الإيثارية لا يعنى إغفال المصالح أو المنافع الفردية، ولكنه يضعها في المرتبة الثانية أو أنها سوف تتحقق في الأمد البعيد. وفي عملية التبادل في نطاق رأس المال الدينى، يصبح وجود الله المالك لكل شئ والمالك لمضامين التبادل هو الرمز الذى يدعم هذا التبادل العادل والذى من المفضل أن يكون إيثارياً (١٩)، يجسد ذلك قول الله تعالى «ويل للمطففين، الذين إذا إكتالوا على الناس يستوفون. وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم. يوم يقوم الناس لرب العالمين. سورة المطففين، الآية » كما تعمل المعاني الدينية على دعم هذه الإيثارية عند الإنسان المؤمن أو المعتقد بآلية الجزاء في الآخرة سواء بالاثابة أو العقاب، وهو ما يعنى تضمن المصلحة الذاتية الفردية في نطاق الرؤية الإيثارية للمعاني الدينية.

على هذا النحو تصبح النزعة إلى التبادل ليست ذات طبيعة نفعية فردية أو تجارية فقط، ولكنها تشكل قاعدة لعلاقات معقدة، ذات أبعاد متعددة تؤكد التعاون بين البشر و تماسكهم في نطاق بنية إجتماعية متماسكة. يجسد ذلك معنى الحديث الشريف «مثل المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً». وذلك يعنى أن عملية التبادل تكون في العادة موجهة بالمعاني الدينية، لأن هذه العملية أساسية بالنسبة للتفاعل الاجتماعى الذى يطرده تبلوره إلى عمليات ونظم وأنساق إجتماعى وحتى البناء الاجتماعى. ولأن النزعة الإيثارية هي التى تحقق المنافع والإشباعات الفردية المتبادلة للمشاركين فيها، وهو ما ينعكس على تبلور فعل جمعي يهدف إلي تحقيق غرض او هدف مشترك. وهو ما يعنى أن هيئة رأس المال الدينى إذا كان قويا في مجتمع معين، فإنه يتجاوز الإنقسات والصراعات الاجتماعية الحادة، كما يكون مدخلاً لتقوية حالة الاجماع وتأكيد التمكين الاجتماعى (٢٠).

٤- تأسيس الشبكات والارتباطات وتبلور الأبنية: تدور الفكرة المحورية لقيام الشبكات والارتباطات الاجتماعية التى تتبلور على هيئة أبنية وتنظيمات تستلهم المعاني الدينية بالأساس، فإننا نجد أن المعانى تؤسس جملة من الإلتزامات في إتجاهين الاتجاه الأول، إلتزام الأفراد نحو بعضهم البعض،

إضافة إلى تأسيس تعبتهم في حالة تطوير إرتباطاتهم وعلاقاتهم كجماعة في إتجاه هدف مشترك. الأمر الذي يدعم في النهاية النسيج الاجتماعي للجماعة، ويؤكد إنتمائها للمعاني وينشر الثقة والتسامح على ساحة الجماعة، وفي هذا الإطار فإننا نجد أن المعاني الدينية تلعب دورها في تأسيس الترابطات عبر أربعة دوائر متتابة.

في إطار الدائرة الأولى تعمل المعاني الدينية في إتجاه تشكيل ما يمكن أن يشكل «النواة الصلبة» حيث الجماعة الصغيرة الأكثر إرتباطاً بالمعاني الدينية في أصولها الصحيحة، ونظراً لأنها الجماعة العارفة بالأصول الصحيحة، فإننا نجدها الأكثر إدراكاً لرمزيتها، والأكثر قدرة على تحديد معانيها (٢١). وفي العادة تلعب الجماعة الأساسية الصغيرة، أو «النواة الصلبة» دوراً محورياً إما في تحويل المعاني الدينية إلى نسق مغلق ثابت وجامد، إذا هي فصلت عن الواقع، أو إذا لم تلعب دوراً في إستكشاف معانيه لمواكبة الواقع المتغير، وعادة تكون المعاني الدينية أقوى ما تكون علي ساحة الجماعة، إضافة إلى أنها تكون ذات فاعلية لأنها تفرض التزام الجماعة بها في سلوكها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وإذا كانت المعاني الدينية هي التي تولد تأكيد شبكة العلاقات في الجماعة الصغيرة «النواة الصلبة» فإن هذه الجماعة تعمل على نشر هذه المعاني باعتبارها قيم معنوية تفرض قيماً اجتماعية وإقتصادية متبادلة. بحيث تتمكن هذه الجماعة من توسيع دائرة من يتعاملون مع بعضهم البعض في المجالات الاقتصادية والاجتماعية إستناداً إلى هذه المعاني. وفي إطار هذه الدائرة يمكن تعبئة الجماعة في إتجاه فعل سياسي أو اجتماعي أو إقتصادي مشترك، كما تحقق شبكة التبادلات والارتباطات النفع المتبادل على مستوى تحقيق المصالح الفردية بالنسبة للجماعة التي إنتشرت فيها هذه المعاني. ويصبح التماثل في الاقتناع بالمعاني والتشابهة في السلوكيات الموجهة بهذه المعاني، إضافة إلى النفع المتبادل هي الآليات التي تساعد على بلورة هذه الجماعة (٢٢). في هذه الحالة قد يحتوى بناء الجماعة على بعد رسمي تنظيمي، أو تصبح العلاقات غير الرسمية هي التي تشكل قاعدة التفاعل الاجتماعي.

ثم تأتى الدائرة الثالثة حيث المجتمع في جملته، حيث تتسع فاعلية المعانى الدينية التى لعبت دوراً في تشكيل جماعة «النواة الصلبة» و«جماعة الأنتشار» من خلال توسيع أداء الأخيرة ليتشكل المجتمع. غير أنه وإن كان لرأس المال الدينى فعالية الواضحة في نطاق الجماعات المحدودة النطاق والمجتمع المحلى، فإن هذه المعانى حينما تسعى للانتشار في المجتمع العام، فإنها تدخل في علاقة متباينة الاحتمال مع السياسة. فإذا كانت السياسة قد تطورت من رحم المجتمع، فإنها تعمل على تطوير رأس المال الدينى والاستفادة من ممكناته ودعمه في مختلف المجالات. أما إذا كانت السياسة قد طرأت على المجتمع من رحم خارجى، فإن الصراع محتمل بين الدين والسياسة وفي هذه الحالة إما أن يتصادم أداء رأس المال الدينى مع السياسة فيقع التفكك وربما الإنهيار الاجتماعى. أو أن تعمل السياسة على تبديد رأس المال الدينى وفرض هدره، وفي ذلك إنتقاص لإحدى القدرات التكيفية التى يمتلكها المجتمع (٢٣).

وأخيراً تأتى الدائرة الرابعة والحضارية، حيث تنتشر المعانى الدينية على ساحة حضارية واسعة، وتختلط بثقافات ونوعيات حياة إجتماعية متباينة، ومن الطبيعى أن يحدث إندماج بين رؤوس الأموال الثقافية والاجتماعية والدينية في مختلف المجتمعات لتتولد صيغ متنوعة، تجمعها المعانى الدينية في وحدة حضارية واحدة تقف في مواجهة وحدات حضارية أخرى. وفي داخل مجتمعات الحضارة الواحدة تتباين حالة رأس المال الدينى، من حيث حجمة وعمقه وقدرته على التراكم والتجدد والاستمرار. أو التراجع والتناقص، كما يتباين من حيث كونه مرجعية ورصيداً لعملية التحديث يوفر لها المعانى التى تشكل قوتها الدافعة، وبين كونه عبئاً على عملية التحديث ذاتها. ومن المفترض أن يرجع هذا التباين لسلوك النظام السياسى من ناحية، وقابلية المعانى الدينية للتجدد من ناحية ثانية، ووجود الآليات الملائمة لإعادة إنتاج رأس المال الدينى من ناحية ثالثة.

ثالثاً: الدين رأسمال يدعم الفعل الإنسانى

يمكن الحديث عن رأس المال الدينى كأحد أشكال رأس المال المجتمعى Societal Capital بإعتباره يعبر عن «تكامل مفاهيم رأس المال الاجتماعى

والثقافي والسياسي والفكري، إضافة إلى رأس المال الاقتصادي - إلى جانب رأس المال الديني - في رأسمال عماده الإنسان التي تنظم البشر في هياكل مؤسسية تحدد طبيعة النشاط المجتمعي وعائدة (٢٤). وفي هذا الإطار فإننا نجد أن رأس المال الديني يتفق مع رؤوس الأموال العديدة التي أشرنا إليها في بعض العناصر والمكونات - بخاصة رأس المال الاجتماعي - وإن اختلف في جوانب أخرى. وللتعرف على حدود رأس المال الديني، فإننا نظرق ذلك من خلال تحديد حدود رأس المال الاجتماعي، الذي يتفق معه في كثير من الجوانب ويختلف في أخرى، وهي الجوانب المتباينة التي يمكن التعرف عليها من خلال تعريف رأس المال الاجتماعي.

إرتباطاً بذلك يمكن تحديد رأس المال الاجتماعي إستناداً إلى الاتصالات التي تتم بين الأفراد من خلال شبكات العلاقات والمعايير المنظمة للتفاعل المتبادل، وهو ما يعنى أن التفاعل وزيادة الشعور بالإنتماء، والثقة المتبادلة والميل إلى التسامح مع الآخرين يعد من أهم مكونات رأس المال الاجتماعي والديني على السواء (٢٥). ويعرف بيير بورديو P. Bourdieu رأس المال الاجتماعي بأنه «تلك الموارد الكامنة أو الفاعلة التي ترتبط بشبكة العلاقات، التي يشارك فيها الفرد وتحقق منفعة متبادلة». ويذهب بورديو إلى أن الشبكات الاجتماعية ليست منحة طبيعية، بل نحتاج إلى بنائها من خلال إستراتيجيات إستثمارية تتجه نحو مأسسة علاقات الجماعة (٢٦). بالإضافة إلى ذلك يعرف عالم السياسة الأمريكي بوتنام R. Putnam رأس المال الاجتماعي بأنه «تلك الأنشطة التي تدل على الأسلوب الذي يعرف به شخص ما الآخر، كما يشير إلى ملامح التنظيم الاجتماعي مثل شبكة العلاقات والمعايير والثقة الاجتماعية التي تيسر أو تسهل التنسيق والتعاون من أجل المنفعة المتبادلة» (٢٧). كما يعرف «سرياني Sirionni» و فrolاند Friedland رأس المال الاجتماعي بإعتباره يشير إلى تلك الأصول من الثقة الاجتماعية والمعايير وشبكة العلاقات التي يمكن للناس إستخدامها في حل المشكلات العامة. وهو ما ذهب إليه «لين Lin» الذي عرف رأس المال الاجتماعي بأنه الموارد الكامنة في البناء الاجتماعي، والتي يمكن

الاستفادة منها أو حشدها في أنشطة معينة» (٢٨). غير أننا إذا تأملنا طبيعة العلاقات بين رأس المال الاجتماعي والديني والثقافي، فإننا سوف نجد أنها في غالبيتها رؤوس أموال تتعامل مع المعاني. وبرغم أنه توجد بينها اتفاقات، كما توجد بينها إختلافات، فإنها تشكل جميعاً قيماً مضافة تدعم الفعل الانساني، لكونها تمدّه بالطاقة الدافعة التي تساعد في تحقيق أهدافه، وهو مانعُعرض لبعض جوانبه في الفترات التالية.

١- أوجه الخلاف بين رأس المال الاجتماعي والديني: مثلما أن هناك إتفاقات بين رأس المال الاجتماعي والديني فإن هناك إختلافات بينهما. في نطاق ذلك فإننا نرى أن الخلاف الأول يتمثل في أن رأس المال الاجتماعي يعد نتيجة لترابطات وشبكات العلاقات الاجتماعية. حيث ينشأ رأس المال الاجتماعي نتيجة لتجمع مجموعة من الأفراد، وسعيهم للإنتظام في بناء متماسك لتحقيق هدف مشترك، لا يستطيع الأفراد أنجازَه بمفردهم. قد يكون هذا التشابك والبناء قائم بصورة تلقائية وطبيعية، كما في المجتمعات التقليدية، وما على الأفراد سوى بعث الحيوية فيه والاستفادة منه في إشباع حاجاتهم الأساسية. وقد يقوم الأفراد طواعية بتأسيسه من خلال جهودهم الإرادية والتطوعية، كما هي الحال في تنظيمات المجتمع المدني الحديث، والانتظام من خلاله لتحقيق أهداف مشتركة. على خلاف ذلك فإننا نجد أن ترابطات وشبكات رأس المال الديني تتأسس نتيجة لتوجيه المعاني الدينية، التي تفرض تأسيس هذه الشبكات أو الترابطات، كما تحدد أهدافها سلفاً (٢٩)، ومن ثم يصبح على الجهود الإنسانية العمل وفقاً لها طاعة لمثلها ومعانيها بالأساس.

ويتمثل الخلاف الثاني في أن الترابطات والشبكات المنتجة لرأس المال الاجتماعي تستهدف تحقيق النفع المتبادل لأعضائها بالأساس، وقد يتسع ليشمل السياق الاجتماعي الذي يعيشون فيه. فدعم الإنسان لشبكة العلاقات القرابية في المجتمعات التقليدية، يستهدف في النهاية تحقيق مستوى من الأمان الاجتماعي الذي يتيح إشباع الفرد لحاجاته الأساسية المتباينة. كما يتجه البشر إلى تأسيس تنظيمات المجتمع المدني الحديثة، وذلك بهدف أن تعمل هذه التنظيمات على إشباع حاجات مؤسسيها، أو المستفيدين المستهدفين منها. على

خلاف ذلك فإن الترابطات والشبكات المستندة إلى رأس المال الديني والمولدة له، تستهدف تجسيد هذه المعاني أولاً، ثم تأتي بعد ذلك مسألة النفع المتبادل كهدف ثانوي، يتصل بنفع الآخرين. ومن ثم فإذا كانت الإيثارية من الخصائص المحورية لرأس المال الاجتماعي والديني في مقابل الفردية والأنانية المرتبطة برأس المال الاقتصادي. فإن دائرة الإيثارية تكون عادة محدودة بحدود الجماعة أو المجتمع المحلي في رأس المال الاجتماعي، على حين تتسع دائرة الإيثارية في رأس المال الديني لتشمل كل المؤمنين بالدين (٣٠)، أو تتسع بدرجة أكثر لتشمل كل الناس أو العالمين جميعاً. وإذا كانت الجماعة هي التي تمنح الأمان في رأس المال الاجتماعي، فإن المعاني والقوي الخالقة للكون هي التي تمنح الأحساس بهذا الأمان في رأس المال الديني. ويتصل الخلاف الثالث بالحالة التي عليها السياق الاجتماعي الذي توجد فيه المعاني الدينية، وفي هذا الإطار تتباين المجتمعات من حيث مكانة المعاني الدينية في بنائها. وإرتباطاً بذلك فإن رأس المال الاجتماعي يمكن تأسيس شبكاته وترابطاته في مختلف السياقات الاجتماعية تقليدية أم حديثة، وهي الحالة التي تنعكس بطبيعة الحال على طبيعة مؤسسات إنتاج رأس المال الاجتماعي، فقد تنشأ هذه المؤسسات بصورة تلقائية وموروثة، أو تتأسس بناء على ثقافة طوعية وميول إرادية. على خلاف ذلك فإن رأس المال الديني لا يزدهر إلا في المجتمعات التي تكون فيها المعاني الدينية قوية عند البشر، بحيث تفرض عليها تأسيس ترابطات أو بناء مؤسسات إنتاج رأس المال الديني طاعة لهذه المعاني (٣١). وفي هذا الإطار نجد تبايناً بين البشر من حيث إرتباطهم بالمعاني الدينية، ومن ثم قدرتهم على الاستفادة من رأس المال الديني في تطوير الواقع الاجتماعي. وهي مقولة أشار إليها عالم الاجتماع ماكس فيبر في توضيحه للأسلوب الذي أسست به معاني وقيم المذهب البروتستنتي النظام الرأسمالي.

ويتحدد وجه الاختلاف الرابع في قدرة رأسمال الديني على التحول بدرجة أكثر كفاءة مقارنة برأس المال الاجتماعي والاقتصادي. تأكيداً لذلك أنه إذا كان من السهل أن تلعب المعاني الدينية دوراً فعالاً في تأسيس الترابطات والشبكات الاجتماعية التي تستهدف تحقيق أهداف معينة. فإن بإمكان هذه المعاني أن تولد

رأس مال إجتماعى، على هيئة أبنية أو سياقات إجتماعية متماسكة تيسر العون المتبادل لإشباع الحاجات الأساسية للبشر. أو التحول إلى رأس مال إقتصادى حينما تلعب المعانى الدينية دورها فى تأسيس المشروعات الاقتصادية، كما هو حادث فى البيئة الإسلامية حاضراً، وهو التحول الذى يجسد الصيغة التى أشار إليها عالم الاجتماع ماكس فيبر. غير أن العكس ليس صحيحاً، إذ ليس بإمكان رأس المال الاجتماعى المستند إلى ترابطات وشبكات البشر أن يلعب دوراً فى تأسيس المعانى الدينية، باستثناء دعم ما هو قائم من هذه المعانى. وهو ما يعنى إمتلاك رأس المال الدينى لخاصية القابلية للتحويل الشامل، وهى الخاصية التى تتوفر لرأس المال المعرفى.

٢- أبعاد الاتفاق بين رأس المال الدينى ورأس المال الاجتماعى: بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن هناك جوانب إتفاق عديدة بين رأس المال الدينى والاجتماعى. ويتمثل جانب الاتفاق الأول فى أن كلاهما يتناقص بعدم الاستخدام، بينما يؤدى الاستخدام إلى تزايد وإستمراره وإطراد تراكمه (٣٢)، وهو الاستخدام الذى قد يتحقق من خلال أشكال عديدة. ففى حالة رأس المال الاجتماعى فإن تأسيس الترابطات يساعد على الثقة والمنفعة المتبادلة، والتفاعل فى إطارها من شأنه أن يساعد على مزيد من التماسك الاجتماعى. الذى ينعكس على إتساع هذه الشبكات من ناحية وتعميق فاعليتها من ناحية ثانية، وهكذا تستمر دائرة التفاعل فى الاتجاه الإيجابى. على حين تحقق القناة بالمعانى الدينية مزيداً أو تعميقاً لإرتباط الإنسان بها، ومن ثم تجسيدها فى إطار الواقع الاجتماعى، الأمر الذى قد يعنى توسيع دائرة المرتبطين أو المستفيدين من تجسيد هذه المعانى (٣٣). كما أن عمق فهم هذه المعانى من شأنه أن يؤسس القدرة على التأويل الرشيد لها، بما يجعلها بدورها قادرة على ترشيد الواقع الاجتماعى^٢.

^٢ فى بداية الوحي بالإسلام شكلت الجماعة الإسلامية الأولى ما يمكن أن نسميه «بالنواة الصلبة» حيث كانت الجماعة تتلقى الآيات من النبى ثم تحفظها، ثم تعمل هذه الآيات فى واقعها وتتفاعل وفقاً لها، ثم تتولى نشرها، والتفقه فى معانيها ومن ثم تحافظ على إستمرارها وتجديدها، بحيث يؤدى ذلك إلى تعمق فهم المعانى من ناحية، ونشرها حتى شكلت الحضارة الإسلامية وفقاً لها من ناحية ثانية. وقد أكد هذا المعنى عالم الاجتماع تالكوت بارسونز فى تحليله لقيام الجماعة الثورية، حيث ذهب إلى أن الجماعة التى تعانى من الفشل الدافعى، أى عدم إشباع حاجاتها الأساسية، تطور مجموعة من المعانى التى تبرز رفضها للمجتمع الذى سبب حرمانها. وهى المعانى التى تعثر عليها من داخل الثقافة العامة، ثم تعمل على تعميق هذه المعانى فى داخل الجماعة، لتلعب دورها فى تأسيس تماسك بناء الجماعة، ثم تعمل على نشر هذه المعانى جماهيرياً، لتصبح أيديولوجيا ذات قبول جماهيرى، وبذلك تعيد إنتاج المعانى المحدودة لتصبح أيديولوجيا عامة قادرة على إستنفار الجماهير ودفعها على طريق الثورة.

إلى جانب ذلك يتقابل رأس المال الديني والاجتماعي على ساحة القيم والفضائل الأخلاقية للمجتمع، وهى المنظومة التى تلعب دورها في تشكيل دوافع البشر وإهتماماتهم بإتجاه إنجاز الأفعال التى تساهم من ناحية في إشباع حاجاتهم الأساسية، ومن ناحية ثانية في دفعهم إلى التفاعل لتحقيق النفع المتبادل، إضافة إلى تحقيق التماسك الاجتماعي من ناحية ثالثة (٣٤). غير أننا نلاحظ إختلاف علاقة كل من رأس المال الديني والاجتماعي بعنصر القيم والفضائل الأخلاقية، فعلى حين تشكل المعاني والأفكار والقيم الدينية أساساً أو قاعدة للقيم والفضائل الثقافية والاجتماعية، حيث يشكل الحلال والحرام الديني قاعدة للصواب والخطأ الثقافي. فإننا نجد أن القيم والفضائل الأخلاقية إما أنها تؤدي إلى تأسيس الشبكات والترابطات المولدة لرأس المال الاجتماعي، أو أن بعضها ناتج عن التفاعل داخل هذه الشبكات والترابطات، ومن ثم فهي تشكل أحد مظاهر أو جوانب رأس المال الاجتماعي.

ويتحدد وجه الاتفاق الثالث بين رأس المال الديني ورؤوس الأموال الأخرى في القدرة التكميلية المتضمنة في كل منهما، وإذا كان رأس المال الاقتصادي يلعب دوره - من خلال النقود - حسبما يذهب تالكوت بارسونز فإن رأس المال الاجتماعي يؤدي دوره في تأكيد القدرة التكميلية للإنسان، من خلال الترابطات والشبكات التي تشكل إطاراً للأمان الاجتماعي. الذي يحتّم به الإنسان سواء حينما يحدث له أي تهديد خارجي قد يصدر عن الآخر من خارج الترابط، أو لتحقيق أمانه المستند إلى إشباع الحاجات الأساسية. على هذا النحو فإننا نجد أن رأس المال الديني يحقق الأمان لدى البشر في حالة تعمق المعاني الدينية في ذواتهم، إذ تقدم العواطف الدينية قناعة بأن البشر متساوون أولاً وأخيراً أمام الله أو القوة العاتية والقادرة على كل البشر، كذلك الثقة بأن النجاح هو مؤشر على تحقيق إرادة الله في الأرض أو الحياة الدنيا. كما أن الاعتقاد في العبودية لله وحده، يجعل المؤمن غير آبه أو مرتعد من أبنية القوة القائمة، إضافة إلى أن عمق وتراكم المعاني الدينية عند الشخص، يقلص لديه الميل إلى الاستهلاك، ومن ثم طاعة الغرائز. وهو ما يرتقى بالطبيعة الإنسانية لتصبح في بعضها نوارانيه على ما يذهب عبد الرحمن بن خلدون، كما يساعد تراكم المعاني الدينية

على تحقيق التراكم الاقتصادي على ما يذهب عالم الاجتماع ماكس فيبر، وهو ما يعنى أن رأس المال الدينى يدعم ويقوى إرادة الإنسان، ويزوده بآليات تكيفية عديدة.

ويذهب وجه الاتفاق الرابع بين رأس المال الاجتماعى والدينى إلى أن ثمة تباين بين رأس المال المعرفى والاقتصادى والثقافى من ناحية، وبين رأس المال الاجتماعى والدينى من ناحية مقابلة، تأكيداً لذلك أننا إذ تأملنا رأس المال المعرفى والاقتصادى فسوف نجدهما نتيجة أو وظيفة لآداء المؤسسات الرسمية للدولة. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن رأس المال الاقتصادى والمعرفى عادة ما يتسم إنتاجه بالفردية ويقاس بالتوازن بين التكاليف والعائد. على خلاف ذلك نجد أن رأس المال الاجتماعى والدينى هو تعبير عن المجتمع بتكويناته وترباطاته الاجتماعية. وكذلك ثروة المعانى والتراث الثقافى الذى طوره المجتمع عبر مسيرته التاريخية، مع ضرورة أن تكون هذه المعانى قادرة على تعظيم الجهد الإنسانى، بإتجاه تحقيق أهداف الأفعال الفردية والأفعال الاجتماعية العامة. وهو ما يعنى أن الحديث عن رأس المال الاجتماعى ورأس المال الدينى، يعد دعوة إلى تفعيل تكوينات المجتمع الطبيعى Society^٣ بعد أن أستبعدته نظريات العقد الاجتماعى أو على الأقل إختزلت إمكانياته.

كما يتميز رأس المال الدينى وكذلك رأس المال الاجتماعى، بأنه من تفعيل أو صنع البشر البسطاء ودفعهم لأخذ زمام المبادرة بيدهم. ومن ثم فهذا الرأس مال ترتبط نشأته وفاعليته بالجماهير وبالجزور Grass Roots. وفى هذا الإطار فقد تولدت بعض الظروف التى أطلقت عقال هذا النمط من رأس المال،

٣ * هناك بعض التجارب التحديثية التى ربطت بين رأس المال الاقتصادى ورأس المال الاجتماعى والدينى، وأبرزها التجربة اليابانية. حيث نجد أن ديانة الشنتو اليابانية من الديانات التى تؤكد على تقديس الأسرة والحياة الأسرية. ومن ثم تشكل الأسرة أهم عناصر الحياة الاجتماعية اليابانية. بالإضافة إلى ذلك تعد الأسرة اليابانية وحدة ملحقة بالعملية الاقتصادية والاقتصاد اليابانى. ففى بعض مصانع الأجهزة، كلعاب الأطفال والأجهزة الكهربائية، تقوم الأسرة بالحصول على القطع التى تدخل فى تصنيع كثير من هذه الأجهزة، ثم تقوم بتركيبها وتسليمها إلى المصنع لإختبارها وفحصها. ودفع مقابل إقتصادى للأسرة لقاء ذلك، وبذلك تتفاعل رؤوس الأموال الثلاثة، فى دعم الأسرة والقرابة كترابط اجتماعى. وفى نفس الوقت تعمل بإتجاه دمج البنية الاقتصادية فى البنية العائلية، وهى سمة تجعل التحديث اليابانى يختلف فى بعض جوانبه عن التحديث الغربى، إضافة إلى تعميق العقيدة الدينية والفضائل المرتبطة بها.

فهناك الضعف الذى أصاب الدولة القومية في الفترة الأخيرة. إما بسبب ظروف العولمة التى أضعفت آلياتها العديدة فاعلية الدولة وبأسها، أو لأن الدولة القومية في مجتمعات العالم الثالث قد فشلت في أغلب خياراتها وتجاربها التنموية، الأمر الذى طرح على الساحة المجتمعية المطالبة بمراجعة كفاءتها وفعاليتها. ومن ثم فقد تقدمت الترابطات والشبكات الإجتماعية والمجتمعية لتملأ الفراغ، ولتلعب دوراً من خلال العون المتبادل في تمكين البشر، ولكي يكونوا أكثر فاعلية فإن المعانى الدينية هى التى تتولى إستنفار طاقاتهم وتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف محددة. وفي هذا النطاق فإننا نجد أن كثيراً من المؤسسات الدينية القائمة في مختلف المجتمعات، تلعب دورها إستناداً إلى المعانى الدينية في تأسيس الترابطات والتنظيمات، التى تعمل على تعبئة البشر في إتجاه القيام بجهود إقتصادية محددة تتولى إشباع حاجاتهم الأساسية^٤.

وإذا كان رأس المال الدينى يلعب دوراً أساسياً في تعبئة البشر من خلال الترابطات، وعلى أساس من الثقة المتبادلة في إتجاه تحقيق أهدافهم فإن هذا النمط من رأس المال يلعب دوره بوضوح في السياقات التى ما زالت محتفظة بمعانيها الدينية. لذلك نجد أنه إذا كان رأس المال الاقتصادى والمعرفى هو الذى لعب وما زال يلعب دوراً محورياً في تحديث مجتمعات الشمال التى قطعت شوطاً على طريق التقدم، وإن كانت هناك بعض الدعوات التى تطالب بضرورة العودة إلى الإستفادة من رأس المال الاجتماعى والأخلاقى والدينى كما ذهب إلى ذلك فرنسيس فوكوياما في مؤلفه نهاية نظام (٣٥). في مقابل ذلك فإننا

٤ - توجد بعض التنظيمات أو الترابطات التى تقوم على أساس دينى، والتى تدع المعانى الدينية تلعب دوراً محورياً في إنجازها لأهدافها الإقتصادية، بهدف إشباع الحاجات الأساسية للمستفيدين منها، من خلال فرض إنتظامهم في تنظيمات محددة لتحقيق أهداف معينة، تؤدي في النهاية إلى الارتقاء بواقعهم الاجتماعى. ومن خلال دراسة قام بها الباحث في العالم العربى حول دور المنظمات غير الحكومية في مواجهة الفقر، وجد الباحث أن هناك بعض التنظيمات التى تفعل المعانى الدينية في هذا الاتجاه، كمثال على ذلك «جمعية الشبية المسيحية» و«جمعية الرعاية الإسلامية» في لبنان، وكذلك «الهيئة القبطية الإنجيلية» و«الجمعية الشرعية» في مصر. بل إننا نجد أن «جمعية الإصلاح الإسلامية في اليمن» طلبت من الحكومة اليمنية أن تطلق يدها في جمع «الزكاة» ومن عائداتها تقوم بتنمية المجتمع اليمنى وتحديثه، من خلال تأسيس المشروعات الاقتصادية المختلفة المتضمنة في ذلك. إضافة إلى دفع رواتب الموظفين المدنيين في الدولة، غير أن الحكومة اليمنية رفضت هذا العرض حينئذ، تحت وطأة ضغوط خارجية من ناحية، ومن ناحية ثانية خوفاً من سحب البساط الجاهري من تحت أقدامها.

نجد أن مجتمعات الجنوب، وبخاصة المجموعة الإسلامية والعربية، يتكشف في فضاءها رأس المال الدينى والاجتماعى، حيث نجد أن الأخير له علاقة بالتجمعات والترابطات العائلية والقربانية. وهى المكونات التى تستنفر عواطف الثقة كقاعدة للعلاقات المتبادلة، وكأساس للجهود المتعاونة التى تستهدف الارتقاء بالمجتمع المحلى وإشباع الحاجات الأساسية لأعضائه. بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن المعانى الدينية، تلعب ذات الدور وفى ذات الاتجاه، تجسيدا لذلك أننا نجد أن المعانى الدينية تشكل قاعدة لقيام كثير من الشبكات والترابطات والجهود التى تستهدف أشباع حاجات البشر والابقاء على التماسك الاجتماعى فى حالة من العافية.

إرتباطا بذلك فإن لنا ملاحظتين، حيث تتمثل الملاحظة الأولى فى أننا إذا كنا قد أكدنا على أهمية رأس المال الدينى والاجتماعى فإن ذلك لإبراز دوره فى مجتمعاتنا التى سقطت فى خطأ تقليد تجربة التحديث الغربية، ومن ثم فقد أردنا أن نجذب الانتباه إلى فاعلية هذه الأنماط من رأس المال لبناء تجارب تنموية تعبر عن هويتنا. بينما تشير الملاحظة الثانية إلى أننا ونحن نتحدث عن رأس المال الدينى كأحد آليات التنمية والتحديث لمجتمعاتنا، وكذلك رأس المال الاجتماعى. فإن ذلك يفرض علينا أن لا نغفل الدور الذى يمكن أن تلعبه الاستفادة من رأس المال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والثقافى والمعرفى بإعتبار أنها جميعها مصادر أو موارد محورية، يمكن أن تلعب دورها فى إنجاز عملية التحديث داخل مجتمعاتنا. وفى هذا الإطار فليس من الضرورى أن يتحقق تحديث مجتمعاتنا معتمدا فقط على رأس المال الاقتصادى بالأساس وفقط كما فعلت تجربة التحديث الغربية، وفى هذا الصدد فإن علينا أن نكون أكثر أقترابا من تجربة التحديث اليابانية، خاصة أن مفكرى تجربة التحديث الغربية قد أدركوا أخيراً أهمية رأس المال الدينى والاجتماعى. ذلك أننا إذا أغفلنا الحديث عن الترويج لفاعلية رأس المال الاقتصادى والمعرفى والثقافى فإننا بذلك نكون قد إرتكبنا ذات خطأ تجربة التحديث الغربية وأن كان ذلك بصورة معكوسة وساهمنا بدرجة أكثر فى

تأكيد تخلف مجتمعاتنا^٥. إذ أننا على قناعة بأن مختلف رؤوس الأموال الكائنة في الطبيعة، أيا كانت طبيعتها، إنما وجدت لتكون لها مكانة ودور محوري في إستمرار المجتمع. ذلك يعنى أن رؤس الأموال المختلفة هما في ذلك رأس المال الديني تشكل قيما مضافة تدعم الفعل الإنساني وتساعد في تنمية وتحديث المجتمع، وبذلك يقف رأس المال الديني علي قدم المساواة مع أشكال رأس المال الأخرى، كرأس المال المادي والاجتماعي والثقافي حتي رأس المال المعرفي. بحيث يؤدي ظهور أنماط رؤوس الأموال هذه إلي تولد طاقات جديدة تزيد من فاعلية المجتمع وقدراته ، إرتباطا بذلك فإننا نسعي إلي بلورة قضيتين، الأولى تتعلق بقضية تشكيل الدين لرأسمال يتضمن قيما مضافة ، بينما تتعلق القضية الثانية بالاستفادة الرشيدة من الدين بإعتباره يتضمن قيما مضافة تشكل طاقة مضافة تدعم إلى الفعل الإنساني، وتؤدي إلى تنمية وتحديث المجتمع.

٣- المضامين الدينية كقيم مضافة: فيما يتصل بالقضية الأولى، المتعلقة بتضمن الدين لقيم مضافة، فإن ذلك يتضح من أننا إذا تأملنا الدين كأحد أنماط رأس المال، فسوف نجد انه كأى رأسمال آخر يتضمن موارد أو يستند إلي مصادر طبيعية، تتمثل في «المعاني الدينية» التي يصدر بعضها عن قوي ما وراء الطبيعة. وأن هذه المعاني يعاد إنتاجها لكي تتحول إلي أشكال رأس المال الأخرى او لكي تشبع مباشرة حاجات إنسانية ، كالحاجة إلي الأمان أو إلي التعبئة لإنجاز فعل معين علي مستوي الفرد أو المجتمع. في هذا الإطار نجد أن لهذا النمط من رأس المال أشكال عديدة لاستثماره ، فقد يستثمر الدين في الحفاظ علي الأوضاع القائمة ، أو في تغيير هذه الأوضاع الاجتماعية إلي الأفضل، أو في التعبئة من أجل تحقيق أهداف إجتماعية وإقتصادية للمجتمع. بحيث تساعد هذه الاستخدامات في توليد قيم مضافة ، يستفاد منها في تحقيق

^٥ وهنا نستخدم ذات المنطق الذي قدمه فريدريك إنجلز عندما سئل عن سبب التركيز في نظريته وماركس على العوامل الاقتصادية، فأجاب لأن المفكرين المعاصرين لهم أغفلوا أهمية المتغيرات الاقتصادية فأردنا أن نبرزها لهم حتى يمكننا أن نجذب الانتباه الملائم لأهميتها.

أهداف إجتماعية متنوعة، وربما متناقضة، كأى شكل من أشكال رأس المال الأخرى. كتثبيت الوضع القائم، أو تأسيس تقدم اقتصادي، أو تحقيق التغيير أو الجهاد للحصول علي الاستقلال والانتصار في حرب. إضافة إلي أن إمتلاك المجتمع لرأسمال ديني يزيد من قوة المجتمع ومناعته، وهو ما يعني في خلاصة الأمر أن رأس المال الديني «المعاني الدينية» لديها قابلية التحول إلي طاقة، أو لديها القدرة لتوليد وإنتاج الطاقة. بالإضافة إلي ذلك فإننا إذا تأملنا الرمزية الدينية، فسوف نجدها في جانب منها رمزية ذات طبيعة إقتصادية لها تجسدها الواقعية. إذ يؤكد الله تعالى بما معناه في القرآن الكريم «أن الله إشتري من المؤمنون أنفسهم بان لهم الجنة» و «أن الحسنه بعشر أمثالها» و «أن المؤمنين هم الذين سوف يرثون الأرض ومن عليها» وجميعها توجيهات تشير إلي التأكيد علي مضامين المقايضة في نطاق التعامل مع رأس المال الديني.

ولتوضيح إمكانية وقدرة رأس المال الديني علي إنتاج الطاقة، فإننا نجد أن ذلك قد تحقق من خلال وقائع تاريخيه ومعاصرة عديدة. فإضافة إلي البعد العقيدي الذي يؤكد علي نصره الله للمؤمنين. فإننا إذا تأملنا معركة بدر ووجدنا أن ثلاثمائة يهزمون ثلاثة آلاف بإذن ربهم. فإن ذلك يشير إلي درجة عالية من الإعتقاد الذي عظم قدرات الثلاثمائة فجعلهم ينتصرون علي ثلاثة آلاف بدون إعتقاد، لأن طاقة الاعتقاد تجعل الإنسان أكثر قدرة وفاعلية. وعلي هذا النحو تتولد معادلة جديدة، مضمونها أن ثلاثمائة بإعتقاد قوي، نقي وواهر يتساوون أو يزيدون علي ثلاث آلاف بدون هذا المستوي من الاعتقاد، وليست لديهم هذه الطاقة. ويتسق مع ذلك أنه حينما يحارب اليهود حروبهم في ظل شعار الحصول علي «أرض الميعاد» فإنهم يضيفون إلي القدرة العسكرية طاقة عقيدية، تجعل الجندي الاسرائيلي لا يحارب من أجل الحصول علي أرض فقط، ولكنه يحارب من أجل تجسيد عقيدته التوراتيه إضافة إلي ذلك. وقد برز نفس المنطق في الحرب العربية الإسرائيلية السادسة، حيث حارب «حزب الله» الذي لا يزيد عدد جنده علي عدة آلاف مسلحين بعتاد عسكري غير متطور، القوة الإسرائيلية العاتية ومن ورائها القوة والترسانة الأمريكية، ومع ذلك يهزمها

ويحرمها من تحقيق الانتصار بسبب الطاقة والقيمة المضافة التي تولدت عن عقيدة الاستشهاد الشيعي. وهو ما يعني أن معادلة الصراع قد تبدلت لصالحه بفعل عمق المعتقدات الدينية ، فأصبحت تشير إلى أنه بإمكان عدد محدود من الجند مضافاً إليهم عقيدة دينية شيعية برمزية إستشهادية عميقة ، أن ينتصروا على عدد كبير من الجند بحالة عقيدة متوسطة أو متدنية. وهو ما يعني أن هذه المعادلة قد تكررت أكثر من مرة وهو ما يعني أنها تشكل قانون يمنح الاعتبار لبعد المعاني إلى جانب البعد المادي لتعظيم آداء الفعل الإنساني.

٤- الاستفادة الرشيدة من المضامين الدينية: وتتعلق القضية الثانية بالقدرة على الاستفادة الرشيدة من المعاني الدينية في مختلف مجالات الحياة الثقافية الاقتصادية والسياسية. ولتوضيح ذلك نقارن بين التعامل الإسرائيلي مع المعاني الدينية - علنا نتعلم من عدونا - وبين تعامل الأنظمة العربية معها. إذ يتميز التعامل الإسرائيلي مع المعاني الدينية بكونه تعاملًا رشيداً ، حيث تستخدم إسرائيل في أحيان كثيرة المعاني الدينية في المناورات السياسية. تأكيداً لذلك أنه حينما تريد إسرائيل تكثيف ضغوطها على القوي العالمية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها تستدعي عادة الجماعات اليهودية على صعيد القوي الكبرى لتستنفذ العواطف الدينية، التي توجه عادة باتجاه دعم القضايا والمواقف الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك فإنه حينما تريد إسرائيل التحلل من بعض الاتفاقيات التي تضر بحساباتها ، أو حينما تريد التشدد بشأن بعض القضايا الدينية، فإنها تستدعي القوي الدينية ممثلة في كتلة الليكود، لتقود هي التفاعل خلال هذه المرحلة. فإذا حققت أهدافها المرحلية، فإن كتلة الليكود تتراجع ليتولى المعتدلين نسبياً قيادة دفة الأمور، نوع من توزيع الأدوار، تستدعي في إطاره القوي الدينية لتلعب دورها ، ثم تنسحب من على خشبة المسرح متي حققت أهدافها.

علي خلاف ذلك يتميز التعامل في مجتمعاتنا العربية مع المعاني الدينية بالطابع غير الرشيد ، حيث يتم تبديد رأس المال الديني بوسائل عديدة، نذكر منها علي سبيل المثال ثلاثة وسائل. ويشكل التطرف بالمعاني الدينية أبرز وسائل

تدمير رأس المال الديني ، لأن الجماعة المتطرفة تتطرف عادة بالمعاني الدينية بما يخرجها عن طبيعتها السمحة كما أشرت. بحيث يؤدي ذلك إلي عدم قدرة هذه المعاني علي إعادة إنتاج ذاتها، لتطرفها وعدم قبولها من البشر خارج نطاق الجماعة المتطرفة. ذلك بالإضافة إلي أن هذه المعاني المتطرفة تكون أشبه ما يكون «بالبضاعة المغشوشة» التي يؤدي إستخدامها من قبل أعداء الأمة والدين إلي الاضرار بالمعاني الدينية الحقيقية. وإرتباطا بذلك تتمثل مسئولية الأنظمة العربية في عدم معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي أدت إلي ظهور الجماعات التي تطرفت بالمعاني الدينية والاكتفاء بالمواجهة الأمنية فقط. الأمر الذي يعنى أن تطرف هذه الجماعات بالدين يشكل هدرا لرأس المال الديني، الذي كان يمكن أن يشكل طاقة دافعة لتقدم وتحديث المجتمع.

وتتشكل الآلية الثانية لتبديد رأس المال الديني من خلال ترك الغير يعذب بالمعاني الدينية، فمثلما تستولي القوي العالمية علي خاماتنا الطبيعية رغما عنا وبالأسعار التي تحددها. ومثلما تحدد القوي العالمية في كثير من الأحيان نطاق فعلنا ، وتدمر ثرواتنا فإنها تسعى الآن نحو تدمير مخزون رأسمالنا الديني الذي يتضمن تبديد المعاني القادرة علي تعبئتنا. في هذا الإطار تسعى القوي العالمية إلي العبث بديننا تارة من خلال نزع آيات الجهاد والمقاومة ، أو السعي لنزع بعض الآيات القرآنية المتعلقة بالنظرة السلبية لليهود تارة ثانية. وتارة ثالثة من خلال العبث ببعض الآيات المتعلقة بالتورث الإسلامي، أو المتعلقة بالمرأة في إطار الأسرة، وتارة رابعة من خلال ضرب التعليم الديني في مقتل. وتارة خامسة من خلال إشعال الفتنة بين الجماعات الدينية في نطاق الأمة الواحدة التي يؤكد قرآنها علي التسامح والقبول الدافئ للآخر الديني. تأكيداً لذلك قول الله تعالى في القرآن آمراً المؤمنين «قولوا آمنا بالله وما أنزل علينا وما أنزل إلي إبراهيم وإسماعيل واسحق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون» آل عمران. الآية ٢٤. وقد تكرر ذات المعني في سورة البقرة ، الآية رقم ١٣٦ ، بقوله تعالى «إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل

بينهم يوم القيامة إن الله علي كل شئ شهيد» الحج» الآية ١٧.

وتتمثل الآلية الثالثة لعدم التعامل الرشيد مع رأس المال الديني في عدم سعي الأنظمة العربية لمحاصرة الجماعات الدينية العنيفة المتطرفة من خلال العمل على تطوير التدين الوسطى المعتدل التأويل، أو القراءة الدينية المتنورة للوثائق الأساسية. وهى القراءة التى تشير إلى قدرة الاسلام على التعامل مع المفاهيم الحديثة وكذلك على إستيعاب مفاهيم المواطنة، بمعانيها التقليدية والحديثة، مضاف إلى ذلك أن الفكر الاسلامى المعتدل يفتح الطريق واسعا لإستيعاب وقبول الآخر الدينى والمذهبى، خاصة الكتائى. بحيث يؤدى نشر هذا النمط من التفكير الدينى المعتدل، الذى يمكن أن يشكل قيمة مضافة للفعل الإنسانى والاجتماعى وإفساح الطريق أمام المعتدلين دينيا بإتجاه المشاركة فى العملية السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وإستخدام المعاني الدينية التى التى لديها وتتعلق بموقفها من بعض القضايا من أجل المبادرة السياسية علي الصعيد العالمى ، وتعبئتهم بإتجاه تحقيق أهداف مجتمعية محددة علي الصعيد الداخلى أو الإقليمى أو العالمى.

رابعاً: علاقة الدين بالسياسة أو جدل الكل مع الجزء في المنظور الاسلامى

الحديث عن العلاقة بين الدين والسياسة، هو حديث حول نسقين أو نظامين يحتويان على مضامين متباينة، فالدين بطبيعته يميل إلى أن يتشكل فى غالبية من مضامين مطلقة، بينما السياسة، هى علم وتفكير النسبى. بالإضافة إلى ذلك فالدين يسند إلى ما هو كلى دائماً، وهو كل جاء للعالمين، ويتحدث عن كل المخلوقات، وعن كلية الكون منذ بدايته وحتى نهايته. بينما السياسة محدودة، ومتغيرة، وتميل إلى التعامل مع الجزئ دائماً، فما يصلح لموقف قد لا يصلح فى موقف آخر. وحتى لا تتبعثر جهودها، فإنها تميل إلى الاحتكام دائماً إلى مرجعية، هى التى تضع مبادئها منذ البداية. فى هذا الإطار فإن الخطأ الذى قد يحدث فيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والسياسة، يتمثل فى محاولة توظيف ما هو كلى لصالح ما هو جزئى، مع أن الأول محتوى للأخير، لذلك تعرضت هذه العلاقة فى أحيان كثيرة لقضايا إشكالية عديدة. سواء فيما يتعلق بالظروف

التي شكلت رؤية التيار الديني، أو تلك التي دفعته إلى تطوير مواقف متباينة فيما يتعلق بمختلف القضايا، وهي الحالة التي نتعرض لها بالبحث والتحليل.

١- الظروف الدافعة لتشرزم التيار الاسلامي وعدم إعتدالة: لا يشكل التيار الديني كتلة واحدة متجانسة، بل إننا نجد أن له تنوعاته ومواقفه التي تختلف باختلاف ألوان الطيف. بحيث يمكن صف المواقف المتباينة للتيار الديني من مختلف القضايا السياسية على هيئة متصل. تقف على أحد أطرافه بعض الجماعات الدينية، التي تطرح رؤية متشددة للعلاقة بين الدين والسياسة، مؤكدة أن مفاهيم السياسة ينبغي أن تشتق من مفاهيم النسق الديني. الالتزام حرفيًا لديها بالنصوص، تقرؤها بلا تأويل تفرضه نسبية مقولات الزمان والمكان، وتباين قدرات ومنظورات الذات الإنسانية العارفة. وعلى الطرف المقابل أو النقيض تقف بعض التيارات الدينية التي تؤكد على أنه وإن كان النص الديني مطلقًا إلا أن إطلاقه مصدر رحمته، فهو مطلق لكونه يتجاوز تباين أو تفرد الذات والمكان والزمان، لكونه يعبر في ذات الوقت عن الذات المطلقة المتعالية. وعلى البشر أن يقرأوه في ظل واقعهم الاجتماعي، بدلا من أن يقرأوا واقعهم بالنظر إليه، فإن لم يكن ثمة نص صريح واضح، فإن القياس والاجتهاد هو المطية. إذًا فالنص مطلق، وعلينا أن ندرك النسبي بالنظر إلى مرجعية المطلق، أليس الله هو القائل: (سَرُّهُمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ) (فصلت: الآية ٥٣)

النص لدى الطرف الأول جامد له قداسته، وعلينا أن نطور الواقع حتى يتطابق معه، بينما النص عند الطرف الثاني دينامي متحرك يساعدنا على إدراك الواقع والتكيف مع معطياته، وبين الطرفين تصطف جماعات ورؤى التيار الديني المتعددة. هي ألوان طيف متتابعة تتباين فيما بينها ابتداء من الالتزام الحرفي بالنص وحتى إدراكه ديناميًا، بالنظر إلى قدرة العقل متزاوجة مع حركية الواقع، بحيث أدى ذلك إلى إنتاج جماعات مختلفة من حيث موقفها من عملية الإصلاح السياسي، وهو الاختلاف الذي صنعتها ظروف وشروط عديدة. ويتمثل الظرف الثاني المسئول عن تبنى بعض جماعات التيار الديني،

للعنف البعيد عن الاعتدال في مدى توفر رأس المال الديني الذي لدى الفرد أو الجماعة، حيث يتشكل رأس المال الديني من مصادر عديدة، أولها الخبرة التاريخية التي تمتلكها جماعات التيار الديني، هذه الخبرة تتراكم على صعيد رأسي وأفقي في ذات الوقت. ويعني إمتلاك التيار الديني لخبرة رأسية توفرت لها من خلال الوجود التاريخي، المادي والمعنوي الأخلاقي، بحيث تمكنها الخبرة التاريخية من القدرة على تطوير رؤية استراتيجية تستند إلى هذه الخبرة التاريخية المتراكمة، يضاف إلى ذلك التراكم الأفقي الذي يتوفر للجماعة الدينية، إذا إنتشرت الجماعة الدينية في مجتمعات عديدة وفي سياقات متنوعة أبرزها الريف والحضر، والبادية، إضافة إلى البيئة الساحلية، كما تنتشر بين الأغنياء والفقراء، ومن شأن تلاقح هذا التنوع أن يشكل مصدرًا قويًا لتراكم الخبرة الدينية. كما يشكل إدراك تفاعلات العالم المحيط بالتيار الديني، والأحداث التي تقع في هذا العالم. إضافة إلى التعمق في إدراك مضامين النصوص الدينية بحثًا عن المرجعية التي تساعد في إدراك هذه الأحداث والقوانين التي تحكم تدفقها أحد مصادر هذه الخبرة. فليس يكفي أن نحتمي بقوة النص الديني، بل الأفضل أن نحتمي بالفهم الأعظم، لما يدور حولنا على خلفية أو خريطة هذا النص (٣٦).

ويشكل الوعي الموضوعي أحد مصادر تراكم الخبرة ونمو رأس المال الديني، بل أحد مؤثراته كذلك، وإذا كان نضج الوعي الموضوعي يستند إلى تراكم الخبرة والمعرفة، فإن إعماله يساعد في إدراك أعمق وأكثر دقة لحركة الأحداث من الحاضر إلى المستقبل. حيث يكون هذا الوعي قادرًا على إدراك الصلات أو العلاقات غير المرئية بين النص الصادق، والواقع الذي خلقته نفس القوى التي أبدعت هذا العالم، والتي صدر عنها النص الصادق.

ويمثل الظرف الثالث في مستوى الثقة، الثقة في النص والثقة بالذات. وتحقق الثقة بالنص بمنطق إيماني وعقلي على السواء، فامتلاك الفاعل الديني لرأس المال الديني الملائم يجعله قادرًا على أن يقرأ بثقة مضامين النص. وفي ذات الوقت يدرك ببصيرة نافذة التفاعلات أو القوانين التي تحكم حركة الواقع، الأمر الذي يجعل الفهم التأويلي لديه يتأرجح بين التعمق في إدراك مضامين

النص، والغوص حتى الإمساك بالحقائق الجوهرية للواقع. مطيته في ذلك التأويل، الذي تتداخل فيه الذات مع الموضوع، لتقدم فهمًا أو تفهيمًا لعميق المعاني، بدلاً من التفسير الذي يظل محصورًا في نطاق العلاقات السببية الظاهرة لأحداث الموضوع. هذه الثقة تتولد لدى الذات الإسلامية الواعية والمفكرة نتيجة لتراكم القراءات، التي توفرت عن إعمال العقل الإسلامي في فهم تفاعلات وأحداث الواقع المتنوعة والمتتابة.

ويشكل ثراء تفاعلات الواقع مصدرًا آخر لتأسيس الخبرة التأويلية وتراكم رأس المال الديني لدى التيار الإسلامي. ويتجلى ثراء الواقع من خلال ثراء وتنوع الوقائع التي تطرح. ولناخذ مفهوم أو حالة الديمقراطية مثال على ذلك، إذ يرى أحد المفكرين أن «الخطاب الديني العربي ظل يفتقد التأصيل والعمق الفلسفي اللازم «لاعتبارات كثيرة ... منها التوقف عند الصور النمطية للديمقراطية والليبرالية، وتجريدها من تطبيقاتها التاريخية والاجتماعية والثقافية... بالإضافة إلى إغفال الخطاب الديني لجوانب الصيرورة في النماذج الديمقراطية الغربية عمومًا والجنوبية على وجه التخصيص. ومنها غياب معالجات رصينة لحالات ديمقراطية جديدة في واقع جنوبي كحالة الهند» (٣٧). وما ينطبق على مفهوم الديمقراطية، ينطبق على المرأة، كما ينطبق على وضع الأقليات بالنسبة للأغلبية ذات التوجهات المخالفة. ذلك أنه من شأن هذا التنوع لأشكال المفهوم أو الواقعة في الواقع أن يستنفر قدرة الباحث على التأمل، ومن ثم سيطرته على النص وإعادة قراءته على خلفية تنوعات الواقع، بما يساعد في تقديم اجتهادات أو تأويلات جديدة (٣٨).

وتشكل ظروف الانكسار والصحو أحد مصادر الطاقة الدافعة لتطور تفكير التيار الديني واعتداله، ومن ثم استثمار رأسماله الديني في تطوير وإبداع أفكار ووجهات نظر خلاقة في مواجهة حقائق الواقع المتغيرة. فمنذ بداية احتلال العالم العربي والإسلامي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهذا العالم تتآكل إمكانياته المادية والمعنوية وتتبدد قدراته. ولقد استمر منحني تراكم التآكل والانهيال حتى بدأت غالبية المجتمعات العربية والإسلامية تشغل مكانة متأخرة

في تدرج مختلف متغيرات ومقاييس التقدم أو التحديث الإنساني. حتى بلغت قرب مستوى «الصفير» وحسب قوانين إنسانية بحتة، فإما أن تواجه الجماعة حائط الموت أو الفناء. وإما أن تتفتح بصيرتها على الحقيقة المرة والمفزعة فيبرق في مخيلتها الوعي، الذي يعتبر مقدمة للصحة التي يقودها عادة التفكير والفكر المخاطر والمجتهد. الذي يطور فكره الديني الذي يشكل مرجعيته حتى يشكل قدرة مضافة لقدراته تساعد على التكيف والبقاء، لينتقل بعد ذلك إلى فضاء الفاعلية والندية (٣٩). في هذا الإطار فإننا نؤكد على أن حالة الانكسار هي حالة الإحباط وعدم إبداع العقل، وأن حالة الصحة هي حالة الوعي وحالة أعمال العقل بفاعلية. وهي الحالة التي يعمل بحسبها التيار الديني الآن، خاصة فصائله أو جماعاته المعتدلة.

٢- مكانة الدين في بناء المجتمع: أشرنا إلى أن ثمة تباين بين مختلف جماعات التيار الديني سواء فيما يتعلق بتراكم الخبرة والمعاني الدينية، أو فيما يتعلق بالقدرة على قراءة وتأويل النص الديني. الأمر الذي دفع إلى تبلور مواقف متباينة داخل التيار الديني فيما يتعلق بقضايا الواقع الاجتماعي. وبرغم الاختلافات والمواقف المتباينة، فإن الدين ككل النظم الاجتماعية يعد من المكونات المحورية في بناء المجتمع. وأنه في الفترة السابقة على الوحي بالديانات الكتابية كان يعبر عن ميل إنساني وإجتماعي. وهو ما يعنى أن المجتمع - في مرحلة الديانات البدائية، السابقة على الديانات الكتابية الموحى بها - هو صانع نظم وعناصره الأساسية بصورة تلقائية من خلال المسيرة التطورية التي قطعها. ذلك يعني أن الدين في بعض تاريخه كان إبداعاً إجتماعياً، حيث إحتاج الإنسان البدائي إلى تأسيسه إنطلاقاً من حاجته إلى الأمان، الذي يمكن أن يتحقق إذا إعتقد بوجود قوة قادرة على كل المخلوقات المحيطة به، حتي تفرض العدل والتفاعل المستقر بين مختلف الكائنات في المجتمع البدائي (٤٠). غير أنه حينما أصبح العقل الإنساني قادراً على التجريد، جاءت الديانات الكتابية التي يرجع مصدرها إلى خارج هذا العالم الطبيعي، منطلقاً من عالم ما وراء الطبيعة. وهو ما يعني أن الدين يشترك مع عناصر ومكونات البناء الاجتماعي الأخرى في

خاصية النشأة التلقائية من خلال التفاعل الاجتماعي الحادث في بناء المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالأديان البدائية. إرتباطاً بذلك تختلف الأديان الكتابية المتقدمة في كونها ليست من إبداع المجتمع ، بل من إبداع القوي الإلهية الكائنة فيما وراء الطبيعة. بالإضافة إلى ذلك فإن الدين يشترك مع النظم الاجتماعية الأخرى في تحرك التدين الإنسانى من حالة اللاعقلانية إلى حالة العقلانية، حيث أصبح السلوك الدينى كالسلوك الاقتصادي موجهاً لتحقيق أهداف محددة سواء بالنسبة للمجتمع أو الجماعة أو الفرد.

ومن خلال متابعة التطور الحضاري على الصعيد العالمى، فسوف نجد أن الدين يشكل دائماً قيمة مضافة، إلى جانب أنه قاعدة لإنتاج معارف ومنظومات قيم. فمن ناحية نجد أن الدين شكل رافداً من روافد المعرفة الإنسانية الشاملة ، فإلى جانب المعرفة الفلسفية التي توصلت إليها الحضارة الإغريقية، فقد كان الوحي بالمسيحية مصدراً جديداً للمعرفة من خارج العالم، وإن كان مهتماً بتنظيم الحياة في هذا العالم. وقد أنتجت المعرفة الدينية المسيحية فكراً اجتماعياً في القرن التاسع والقرن الثالث عشر قدمه بعض قساوسة الكنيسة مثل القديس أوغسطين والقديس توما الاكوينى. وحينما وقعت الكنيسة الكاثوليكية في بعض الانحرافات الدينية ، قامت حركة الإصلاح الدينى التي شكلت ثورة أطلقت عقلاً التفكير في الدين وفي العلوم الطبيعية. ثم في العلوم الإنسانية ترتباً على أفكار عصر التنوير وعبره ، وهو العصر الذي كان متأثراً في غالبه - إن سلماً أو إيجاباً - بالمعتقدات والأفكار الدينية (٤١). حتى وقع الصدام بين الدين والسياسة بسبب الادعاءات المتباينة حول أيهما ينبغى أن يخضع للآخر، بحيث شكل ظهور العلمانية والتأكيد عليها إنتصاراً للسياسة والعلم - في التصور الغربى- على الدين الذي فرض عليه التراجع إلى حدود الضمير الشخصى.

وقد وقع تطور مناظر في العالم الإسلامى، حيث شكلت المعتقدات الإسلامية التي تعمقت في نفوس المؤمنين الأول طاقة أو قدرة ملكت عليهم أنفسهم ، وأعادت أنتاج ذاتها من خلال أسلوبيين. الأول الامتداد بفاعلية المعتقدات حتى إنتجت دولة وحضارة إسلامية مترامية الأطراف، صنعت هذه المعتقدات من «أجلاف

العرب» في الجاهلية - حسب تعبير كسري ملك الفرس حينئذ - جنداً يحاربون بأخلاق فروسية راقية. يؤكد ذلك وصية الرسول الكريم «صلى الله عليه وسلم» لجنده» التي تحدد لهم طبيعة سلوكهم أثناء الحرب، حيث فاضت المعتقدات حتي أبدعت للحرب والصراع أخلاقاً، نقية وطاهراً، حتي أنها شكلت نموذج ينبغي أن يحتذى. كما أعادت نفس هذه المعتقدات إنتاج ذاتها في الفترة التي إمتدت من القرن الرابع وحتى القرن الثامن الهجري، علي هيئة فقه ومذاهب فقهية إضافة إلي علوم عديدة كعلوم التفسير والكلام والأخلاق والرياضة والطب. فقد دعمت المعاني الدينية ظهور أفكار ونظريات متطورة تجسدت في نظريات ابن ربيعه والكندي والفارابي والغزالي وابن سينا وابن رشد، حيث نقلت عنها أوروبا قاعدة معرفية لعبت دوراً محورياً في تطورها (٤٢). وفي الفترة التي إمتدت من القرن الثامن وحتى القرن الثاني عشر، أعادت المعرفة الدينية إنتاج ذاتها علي هيئة فكر إجتماعي يتعلق بالمجتمع. حيث تزاوجت الأفكار المتولدة عن المعتقدات مع أحداث الواقع فأنتجت فكراً إجتماعياً يسعى إلي فهم حركة المجتمع الإسلامي وتفاعله، بحثاً عن قوانين ضابطة لايقاعة. وقد تجسد ذلك في مقدمة بن خلدون الشهيرة، الذي قدم نظرية عن حركة المجتمع، والنبوة والسببية والطبيعة البشرية موجهة بالمعتقدات الأساسية للإسلام.

ذلك يعني أن المعاني والمعتقدات الدينية كانت حاضرة دائماً في تأسيس الحضارات الإنسانية الكبرى. تأكيداً لذلك أن قيم المذهب البروتستنتي حسبما أشرت شكلت مخزون المعاني والمعايير التي إستندت إليها أخلاق النظام الرأسمالي المعاصر في مرحلة نشأته، حيث شكلت هذه القيم والمعاني الدينية قيماً إقتصادية مضافة. بالإضافة إلي ذلك فقد كانت ديانة الشنتو احد العناصر المحورية في قيادة التطور والنمو الياباني فيما بعد الحرب العالمية الثانية (٤٣). إلي جانب ذلك فقد أشار مهاتير محمد مؤسس نهضة ماليزيا المعاصرة، إلي أن هذه النهضة قد إستندت بالأساس إلي القيم والثقافة الإسلامية (٤٤). الأمر الذي يعني أن الدين قد لعب دوراً حضارياً في دفع عديد من المجتمعات علي طريق التحديث والتطور.

فإذا تأملنا مكانة الدين في علاقته ببناء المجتمع العربي فسوف نجد ان هذه العلاقة قد مرت بثلاثة مراحل . في المرحلة الأولى نجد أن الدين قد لعب دوراً أساسياً في النضال من أجل الحصول علي الاستقلال. فقد ناضلت مختلف الجماعات الدينية في العالم العربي والإسلامي من أجل الحصول علي الاستقلال من سيطرة القوي الإستعمارية. فقد ناضل المرابطون في المغرب والجزائر ، والسنوسية في ليبيا ، والأخوان المسلمين في مصر ، والجماعة المهدية في السودان إلي جانب القوي الوطنية الأخرى حتي حصلت المجتمعات العربية الإسلامية علي الاستقلال (٤٥). وفي الفترة الثانية حينما حصلت هذه المجتمعات علي الاستقلال وقعت صراعات بين القوي الوطنية المدنية ذات التوجهات الغربية وبين القوي الدينية. غير أن الأنظمة السياسية خلال هذه المرحلة إستندت في بعض شرعيتها إلي المعتقدات الدينية. فقد خطب سيدنا محمد«صلي الله عليه وسلم» بإعتباره اماماً إشتراكياً «الاشتراكيون أنت إمامهم، لولا دعاوي القوم والغلو» إضافة إلي إبراز الزعامة السياسية للطابع الاشتراكي للدين. وحينما سيطرت الأيديولوجيا الليبرالية رفع شعار «دولة العلم والإيمان» . وهو ما يعني ان الأنظمة السياسية أتجهت في الفترة الثانية - مرحلة ما بعد الاستقلال - للاستفادة من المخزون الديني عند الجماهير لتأكيد شرعيتها السياسية ، أي بإعتباره يقدم قيماً مضافة تؤكد مكانتها. وفي المرحلة الثالثة وهي المرحلة الأخيرة التي شغلت الثلث الأخير من الألفية الثانية والعقد الأول من الألفية الثالثة وبخاصة بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، تقابلت أطراف كثيرة لتبديد الرصيد الديني للمجتمع. فقد إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها القوة القائدة للحضارة الغربية بإتجاه تقليص أظافر الإسلام، من خلال إجراءات عديدة حتي يتم إستئناسة فعملت علي تبديد قدر كبير من معانيه. بالإضافة إلي ذلك فقد تسببت الجماعات الدينية المتطرفة في وقوع خسائر كبيرة في المعاني الدينية ، ومن ثم فقد تسببت في تدمير وتبديد معاني التسامح والاعتدال في الدين (٤٦). إلي جانب ذلك فقد عملت الدولة العربية

الإسلامية علي فرض التآكل علي المشاعر والطاقة أو القوة الدينية، بحيث عملت هذه العوامل جميعاً في تبديد رأس المال الديني للمجتمع.

٣- تصورات متباينة لعلاقة الدين بالمجتمع: إرتباطاً بذلك فإننا إذا تأملنا بنظرة شاملة مواقف مختلف الدول من الدين، فسوف نجد أنفسنا في مواجهة أربعة مواقف تتنوع من حيث النظر إلي الدين بإعتباره قيم سالبة للاستقرار الاجتماعي ، أو أنه يشكل قيمة مضافة تدعم وجود الدولة وتثري التفاعل الاجتماعي الحادث في إطارها ، ونعرض فيما يلي لهذه المواقف الأربعة.

أ- إقصاء الدين إلي نطاق الضمير الفردي: إستلهم هذا الموقف مقولاته من النظر إلي التناقض بين السلطة الدينية والسياسية، وهو التناقض الذي قاد من ناحية إلي الحروب الضارية، التي وقعت علي ساحة القرن السادس عشر والسابع عشر والذي تغلبت فيه السياسة علي الدين، او بالأصح الجزء علي الكل . كما إستند من ناحية أخرى إلي الشقاكات والانقسامات الاجتماعية التي تقع عادة بين أتباع الأديان المختلفة ، حيث يدعي كل دين بأن مضامينه ذات طبيعة عالمية متعالية ، ومن ثم فليده الحقيقة الصادقة المطلقة. الأمر الذي قد يعني زيف مضامين الأديان الأخرى ، وهو ما يؤدي في الغالب إلي تفجير كثير من الحروب والصراعات الدينية (٤٧). ذلك بالإضافة إلي إتهام الدين بتقييده للعقل الإنساني وتشكيل الثقافة غير العقلانية في المجتمع، ومن ثم الدعوة إلي حصاره في حدود الضمير الفردي. ويعد السلوك الذي سلكته سلطات الاتحاد السوفيتي قبل إنهيائه تجاه الدين ، وكذلك الاجراءات التي أتخذتها النزعة الكمالية في تركيا، نموذجاً لسعي الدولة بإتجاه إجثاث الدين من جذوره. وإذا كان الاتحاد السوفيتي قبل إنهيائه قد تبني هذه السياسة تجاه الدين ملهما بالتوجهات الماركسية ، فإن إتجاه الماركسيين إلي إقصاء الدين كان بهدف وضع نهاية لتأثير الدين وتدخله في تشكيل التفاعل، في نطاق الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وإبقائه في أكثر الحالات تفاؤلاً بعيداً عن حدود المجال الفردي الخاص. وإذا كانت الدولة الشمولية قد سعت لإجثاث الدين من جذوره ، فقد كان هذا الاستبعاد محدوداً في الدولة الديمقراطية الليبرالية. حيث

رأي بعض المفكرين أنه لكي تكون الدولة ديمقراطية ، فإنها من الضروري أن تصبح علمانية . وأن كان هؤلاء المفكرون لا يطالبون الدولة العلمانية الليبرالية أو الديمقراطية بالاستئصال الكامل للدين ، بل حصاره وقصر فاعليته علي مجال الحياة الخاصة فقط. علي هذا النحو فقد إشتراك فلاسفة السياسة الليبراليون نذكر منهم راولز Rawls وأكرمان Ackerman وأودي Audi وماكيديو Macedo في التأكيد علي إرتباط العلمانية بالديموقراطية . وهو ما يعني فصل الدين عن الدولة، وإستبعاد أية فاعلية له في المجال العام، وكذلك إستبعاد المعتقدات والحجج الدينية من المجال السياسي (٤٨). وهو ما يفتح الأبواب واسعة امام تطور الدولة القومية وتبلور مفهوم المواطنة وتعميقه علي حساب فرص تآكل المرجعيات الدينية. بحيث تسعى الدولة في إطار هذا الموقف إلي تعطيل إعادة إنتاج المعاني الدينية لذاتها في المجال العام ، وهو الأمر الذي قد يؤدي علي المدى الطويل إلي تآكل رأس المال الديني بسبب عدم تداول معانيه بين البشر من خلال تفاعلهم في المجال العام .

ب- القبول المحدود للدين كعنصر فاعل في الحياة العامة: برغم أن هذا الموقف علماني في طبيعته ، إلا أنه يذهب إلي إمكانية أن يلعب الدين دوراً في الحياة السياسية. وأن الدين لا يؤدي في كل الحالات إلي هز إستقرار الدولة العلمانية. يؤكد أصحاب هذا الموقف علي أن إتجاه بعض العلمانيين السلبي نحو الدين كان نتيجة لخبرة الحروب الدينية التي أشرت إليها ، بينما يتحرك التاريخ الأوربي الآن ليشهد ظهور نظم ديمقراطية مستقرة. ومن ثم نجد أن هذه المجتمعات تسمح بقدر محدود من التسامح مع الدين ، مع إستبعاد بعض القضايا الدينية الخلافية من الأجندة السياسية. وذلك لا يتطلب بطبيعة الحال التأكيد علي إستبعاد الدين والجماعات الدينية من الحياة السياسية. هذا بالإضافة إلي إستمرار عديد من الديمقراطيات الأوربية في النص أو التأكيد علي ديانة الدولة في دساتيرها ووثائقها الأساسية، إلي جانب وجود العديد من الأحزاب الدينية في كثير من المجتمعات الديمقراطية. إضافة إلي إستمرار وجود كثير من الجماعات الدينية النشطة التي تبدي وجهة نظرها في سياسات

الدولة، إنطلاقاً من مرجعية معتقداتها الدينية. بل إننا نجد أن هذه المجتمعات تؤكد علي الحرية الدينية ليس فقط فيما يتعلق بالعبادات ، بل أن هذه الحرية قد تتسع أيضاً إلي حد تنظيم الجماعات الدينية في المجتمع المدني والمجتمع السياسي (٤٩). وفي هذا الإطار فإننا نذكر أن أفكار الفيلسوف جون لوك المتعلقة بالديموقراطية والليبرالية ، والتي تتمحور حول أفكار التسامح ، قد إستندت بالأساس إلي مضامين دينية. حيث إستند في تبرير ذلك إلي حجج مأخوذة عن التراث المسيحي ، الذي يؤكد علي ضرورة ان يتعامل المسيحي المؤمن مع هؤلاء الذين قد لا يتفق معهم. وأنه من سوء الفهم أن يقال أن العلمانية - التي تحل محل الدين - هي وحدها التي تسيطر علي الفضاء العام وتنظمه ، لأن ذلك يعد تجاهلاً للمضامين الحقيقية للخطاب السياسي (٥٠).

جـ المصالحة بين الدين والسياسة : يدعو هذا الموقف إلي نوع من التسامح المتبادل والاعتراف بمجالات الاستقلال المتبادلة بين الدولة والدين علي السواء ، فلكل مجال خطابة المنفصل الذي يوجه للموالين له ، غير ان هناك تسامح بين المجالين. في هذا الإطار فإن علي الدولة - مبدئياً - أن تحترم حرية العبادة وأن تترك مساحة واسعة للدين ليتولي تشكيل الضمير الانساني. فإذا منعت الدولة علي المؤمنين بدين معين، الوفاء بالتزاماتهم الدينية ، فإنها بذلك تكون دولة مستبدة ، ومن ثم دولة تفتقد الشرعية. وعلي ذلك فإن النظام الديموقراطي - الذي يلتزم باحترام شعارات المساواة والكبرياء الإنساني ، والسعي من أجل تحقيق الوفاق الإنساني - يمتنع عن إستخدام سلطة الدولة في حرمان البشر من الوفاء بمقتضيات ضمائرهم الدينية. وذلك من شأنه أن يدعم الدولة الديموقراطية ، وفي ذات الوقت يترك المجال رحباً أمام حرية العبادة الدينية (٥١). بالإضافة إلي ذلك فإن علي السلطة المدنية أن تكون علي إستعداد لقبول مشاركة الجماعات الدينية والأشخاص المتدينين والمنظمين سياسياً في العملية الديموقراطية. وفي المقابل فإن للمتدينين نفس حرية الآخرين فيما يتعلق بتعاملهم مع الدولة، من خلال القنوات السياسية المتفق عليها. وفي هذا الإطار فيمكنهم أن ينتقدوا سياسة الدولة ولو من مرجعية دينية ، وأن يشكلوا ضغوطاً

مستندين إلى أسس دينية ، بل أن يتحركوا من أجل الضغط، لكي تفرض علي الدولة إحترام معتقداتهم الدينية.

وربما بذلك يصبح من غير الأخلاقي أن تستبعد الدولة بالقوة أيا من الفئات الاجتماعية ، بما في ذلك الجماعات الدينية من المشاركة الديمقراطية. في مقابل ذلك فإن علي الجماعات الدينية أن تساعد في التأكيد علي إحترام حرية المواطنين الآخرين ذوي المعتقدات الدينية المختلفة والمخالفة. وأن يعترفوا بشرعية إستقلال الدولة وتنظيمها لسياساتها دون إعتراض من الجماعات الدينية، وهو ما يعني تسليم الجماعة الدينية بحق الدولة في أن تتخذ الفعل السياسي الذي يتفق مع مصالحها ومبادئها ومنظوماتها القيمية ، وأن يلتزم المتدينون بذلك. في نطاق ذلك ، فإن الدولة التي لا تملك إستقلالاً منفصلاً عن التوجهات الدينية من المحتمل أن لا تصبح دولة ديمقراطية. وهو ما يعني أن لا يكون هناك إستبعاد مصطنع أو مقصود لأي من الجماعات أو الحجج الدينية من العملية السياسية. كما لا ينبغي أن تكون هناك قيود مفروضة بصورة مسبقة علي النشاط الديني، حتى لا يضر بإطار العمل الديمقراطي. في مقابل ذلك فإنه علي الجماعات الدينية أن تتراجع عن أي نشاط يشير إلى سعيها بإتجاه إمتلاك سلطة دينية أو مدنية. إذا تحقق ذلك فإننا نكون بإزاء دولة تستند إلى عقد إجتماعي يتوازن في إطاره إتساع مساحة الفعل السياسي للدولة بما لا يتجاوز حريات البشر في الإعتقاد والارتباط بمرجعياتهم الدينية. دون أن يشكل هذا الإرتباط الديني قيداً أو عائقاً أمام الفعل السياسي للدولة التي تسعى لتحقيق مصالحها ، التي هي مصالح مواطنيها بغض النظر عن إنتماءاتهم وولاءاتهم الدينية (٥٢). ويمكن أن نشير إلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تجسيدات لهذا الموقف أو النمط.

د- الدولة ذات المرجعية الدينية: يعبر قيام الدولة الدينية عن أحد المواقف المعبرة عن التيار الديني، والذي قد يتطور في فاعليته حتى بناء وتأسيس الدولة ذات المرجعية الدينية، حيث تلعب المعتقدات الدينية في إطار هذا النمط دوراً محورياً، سواء فيما يتعلق بتأسيس وبناء الدولة ، أو فيما يتصل بإستمرارها

وتشكيل فعلها السياسي. في إطار هذه الدولة نجد أن المعاني الدينية تلعب دوراً أساسياً في توجيه أداء الدولة وسلوكياتها عموماً. وتعد إيران وإسرائيل تجسيدا لهذا النمط الذي تلعب فيه المرجعية الدينية دوراً حيوياً في تشكيل سياسات الدولة وتعيين سلوكياتها. حيث يستخدم الدين من قبل دول هذا النمط حينما يواجه المجتمع أزمة ويحتاج إلى تعظيم قدراته لتجاوز هذه الأزمة. وفيما يتعلق بمكانة الدين في التجربة الإيرانية، فإننا نجد أنه لأسباب حضارية وتاريخية ودينية إزدهر المذهب الشيعي في إيران. ومن طبيعة المذهب الشيعي أن رمزيته ذات طبيعة ثورية، ترجع منابعها إلى التشيع لأهل البيت من ناحية، ومن ناحية ثانية إلى درامية إستشهاد الإمام الحسين. إضافة إلى الإعتقاد في العودة المتوقعة للإمام الغائب، الذي سوف يظهر ليملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً من ناحية ثالثة. إلى جانب ذلك تلعب عقيدة ولاية الفقيه دوراً محورياً في الفكر السياسي الشيعي، حيث تجسد ذلك محورياً في طبيعة الدور الذي لعبه آيات الله في قيادة سيناريو الثورة الإيرانية، التي وضعت نهاية لحكم الشاه، وأسست محل الملكية المنتهية جمهورية إيران الإسلامية (٥٣). في هذه المرحلة لعب الدين دوراً هاماً وشكل طاقة مضاعفة دفعت بفاعليتها أحداث الثورة حتى حققت نتائجها. وقد إستدعت إيران بعد ذلك الدين في أكثر من مناسبة لكي تشكل طاقة تعظم قدراتها. حيث تحقق ذلك حينما قامت الحرب بين العراق وإيران، التي كان المقاتلون يذهبون إلى الحرب معبئين بعواطف الاستشهاد الحسينية. مرتدين أكفانهم البيضاء، منطلقين إلى الموت بشوق الشهادة ينشدون نشيدها، يفتحون صدورهم لرصاص الآلة الحربية التي تدفق سلاحها من الترسانة الغربية. وقد برزت الرمزية مرة ثانية حينما تفجرت الأزمة النووية الإيرانية، حينما إستدعي الشيعيون المحافظون العواطف الدينية، حيث بدأنا نلاحظ لغة دينية تمارس بها السياسة (٥٤). ففي مقابل قول الرئيس الأمريكي بوش تارة «سوف أعلنها حرباً صليبية» وحديثه تارة أخرى عن محور «الشر» في مقابل محور «الأخيار». قدم الرئيس الإيراني أحمددي نجاد لغة مفرداتها «الطواغيت» و «المفسدون في الأرض»، حيث تداخلت لغة الدين مع لغة السياسة، بحيث نلاحظ مرة أخرى

إستدعاء اللغة والعواطف الدينية لتولد طاقة دافعة للمواقف السياسية.

كما تعد إسرائيل الدولة الثانية التي نستشهد بها في نطاق هذا النمط من الدولة العلمانية التي تستدعي الدين للعبث به في قلب السياسة. بداية نجد أن الدين قد لعب دوراً محورياً وإيجابياً، في قيام دولة إسرائيل، حيث شكلت العواطف والاستشهادات الدينية إطار المعاني، الذي عملت في نطاقه السياسة والدبلوماسية الاسرائيلية. تأكيداً لذلك قول المفكر الإنجليزي «توماس برايت مان» إن الشعب البريطاني يدعم عودة اليهود إلى فلسطين، حتي يمكن أن يجعل من وقوع سلسلة الأحداث المتنبأ بها، والتي تبلغ ذروتها بعودة السيد المسيح «عليه السلام». ويتسق مع ذلك قول عضو البرلمان الإنجليزي «هنري فنش» الذي كتب في عام ١٩٦١ «أن اليهود الذين عادوا إلى وطنهم سوف يرثون كل الأرض التي كانت لهم من قبل. وسوف يعيشون فيها بأمان ويستمررون فيها إلى الأبد»، وقد ذهب فنش، اعتماداً علي تفسيره لسفر التكوين «الآية ١٢:٣» إلى القول بأن الله سوف يبارك تلك الأمم التي تدعم عودة اليهود».

وفي عام ١٩٨٠ حينما صعد الرئيس رونالد ريجان إلى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، نجده خلال عامين من بداية رئاسته، عبر فيما لا يقل عن سبع مرات في أحاديثه العامة، عن إعتقاده في معركة «هرمجيديون» بإعتبارها المعركة النهائية التي إستولت من خلالها إسرائيل علي «القدس» في حرب ١٩٦٧. وفي حديث خاص مع «توم دين» مدير الايباك - حينئذ - قال ريجان «تعرف أي رجعت إلي أنبياءك القديمي في العهد القديم، والاشارات التي تشير إلي «هرمجيديون»، ووجدت نفسي مندهشاً عما إذا كنا نحن الجيل الذي سوف يشهد تحقيق ذلك؟». وحينما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ برزت المعتقدات الدينية التي تشكل عقيدة المحافظين الجدد، وسيطرت علي تفكير النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية. التي تذهب مبادئها إلي «ان عهد الله وميثاقه لإسرائيل أبدي وشامل إستناداً إلي آيات سفر التكوين» و «أن إسرائيل قد أستدعيت كأمة بإعتبارها أداة الله في الأرض». وبذلك من الضروري أن يفسر سفر التكوين بإعتباره يقود إلي الدعم السياسي والروحي لدولة إسرائيل،

إستناداً إلي أحدي الآيات التي تقول «أنني سوف أبارك هؤلاء الذين يباركونكم، وسوف العن الذين يلعنونكم» (٥٥).

وإذا كان الدين قد أستدعي لاستكمال إنشاء الدولة الصهيونية، وكذلك المحافظة علي إستمرارها، فإننا نلاحظ أن الدين كان يستدعي عادة، ليدعم الدولة في أوقات الأزمات. تأكيداً لذلك أننا كنا نشاهد أثناء الحرب العربية السادسة التي خاضها رجال حزب الله مع الجيش الإسرائيلي علي الساحة اللبنانية، جنود إسرائيل، وهم يلبسون «الطاقة» اليهودية الشهيرة ويقرأون آيات العهد القديم في أوقات راحتهم. بذلك شكلت المعاني الدينية في الحالتين، الإيرانية والإسرائيلية طاقة أضيفت إلي الممارسات الواقعية للدولة فعظمت قدراتها، ومن ثم ساعدت علي إنجاز الفعل العسكري. الأمر الذي يشير إلى أن المعاني الدينية في الحالتين، قد شكلت رأسمالا دينيا بدونه من الصعب أن تتحقق هذه النتائج (٥٦).

خامساً: إضرار العنف الديني بالأمن القومي

المتأمل للعلاقة بين الدين والسياسة يدرك أن هذه العلاقة تمر بحالة أزمة صنعتها أطراف عديدة، وهي الأزمة التي كان من نتيجتها تقديم تفسيرات تسعى إما إلى سيطرة الدين على السياسة، وهو ما ترفضه سياسة الدولة المدنية الحديثة. أو إقصاء الدين عن السياسة وتهميشه بحيث لا يكون له دوره الفعال في إطار الدولة الحديثة، ومما لا شك فيه أن هذه الأزمة صنعتها أفكار وتصورات وممارسات عديدة، كانت في أغلب الأحيان ذات طبيعة تصادية، ويمكن القول بوجود متغيرات كثيرة هي المسئولة عن تشكل هذه الأزمة.

١- يتمثل أول هذه المتغيرات في الخلاف حول مكانة المرجعية الدينية في الدولة، في هذا الإطار توجد أزمة تأويلية حول مفهوم الدولة الدينية، وربما يرجع أساس هذه الأزمة إلى ثلاثة اعتبارات. حيث يتمثل الأول في التداخل بين الدين والسياسة في العصور الراشدة، فقد تصادف تاريخياً أن تضافرت السلطة الدينية والدنيوية إبان حكم الخلفاء الراشدين الذين تولوا أمور الدولة الإسلامية بعد وفاة رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم)، الذي اجتمعت لديه السلطتين

الدينية والديونية على السواء. ويرجع هذا التضافر ليس لنص إلهي صريح بدينية الدولة، ولكن إلى أن الخلفاء الراشدين كانوا ذوي سبق وتفقه ديني، إضافة إلى أنهم تعلموا السياسة وأتقنوها من خلال المعارك التي خاضوها، في مواجهة الملوك أو الأباطرة الذين تعاملوا معهم. ويتصل الاعتبار الثاني بالدور الذي تلعبه فكرة الإمامة في الفكر الإسلامي الشيعي، وهو الفكر الذي تحيز للإمامة كسلطة دينية على حساب السلطة الديونية، دون أن تتدخل مباشرة في الحكم (٥٧). لذلك أسس هذا الوضع انطباعاً بأن الفكر الشيعي يبشر بدولة دينية، - وهذا غير صحيح- وقد أدى ذلك ببعض فقهاء السنة إلى الحديث عن المرجعية الدينية، كمقابل للمرجعية الدينية الشيعية. بينما يستند الاعتبار الثالث إلى بعض الكتابات الدينية التي تميل إلى التفسير الحرفي للنص، وهي كتابات متشددة بطبيعتها، ومن عباءتها خرجت فكرة «الحاكمية» التي قال بها العلامة الإسلامي أبو الأعلى المودودي، استناداً إلى القراءة الحرفية لبعض آيات القرآن.

وبرغم أن الشيخ محمد عبده - وبعض الذين عاصروه - قد حسم هذا الخلاف منذ فترة طويلة، حيث ميز بين النظام الثيوقراطي في المفهوم الغربي وبين النظام الديني. ففي «الأول يتلقى الحاكم سلطته إما من رجال الدين أو الحق الإلهي بوصفه ظل الله على الأرض. والمقصود بهذا عند كثير من أصحاب التيار الديني يتمثل في ادعاء شخص أو مؤسسة الحق في تفسير الدين وفهمه مما يكسبها حقوقاً سياسية ودينية على أساس ديني». ويتفق مع ذلك الدكتور يوسف موسى الذي ذهب إلى القول «إن مصدر السيادة هو الأمة وحدها لا الخليفة، لأنه وكيل عنها في أمور الدين وفي إدارة شؤونها حسب شريعة الله ورسوله (٥٨).

ولذلك يستمد الحاكم الشرعية من الأمة، فلها حق نصحه وتوجيهه وتقويمه إن أساء، بل حق عزله عن المنصب الذي وليه عنها باختيارها إن جد ما يوجب عزله، فيكون من المنطقي أن يكون مصدر السيادة هو الموكل الأصلي لا النائب الوكيل» (٥٩). وبرغم ذلك نجد أن البعض الذي تطرف بالدين حتى عنف به، ما زال يؤكد على الدولة الإسلامية، وهو القول الذي تلقفه الإعلام الغربي كأحد

الانتهاكات التي يعاير بها الإسلام، وهو الاتهام الذي شكل أحد جوانب الأزمة بين الدين والسياسة، والذي يعد أحد مصادر العنف والإرهاب المؤثر على الأمن القومي واستقرار الدولة والمجتمع.

٢- ويعد الخطاب الغربي عن الإسلام أحد متغيرات أزمة العلاقة بين الدين والسياسة في المنظور الإسلامي، حيث نجد أن بعض أجهزة الإعلام الغربية عملت على إعادة إنتاج صور سلبية ومُطوية عن الإسلام والمسلمين والعرب. وبعض هذه الصور يتغذى من مصادر عديدة للصور، التي ينتجها العرب والمسلمون وتنطوي على جوانب سلبية وسيئة (٦٠). وإرتباطاً بذلك سعت المجتمعات الغربية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية في التضييق على الإسلاميين المتطرفين، بملاحقتهم والسعي إلى تفكيك قواعدهم كما حدث بالنسبة لتنظيم القاعدة وجماعة طالبان في أفغانستان. وهذا التفكيك هو الذي دفع إلى شن الحرب على أفغانستان، في محاولة لتفكيك قواعدهم إضافة إلى شن الحرب على العراق الذي أصبح متخماً بهذه الجماعات الخارجة عن اعتدال الإسلام، باعتبار أن هذه المجتمعات تضم هذه الجماعات ومن الضروري اجتثاثها من جذورها. بالإضافة إلى ذلك فقد عملت القوى العالمية باتجاه تقليص قدراتها، عن طريق غلق مصادر التمويل عليها، ومصادرة أموالها أو تجفيف مصادر تمويلها، وقد أصدرت الولايات المتحدة والدول الغربية القوانين التي تؤمن ذلك. وانطلاقاً من هذه الصورة السلبية التي شكلتها المجتمعات الغربية للجماعات الإسلامية المتشددة التي وصلت بالإسلام إلى حد الإرهاب، فإننا نجدها قد وسعت هذه الصورة لتشمل كل مقاومة تسعى إلى تحرير مجتمعاتها بغض النظر عن طابعها الديني. في هذا الإطار دخلت كل الجماعات التي تناضل من أجل استقلال مجتمعاتها، كما هي الحال في جماعات المقاومة التي تناضل في فلسطين، أو الجماعات التي تناضل من أجل المشاركة في العملية الاجتماعية والسياسية، أو المطالبة بقدر من العدل الاجتماعي (٦١). بالإضافة إلى ذلك فقد سعت المجتمعات الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، في إطار خطتها لتجفيف المنابع إلى الضغط من أجل إصلاح نظم التعليم، بخاصة التعليم الديني، في

الدول التي ينطلق منها أعضاء، حتى تتحكم في طبيعة الأفكار التي تندفق إلى عقولهم فتصنع سلوكهم.

٣- وتلعب حالة الأزمة التي تعيشها جماعات التيار الإسلامي المتشدد دوراً أساسياً في هذا الصدد، ويعتبر السعي من أجل الانفصال أو التميز عن السياق البيئي المحيط أحد مظاهر هذه الأزمة. وتعد الجماعة الإسلامية هي من غطت الحركات الاجتماعية التي تسعى إلى تجنيد أعضائها من نفس المجتمع. ويتميز الأعضاء الذين ينجذبون إلى هذه الجماعة بكونهم يعانون مما يسميه عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز بالفشل الدافعي، أي العجز عن إشباع الحاجات الأساسية في ظل النظام الاجتماعي القائم. فإذا انجذبوا إلى بعضهم البعض أو إلى الجماعة التي تضم مناظرين لهم، ويعانون من نفس الفشل الدافعي، فإن الجماعة تبدأ في تطوير بنية أيديولوجية لهم. عادة ما تكون قائمة في ثقافة المجتمع أو في بنية الأيديولوجيا العامة، وفي العادة تستند الأيديولوجيا التي تعمل الجماعة على تطويرها إلى عناصر ليست موضع قبول عام من الثقافة العامة وإن كانت قائمة بها.

فإذا تطرفت الجماعة بهذه الأيديولوجيا فإنها بذلك تؤسس أيديولوجيا تتناقض مع الثقافة أو الأيديولوجيا العامة، وقد حدث نفس الأمر بالنسبة لجماعات التيار الإسلامي كحركة اجتماعية، فلأن الثقافة أو الأيديولوجيا السائدة لم تطور المجتمع، ولم تساهم في إشباع حاجاته الأساسية. فإن الأيديولوجيا التي يطورونها تكون أيديولوجيا مضادة، وحتى تصبح واضحة فينبغي أن تكون نصية وبلا تأويل، وأن يحتكر تحديد معنى النص بعض أعضاء الجماعة، الذين قد يصل بهم الأمر إلى تطوير تأويل منحرف، وإسلام يختلف أحياناً عن الذي أوحى به والمتعارف عليه. ألم تكن هذه هي حالة إسلام جماعة طالبان التي منعت تعليم المرأة وفرضت نقابها وليس حجابها على عكس ما يذهب الإسلام الصحيح، ومن يخالف أيديولوجية الجماعة سواء كان خارج بنيتها أو من بين أعضائها، من المنطقي أن يصبح مستهدفاً للعنف (٦٢).

٤- من مظاهر الأزمة أيضًا أن الجماعة الإسلامية مثل أي حركة اجتماعية تسعى إلى تأكيد تماسك بنائها الداخلي، الذي يكون هشًا في البداية، من خلال فرض قدر من الصرامة أو القيود التي تحافظ على سيطرتها على أعضائها. خاصة إذا سعت هذه الجماعة إلى تمييز ذاتها ليس عن المجتمع العام فقط، ولكن عن الجماعات الأخرى المناظرة، ومن ثم تبني أيديولوجيا تستند إلى تفسير نصي مخالف لها. ذلك يعني «أن السياقات التاريخية تصبح هامة لفهم دعاوى وآليات التأويل والإنتاج الفقهي التكفيري المتشدد. فحزب التحرير والشيخ النبهاني كانا يحاولان التمايز عن البنية الأيديولوجية للإخوان المسلمين في مصر وغزة والضفة الغربية منذ أوائل الخمسينيات. ومن ثم لم يكن من الممكن لحزب التحرير أن يطرح ذات الأطروحات الإخوانية، وقد شكل خروج شكري مصطفى على «جماعة الإخوان المسلمين» وتأسيسه جماعة «المسلمون» وتمايزه وانخلاءه التنظيمي عنها «بعدًا أساسيًا» يمكن أن يساعد في فهم عملية تأسيس الأيديولوجيات الإسلامية السياسية الراديكالية. إن صناعة الحدود الأيديولوجية الفقهية والتمايزات الرمزية حتى في داخل ذات الانتماء الديني، هي جزء لا يتجزأ من عملية تأسيس هذه الجماعات، أيا كانت دوافع ومبررات وعوامل تأسيسها اجتماعيًا وسياسيًا وأيديولوجيًا. لأنه بدون صناعة الحدود الرمزية والأيديولوجية ولا سيما في المجال الديني، تفقد هذه الجماعة مبرر وجودها التنظيمي» (٦٣). فإذا أسست الجماعة أيديولوجيتها المتميزة، فإن هذه الأيديولوجية تصبح أساسًا للتنشئة الاجتماعية لأعضائها، يستوعبونها بشكل متشدد وصارم. فإذا حاول أي من الأعضاء الخروج عليها، فإن ذلك يعني عمليًا أن لديه خريطة بنائها التنظيمي، ثم إن خروجه يعني انتقاصًا من رأسمالها الديني. كما أنه يعتبر مؤثرًا على هشاشتها، إضافة إلى إمكانية أن يصبح سلوكه مثالًا يحتذى، لذلك فالعنف في مواجهته واجب، لاستئصال آثار محتملة لخروجه عليها، ولكي يصبح عبرة لمن يريد أن يعتبر.

٥- وتعتبر حالة «الأنومي» التي يمر بها المجتمع، والتي تشير إلى انهيار الثقافة ومنظومات القيم، الضابطة لإيقاع التفاعل الاجتماعي، أحد الظروف

المساعدة على تفريخ الجماعات الإسلامية المتشددة، والحرفية في قراءتها للنصوص المقدسة. وإذا كانت منظومات قيم الثقافة تشكل مرجعية لمختلف أفراد المجتمع، فإن سقوط أو هشاشة هذه المرجعية - متزاوجة مع بعض حرمانات الإشباع في الواقع - قد يقود إلى البحث عن مرجعيات بديلة. وتعد المرجعية الدينية من بين المرجعيات التي يتم اللجوء إليها، باعتبارها المرجعية الأصلية التي تشكل قاعدة الثقافة. ومثلما يذهب البعض إلى الارتباط بمرجعية ماركسية أو ليبرالية، فإن جماعات التيار الإسلامي لا تستدعي مرجعية إسلامية واحدة، بل تستدعي مرجعيات إسلامية متنوعة. تصل إلى حد الاختلاف، الذي ينشأ أحياناً عن تباين القدرة أو الكفاءة أو الأهلية لقراءة النص. لذلك شهدت الساحة الإسلامية متصلاً طويلاً تصطف عليه جماعات عديدة تتباين من حيث قدراتها على قراءة النص، أو من حيث قدرتها على ملاءمة النص مع السياق المحيط. ونتيجة لذلك تظهر جماعات عديدة كل منها ترى أن مرجعيتها هي الأقرب إلى دلالة مضمون المقدس، ومن الطبيعي أن يصبح ذلك مصدراً للتنافس، وربما ساعد في نشر العنف في المجتمع. ومن المنطقي أن يؤدي ذلك إلى بروز آليات تعمل على إنتاج الغلو وتزيد من معدلاته، ناهيك عن طابع السرية والمطاردة والانضباط ومحاولات اختطاف الكوادر من قبل الجماعات، يضاف إلى ذلك أن المنافسة تؤدي أحياناً إلى تزايد معدلات الغلو والعنف (٦٤). وتتسع المنافسة بين هذه الجماعات لتقود إلى العنف والصراع ضد بعضها البعض من ناحية، وإلى العنف ضد الدولة والمجتمع إثباتاً للكفاءة أو القدرة أو الزعامة من ناحية ثانية، حتى يصبح هذا العنف مبرراً في كل جوانبه، لذلك فإنه من الطبيعي أن يكون موجهاً بتفسيرات نصية متشددة كذلك.

٦- ثمة بعد آخر للأزمة أو لتعمق واتساع مساحة العنف في المجتمع، وهو البعد الذي يتمثل في أنه إذا كانت إحباطات الحرمان من الإشباع، هي التي ولدت في جانب منها عنف جماعات التيار الديني كأحد أمطالع العنف، فإن إحباطات الإنجاز أو تحقيق الآمال قد يدفع إلى جيل أو موجة جديدة من موجات العنف. وإذا كانت الجماعات الإسلامية قد تأسست بهدف بناء المجتمع

الإسلامي فإن عجزها عن ذلك قد يصيبها بسيكولوجيا الحصار، الذي يحتاج إلى العنف كآلية للقفز فوق أسواره. هذا الحصار يتأكد بسبب ظروف عديدة. منها أن هذه الجماعات قد عجزت عن توسيع قاعدتها الاجتماعية من خلال الانتشار بين الجماهير، التي تتحول إلى وعاء واسع لتجنيد عضويتها وإلى درع تحتمي به في لحظات كرها وفرها. ومنها أنها عجزت عن تحقيق نجاحات سياسية كبرى، أو إنجاز تغييرات راديكالية وكلية شاملة، ومنها أنها فشلت في استراتيجيات الأسلحة من أعلى. إلى جانب الانكسارات - والتشتت والتناثر الذي أصاب هياكلها التنظيمية، يضاف إلى ذلك - وهو هام - قدرة جهاز الدولة على السيطرة على عمليات العنف، وتخفيض معدلاته ووتائره وخرائطه الجيوبوليتيكية الداخلية (٦٥).

فقد أصبحت هذه الجماعات أسيرة حصار سيكولوجي أو معنوي بين آمالها وطموحاتها المثالية المتفائلة التي بدأت بها، وبين مواجهة الواقع لها، وهي المواجهة التي تصرع هذه الآمال تحت أقدامها، في هذه الحالة تصاب بحالة من اليأس، الذي يتجاوز القدرة على الاحتمال. ويصبح العنف هو المطية للخروج من هذه الحالة، إنه عنف الانتحار، الذي يتجه إلى إفناء الذات كما يتجه إلى إفناء الآخر (٦٦). أيا كانت الدائرة أو الساحة التي يقف عليها هذا الآخر، فثقافة الخروج من اليأس لها عذوبتها خاصة إذا تعانقت مع مثل أو خيالات الشهادة.

٧- ويعد العنف الذي يمارسه النظام السياسي أحد المتغيرات المولدة للتطرف والعنف، ونعني بالعنف اللفظي حينما تصبح لغة الرموز السياسية غير ملائمة لمخاطبة الجماهير. فتؤذي مشاعرها أو تضر ببعض المعاني الرمزية التي لديها، وزعامات العالم الثالث أبوية ترتكب كثيراً من الإهانات تجاه شعوبها، مستغلة إنهماكها في التكيف وظروفها المتردية. وقد يتجسد العنف على هيئة تجاهل مطالب الجماهير وعدم الاكتراث بإشباع حاجاتها^٦، وإذا كان النظام

^٦ تعتبر تظاهرات ١٧، ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ من هذا القبيل، حيث رفعت الدولة أسعار البوتجاز برغم من إدراكها تأثير عسر الظروف الاقتصادية على الأسر في الأحياء الشعبية، ولقد تصادف أن ارتبط بذلك رفع الدولة لسقف طموح إشباع الحاجات الأساسية.

السياسي في فترات سابقة، قد ألقى ببعض الإخوان المسلمين في السجون بسبب إرتكابهم العنف الذي بلغ حد قتل رئيس للوزراء فيما قبل ثورة ١٩٥٢، والسعى لقتل الرئيس ناصر في محاولة القفز على السلطة - عنوة - والأمسك بها. فإن هذه الأنظمة السياسية ساقطهم سوء العذاب بسبب عبثهم بالدين، ونشر الفوضى في بنائه وبناء المجتمع، تاركة لأخوانهم الذين عاشروهم، والذين ما زالوا على قيد الحياة خبرات وذكريات مؤلمة، ومن ثم تستطيع القول بأنه في داخل هذه السجون ولد التطرف، لقد بدأ أفراد اخوان السجون يطرحون عن وعي زائف سؤال بسيط خدعوا به أنفسهم، لماذا كل هذا العذاب الذي يصب علينا، وأي جريمة اقترفناها إلا أن قلنا ربنا الله، ومنهجنا الإسلام ودستورنا القرآن. وما نريد من أحد جزاءً ولا شكورًا، إلا أن نؤدي واجبنا نحو ديننا، وأن يرضى الله تعالى عنا، أيمن أن يكون العمل للإسلام في بلد إسلامي جنائية ينكل بنا من أجلها كل هذا النكال؟. وبرغم أن هذه الأسئلة حق إلا أنه حق أريد به باطل، ويخدم هدفًا مخادعًا وماكرًا غير معلن. وإجابة على ذلك، نجدهم قد إتجهوا إلى تكفير المجتمع. بإعتبار أن أعضائه كفار خارجون عن ملة الله، هم بشر لا دين لهم، ثم ينتقلون من ذلك إلى طرح سؤال آخر. إذا كان ذلك حكم هؤلاء الذين يعذبوننا حتى الموت، فما حكم سادتهم الذين يأمرونهم ويوجهونهم، ويصدرون إليهم الأوامر؟ ما حكم أولئك القادة والحكام الذين في أيديهم سلطة الأمر والنهي والإبرام والنقض. الذين لم يحكموا بما أنزل الله، ولم يكتفوا بذلك حتى حاربوا بكل شدة كل من يدعو إلى الحكم بما أنزل الله؟. هؤلاء بالنظر إلى أولئك المتطرفين أشد كفرًا وردتهم عن الإسلام أكثر صراحة، لسان حالهم المتطرف والارهابي يقول حسبنا فيهم قول الله تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) (المائدة: ٤٤). وبعد أن اقتنعوا بهذه النتيجة وآمنوا بها انتقلوا إلى سؤال آخر توجهوا به إلى من معهم من السجناء والمعتقلين، ما قولكم في هؤلاء الحكام الذين لم يحكموا بما أنزل الله، وازادوا على ذلك بالتنكيل بكل ما دعا إلى الله؟ فمن وافقهم على تكفيرهم فهو منهم، ومن خالفهم أو توقف للتأمل في الأمر فهو كافر مثلهم (٦٧). لأنه شك في كفر الكفار، ومن شك في كفر الكفار فهو كافر، ولم يقفوا عند هذا الحد بل انتقلوا

إلى سؤال تالي، وهذه الجماهير التي تطيع هؤلاء الحكام وتخضع لهم، وهم يحكمون بغير ما أنزل الله، ما حكم هؤلاء؟. ويكون الجواب حاضرًا عندهم، إنهم كفار مثلهم فقد رضوا بكفر هؤلاء الحكام وأقروه وصفقوا له، والرضى بالكفر كفر، ومن هذا المنطلق انتشرت موجة تكفير الناس بالجملة. وتفرعت عن هذه الفكرة أفكار فرعية متطرفة أخرى، غير أن البداية كانت مع عنف وقسوة النظام السياسي معهم، فالعنف لا يولد إلى عنفًا أو شدة، والضغط لا يكون من ورائه سوى الانفجار (٦٨). لقد كان ذلك فكر وتفكير الذين عذبتهم خبرة سجون الخمسينيات والستينيات، وهو ذات الفكر الذي شكل الأيديولوجيا التي قادت عنف التيار الإسلامي، ابتداء من السبعينيات ولعدة عقود تالية، حتى بدأت نذر العولمة قبل عقد من نهاية الألفية الثانية، ومن ثم بدأت طبيعة وأمط العنف تتشكل من جديد.

٨- ذلك يعني أن متغيرات العنف تصدر من كل اتجاه وهو ما يؤدي إلى انتشار العنف على ساحة المجتمع والعالم، كأنما الأرض أصبحت تنبت عنفًا، كأنما هي دائماً حبلى بأطفال العنف. ومن الطبيعي أن يؤثر ذلك كثيرًا على الأمن القومي للمجتمع. لكونه يعمل دائماً باتجاه هز توازنه وضرب استقراره في مقتل، ذلك يحدث من جوانب كثيرة. ويعد التأثير على عملية التنمية أول أضرار العنف بالأمن القومي، هذا الإضرار قد يكون واضحًا وصريحًا. حينما تحدث انفجارات في المدن الحضرية بما في ذلك العواصم الأساسية أو في طابا أو شرم الشيخ أو بميدان التحرير، يسقط في إثرها قتلى من البشر وخسائر مادية كذلك. فإنه من المؤكد أنها تضر بصورة واضحة بالسياحة - كما فعلت في حينها - وقد أصبحت موردًا للعملة الصعبة في مجتمع يعاني من عجز دائم في ميزان المدفوعات. ليس ذلك فقط ولكنه يفرض أيضًا كثيرًا من العنف الاقتصادي حيث تعتمد البلاد معيشيًا في مواردها على السياحة وبذلك يساعد العنف على خلق حالة من التوتر الاجتماعي (٦٩). والذي يتزايد تراكمه في فضاء المجتمع، أو قد يصبح العنف كامنًا - نوع من الحنق والغيط الذي يكبت - بسبب الخوف والتوتر داخل الذات البشرية لتمتلى به. فيمنعها من المشاركة الفعالة في دفع عجلة المجتمع، ويدفعها إلى البحث عن صالحتها الخاص، على

حساب إسقاط الصالح العام من الاهتمام، وما تبقى من توتر ناتج عن ذلك، فإننا نجده يتدفق إلى فضاء المجتمع.

يؤثر العنف أيضًا على الأمن القومي للمجتمع لأنه يؤسس عادة الاجترار على السلطة، الأمر الذي يفقدها القدرة على الضبط والسيطرة، وهو الباب الخلفي لتآكل الشرعية التي منحت لها. فإذا هي تبادلت عنفًا بعنف، فإن ذلك قد يدفع بعملية العنف المتبادل إلى الدوران بفعل تبادلات العنف المتقابلة، في هذه الأثناء من المنطقي أن تتسع مساحة العنف على حساب تآكل قدرة الضبط. فإن أصبحت الدولة أكثر عنفًا أو قهرًا فإننا نكون بإزاء أحد احتمالين، تزايد مساحة العنف إذا كان البطش أو القهر محدودًا، أو تزايد تراكم التوتر ليصبح عنفًا مؤجلًا إلى إشعار آخر، ينفجر حينما تهتز موازين القوة ولو للحظة، أو حينما يأتيه دعم من الخارج، وتكنولوجيا الاتصال الحديثة ذات فعالية في هذا الصدد. ومن ناحية ثانية فإن انفجار العنف أو تشبع الأرض به قد يحرم الدولة من السلوك الاستراتيجي، الذي قد يهتم كثيرًا بالإشباع الفوري لحاجات البشر في الحاضر، ولغير صالح بناء مستقبل أكثر قدرة على تحقيق الإشباع (٧٠). فالدولة القائمة على أرض الواقع «حبلى بالتوتر» كأنما هي تسير على سطح من صفيح ساخن إذا جاز لنا أن نستعير تعبير الكاتب الأمريكي «يتنسى ويليامز». سلوكها دائمًا تكتيكي، تلهث جاهدة لإشباع بعض الحاجات، ولو بشكل ناقص ومظهري، حتى تؤجل الانفجار، وتكون الدولة حينئذ كمن يهوى البقاء دائمًا راقصًا أو متأرجحًا عند منتصف الدرج. لا هي أسست التنمية والتحديث بمنطق استراتيجي حتى تؤسس الاستقرار والتحديث لمجتمعاتها، ولا هي اكتفت بمنطق تكتيكي بحث فاقصرت جهودها على إشباع الحاضر، فقد شغلها هاجس الخوف من تفجر العنف، عن تنمية المجتمع وتطوير قدراته. وفي ذلك إضرار بالغ بالأمن القومي، لأن التوقف عن التنمية وهدر الإمكانيات، في عالم تتسارع فيه الخطى من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، يعتبر في حد ذاته هدرًا للقدرات، التي يمكن أن الاستفادة منها للمساهمة في بناء المستقبل بدلًا من هدره.

بالإضافة إلى ذلك فإن انتشار العنف في المجتمع، وانشغال الدولة

بملاحظته، يؤدي إلى رسم صورة من عدم الاستقرار للدولة والمجتمع أمام العالم الخارجي، حيث تبدو الدولة ضعيفة أمام العالم الخارجي، ومنشغلة عن مهامها الأساسية في تحديث المجتمع. وقد يحاول البعض الخارجي البحث في أسباب انتشار العنف، فيجد أن الدولة تقع عليها مسؤولية كبيرة، تتمثل في العجز عن تعبئتها للموارد من أجل التحديث، لإشباع حاجات البشر أو بسبب ممارساتها للقمع والعنف السياسي (٧١). الأمر الذي يدفع إلى استبعاد عالمي لمكانة هذه الدولة وأدوارها، بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار العنف في المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن تشارك في عملية التنمية بحجة عدم الاستقرار الاجتماعي. في عالم أصبحت الاستثمارات الأجنبية تلعب دوراً رئيسياً في تنمية المجتمعات، بخاصة مجتمعات العالم الثالث، وهو ما يؤدي بدوره إلى مزيد من عدم استقرار المجتمع، ومزيد من إبراز عجز الدولة. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى مزيد من التراجع على كافة المستويات، وتشويه صورة الدولة أمام العالم الخارجي، وفي ذلك إضرار فادح بالأمن القومي، بل إننا نجد أن استمرار حالة عدم الاستقرار قد تدفع إلى إغراء القوى الخارجية بالإقدام على التدخل في شؤون المجتمع.

سادساً: الدين وآليات الإصلاح في العالم العربي

كيف نخطو على طريق الإصلاح والتغيير والتحديث إذاً؟ وفي أي اتجاه ينبغي أن تسير الجياد؟ سؤال طرحته جماعات التيار الديني على نفسها وقدمت إجابات مختلفة تختلف باختلاف طبيعة الفصيل الديني وقدراته على الصعيد الفكري أو الحركي. كما تختلف باختلاف إدراكه لطبيعة الواقع العالمي المحيط والمتغيرات التي استجذت في إطاره، إضافة إلى أنها تختلف باختلاف درجة الوعي الذي توفر للجماعة بما يساعد في إتجاه استثمار قدراتها. إلى جانب ذلك فقد اختلفت تصورات الإصلاح وآلياته بمستوى الأداء الذي تؤدي الجماعة دورها في إطاره، هل هو المستوى التكتيكي أم المستوى الاستراتيجي؟

وتقدم جماعة الفقهاء المتنورون دينياً، التصور الأول للإصلاح السياسي والاجتماعي، فهم يرون أن الإصلاح أصبح الآن ضرورة، فالأمة لم تعد تحتل

مزيّداً من التردّي، وإلا تعرضت للانهايار والتآكل والفناء. كما يدركون أن أغلب منجزات الحضارة الغربية ليست مرفوضة من الإسلام إذا احتكنا إلى مرجعيته، لا يرفض الإسلام الأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا. ولا يرفض الارتقاء بأوضاع المرأة، بل هو قد سبق إلى ذلك، وقدم نموذجاً مثاليّاً لمكانتها وأدوارها، إذًا فهناك أرضية من الالتقاء بين روح الحضارة الإسلامية وغاياتها، وبين بعض جوانب التقدم أو التطور الغربي (٧٢)، وإن علينا أن نعيد استنبات العلم الغربي، والتكنولوجيا الغربية في تربتنا، وهي تربة ملائمة ومواتية.

وإذا كنا سوف نقيس التقدم الغربي على أساس التقدم في العلم والتكنولوجيا، وسلامة الحياة السياسية في بعض الجوانب، فإنه من الضروري أن يقابل ذلك بجهد على صعيد التراث النظري. إذ علينا أن نحاول تجديد التراث، وتجديد التراث يتطلب جهوداً على مستوى المنهج، وآخر على مستوى القضايا موضع التناول. وعلينا أن نعمل في اتجاه أعمال الاجتهاد والقياس. وهو أمر أمرنا به الدين، بحيث نشق من ثوابت الدين ومنطلقاته ما يلائم قضايا المعاصرة، سواء فيما يتعلق بالمرأة أو الديمقراطية أو الفوائد على ما يودع في البنوك. كذلك تجديد توضيح موقف الدين فيما يتعلق بالمقاومة والعنف والإرهاب، وقضية التوالي أو التداول السياسي، فالدين رحب والوثائق الأساسية ليست تاريخية ومن ثم فهي للعالمين، وهي صالحة لكل زمان ومكان. وعلينا أن نعيد قراءتها في كل حال وفي كل عصر، فمن خلال القياس والاجتهاد والتأويل، يمكن إستخلاص ما هو نسبي مما هو مطلق، وعلينا أن نخاطر وأن نغامر وأن نجدد، شريطة ألا يكون في كل هذه الجهود ما يعد خروجاً على مرجعية الدين (٧٣).

الآلية التي ينبغي أن تتبع لتحقيق ذلك هي ذات آليات التجديد التي تستند بالأساس إلى أعمال العقل في التراث، وفي النص حتى نجدد فكرنا وتصوراتنا بما يلائم قضايا العصر الذي نعيش في إطاره. علينا أن نسعى بتخصصاتنا المختلفة في العلوم الطبيعية والإنسانية، في الفن والأدب وبهذه المنظورات جميعها كي نعيد قراءة تراثنا لنقدم ما يميزه، وفي مرحلة تالية ينبغي نشره على

العامة من خلال الدعاة في المساجد، ومن خلال الإعلام. وذلك حتى يتشكل خطاب ديني جديد وحديث. في هذا الخطاب لابد أن نستلهم سماحة الدين وبخاصة الإسلام وموقفه من الآخر، والتعامل معه استناداً إلى قاعدة «الحكمة والموعظة الحسنة»، والمواطنة كمرجعية تفرض المساواة بين أبناء الأديان المختلفة في تعاملاتهم مع بعضهم البعض. وعلينا أن نبحث عن السبل الفعالة لتنشئة الأبناء في الأسرة والمدرسة والجامعة ومكان العمل، حسب حقائق وقيم وأفكار هذا الخطاب الإسلامي الجديد. ألم تبدأ كل التغيرات الشاملة، حتى الثورات، بأفكار وقيم شكلت أيديولوجيتها في التحديث والتطور، ومن ثم فعلينا أن نسلك هذا السبيل (٧٤).

ثمة موقف آخر له تصوره لحدود الإصلاح وآلياته يقفه المؤمنون المعتدلون وفقهاء الأزهر الأكاديميون، الذين يرون أن في الإسلام حل لكل المشكلات، وما علينا إلا إعمال العقل للبحث عن تحديد هذه المشكلات أو القضايا، وكذلك الحلول التي طرحت لها. ويؤكد هذا الفريق أن الإسلام نسق من التفكير أسس حضارة ولملم شمل أمة، وعلينا أن نستعيده ليقمينا من كبوتنا بعد أن سقطنا. ولقد سقطنا لأننا تخلينا عن إسلامنا وفرطنا فيه. يقول أصحاب هذا الموقف إنه إذا كان ثمة حديث عن حقوق الإنسان على الصعيد الغربي، فقد سبق الإسلام بالتأكيد على هذه الحقوق، بل ووازنها بحقوق الجماعة أو الأمة (٧٥). وإذا كان ثمة حديث عن حقوق المرأة وأوضاعها، فلقد قدم الإسلام مكانة سامية لها، ولم ينس النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع أن يوصي بالنساء خيراً.

لقد أكسب الإسلام المرأة حقوقاً لم تصل إليها في الغرب، فلماذا نترك إسلامنا لنلتحق بالخطاب الغربي، مع أن الخطاب الإسلامي فيما يتعلق بالمرأة أكثر تطوراً وطمحاً وشفافية. يذهب هذا الفريق إلى أنه إذا كان هناك من يتحدثون عن الديمقراطية، فلماذا لا نتحدث عن الشورى الإسلامية، ونعيد تأملها وتطويرها بما يلائم أوضاعنا المعاصرة. وبما يوفر لها الضوابط التي تحقق أن يكون البشر أحراراً ومتساوين ويتيسر لهم المشاركة في إدارة شؤون دنياهم بغض النظر عن الاختلاف في الدين أو المذهب، بل على قاعدة المواطنة المتساوية؟. في هذا الإطار ما علينا إلا أن نزيح الغبار الذي تراكم على أفكار

الإسلام وقضاياه، بسبب عصور الانحطاط والتردي، وأيضاً بسبب توقف العقل العربي والإسلامي عن التدبر والتفكير والتأمل.

يوصي هذا الفريق بآلية تستند إلى قول الله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) (الرعد: من الآية ١١) ، لنبدأ ببناء الفرد أولاً، إذ علينا أن نعيد تنشئته وفق قيم الإسلام والدين عموماً ومعاييره. علي الفرد يتقن عبوديته لله بإتقان العبادات التي تقربه من الله، والتي تدفعه إلى العمل لاعمارة الأرض طاعة لأوامر الله. اعمار الأرض لديه يكون من خلال التعاون مع الآخرين دون تفرقة لا على أساس النسب، ولا على أساس العرق أو اللون، ولا حتى على أساس الدين، فالمؤمن العابد هو المدخل إلى المؤمن المتعامل.

وهكذا يكون إتقان العبادات مدخلاً لإتقان المعاملات، وتكون تنشئة المسلم المؤمن مدخلاً لبناء الأمة، علينا ألا نتعجل الأمور، أسوة برسول الله صلى الله عليه وسلم، لنعمل في هدوء وفي غير ضجة حتى تتأسس أمة إسلام متجددة ولو بعد عدة أجيال. ألم يقل العلامة الإسلامي "ابن خلدون"، إن عمر تطور الأمة ثلاثة أجيال؟ ليكن ذلك ولنتأسى بهذا القول، المهم أن نبدأ، فمشوار الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة، وحتى يتحقق المجتمع المسلم في كماله، ليس هناك ما يمنع من المشاركة الإيجابية في حياة مجتمعنا، شريطة ألا تتناقض هذه المشاركة مع قيم مرجعيتنا الإسلامية (٧٦).

الموقف الثالث تقفه جماعات التيار الديني التي تبنت التطرف والعنف، حتى إنتقلت إلى ساحة الارهاب، والتي ترى ضرورة التغيير الآن وفوراً، فلم تعد هناك مساحة من الزمن لمزيد من التخلف والتردي. لقد وصلنا إلى الحد الذي أصبحنا مهددين فيه بالتآكل والانقراض، لقد استهان بنا الآخرون لأننا استهنا بأنفسنا وبددنا مواردنا. يعادى هذا الموقف الأنظمة الأبوية القائمة، ثم يدعى إنها ضعيفة وخاضعة للقوى الخارجية «أسد علي وفي الحروب نعام» ولا أمل في الإصلاح، في ظل وجود هذه الأنظمة. كما يرميها هذا الموقف عن

خطأ وسوء نية وقصد بأنها أنظمة كافرة. استناداً إلى ذلك يؤكد أصحاب هذا الموقف على منطق العودة أو الرجوع إلى الأصول متناسين أن الزمن قد تغير، وأن مياها كثيرة جرت في النهر، يقولون لنستدعي الإسلام في نفوسنا، وفي حياة مجتمعنا كما هو، برغم أنهم أول من يخالفون مضامينة النقية الطاهرة والمتسامحة. أو لنرجع نحن إلى الإسلام نستلهم أو ننهل من مصادر قوته، لا نخشى أننا فئة محدودة، ف (كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) (البقرة: من الآية ٢٤٩) يذهب أصحاب هذا الموقف إلى أنه علينا أن نطبق الإسلام بنصه وهم أول من إنحرف بالنص لأنهم أخطأوا قراءة مضامينة، يؤكدون أن علينا أن لا نسرف كثيراً في التأويل تحت تأثير تفوق الغرب وكذلك تحت تأثير ضعفنا وشعورنا بالإحباط، فقط علينا أن نقوي أنفسنا بالإسلام لكي نعمل على نصرته (٧٧).

ويتساءل أصحاب الموقف، من أين نبدأ، ويجيبون على ذلك بتصورات ساذجة، يقولون أن علينا أن نبدأ من اتجاهين، الاتجاه الأول أن نبدأ ببناء الفرد المسلم الذي يكون نواة للجماعة المسلمة، التي يكون إيمانها عميقاً، حتى يشكل طاقة عاتية وفعالة وقادرة على التغيير. هذه الجماعة المسلمة عليها أن تفصل نفسها لفترة عما عداها حتى لا تتسرب إلى إيمانها شوائب، هذه الجماعة المسلمة أو المؤمنة تكون هي المدخل لبناء الأمة المسلمة. الاتجاه الثاني يتبنى منطق متدرج تؤكد عليه إيديولوجيا هذه الجماعة، بناء الفرد كمدخل لبناء الجماعة «رأس الحربة» وبناء الجماعة مدخل إلى بناء الأمة. وإذا كان هذا البناء المتتابع ينشئ الطاقة الدافعة للتغيير ويطورها ويعمل على تعظيمها. فإن هذه الطاقة تحتاج أن تتدفق في مجرى بلا عوائق، حتى يتحقق بناء المجتمع المسلم، والعقبة هناك كما ترى جماعات هذا الموقف تتمثل في الأنظمة السياسية، التي لا تعمل بما أمر الله، والتي تخضع لأعداء الإسلام. إصلاح الحال يتم باستئصال رؤوس أو رموز هذه الأنظمة، لذلك نجد أن منطق الاغتيالات والعنف والارهاب،

تكتيك تعمل وفقاً له جماعات هذا الموقف. في خدمة استراتيجية تعظيم طاقة وفاعلية الجماعة المؤمنة، حتى تتعاضد قوتها ومساحة انتشارها، لكي تتدفق قوة في المجرى الرئيسي لنهر المجتمع. غاية هذا الموقف بناء «خير أمة أخرجت للناس» يتحقق ذلك أحياناً بالدعوة لاستعادة الإسلام، والتعامل وفقاً له مع جملة القضايا المعاصرة. وفي أحيان أخرى تفيد طلقات الرصاص، كما ترى بعض جماعات العنف والارهاب، لتطهير مجرى النهر من العوائق، ومن الطبيعي أن يخالف ذلك منطق الإسلام الذي يدعو إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، فمنطقها في هذا الصدد ميكيا فيلي، الغاية تبرر الوسيلة.

المراجع

١. علي ليلة : النظرية الاجتماعية بين التفكير في نشأة النظام الاجتماعي والخلاف حول هويته ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، (٣) ٢٠٠٧ ، ص ٢٩
2. Jansen, G. H : Militant Islam, Harper & Row Puplishers, New York, 1979, P. 16.
٣. علي ليلة : الشباب وإرادة التغيير من داخل التراث ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣٢.
٤. نفس المرجع ، ص ١٦٠.
5. Durkheim, Emile : The Elementary Forms of the Religious Life. Trans By. Joseph Ward Swain, The Free Press, New York, 1912, p. 5.
6. Barnard Lewis : The Emergence of Modern Turkey, A Demographic Study, OP, Cit, P. 342.
7. Weber, Max : Protestantic Ethic and the Spirit of Capitalism. Trans By T. Parsons, New York, 1928, P. 23.
8. Fukuyama, Francis : The End of Order, The Social Market Francis, 1997. P. 28.
9. Weber, max: Op, Cit P.34.
10. Ibid, P. 37.
11. Ibid, p. 39.
12. Ibid, P, 41.
13. Ibid. p, 44.
14. Putnem R.D: American Declining Economy, The Journal of Democracy P. 69.)) 16
15. Paxton, P: Social Capital and Democracy, An

Interdependent Relationship, Americal Sociological Review, 2002, Vol, 67, P 256.

16. R.D, Putnam: Op, Cit P. 71.

١٧. نيفين روى: الآسلاام المعلوم، البحث عن أمة جيدة، لندن، دار نشر هيورست، ٢٠٠٤،

ص ١٣٢.

١٨. نفس المرجع، ص ١١٩.

١٩. نفس المرجع، ص ١٢١.

٢٠. نفس المرجع، ص ١٢٧.

٢١. نفس المرجع، ص ١٢٧.

٢٢. نفس المرجع، ص ١٣٩.

٢٣. نفس المرجع، ص ١٤٠.

24. Emile Durkheim : Op. Cit, P. 21.

٢٥. علي ليلة: النظرية الاجتماعية بين التفكير في نشأة النظام الاجتماعي والخلاف حول

هويته ، مرجع سابق ، ص ٧٤.

٢٦. علي ليلة : مشروعية بناء علم الاجتماع من منظور إسلامي ، مركز الدراسات

المعرفية ، بحث مقدم «لندوة» علم الاجتماع من منظور إسلامي ٢٠ / ٢ / ٢٠٠٧، ص ١١.

27. Parsons, Talcott: The Social System, New York, Geleonce, 1921, P. 392.

٢٨. محاضرة الرئيس مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق في مكتبة الإسكندرية.

29. G. H. Jansen: Op, Cit, P. 63.

30. Marshall, w. P : The Other Side of Religion hasting Law, January, 1993,

No. 44,. P,843.

31. Ibid, P. 481.

32. Ekinx, Richard Edmin: Secular Fundamentalism

and Democracy, File // c. / Windom/ deskton 10/02/2002.

33. Ibid, P, 6.

34. Ibid, P, 7.

35. Skallioglu, U : Parameters and Strategies of Eslam- State Interaction in Republican Turkey, In Ternational Journal of Meddle-east Studies, May, 1996, Vol. 28, No. 2, P. 231.

36. Ibid, p 223.

37. Ibid, p, 227.

38. Ibid, p, 230.

39. Ibid, p, 232.

٤٠. على ليلة: علم إجتماع المعرفة، بحث في مكونات راس المال المعرفي، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١١، ص ١٣٢.

٤١. عبد الاله بلقيز؟ الاسلام والسياسة، دور الحركة الاسلامية في صوغ المجال السياسي، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١ ص ١٠.

٤٢. على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٣١٢.

٤٣. على ليلة، العالم الثالث، قضايا ومشكلات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ٣١١.

٤٤. نفس المرجع، ص ٣٥١.

٤٥. على ليلة: النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، مرجع سابق، ص ٣٣٤.

٤٦. أحمد الموصلي، رؤية الحركات الاسلامية لمفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية وأثرها في الاستقرار النفسي في العالم العربي، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢، ١٢٣.

٤٧. نفس المرجع، ص ١٢٧.

٤٨. أحمد منيسى، أمريكا والشرق الأوسط في ولاية بوش الثانية، مجلة شئون خليجية، عدد ٤٠ شتاء ٢٠٠٥، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص ١٢.
٤٩. نفس المرجع ص ١٣.
٥٠. نيفين روى، مرجع سابق ص ١٣٧.
٥١. نفس المرجع، ص ١٤١.
٥٢. فهمي هويدي : إيران من الداخل ، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الأولى ١٣٠٨ هـ - ١٩٨٧، ص ١١٧.
٥٣. على ليلة، العلاقة بين الدين والسياسة في أجندة الإصلاح في العالم العربي، مكتبة الاسكندرية، ٢٠٠٦ ص ص ٣٤ - ٣٥.
٥٤. نفس المرجع، ص ٣٧.
٥٥. نفس المرجع، ص ٣٩.
٥٦. نفس المرجع ص ٤٢.
٥٧. نفس المرجع، ص ٢٩.
٥٨. نفس المرجع، ص ٥١.
٥٩. نفس المرجع، ص ٥٣.
٦٠. دانييل برومبيرج، الاسلام والديموقراطية في الشرق الأوسط «في» لارى دياموند، مارك بلاتس «تحرير» مطابع جون هوبكنز وناشيونال أند ومنيت فور ديموكراسي، ٢٠٠٣، ص ٤٧.
٦١. على ليلة، العالم الثالث، قضايا ومشكلات ، مرجع سابق، ص ٣٥٧.
٦٢. نفس المرجع، ٣٧٢.
٦٣. نفس المرجع، ٣٧٥.
٦٤. نفس المرجع، ٣٨١.
٦٥. نفس المرجع، ص ٣٨٢.
٦٦. نفس المرجع، ص ٣٨٣.
٦٧. نفس المرجع، ص ٣٨٤.

٦٨. نفس المرجع، ص ٣٨٥.

٦٩. نفس المرجع، ص ٣٨٦.

٧٠. نفس المرجع، ص ٣٨٩.

٧١. نفس المرجع، ص ٤٠١.

٧٢. نفس المرجع، ص ٤٠٧.

٧٣. نفس المرجع، ص ٤١١.

٧٤. نفس المرجع، ص ٤١٢.

٧٥. نفس المرجع ص ٤١٧.

٧٦. نفس المرجع، ص ٤١٨.

٧٧. نفس المرجع، ص ٤٢٠.

الفصل الخامس

تحولات الثقافة ومنظومة القيم

عبر نصف قرن

الفصل الخامس

تحويلات الثقافة ومنظومة القيم

عبر نصف قرن

تمهيد

يشغل نسق الثقافة والقيم مكانة محورية في بناء المجتمع حسبما تذهب مختلف الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع، لكونه يشكل الموجهات الرمزية للتفاعل الاجتماعي والسلوكيات المتضمنة فيه. ونتيجة لذلك فقد احتلت الثقافة والقيم مساحة واسعة على خريطة التنظير الاجتماعي، وذلك يرجع إلى أن نسق الثقافة والقيم يشكل النسق المحوري الضابط للتفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع من خلال آليات ووسائل عديدة. في هذا الإطار يرى التنظير السوسيولوجي أن نسق الثقافة والقيم يتضمن ثلاثة منظومات قيمية، المنظومة القيمية الأولى هي منظومة القيم الإدراكية التي يستوعبها الإنسان من خلال التنشئة الاجتماعية المتعددة، وبخاصة المؤسسة التعليمية بمراحلها المتتابعة. ومنظومة القيم الوجدانية التي تربط الإنسان بموضوعات معينة بصورة عاطفية كالارتباط بالأم، والوطن «والعلم رمز الوطن» ومفاهيم الشهادة والتضحية. ثم منظومة القيم التفضيلية التي تشكل مرجعية الفرد في الاختيار بين الموضوعات. ويرى تالكوت بارسونز أن نمط المجتمع ودرجة تحديثه، هو الذي يحدد منظومة القيم الأكثر فعالية في بنية ثقافته، فكلما تقدم المجتمع كانت القيم الإدراكية هي التي لها السيادة. وكلما تخلف المجتمع كانت القيم الوجدانية هي الضابطة لإيقاع التفاعل في المجتمع، وتستند آدائية القيم التفضيلية إلى مرجعية أي منهما.

بالإضافة إلى ذلك تتشكل الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة بها عبر التطور التاريخي للمجتمع، فهي تبدأ مع المجتمع، ثم تتطور ثقافته مصاحبة تطوره، وهي الثقافة ومنظومات القيم التي يعيد المجتمع إحيائها وتجديدها وإنتاجها من خلال التفاعل الاجتماعي الحادث في مختلف مجالاته. ومن ثم فالثقافة ترتبط عضويًا ببناء المجتمع، وهي مرجعيته التي تقدم حلولاً لما يعترضه

من مشكلات أو مسائل، ومن هنا فإن استمرار الثقافة يعني استمرار المجتمع. وأن القول بالطبيعة مع التراث، والارتقاء في أحضان المعاصرة قول لا معنى له، ولا يشير إلى إدراك صحيح للأمور، والأجدر أن نتحدث عن تجديد التراث أو التحديث من داخل التراث.

إلى جانب ذلك فإن إعتبار الثقافة كائن عضوي حي وقادر على النمو والتفاعل، الذي يمكن أن يكون مفيداً، إذا حدث في بيئة ثقافية مواتية، تساعد في تجديد الثقافة وضخ الحيوية في بنائها. يحدث ذلك إذا استطاعت الثقافة أن تشكل إطاراً لإشباع حاجات المجتمع والبشر، الذين يعيشون بداخله وعلى ساحته، بما في ذلك إشباع الحاجة إلى التطور والحياة في قلب العصر، وتقديم حلول مبتكرة لمعضلات أو مشكلات تفاعل الحياة اليومية. بدلاً من الهروب إلى سلفية ثقافية تصبح شاهد على موت الثقافة، يحدث ذلك إذا استطاعت الثقافة أن تتفاعل بندية مع الثقافات القائمة في البيئة العالمية، أو تلك التي تسعى إلى اختراق فضائها. في هذا النطاق لابد أن تمارس الثقافة نوعاً من الانتفاء العقلائي لعناصر الثقافات الأجنبية التي تقوي أو تدعم بنيتها، وتستبعد تلك العناصر التي قد تنشر التحلل في بنائها، وتؤدي إلى انهيارها أو تدفع إلى تآكل القدرة التكيفية للثقافة والمجتمع. ذلك يعني أن على الثقافة أن لا تغلق أبوابها أمام متطلبات التغيير التي يفرضها الواقع من الداخل، ولا أمام ضروريات التجديد التي تفرضها ضغوط مطالب التفاعل الثقافي مع الخارج.

إرتباطاً بذلك تبرز ضرورة تماسك ثقافة المجتمع بكل تكويناتها الفرعية، في هذا الإطار فإننا نجد أنفسنا أمام ثلاثة أمهات من المجتمعات، المجتمع الطبيعي الذي طور ثقافته من خلال التطور التاريخي التلقائي، ثم المجتمع السياسي الذي قد يشتق ثقافته السياسية من رحم ثقافة المجتمع الطبيعي، أو الالتحام به عضوياً بعد أن جاء طارئاً عليه. ثم المجتمع المدني الذي يعمل وفق ثقافة العمل التطوعي التي تأتي ثقافته من الخارج أو تنشأ عن التفاعل الحادث في الجذور على أرضية الواقع المعاش. في هذا الإطار فإننا ندرك أن الحالة المثالية للثقافة والمجتمع تتمثل في أن تكون هناك مرجعية ثقافية وقيمية واحدة

لهذه المجتمعات الثلاثة، هي في الغالب مرجعية المجتمع الطبيعي المتجددة أو القابلة للتجدد. أما إذا كان لكل مجتمع من المجتمعات الثلاثة مرجعيته الثقافية والقيمية، فإن ذلك قد يؤدي إلى ضعف تماسك المجتمع بمجتمعاته الفرعية الثلاثة، خاصة خلال مراحل التحول الاجتماعي والاقتصادي. فقد يؤدي عدم تماسك الثقافة وغلبة الثقافات الفرعية على كليتها إلى تشظي كلية المجتمع، وربما مزيد من تشظي الثقافة كذلك، ومن ثم التأثير على الهوية حتى التآكل. وللتأكيد على تماسك الثقافة التي تتولى الحفاظ على تماسك المجتمع، فإنه من الضروري وجود مؤسسات التنشئة الاجتماعية العديدة والمتنوعة، والتي تؤدي أدوارها على مستويات ووفق مراحل متتابعة، وهي الأدوار التي تؤديها على مستويين. المستوى الأول يتمثل في القيام بعملية الصهر الثقافي للموارد الثقافية التي تصدر عن مصادر عديدة ومتنوعة، بحيث تتخلق نتيجة لذلك ثقافة عامة وقوية واحدة، ناتجة عن تهجين هذه الموارد الثقافية العديدة. تؤكد على ما هو قوي في هذه الموارد، وعلى ما هو مشترك لتتخلق بذلك الثقافة التي تقود تطور المجتمع. ويتصل المستوى الثاني بضرورة أن تعمل التنشئة الاجتماعية بإتجاه تدريب البشر منذ الصغر على قيم الثقافة التي تشكل المخزون الرمزي، بحيث تتحول الثقافة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، من ثقافة سابعة أو طافية في فضاء المجتمع، إلى استيعاب البشر لها. بحيث تصبح مكوناً فاعلاً في بناء شخصية البشر، تكتسب حيويتها وفعاليتها من وجودها الحي والمتفاعل في واقع المجتمع.

فإذا لم يتحقق ما سبق بالصورة الملائمة، فإن المجتمع يواجه بانتشار حالة «الانومي» التي قد تعاني منها ثقافته، حينما يحدث تشرذم للثقافة يتبعه تشرذم اجتماعي، بحيث لا تصبح الثقافة إطاراً للإتفاق الاجتماعي، ولا هي موضوعاً للإتفاق الاجتماعي كذلك. أو أن تظل الثقافة معلقة في فضاء المجتمع لا تجد السبيل ولا تمتلك الفاعلية، من أجل الهبوط إلى الواقع لتنظيم تفاعله من خلال توجيه سلوكيات البشر وضبط آدائهم. أو أن تكون هذه الثقافة والقيم مصدراً للشقاق والصراع الاجتماعي، يحدث ذلك إذا تعددت أو اختلفت المرجعيات

الفرعية في إطارها، ثم تطرفت باختلافاتها إلى حد التناقض والتعاند، وهو ما نعرض في الصفحات التالية لمضامينه في.

أولاً: طبيعة الثقافة، وخصائصها

يشير تعريف الثقافة إلى أنها مجموعة المعاني والرموز الموجهة لسلوكيات البشر، والضابطة لايقاع التفاعل الإجتماعى في مختلف المجالات الإجتماعية. ولا توجد هذه المعاني والرموز مبعثرة ولكنها تتشكل في أبنية رمزية أو منظومات قيم، تتكامل في بناء، نطلق عليه كمتخصصين نسق الثقافة أو نسق القيم، وأحيانا بناء الثقافة والقيم، بإعتبار أن الثقافة تشكل بنية معنوية مناظرة لبنية المجتمع المادية المتجسدة (١). لذلك نتفق مع التصور المؤكد على الثقافة، بإعتبارها المقابل المعنوى للمجتمع، فهى نموذج الذى يتشكل من المعانى. وإذا نظرنا إلى تاريخ المعانى في بناء المجتمع الإنسانى، فسوف نجد أن الثقافة هى التى تتولى تشكيل بناء المجتمع، حينما تكون الثقافة قوية، تتشكل من ثروة من المعانى التى تشكل الواقع وفق متضمناتها. فى هذا الإطار فإننا نشير إلى مثالين نقيضين من حيث الدلالة، كلاهما يؤكد الحقيقة من طرف مقابل، فمثلا نستطيع القول بأن كل الأديان شكلت ثروة وثورة من المعانى التى شكلت مجتمعات. وهو البعد الذى التقطه عالم الإجتماع الألمانى ماكس فيبر، حينما أكد أن ظهور معانى دينية جديدة، من الطبيعى أن يؤدى إلى تنظيم إجتماعى فنى وجديد. ومن منطق أيديولوجى مقابل أكدت المفكرة الماركسية «إيسيا برلين» على الماركسية بإعتبارها معانى وقيم أيديولوجية، هى التى أسست المجتمعات الإشتراكية فى العالم، حيث لم تكن أمشاط الإنتاج هى التى أسستها (٢). ذلك يفرض علينا طرح مجموعة من الحقائق الأساسية التى تتعلق بتأمل الثقافة على الصعيد النظرى، والتى ندرك من خلالها مكانة الثقافة والقيم فى علاقتها بالمجتمع.

وتتمثل الحقيقة الأولى، فى وجود إتفاق على مستوى التنظير الإجتماعى، حول مكانة الثقافة والقيم ودورها المحورى فى بناء المجتمع، وهو دور أكدت عليه مختلف النماذج النظرية فى علم الإجتماع. فبرغم أن ماركس جعل الثقافة أحد مكونات البناء الفوقى، وأنها تعد إنعكاس للبناء التحتى للمجتمع الذى

يتشكل من قوى وعلاقات الإنتاج. إلا أنه أكد أن هذا الإنعكاس ليس إنعكاساً ميكانيكياً، فأحياناً لا تعكس الثقافة النمط الإنتاجي السائد، فبرغم التقدم الإقتصادي لفرنسا في القرن الثامن عشر، إلا أنها عجزت عن إنتاج الالياذة التي أبدعها العصر الإغريقي، وأنه الذي أكد على أن الثقافة قد تستقل فتغطي عدة أنماط إنتاجية متتابعة (٣). ذلك في مقابل ماكس فيبر الذي منح الثقافة ومنظومات القيم - خاصة القيم البروتستنتية - الدور المحوري في نشأة النظام الرأسمالي، فهي تمثل الطلقة الأولى أو الدافع لنشأة هذا النظام. وفي ذات المرحلة أكد إميل دوركايم على أن الثقافة والقيم هي أساس الإتفاق الإجتماعي. فإذا إنتقلنا إلى المرحلة الحديثة والمعاصرة، فسوف نجد أن عالم الإجتماع تالكوت بارسونز يؤكد على الثقافة ومنظومات القيم باعتبارها ضابطة لأيقاع التفاعل الإجتماعي (٤). حيث يضع الوجود المعنوي للمجتمع في مقابل وجوده المادي، وأن منح الوجود الثقافي والمعنوي، ومنظومات القيم المتضمنة فيه الدور المحوري في صياغة التفاعل الإجتماعي. وتطورت الأفكار المتعلقة بالثقافة حتى رأى روبرت ميرتون أنه إذا عانت الثقافة من تناقض بين رموزها وتجسيدها في الواقع الإجتماعي، فإن ذلك يعد مدخلاً لإتساع مساحة الإنحراف في المجتمع وإنتشار حالة الأنومي الثقافية (٥).

وتتصل الحقيقة الثانية بأسلوب ضبط الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها للتفاعل الإجتماعي السائد في المجتمع. فالثقافة توجد على هيئة منظومات رمزية تشكل أساس الإتفاق الإجتماعي في المجتمع، وهو ما يعنى أن الإخلال بقيم الثقافة يؤدي إلى الإطاحة بالإتفاق الإجتماعي. يضاف إلى ذلك فإن الثقافة توجد في المجتمع على هيئة عادات وتقاليد وأعراف وقواعد تتولى ضبط سلوك البشر في مختلف المجالات الإجتماعية. فإذا كانت ثقافة المجتمع في مستواها الرمزي من ناحية، والقواعد والمعايير التي يفترض أنها مشتقة منها من ناحية أخرى. فمعنى ذلك أن التفاعل الحادث في الواقع الإجتماعي والذي تنظمه المعايير والتقاليد، يتحقق وفق رموز الثقافة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلي تحقق الاستقرار والتماسك الاجتماعي. أما إذا تناقضت المعايير والتقاليد

المنظمة للتفاعل مع المعاني الرمزية للثقافة، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إنتشار إنحرافات عديدة في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك توجد الثقافة في واقع المجتمع على هيئة مجموعة من الرموز التي تنظم التوقعات المتبادلة بين البشر، حيث يتوقع كل منا ما سيفعله الآخر في مواقف معينة، أو ما سوف يؤديه إستجابة لفعالنا، لأن موجهاتنا في الفعل مشتقة من ثقافة واحدة. إلى جانب ذلك فإن قيم الثقافة تتسرب إلى داخلنا من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، فتشكل ضميرنا الداخلي، الذي يضبط سلوكنا في مختلف مجالات المجتمع (٦). وهو ما يعني أن الثقافة تضبط سلوكيات البشر وتنظم التفاعل الاجتماعي من خلال أربعة مصادر ثقافية. الثقافة في وجودها الرمزي، ووجودها علي هيئة تقاليد، إضافة إلى وجودها كمرجعية للتوقعات المتبادلة، إلى جانب إستيعاب البشر لمضامينها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

وتذهب الحقيقة الثالثة إلى أن الثقافة تشكل كائنا عضويا متحركة عبر التاريخ، كما تمارس فاعليتها على ساحات كثيرة في المجتمع. في هذا الإطار فإن الثقافة، في تحركها عبر التاريخ وعلى ساحة الواقع أفقيا أو جغرافيا تعيد إنتاج نفسها، كما يخضع الكائن العضوي لإعادة إنتاج ذاته. فالثقافة المتدفقة إلينا من الماضي وعبر الأجيال، لا تنتقل عبر مراحل الزمن كما هي، ولكنها تشارك في تفاعل كل مرحلة فتجدد بعض قيمها وتبدع أخرى، وهي في كل مرحلة تضم إلى بنيتها قيما مضافة تقوى من بنيتها. وبنفس المنطق حينما تتفاعل ذات الثقافة مع سياقات إجتماعية مختلفة، ذات ثقافات فرعية متباينة، بحيث نجد أن الثقافة العامة تثرى بنيتها بهذا التنوع في الثقافات، فتزداد قوة، وهو ما يعني أن ظاهرة الإستبعاد الثقافي إنتقاص من قوة او قدرة الثقافة. بيد أن الثقافة حينما تدخل في تفاعل مع ثقافات مغايرة، وهي ظاهرة أصبح لها وجودها الواضح في عصر ثورة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات. فإنها تخضع لقانون المنافسة، حيث تنتصر الثقافة التي توجه الفعل والسلوك، أو تحقق الإشباع بكفاءة أعلى وتكلفة أقل، في هذا الإطار، تنتصر الثقافة التي يكون القانون لصالحها (٧). وفي هذا السياق لا نتفق مع القانون الذي وضعت

العالم الإسلامي والعربي الجليل عبد الرحمن بن خلدون بأن المغلوب مولع بثقافة الغالب، فقد يكون المغلوب أرقى في ثقافته من الغالب، ويكون هو المؤثر من الوجهة الثقافية.

وتذهب الحقيقة الرابعة إلى أنه إذا كانت الثقافة القومية ضعيفة، فإن تدفق المضامين عليها من كل اتجاه يصيبها بحالة من التخمة الثقافية والعجز عن الإستيعاب والهضم، ومن ثم إنحسار قدرتها على توجيه الفعل أو ضبط التفاعل بالنسبة لشرائح واسعة من البشر. في مقابل أن قيم الثقافة المتدفقة تكسب مساحات جديدة على أرضها، حتى تتآكل الثقافة وتشق بقاياها طريقها إلى المتاحف الإنسانية والثقافية، أو تبقى محصورة فاعليتها في نطاق بعض الشرائح. في هذا الإطار حينما تموت الثقافة، فإننا نجد أن إضعاف الثقافة أو ضربها في مقتل يتم من أعلى ومن أسفل، من أعلى حيث تتآكل اللغة أولاً ثم، يتخلل سرطان الإختراق بنيته. ثم تتقوى عليها اللهجات المحلية، واليومية والفتوية وتتكرر بنيته وتراكيباتها، ثم ينتقل الإعتلال إلى منظومات القيم، القيم الإدراكية هي التي تتغير أولاً، ثم القيم الوجدانية المرتبطة بموضوعات محبة إلى نفوسنا بعد ذلك. فإذا أخترت منظومات قيم الثقافة، من أسفل فإن الهجوم يتجه إلى قاعدتها حيث الدين، في هذا الإطار تعمل القيم المخترقة ضرب قيم الدين ومبادئه في مقتل. وإذا كان الدين ينقسم إلى العبادات والمعاملات، فإن تخريب المعاملات يصبح الهدف أولاً، فإذا تحقق الهدف على هذا المستوى، فإن الطريق يصبح سهلاً لضرب العبادات والقضاء عليها (٨). وإذا كان بناء الثقافة يبدأ من الدين لأنه يشكل قاعدتها، فإن القضاء على الثقافة يبدأ من اللغة التي تشكل وعاء التعبير عنها.

وتتصل الحقيقة الخامسة بعلاقة القوى الإجتماعية المختلفة بالثقافة، في هذا الإطار فإن لدينا ثلاثة قوى إجتماعية. الطبقة العليا والطبقة الدنيا والطبقة الوسطى، وكل من هذه القوى الإجتماعية لها علاقتها المتميزة بالثقافة. في هذا الإطار فإننا نجد أن الطبقة العليا تقود نوعية حياة مختلفة عن ما هو سائد أحياناً في مجتمعاتها، الأمر الذي يجعل ثقافتها وقيمتها ليست متطابقة

تماماً مع مضامين الثقافة القومية. وهى بعيدة عن الثقافة التقليدية التى تشكل مرجعية المجتمع، لكونها أكثر ميلاً إلى ثقافة التحديث. على هذا النحو فهى تشكل إحدى النواخذ التى تتدفق منها الثقافات الأجنبية بخاصة الغربية، حيث نلاحظ ذلك فى اللغة، والمضامين القيمة لثقافة هذه الطبقة (٩). وإذا كان وجه الطبقة العليا موجه شطر الخارج، فإننا نجد الطبقة الدنيا، كقوة إجتماعية، على العكس من ذلك منكفئة إلى الداخل، حيث تعاني من مشكلات كثيرة فى واقعها. ومن ثم فمعانيها وأبنيئها الرمزية عارية من المثل، الثقافة والقيم لديها لها طبيعتها الأدائية والعملية، التى تساعد على التكيف مع أوضاعها الصعبة التى تعيشها. تضيف هذه الطبقة المشروعية على أى قيم أو سلوكيات تساعد فى إشباع حاجاتها الإنسانية الأساسية، حتى تتمكن من البقاء حية، بغض النظر عن الطبيعة الأخلاقية لهذه القيم أو السلوكيات، مساحة الانحراف عن مضامين الثقافة تتسع لديها كالطبقة العليا، الأخيرة ترفاً والأولى إحتياجاً.

الطبقة الوسطى لها علاقة خاصة بالثقافة، فالطبقة الوسطى دائماً هى رمانة الميزان، والحافطة على توازن المجتمع. ذلك يرجع إلى أنه فى الحالات المعتادة والمثالية للمجتمع، فإن الطبقة الوسطى تعد القوة الغالبة فى المجتمع. وإذا كانت هى القوة الغالبة فثقافتها ومضامينها القيمة هى التى تتدفق فى المجرى الرئيسى للمجتمع، ومن ثم تصبح منظوماتها القيمة ومعاييرها هى العمود الفقرى لبنية الثقافة القومية، وما عداها يصبح ثقافة فرعية لها. وتصبح معاييرها وآدابها هى البوصلة التى تحدد الصواب والخطأ، كما تحدد مدى انحراف الثقافات الفرعية عنها. وفى هذا الإطار فإننا نجد أن ثقافة الطبقة الوسطى تعيش فى ظل ثلاثة حالات، فى الحالة الأولى تكون الطبقة الوسطى قوية، مساحتها أوسع على خريطة القوى الإجتماعية، ومن ثم فقيمها هى التى يحتكم إليها. ومن الطبيعى أنه إذا كانت ثقافتها قوية، وهى التى تتدفق فى المجرى الرئيسى للمجتمع، فإنها تكون قادرة على تهميش مختلف الثقافات الفرعية الأخرى (١٠). وفى الحالة الثانية قد تتآكل الطبقة المتوسطة، وتقلص مساحتها، كما يشخص ذلك القانون الماركسى المتعلق بنضج البنية الطبقيّة

كمدخل لتفجر الصراع الإجتماعى. فى هذه الحالة قد تتآكل ثقافة وقيم الطبقة المتوسطة لتحل محل ثقافتها وقيمها ثقافة وقيم القوى والطبقات الإجتماعية الأخرى. ونظراً لأنها لا تستطيع أن تقود نوعية حياة الطبقة العليا. فإننا نجد أن قيم الطبقة الدنيا هى التى تتدفق على ساحتها، وبدلاً من الطابع الأخلاقى لثقافتها الوسطية المعتدلة، فإن الثقافة تتحول لديها إلى معانى أدائية وعملية تساعدها على التكيف (١١)، ومن الطبيعى أن تتزايد فى هذه الحالة مساحة الإنحراف على ساحتها، سواء كان إنحرافاً إجتماعياً أو أخلاقياً.

وفى الحالة الثالثة قد تظل الطبقة الوسطى باقية، غير أنها نظراً لأنها تنقسم إلى شرائح عديدة مترتبة، فإننا نجد أن وجود أو بناء الطبقة الوسطى يعانى من بعض المناطق الضعيفة، التى يمكن أن نسميها «البطن الرخوة» للطبقة، وفى هذا الإطار نستطيع أن نميز منطقتين. الأولى هى الشريحة التى تقع أسفل هذه الطبقة والقريبة من الطبقة الدنيا، وفى حالة قوة هذه الطبقة، فإن قيمها ومعانيها تتدفق فى إتجاه ما هو أسفل منها. وفى حالة ضعف هذه الطبقة فإن معانى وقيم وأخلاق الطبقة الدنيا تتسرب إلى المنطقة الرخوة فى أسفل الطبقة الوسطى، خاصة إذا كانت تعانى من تدهور نوعية حياتها. بحكم حالة التحول الإجتماعى. وتعد الشريحة العليا للطبقة الوسطى هى المنطقة الرخوة الثانية، التى تتخلى فيها الطبقة الوسطى، عن بعض قيمها وأخلاقها لتكتسب قيم وأخلاق الطبقة العليا، مع بعض جوانب نوعية حياتها. وفى هذه الحالة تصبح الطبقة الوسطى، أو الشريحة العليا هى المنطقة «الرخوة الثانية» التى تصبح نافذة لتدفق قيم غريبة على أخلاقها إلى ساحتها. قد يكون مصدرها قيم الطبقة العليا، أو منظومات قيم الثقافات الخارجية التى إختزقتها مباشرة، بيد أن الظاهرة الخطيرة والسلبية فى هذا الأمر، أن ينتقل أبناء المنطقة الرخوة أسفل الطبقة الوسطى من خلال الحراك الإجتماعى، بوسائله المختلفة ليصل إلى المنطقة الرخوة أعلاها. وبذلك تكون هناك بعض الفئات وإن إنتسبت إلى الطبقة الوسطى، إلا أنها عاشت طيلة حياتها فى المناطق الرخوة، ونشئت بقيم المناطق الرخوة، وليس بقيم المنطقة الصلبة التى تشكل جوهر بنية الطبقة

الوسطى. هؤلاء يعانون من بعض العلل الثقافية، فقد إستوعبوا في الصغر المضامين الثقافية ذات الطبيعة الأدائية للطبقة الدنيا، وهم قد نجحوا في حراك إجتماعى حتى صعودوا إلى البطن الرخوة الثانية أعلى الطبقة الوسطى، ومن ثم فإلتزامهم ضعيف بالأخلاق الصلبة للطبقة الوسطى. هؤلاء هم الشريحة التى تتعامل بقيم إنتهازية، الأخلاق دائماً ذات طبيعة أدائية لديهم، فرديون فى قيمهم وسلوكياتهم، الغاية تبرر الوسيلة عندهم (١٢). يتحدثون عن المثل والمعانى الأخلاقية كثيراً، بينما القيم التى توجه سلوكياتهم تصدر عن قيم ومعانى المناطق الرخوة دائماً.

وتشير الحقيقة السادسة إلى أننا إذا تأملنا أنماط المجتمعات التى أبداعها الإجتماع الإنسانى، فسوف نجد لدينا ثلاثة أنماط. حيث يتمثل النمط الأول فى المجتمع الإنسانى؟ الذى تطور من خلال تفاعل البشر بصورة تلقائية، وتبلورت ثقافة من خلال تطوره، كما جاءت بعض عناصر ثقافته من خارج هذا العالم. ثم المجتمع السياسى - النمط الثانى - الذى بدأ مع نهاية القرن الخامس عشر والسادس عشر. والذى طرحت بداياته نظريات العقد الإجتماعى، التى لعبت دوراً أساسياً فى بلورة معانى الدولة القومية، وأستند قيامه ليس إلى تلقائية تفاعل المجتمع الإنسانى، ولكن إلى إرادة التعاقد الطوعية. ولهذا المجتمع منظوماته الثقافية والقيمية الذى يحدد عناصرها مفهوم أو آلية العقد الإجتماعى، والتى تؤكد فى جملتها على قيم المواطنة والإنتماء، التى تتجاوز إنتماء التجمعات والتكوينات الإجتماعية التى تطورت تلقائياً مع تطور المجتمع الإنسانى (١٣). ثم المجتمع المدنى؟ الذى وإن تضافر فى نشأته مع نشأة المجتمع السياسى غير أنه أصبح فى الغالب المجتمع الذى برز بإتساع بعد ذلك. حيث تأكلت التكوينات الإجتماعية للمجتمع الإنسانى، وتعرض الإنسان أحيانا لقهر أو تهيمش المجتمع السياسى. إستنادا إلى ذلك فقد ظهرت تكوينات المجتمع المدنى على مرجعية الطوعية والقيم الفردية وأعمال الإرادة. وإذا كان المجتمع السياسى يعمل على فرض إنتظام البشر وتعبئتهم من أعلى، حتى يمكن إشباع حاجاتهم، فإن

المجتمع المدني يساعدهم على إشباع حاجاتهم بتنظيم صفوفهم من أسفل. وبذلك فهو يعمل وفق منظومات قيم مختلفة نسبيا عن منظومات قيم المجتمعين السابقين (١٤). غير إننا إذا تأملنا التطور الاجتماعى الغربى، فسوف نجد أن هذه المجتمعات الثلاث، التى ظهرت متتابعة ترجع منظوماتها القيمية الضابطة لتفاعلها إلى جذر واحد، وهو ما يجعل ثقافتها تدعم بعضها البعض، وجميعها ثقافات تطورت من رحم تطور المجتمع الإنسانى، بخاصة الأوروبى الأم.

الأمر يختلف فى مجتمعاتنا، إذ توجد عندنا ذات المجتمعات، غير أن لكل مجتمع ثقافته ومنظوماته القيمية التى نشأت بصورة مختلفة أو صدرت عن مصدر مختلف، فالمجتمع المصرى مثلا له ثقافته ومنظوماته القيمية التى يرجع بعضها إلى منظومة الثقافة العربية. بينما يرجع البعض الآخر من الثقافة إلى منظومات القيم الدينية، إسلامية كانت أم قبطية، وهى قيم دينية قوية وفعالة على ساحتنا. يضاف إلى ذلك بعض من بقايا الثقافة الفرعونية، أو من بقايا الثقافة الشيعية التى تبقت لنا من زمن الفاطميين (١٥). هذه العناصر أو المعانى القيمية تداخلت أحيانا مع بعضها، حتى إمتزجت وإختلطت كما يذهب إستاذنا المرحوم السيد عويس، أو صنعت فى الغالب مجرى معتدلا ووسطيا كما يذهب إستاذنا العظيم جمال حمدان. ونتيجة لذلك فإننا نلاحظ أن بها بعض التناقضات، كالتناقض القائم بين منظومات قيم الثقافة العربية والإسلامية، أو التناقض القائم بين ثقافة المجتمع السياسى المنطلقة من ثقافة وقيم وأيديولوجيات خارجية، حيث الثقافة السياسية المستندة إلى مرجعية الثقافة الغربية. وإذا كانت القومية العربية قد شكلت أيديولوجيا النظام السياسى فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٠. إلا أنه وإبتداء من ١٩٦١ - وحتى ١٩٧٠ نقل النظام السياسى حينئذ نسخة ممصرة من الأيديولوجيا الاشتراكية. وفى الفترة من ١٩٧٠ - حتى ١٩٨٠ نقل النظام السياسى فى هذه الفترة نسخة ممصرة كذلك من الأيديولوجيا الليبرالية. وفى الفترة من ١٩٨٠ وحتى الآن تضافرت الأيديولوجيا الليبرالية مع منظومات القيم التى تفرضها العولمة. وحينما بدأت تنظيمات المجتمع المدني تبرز على ساحة مجتمعنا، لم تعمل وفق قيم المجتمع الأهلى المتطور فى تراثنا

تاريخيا، ولكنها عملت حسب قيم منظومات قيم المجتمع المدنى بالمعنى الغربى. ونتيجة لذلك بدأت تظهر مجموعة من الظواهر السلبية، الأولى غياب التكامل عن بناء الثقافة العامة المعاصرة، ومنظومات القيم المتضمنة في إطارها، وثقافة المجتمع التى تدفقت إليه تاريخيا. لكونها تختلف من ناحية، عن منظومات القيم المتضمنة في أيديولوجيات النظام السياسى، كما تختلف بدورها عن منظومات القيم المتضمنة في ثقافة المجتمع المدنى. والثانية أنه نظراً لأن ثقافة المجتمع ترتبط عضوياً ببنية وبيئته، ولأنها مستوعبة في نفوس البشر، فإننا نجد أن الأنظمة السياسية تلجأ إلى ثقافة المجتمع لإضفاء الشرعية على أيديولوجياتها. ففي المرحلة الاشتراكية يعدل بيت شعر الشاعر احمد شوقي، مخاطباً الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ليصبح «الإشترافيون أنت أمامهم، لولا دعاوى القوم والغلو» وفي المرحلة الليبرالية يرفع شعار «العلم والإيمان». والثالثة، أنه رغم تواجد منظومات القيم الثلاث هذه إلا أنها ظلت منعزلة عن بعضها البعض، كما لو كانت جزر منعزلة على سطح الثقافة، حتى لم تدخل في حالة من الدعم المتبادل لبعضها البعض، بحيث وجدنا أن هذه الجزر الثقافية تتجه جميعاً إلى مزيد من الضعف (١٦).

وتتصل الحقيقة السابعة بطبيعة تأثير التحولات الإجتماعية الإقتصادية على كل من ثقافة المجتمع وأيديولوجيات النظام السياسى. وبالنسبة لأيديولوجيات النظام السياسى، فإننا نجدها قد ظلت علوية، فليست هناك الآليات الجادة التى تجعل الجماهير تستوعب منظوماتها القيمية. الأمر الذى جعل لهذه الأيديولوجيات وجود، ولكنه وجود خارج ضوائر البشر، حتى يمكن تفعيلها في توجيه سلوكياتهم، ذلك بالإضافة إلى أننا إذا تأملنا التحولات الأيديولوجية، لوجدنا أننا كنا نغير أيديولوجيتنا كل عشر سنوات تقريباً. كنا قوميين فأصبحنا إشتراكيين، ثم أصبحنا ليبراليين، ثم جاءت مرحلة تضافرت فيها قيم الليبرالية مع قيم العولمة، حيث جرت هذه التحولات الأيديولوجية خارج قناعات البشر. لم يستوعبوا مضامينها حينما كانت ملئ السمع والبصر، ولم يزرّفوا دمعاً عليها حينما إنحسرت، ومن ثم تخلّقت لدى البشر عادة عدم الإكتراث بالإيديولوجى،

فكل الأيديولوجيات تجئ وتذهب من خارج ذواتهم (١٧). في المقابل نجد أن ثقافة المجتمع خلال نصف القرن إتجهت إلى الضعف والتآكل، لأن الأيديولوجيات المتتابة لم تدعمها، وهو ما سوف نعرض له من خلال تحولات نصف القرن.

وتشير الحقيقة الثامنة والأخيرة إلى تآكل مضامين التنشئة الإجتماعية عبر نصف القرن، لتآكل فاعلية مؤسسات التنشئة الإجتماعية. فالأسرة طرأت عليها تحولات من حيث التنشئة التي كانت تقوم بها العائلة الممتدة، والتي تغيرت ثم إلى العائلة النووية، إلى العائلة المنهارة. والمدرسة كمؤسسة للتنشئة الإجتماعية تحولت من المدرسة التي تقوم بدور التربية والتعليم إلى المدرسة التي تؤدي دور التعليم فقط، إلى المدرسة العشوائية التي تتم العمليات التعليمية خارجها، وبعد أن كانت المدرسة ساحة لتعليم الآداب والأخلاق أصبحت وكرًا لتعاطي المخدرات. والإعلام الذي كان ملتزمًا بقضايا أمته، يؤسس عقل أمة، ويخوض معاركها، ويعبئ الأمة لخوض معارك البناء والإنتاج، والحفاظ على أمن الوطن، تحول إلى الإعلام والإعلان الذي يروج للجنس وثقافة الإستهلاك. يضاف إلى ذلك فإن الحالة الإفتراضية لآداء وتفعيل مؤسسات التنشئة الإجتماعية - الأسرة والمدرسة والإعلام - تستوجب أن تؤكد جميعها على مضامين قيمية واحدة، يضاف إليها قيمة مضافة من كل وسيلة. بحيث تغرس الأسرة قيمة، تؤكد عليه المدرسة إلى جانب قيم مضافة، يؤكد عليها الإعلام، بيد أن ما نلاحظه أن هناك تشتت في المضامين التي تؤكد عليها مؤسسات التنشئة، الأمر الذي يضعفها جميعًا (١٨). إضافة إلى أن الإعلام وما به من سلبيات نقل التنشئة من الأسرة إلى أجهزة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات وهو ما يؤدي إلى إضعاف الثقافة لإضعاف مواردها أو مصادرها.

ثانيًا: دور الثقافة في تحقيق التماسك الاجتماعي

تلعب الثقافة ومنظومات القيم دوراً أساسياً في تحقيق التماسك الاجتماعي، في هذا النطاق فإننا نقصد بالثقافة - كما أشرت - مجموعة المعاني التي تتشكل من القيم والأفكار والمعارف والعواطف المرتبطة بها، والتي تمتلك القدرة على توجيه سلوكيات البشر في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي.

سواء كانت هذه المعاني ذات طبيعة دينية، أو ذات طبيعة معرفية علمية، سواء أخذت طابع المعاني العاطفية والوجدانية كما هي الحال في المعاني الدينية، أو أخذت طابع المعارف الإدراكية العقلانية، كما هي الحال في المعاني العلمية والدينية كذلك. حيث نجد أن هذه المعاني في مجموعها تساعد في دعم التماسك الاجتماعي من نواحي عديدة، فمن ناحية تلعب الثقافة دورها في تأكيد وحدة وتماسك المجتمع مع تاريخه، سواء التاريخ الماضي أم الحاضر أم المستقبل. بينما تعمل الثقافة من خلال الجانب الثاني على ربط جوانب المجتمع ببعضها البعض، بحيث يبدو المجتمع باعتباره كتلة متماسكة، يمتلك وحدة عضوية، من مستوى اجتماعي فوق المستوى البيولوجي. ومن ناحية ثانية تعمل الثقافة باتجاه تأكيد التماسك الداخلي لوحدات المجتمع، سواء على مستوى الأسرة، أو المجتمع المحلي، أو السياق الاجتماعي أو الطبقة الاجتماعية أو الفئة الاجتماعية (١٩). بحيث يعني تماسك هذه الوحدات داخليا، وإرتباطها بعلاقات قوية مع غيرها من الوحدات، أمر من شأنه أنه يؤكد تماسك المجتمع في كليته، يضاف إلى ذلك أن الثقافة تساعد في تحقيق تماسك المجتمع في كليته، مع عالمه الشامل، باعتبار أن الأول أحد وحدات الأخير، وأن الحالة القاعدية أن يكون جزءا أو وحدة متكاملة معه.

بالإضافة إلى ذلك هناك بعد آخر يتمثل في كون المجتمع يشكل كتلة واحدة مع تاريخه، حيث نجد أنفسنا حينما نبدأ في الحديث عن تشكل الثقافة، فإنه يصبح لزاما علينا أن نتحدث عن الإنسان باعتباره قد خلق ضمن مكونات الطبيعة. ومن ثم كان خاضعا في إشباع حاجاته الأساسية لها، غير أن حاجته إلى استمرار وتأمين الإشباع، جعله يعمل باتجاه إبتكار الأدوات المادية التي يستطيع بواسطتها إستحضار الثمار من على الأشجار. كما دفعته حاجته إلى الأمن إلي إبتكار الأدوات التي شكلت أسلحة لرد الحيوانات المفترسة، كما دفعته حاجته إلى الاحتماء من قسوة الطبيعة، إلى البناء البدائي للمسكن. وهكذا بدأ الإنسان في إبداع الثقافة المادية التي بدأ يمتلك بواسطتها قدراً من السيطرة على الطبيعة المحيطة به. وتضافر مع ذلك أو لاحقا له، أن بدأت تتطور لديه بعض

المدرجات التي شكلت معرفة أولية تحتوى على بعض المعاني التي تتصل بطبيعة الأدوات أو الآلات التي طورها، أو التي تتصل بإمكانية تطويرها. إلى جانب ذلك بدأ الإنسان يدرك المعاني التي قد تأخذ شكل المهارات أو القواعد، التي تساعد في تشكيل هذه الأدوات أو التي تدعم المنفعة الحدية منها، وهو الأمر الذي يعنى أن الثقافة المعنوية أو اللامادية قد بدأت في الظهور (٢٠). وإستمر هذا الجدل الثقافي تاريخيا بين الثقافة المادية واللامادية، بحيث وجدنا أن كل منهما يعمل على تطوير الآخر. ومن ثم فقد شكلا معا وفي النهاية ثقافة شاملة، تفيد الإنسان في مختلف المجالات التي يتحرك في إطارها أو يتفاعل في نطاقها مع الآخرين. وإرتباطا بهذا الجدل، برز جدل آخر بين المجتمع وبين الثقافة، بحيث عمل كل منهما بإتجاه تطوير الآخر. وحينما تماسكت الثقافة وإكتملت هويتها وطبيعتها، فإننا نجدها قد بدأت تشكل حتمية خضع لها الإنسان، وأن كانت هي التي حررت من حتمية الطبيعة. بيد أننا إذا تأملنا الأمر فسوف نجد أن الثقافة، التي طورها الإنسان في البداية، بدأت تشكل حتمية عليه حينما تكثفت طبقاتها شكلت من ناحية موضع إتفاق إجتماعي بين أفراد المجتمع، يؤكد تماسكهم مع بعضهم البعض، إضافة إلى أنها التي ربطت المجتمع بتاريخه وجغرافيته من ناحية ثانية (٢١). ونتيجة لذلك إختلفت المجتمعات عن بعضها البعض، لإختلاف ثقافتها وإختلاف تاريخها وجغرافيتها. وحينما إكتملت الثقافة وإكتمل المجتمع شرع كل مجتمع يعيد إنتاج ثقافته، من خلال تفاعل البشر مع بعضهم البعض وفقا لقواعدها، ومن نشأ جدل ثلاثي الأبعاد، البشر في المجتمع يتفاعلون مع بعضهم البعض بالنظر إلى معاني ومضامين الثقافة، والمجتمع ذاته والثقافة، وأن التفاعل بين هذه المكونات الثلاثة يعمل بصورة مستمرة ومتصاعدة على تطويرها، وتعميق التماسك بينها.

وإذا كان التراث الثقافي الذي تطور تاريخيا يعد مكونا أصيلاً في بناء الثقافة المعاصرة في مرحلة من مراحل تطور المجتمع. فإن المعاني والقيم والأفكار الدينية شكلت مكونا محوريا أيضا في بناء الثقافة. حقيقة أن الدين، بخاصة الأديان الكتابية أوحى بها إلى المجتمعات من خارجها، من القوى

الالهية، وقد عملت الأديان بإتجاه تدعيم الثقافة من ناحيتين. الأولى أنها وفرت للثقافة كما هائلاً من الأفكار والقيم والمعاني، التي يمكن أن تدخل في بنيتها، والتي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تشكيل طبيعتها. ولذلك قلنا أن الحلال والحرام الديني هو في الغالب الصواب والخطأ الثقافي، على هذا النحو تشكل معاني الدين البوصلة التي تحكم إتجاهات وتوجهات الثقفة. ومن ناحية ثانية، فإنه نظراً لأن المعاني الدينية واحدة، وهى قد أوحى بها للكافة وللعالمين، فإنه نظراً لأن هذه المعاني تأتى إلى بيئات وسياقات إجتماعية متباينة، فإن التفاعل بين المطلق والنسبى، من شأنه أن يولد أفكاراً وقيماً ومعاني جديدة. هى نتيجة لتجهين عناصر الدين المطلق مع مكونات السياق النسبى، وأن هذه المعاني والقيم الجديدة، تعد في الحقيقة قيماً مضافة إلى بنية الثقافة تزيد من فعاليتها في المساهمة في إشباع حاجات البشر، وكذلك في ضبط تفاعلاتهم المتجددة (٢٢). لذلك كان من الضروري العمل بصورة دائمة ومستمرة في إتجاه تجديد الخطاب الدينى، لأن تجديد هذا الخطاب يعنى تجديد الثقافة، وتجديد التفاعل الاجتماعى الذى تنظمه، ومن ثم تجديد المجتمع.

كما يعتبر التفاعل الاجتماعى الحادث في مختلف المجالات الاجتماعية للمجتمع أحد روافد أو مصادر بناء وإنتاج الثقافة، حيث يتفاعل البشر مع بعضهم البعض من ناحية، ومع ظروف الحياة اليومية من ناحية ثانية. ونظراً لأن البشر متغيرون والظروف متغيرة، فإنه من الطبيعى أن تتغير مضامين التفاعل، التى تتدفق من خلال علاقات البشر مع بعضهم البعض. ونظراً لأن البشر يتفاعلون بالنظر إلى ثقافة المجتمع كمرجعية تضبط تفاعلاتهم، فإننا نجدهم في أحيان كثيرة يعدلون القواعد الثقافية الضابطة لتفاعلاتهم، حتى تصبح متلائمة مع ضبط التفاعلات القائمة. أو أنهم يقومون بالغاء قيم وقواعد ومعايير ثقافية لأن الظروف قد تجاوزتها، ولم يعد التفاعل القائم يحتاجها لضبط مضامينه. وفي أحيان ثالثة نجدهم من خلال التجديد الدينى أو الأبداع الثقافى، يطورون قواعد جديدة يحتاجونها، لتنظيم وضبط التفاعلات التى تقع في نطاق المجتمع ويتم ضبطها بواسطة ثقافة المجتمع، ومن ثم فإن هذا التجديد الثقافى، من شأنه

أن يلائم تفاعل وإتساق المجتمع مع سياقه الطبيعي أو الإقليمي أو العالمي (٢٣). ذلك يعنى أن المستوى الأول لفاعلية الثقافة في تأكيد التماسك الاجتماعي يتناول المجتمع ذاته، حيث تسعى مكوناتها من زوايا عديدة لتأكيد تماسك المجتمع، سواء تماسك المجتمع مع تاريخه وتراثه التاريخي الذي تولد عن ذلك. أو ربط المجتمع بتراثه الديني، الذي يحتوي المعاني التي تفرض تماسك المجتمع ومتانة وحدته. إضافة إلى التفاعل الاجتماعي الحادث بداخله، والذي يلعب دوره، في ملائمة تفاعلات البشر بداخل المجتمع، مع الظروف المتجددة من ناحية، إضافة إلى أنه يعمل على تأسيس التلاؤم الوجودي بين المجتمع وبينائه أو سياقاته الخارجية من ناحية ثانية.

ويؤكد المستوى الثاني على تماسك عناصر المجتمع الكائنة بداخله والتي تشكل بنائه، بحيث تؤدي عناصر الثقافة فعلها في دعم هذا التماسك، حتى يتحول المجتمع إلى كتلة فاعلة. ويتحقق ذلك بتأكيد فاعلية الثقافة من خلال عدة أبعاد بداخل بناء المجتمع، وفي نطاق البعد الأول نجد أن الثقافة تحتوي على مجموعة من القيم المحورية أو المركزية التي تشكل موجّهات عامة للتفاعل الاجتماعي. بحيث تصبح هذه القيم موضع إتفاق إجتماعي بين أفراد المجتمع، فالمؤكد أن هناك إتفاق بين أفراد المجتمع، حول قيم الشرف، والعمل الجاد، والامانة والأخلاص للوطن، وغير ذلك من القيم. حيث تشكل منظومات القيم على هذا البعد مضامين العقد الاجتماعي بين أعضاء المجتمع، كما تساهم هذه المضامين في تنظيم تفاعل البشر مع بعضهم البعض، وكذلك في الحفاظ على بقاء المجتمع ووجوده (٢٤).

ويشتق البعد الثاني لفاعلية الثقافة من البعد الأول حيث تتحول هذه القيم كعناصر رمزية، إلى قواعد عملية ذات علاقة مباشرة بالتفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع. فهي تتحول إلى تقاليد يعرفها أعضاء المجتمع، وتنظم قطاع من تفاعلات حياتهم اليومية، أو تتحول هذه القيم إلى أعراف تحتكم إليها الجماعة، حينما تقع إشكاليات خلافية بين البشر، يحتكم إليها من أجل الوصول إلى حل لبعض من هذه المشكلات. أو تتحول هذه القيم إلى معايير يقاس وفقاً لها سواء

التفاعل أو إنحرافه، أو حجم إنجازات البشر في قلب التفاعل الاجتماعي (٢٥). أو تتحول هذه القيم إلى عادات فردية لقضاء الحاجات اليومية بصورة تلقائية، بحيث توفر على البشر، جهد التفكير في قضاء الحاجات الأساسية، وهو ما يعنى أن هذه القيم ذات الطبيعة الرمزية تتحول إلى قواعد ضابطة ومنظمة للتفاعل الاجتماعي.

ويدور البعد الثالث لفاعلية الثقافة ومنظومات القيم حول التنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها أعضاء المجتمع، والتي يستوعبون من خلالها القيم والمعاني والمضامين الثقافية المختلفة. تلك التي تشكل الضمير الداخلى لكل فرد في المجتمع، بحيث تشكل هذه المعاني والمضامين الثقافية مرجعية لتوجيه سلوكيات البشر في مختلف المجالات الاجتماعية. وحتى يمكن أن يتحقق الاستيعاب الكامل لهذه المضامين والمعاني، ثم العمل وفق لها، فإننا نجد أن المجتمع يؤسس مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تتلاءم مع طبيعة القيم التي على الشخص أستياعها لتشكل جزءاً من ضميره الداخلى. في هذا الإطار فإننا نجد أن الثقافة تحتوى على منظومتين محوريّتين الأولى منظومة القيم الوجدانية مع قدر محدود من القيم ذات الطبيعة المعرفية أو الإدراكية. حيث تنجح الأسرة - باعتبارها المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية - في غرس منظومات القيم مغلفة بالعواطف الأسرية، بحيث نجد أن الطفل يستوعبها في الغالب بلا معاناه. ثم يأتى النظام التعليمى بمستوياته المتتابعة بعد ذلك ليستكمل الدور الذى لعبته الأسرة، ويتمثل في إستكمال غرس القيم الوجدانية، وتمام إستيعاب الطلاب لها (٢٦). إضافة إلى تزويدهم بالقيم والأفكار والمعارف ذات الطبيعة الإدراكية، بحيث ينتهى الطالب من التعليم الجامعى، أو نظرائه الذين لم يتح لهم الالتحاق بالنظام التعليمى والذين يتولى التفاعل الاجتماعى الحادث في المجتمع تنشئتهم، إستكمال إستيعابهم لهذه القيم.

على هذا النحو يتحقق التماسك الاجتماعى وفق هذا البعد من خلال عدة زوايا أو مداخل، من ناحية بواسطة الثقافة ومنظوماتها القيمية في أوضاعها الرمزية، باعتبارها مصدر لكل المعاني التي تتخذ شكل ضوابط للتفاعل الاجتماعى.

بينما تتمثل الزاوية الثانية في الحفاظ على طبيعة التفاعل الاجتماعى الحادث بين البشر داخل المجتمع، وتنظيمه وضبطه . وفي هذا الإطار ضبط سلوكيات علاقات البشر مع بعضهم البعض، بحيث تتحقق مضامين التفاعل وفقا لما تذهب إليه الثقافة ومنظومات القيم في أوضاعها الرمزية (٢٧). وهو ما يعنى أن الثقافة في هذه الحالة تراقب وتضبط علاقات وتفاعلات المجتمع من الخارج. في حين تتمثل الزاوية الثالثة، في ربط الضمائر الداخلية للأفراد، إضافة إلى موثيق النظم الاجتماعية التى تشكل ضمائرها، بحيث نجد أن مكونات المجتمع تحتوى على معانى تتطابق مع القواعد المنظمة للتفاعل بينها. وهى مشتقة في ذات الوقت من ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية - ذلك بالإضافة إلى العلاقات والتفاعلات الأفقية المتبادلة بين مكونات المجتمع بما يدعم وحدته وتماسكه.

ويتشكل المستوى الثالث الذى تؤكد من خلاله الثقافة ومنظومات القيم تماسك المجتمع وإستمراره، من خلال الحفاظ على الوحدات المحورية في بناء المجتمع، قوية وسوية تساعد في الحفاظ على الثقافة والمجتمع. وفي هذا الإطار فإننا نجد أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، هى الوحدات الأولى بالأهتمام من جانب الثقافة. في هذا الإطار تعتبر الأسرة من الوحدات المحورية، باعتبار أنها المؤسسة التى تسعى للحفاظ على الثقافة ومنظومات القيم. لذلك نرى أنه من الضروري الحفاظ على الأسرة كمؤسسة إجتماعية، والحفاظ عليها من الاختراق، الذى قد يؤدي إلى إنهارها، ومن ثم تشويه عملية التنشئة الاجتماعية، وإضعاف إستيعاب الثقافة على المدى البعيد. ويرتبط بذلك الحفاظ على الأسرة من كل ما يؤثر على آدائها لوظائفها، كالحفاظ عليها من الخيانات الزوجية، أو الانصراف عن الحياة الأسرية، أو التأثير المنحرف عليها من قبل الاعلام وتكنولوجيا المعلومات (٢٨).

كما أنه من المهم الحفاظ على المدرسة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية، باعتبارها تشكل إطاراً إجتماعيا، يعيش في نطاقه التلميذ ويقطع مراحل، وأثناء ذلك يعد في هذا المجتمع الصغير، لكي يمارس دورة وتفاعلاته بفاعلية في المجتمع الكبير. ذلك يتطلب ضرورة أن تعكس المقررات الدراسية التى يستوعبها التلاميذ

والطلاب ثلاثة مكونات أساسية، في نطاق المكون الأول فإن على المضامين المعرفية للمقررات الدراسية أن تعكس أحدث المعارف العالمية، حتى تصبح مدركات الطلاب حديثة ومتجددة، ويعيشون في نطاق معارف عصرهم، وقادرين على الإسهام في هذا النظام. بينما ينبغي أن يركز المكون الثاني على الجانب التربوي، وفي هذه الحالة فإننا نجد أن النظام التعليمي يسهم في بناء وتأسيس حالة الاجتماع السوية (٢٩). حيث يتعايش البشر في المجتمع ويتفاعلون مع بعضهم البعض، بأقل قدر من الانحراف عن متطلبات حلة الاجتماع، فذلك يساهم بدون شك في تماسك المجتمع وإستقراره. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري أن تعمل المقررات الدراسية على التأكيد على المضامين المرتبطة بهوية المجتمع، وذلك للحفاظ على البشر مرتبطين بالمجتمع ومنتمين له، في عالم متختم بآليات تذويب الهوية. إلى جانب ذلك فإنه من الضروري تفعيل إسهامات الدولة والقطاع الخاص، والمجتمع المدني كوحدات إجتماعية، تلعب دوراً أساسياً في تمكين من أصابهم التهميش الاجتماعي، بما يساعد على إدماجهم في بناء المجتمع، وإسهامهم فيه، بإعتبارهم طاقة أو قيمة مضافة تؤكد تماسكه.

ويدور المستوى الرابع والأخير لتحقيق التماسك الاجتماعي، حول أهمية تكيف المجتمع بصورة فاعلة مع سياقه العالمي المحيط، وهو التكيف الذي ينبغي ان يوازن بصورة دقيقة بين متطلبات الهوية، وإحتياجات النظام أو النسق العالمي الأشمل الذي يعتبر المجتمع وحدة فرعية في نطاقه. في هذه الحالة، فإنه من المؤكد أننا نعيش في عالم تحكمه ثقافة القوى العالمية الكبرى، والتي تحاول فرض ثقافتها في عالم تحكمه ثقافة هذه القوى، والتي تحاول فرض ثقافتها على العالم بأسره من خلال آليات العولمة. وإذا كانت ثقافة العولمة تسعى إلى الانتشار الأفقي، لتشكل ثقافة عالمية متجانسة، فإن هذه الثقافة كلما إنتشرت أفقياً، كلما أصبحت هشه وضعيفة، وهو الأمر الذي يعنى ضرورة تعميق وجود الثقافة القومية، وترسيخها في نفوس البشر، بواسطة آليات المجتمع القومى كالأسرة والمؤسسة التعليمية. إرتباطاً بذلك فإنه ينبغي أن تصبح الثقافة القومية

أكثر إنتقائية، تختار العناصر التي تؤكد فاعليتها، وتشكل قيمة مضافة لها مصدرها ثقافة العولمة. بذلك تقوى الثقافة القومية، لتشكل درع يحمى التفاعلات الحادثة على ساحات التفاعل الداخلى من تأثير ثقافة العولمة، بل وتشكل قيمة مضافة لها (٣٠).

بالإضافة إلى ذلك فإن على ثقافة المجتمع أن تؤكد تكيفها مع الثقافات والتجمعات الإثنية الداخلية، وإذا كان من النادر أن تمتلك الثقافة القومية تجانسا كاملا، لإحتوائها على كثير من الثقافات الفرعية. لذلك فإنه من الضروري أن يتكيف المجتمع القومى والثقافة القومية مع هذا الواقع، وذلك بأن تعمل الثقافة القومية على إستيعاب العناصر القوية فى الثقافات الفرعية (٣١). كما أن عليها أن توازن بين النمو والتطور المستقل لأى من هذه الثقافات الفرعية، وبين دعم وتطوير العناصر المشتركة بين عدد من الثقافات الفرعية، أو بين أى منها وبين الثقافة القومية، فذلك من شأنه أن ينشر حالة من التخصيب الثقافى.

ثالثاً: المتغيرات المحددة لتحويلات المجتمع والثقافة

يفترض تناول العلاقة بين التحويلات الاجتماعية وثقافة المجتمع أو منظوماته القيمية أن تتعرض لثلاثة من المتغيرات. حيث يتعلق المتغير الأول بطبيعة التحويلات وبيئتها، بينما يتصل المتغير الثانى ببنية الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها. عل حين يشير المتغير الثالث إلى القوى الاجتماعية التي تتولى تجسيد متضمنات التحول وفق منظومة قيمية محددة. وفيما يتعلق بالمتغير الأول - التحويلات الاجتماعية - يعرف التراث النظري التحول الاجتماعى باعتباره يشير إلى مجموعة التغيرات الاجتماعية المتتابعة والمتشابكة أفقياً ورأسياً، والذي يكون من نتائجها تغير بناء المجتمع من حيث ثقافته، ونظمه الاجتماعية وكذلك أطره وسياقاته، ويكتمل التحول إذا استوعب البشر متضمناته، بحيث يكونوا هم أنفسهم ضمن أدوات التحول كما هم هدفه. وقد يبدأ التحول من أعلى حيث الثقافة، أو من أسفل حيث الاقتصاد والثروة، أو من البشر باعتبارهم هم كتلة سكانية تتولد عنهم كثافة اجتماعية قادرة على إبداع التقدم والتطور (٣٢). وقد

تكون التحولات ذات طبيعة إيجابية إذا كانت نتائجها لصالح القوى الغالبة في المجتمع، أو إذا تمكنت من دفع المجتمع على طريق التقدم، أو إذا ساعدت على تطوير ورفع القدرة التكيفية للمجتمع (٣٣). وفي هذه الحالة يكون بناء المجتمع الذي نتج عن التحول أفضل كثيراً من البناء السابق على التحول، وفق مؤشرات إنسانية عديدة. وتصبح التحولات ذات طبيعة سلبية إذا تم احتكار نتائج التحول من قبل قوة اجتماعية محددة، أو أن تظهر ظروف تدفع بالمجتمع إلى طريق التراجع بدلاً من التقدم، أو أن يسلم التحول إلى تآكل القدرة التكيفية للمجتمع. على خلاف ذلك تشكل التحولات الإيجابية قيماً مضافة لرأس مال المجتمع، بينما تشكل التحولات السلبية قيماً مستبعدة أو منتقصة تضعف إمكانياته وتهدر موارده.

إلى جانب ذلك يتطلب نجاح التحولات الاجتماعية توفر عدة ظروف، من هذه الظروف أن يعبر التحول عن حاجة بنائية، وذلك انطلاقاً من تصور أن المجتمع الإنساني هو عبارة عن كائن عضوي، يحتاج دائماً إلى التكيف مع بيئته المحيطة. ولما كانت هذه البيئة ليست ساكنة، وتصدر عنها تغيرات عديدة، فإنه من الطبيعي أن يواكب المجتمع هذه التغيرات، التي إذا تمت بصورة تدريجية، فإنها على مدى زمني بعيد «مائة سنة مثلاً» تصبح تحولاتاً جذرياً شاملاً عن ذي قبل. فإذا لم يستوعب المجتمع هذه التغيرات البيئية، فإنها تنتج توترات وضغوط تفرض في لحظة معينة على المجتمع تأسيس تغيرات شاملة في فترة محدودة حتى يتساق الكائن أو يتكيف مع البيئة المحيطة. وقد تصدر هذه التغيرات عن البنية الداخلية للمجتمع ذاته، حينما يؤدي النمو غير المتأزر أحياناً، أو عدم إشباع الحاجات الأساسية للشرائح الغالبة في المجتمع، ومن ثم فهي تعاني من الحرمان الذي يسبب توترات عديدة لها (٣٤) تدفعها إلى تغيير ما حولها بحثاً عن توازن جديد.

وتقود الحاجة إلى التحول إلى تحديد طبيعته، حيث يشير تأمل هذه الطبيعة، إلى أن التحول مثلما أن له طبيعته التلقائية، فإنه يحتوي على مساحة من الفعل الإرادي كذلك. وإذا كانت هذه التلقائية تعبر عن طبيعة المجتمع وقوانينه

الاجتماعية الخاصة به، والتي تصل أحياناً إلى حد صرامة القوانين الطبيعية باعتبار أن المجتمع هو جزء من الطبيعة. فإن البعد الإرادي يصدر عادة عن القوى الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في نجاح التحول، أو تلك التي تحاول تعويقه وتقف في مواجهته، وهناك علاقة قوية بين الأبعاد التلقائية والإرادية للتحول رغم التناقض الظاهري الذي قد يبدو بينهما. وذلك لأن انخفاض القدرة التكيفية للمجتمع سواء بسبب ضغوط البيئة الخارجية أو عدم إشباع احتياجات الشرائح والقوى الاجتماعية، أو ضغط احتياجات التطور الاجتماعي. من شأنه أن يؤدي إلى ظهور بعض التوترات التي تتصاعد على ساحة بعض الشرائح أو القوى الاجتماعية المضادة ذات المصلحة في أوضاع ما قبل التحول. بحيث تكون هذه التوترات محسوسة بدرجة أكثر من قبل بعض أعضاء هذه الشرائح أو القوى، وبذلك تكون هي الأكثر قدرة على بلورتها، ثم استخدامها لإعادة تعبئة الجماعة في اتجاه فعل اجتماعي إرادي لأحداث التحول (٣٥).

فإذا انطلقت شرارة التحول واتسعت، فإنه ينجح حينئذ في دفع المجتمع على طريق التحديث إذا توفر له شرطين رئيسيين، الأول أن يتمكن المجتمع من استيعاب مضمون التحول. ويعني استيعاب مضمون التحول أن يستوعب البشر القيم المؤسسة لشرعية التحول، وهو ما يعني أن لا يظل التحول فوقياً له وجوده في الفضاء العام للمجتمع. غير أنه لم يستوعب داخل شخصيات البشر من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية العديدة، ومن ثم فسلوكياتهم الاجتماعية توجه بمنظومة قيمية ليست هي المنظومة القيمية التي بشر بها التحول. ويتمثل الشرط الثاني في ضرورة أن تكون البيئة الإقليمية والعلمية مواتية، بحيث يكون بإمكانها قبول مضامين التحول. وتقبل البيئة الخارجية التحول في حالتين. الحالة الأولى أن يكون التحول متوافقاً مع متطلبات البيئة الخارجية أو على الأقل غير متناقض معها. فالتحولات التي حدثت في كثير من مجتمعات العالم الثاني والثالث في الفترة الأخيرة، باتجاه التأكيد على الأيديولوجيا والسياسات الليبرالية، نجحت لإتساقها مع قيم واحتياجات البيئة العالمية المؤكدة على عولمة الثقافة وقوانين السوق والتأكيد على دور القطاع الخاص (٣٦). وفي الحالة

الثانية تكون البيئة الخارجية ضعيفة، بحيث لا تستطيع الوقوف في وجه التحول حتى وإن لم يكن موائماً لها أو متكيف معها. فنجاح التحول الاقتصادي الياباني تحقق لتطرف الموقع الياباني في عالم لم تكن مواصلاته ولا اتصالاته وتطوره - كما هي الآن - بحيث تؤكد وحدته، ومن ثم تؤسس قوى عالمية موحدة ومضادة له. وقد نجح التطور الذري الهندي في عالم الحرب الباردة المنقسم على ذاته، ومن ثم الضعيف في مواجهة التحولات الداخلية. ارتباطاً بذلك فإننا إذا تأملنا التغيرات التي تقع في عالمنا المعاصر فإننا قد نجد أنها متسارعة في وقوعها، قوية في تأثيرها، شاملة أو واسعة في انتشارها بفعل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. هذه التغيرات تصدر عادة عن مصادر قومية أو إقليمية أو عالمية أو منها جميعاً، ذلك يعني أن هناك كثافة عالية لحجم وآثار التغيرات المتوقعة، وهو الأمر الذي يفرض على المجتمع إحدى حالتين. الأولى أن يمتلك المجتمع بنية اجتماعية قوية تقف موقفاً إيجابياً وانتقائياً من التغيرات والإبداعات التي تتدفق من حولها. بحيث تنتقي السمات والعناصر التي تحتاجها وليس لديها ما ينافرها، إضافة إلى أنه من الضروري أن يكون انتقاؤها مستنداً إلى مرجعيتها وهويتها، بحيث تظل متماسكة أثناء مرحلة التحول العالمي الشامل، بحيث نجدها تشارك في التحول ولكنها تحافظ في نفس على الوقت على استمرار هويتها (٣٧). وفي الحالة الثانية تكون البنية الاجتماعية هشة وضعيفة، تقف موقفاً سلبياً من التغيرات التي تحدث حولها، لا تستطيع الانتقاء من بين العناصر المتغيرة ما يلائم طبيعتها، بل نجدها مخترقة وفضاؤها مفتوح تتدفق عبره قيم، حتى لو كانت مخالفة لمرجعية تراثها أو مؤدية في النهاية إلى تآكل هويتها. في الحالة الأولى يكون المجتمع مسيطراً على التحول أو التغير الحادث في إطاره، وفي الحالة الثانية يكون خاضعاً وفاقداً للسيطرة. في الحالة الأولى يخضع المجتمع أو يؤسس تغيرات إيجابية تؤدي إلى تحول بنائه إلى الأفضل، وفي الحالة الثانية تصبح تحولات المجتمع ذات طبيعة تراجعية تؤدي إلى إضعاف قدراته التكيفية.

وفيما يتعلق بالمتغير الثاني الخاص ببنية الثقافة فإننا إذا تأملنا بنية

التحول الاجتماعي فسوف نجد أنه له منظومته القيمية التي قد تأخذ شكل الأيديولوجيا المستعارة من الخارج أو الصادرة عن تجديد وتحديث التراث. ومن شأن هذه المنظومة القيمية أن تقدم تصورًا للمجتمع الكائن أو الذي ينبغي أن يكون، بحيث يحتوي هذا التصور على معاني جديدة ينبغي أن يستوعبها البشر، وتلعب دورها في توجيه سلوكياتهم، وتحل محل التصورات والمعاني القديمة التي لديهم. ولتحقيق ذلك فإن هذه المنظومة القيمية ينبغي أن تكون متماسكة - كما أشرت - إضافة إلى ضرورة امتلاك المجتمع لآليات التنشئة الاجتماعية التي تتولى تنشئة البشر وفق معاني المنظومة القيمية الجديدة. بحيث يصبح البشر الذين استوعبوا هذه المعاني هم القادرون على تحمل أعباء التحول وتحقيق أهدافه.

ارتباطًا بذلك تلعب القيم دورًا محوريًا يساعد في تحقيق التحول لأهدافه وتجسيد مضمنااته، وذلك باعتبار أن القيم تشكل الرموز والمعاني التي تلعب دورها في تنظيم التفاعل القائم في المجتمع. وعلى هذا النحو تلعب القيم دورًا محوريًا بالنسبة للتحويلات الاجتماعية الحادثة من جوانب عديدة، فمن ناحية نجد أن منظومة القيم تحدد الأهداف التي ينبغي أن ينجزها التحول، والتي تصبح مرجعية لتعبئة طاقات البشر في اتجاه تجسيد مضمنااته. هذه القيم تكون عادة متضمنة في وثائق التحول الأساسية، وهي ما نطلق عليه أيديولوجية التحول. بيد أن هذه القيم لا تظهر من فراغ وإنما تظهر من داخل بنية الثقافة السابقة على التحول، غير أنها كانت تشكل أحيانًا المنظومة القيمية المغتربة أو المرفوضة. والتي يصبح لها انتشارها الجماهيري، لأنها تقدم وعدًا بإشباع حاجات الجماهير المحرومة في التحول السابق، ذلك يعني أن منظومة قيم التحول الحالية، هي الأيديولوجيا المغتربة في الفترة السابقة على التحول. مثال على ذلك أننا إذا تأملنا الأيديولوجيا الاشتراكية، التي وجهت قوانين الإصلاح الزراعي، فإننا سوف نجد أنها كانت أفكارًا مطروحة على الساحة الاجتماعية قبل قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ (٣٨). في هذا الإطار فإنه من الطبيعي أن تعلق بمنظومة قيم التحول، بعض القيم المتضمنة في الموروث الثقافي والديني للمجتمع، أو بعض

القيم الكائنة في النظام العالمي، الذي يشكل بيئة اجتماعية محيطة بالمجتمع والتحول الذي يقع على ساحته.

بالإضافة إلى ذلك تشكل منظومة القيم في المجتمع المرجعية المعيارية للتفاعل بين المواطنين في المجتمع في مرحلة معينة، وذلك عن طريق ما يمكن أن نسميه بصيغة التوقعات المتبادلة. فما دام على البشر أن يتفاعلوا مع بعضهم البعض وفي نطاق مختلف المجالات الاجتماعية، فإنه من المنطقي أن يتحقق هذا التفاعل استناداً إلى مرجعية قيمية واحدة ومتفق عليها. وهي المرجعية التي أكد عليها المجتمع - من خلال إعلان النظام السياسي لها - باعتبارها التي تشكل مرجعية للتفاعل بين المواطنين. وفي هذه الحالة فإن القيم توجد في فضاء المجتمع باعتبارها تقاليد وأعراف وقواعد ومعايير تنظم سلوكيات البشر (٣٩). ويتكامل مع ذلك أن هذه القيم ليست قائمة في السياق الاجتماعي فقط، تنظم التفاعل الحادث فيه لكونها توجه سلوك الفرد في مختلف المجالات، كما تنظم علاقاته بالآخرين خلال مرحلة التحول، ولكنها مستوعبة في عمليات التنشئة الاجتماعية المختلفة. بحيث تشكل هذه القيم جوهر ومضمون الضمير الفردي، الذي يحدد له الصواب والخطأ فيما يتعلق بسلوكياته الاجتماعية. ومن ثم نجد أن القيم هنا تضبط الفرد من الداخل عن طريق ضميره الفردي الذي يتشكل من خلال التنشئة الاجتماعية بذات مفردات المنظومة القيمية الموجهة لتحول المجتمع. إلى جانب ذلك فإن منظومة القيم على هذا النحو تشكل أساس العقد الاجتماعي على مستوى المجتمع، الذي ينبغي أن يعمل وفقاً له مختلف الأطراف، بل وتشكل الإطار الذي ينظم حركة المجتمع وأدائه على مختلف المستويات والاتجاهات. فإلى جانب أن هذه المرجعية القيمية هي التي تشكل طبيعة العلاقة بين المجتمع وبيئته الخارجية، فهي التي تحدد أيضاً تحالفات المجتمع على الصعيد العالمي خلال فترة التحول الاجتماعي، مما يجعل هذه التحالفات داعمة للتحويل مؤيدة له. إلى جانب ذلك فإنه من المفترض أن تستند الأيديولوجيا التي يتبناها النظام السياسي لتوجيه التحول إلى هذه المرجعية القيمية وتشتق منها، فإذا تضمنت هذه الأيديولوجيات عناصر قيمية جاءت من الخارج، فإن هذه القيم الوافدة من

الخارج يمكن أن تتناقض مع المرجعية القيمية للمجتمع، على الأقل مع عناصرها المواتية التي تدعم التحول. إلى جانب ذلك فإن موثيق عمل أو أيديولوجيات الأجهزة التنفيذية ينبغي أن تستند إلى المرجعية القيمية للمجتمع، بحيث نجد أن على أجهزة الدولة كالإعلام والتعليم والبيروقراطية، أن تعمل وفق مرجعية قيمية واحدة. وكذلك ينبغي أن تتم التفاعلات داخل مختلف مجالات المجتمع وفق ذات المنظومة القيمية، سواء تشكلت هذه المجالات من الإطار العائلي، أو الجيرة أو جماعة الأصدقاء أو السياق المحلي الذي يتفاعل في نطاقه البشر ويتحركون. ومن ثم يصبح انحراف أي من وحدات الدولة أو المجتمع في أدائه عن هذه المرجعية، إخلال بمتضمنات العقد الاجتماعي الضابط لاتجاه التحول (٤٠).

إلى جانب ذلك فإننا نجد أن المنظومة القيمية للمجتمع تحافظ على تماسكه خلال مرحلة التحول، من خلال أربعة أبعاد، ويتمثل البعد الأول في ربط قيم المجتمع ببيئته التاريخية. فليست هناك قطيعة في تدفق القيم التي تعبر عن المراحل التاريخية المتتابعة للمجتمع، حيث أكد كارل ماركس أن هذا البعد - أي تدفق القيم عبر مراحل تاريخية متتابعة - يمنعها أحياناً استقلالاً عن أنماط الإنتاج، وهذا ما يعني أنها تشكل أحد المتغيرات التي تربط المجتمع بتاريخه. ومن ناحية ثانية فإننا نجد أن الثقافة والقيم تربط المجتمع ببيئته الخارجية، إذ تعد القيم إحدى الآليات التي يتكيف بواسطتها المجتمع مع عالمه الخارجي، خاصة في عالم أصبحت تكنولوجيا المعلومات والمعاني تلعب دوراً محورياً في إطاره. بحيث يشكل التفاعل المتبادل بين الثقافات آلية تربط المجتمع بعالمه المحيط، ومن ثم نجد أن الثقافة تربط المجتمع - عضواً - بعالمه. إلى جانب ذلك فإن القيم تفرض تماسك المجتمع عن طريق تحولها إلى أشكال مختلفة تسعى من خلالها إلى ربط عناصر المجتمع ببعضها البعض (٤١).

بالإضافة إلى ذلك فإن للقيم علاقة محددة بنمط الإنتاج السائد في المجتمع، فهي قد تعد في بعض جوانبها انعكاساً لنمط الإنتاج السائد غير أنها من جوانب أخرى قد تحدد نمط الإنتاج السائد، ذلك يعني أن للقيم في كل

الحالات علاقة محددة بنمط الإنتاج الاجتماعي. وإذا كانت هناك علاقة عضوية بين القيم من ناحية ونمط الإنتاج السائد من ناحية أخرى، فإننا نلاحظ أن هناك منظومات من القيم توجد في ثقافة المجتمع خارج أنماط الإنتاج أو هي غير مرتبطة بها. قد يكون مصدر هذه القيم البيئية الخارجية والعالمية للمجتمع، حيث نعيش الآن في عالم تسبح فيه الثقافات بيسر في فضائه، وتمتزج مع بعضها البعض (٤٢). يضاف إلى ذلك أن ثمة عنصر ثقافي متدفق عبر تاريخ المجتمع يعبر عن الموروث الثقافي السائد، وعلى هذا النحو تصبح العلاقة شديدة التعقيد بين منظومات قيم الثقافة من ناحية ونمط الإنتاج من ناحية أخرى.

من ذلك يتأكد لنا أن القيم تشغل مكانة محورية في بناء المجتمع خلال مرحلة التحول من خلال ثلاث جوانب أو حالات، في الحالة الأولى وهي الحالة المثالية، التي يقدم فيها التحول منظومته القيمة ثم يتولى إعادة تنشئة البشر من خلال آلياته العديدة وفقاً لها، بحيث يستوعب البشر هذه القيم، ومن ثم يصبحوا هم القوة الدافعة للتحول والحارسة لمنجزاته. وفي الحالة الثانية يأتي التحول بمنظومته القيمة، غير أنه لا يمتلك الآليات الفعالة لتنشئة البشر وفق معاني هذه المنظومة. ومن ثم تقع أحداث التحول ومنجزاته، غير أن البشر ليس لديهم المعاني أو القيم التي تربطهم بهذه الإنجازات، ومن ثم يظل التحول ومنجزاته قائمة كموضوعات لها مساحتها في المكان. غير أن معانيها لم تتسلل إلى ذوات البشر لتشكّل وعيهم، الذي يدافعون استناداً إليه ضد أي تهديد لهذه المنجزات. وفي الحالة الثالثة تقع أحداث التحول مصحوبة بمنظومته القيمة لتتعايش مع المنظومة الثقافية والقيمة للمجتمع الطبيعي الذي كان قائماً، يضاف إلى ذلك أي منظومات قيمة أخرى. في هذه الحالة قد توجد منظومة القيم التقليدية أو التراثية في مواجهة منظومة القيم الحديثة، فإذا لم تستطع إحدى المنظومات القيمة استيعاب المنظومات الأخرى، أو على الأقل ضبط أداؤها فإن تعايش هذه المنظومات يؤدي إلى تخلق حالة شبيهة بحالة «الأنومي» (٤٣)، حيث يضيق البشر ذرعاً بتعدد هذه المنظومات وتناقض معانيها، الأمر الذي يضعف تأثيرها في مجمله. ومن ثم يدفع إلى بروز الأيديولوجيات أو المنظومات القيمة الفردية

والانتهازية الخاصة، التي تشكل المعاني الموجهة للسلوك المحقق للمصالح الفردية. فتناقض منظومات القيم يؤدي إلى عدم الالتزام القوي بها جميعاً، وفي هذا الإطار فإن تلاحق التحويلات، ومن ثم تتابع المنظومات القيمية على المجتمع، مع عدم توافر الآليات والوقت الملائم لتنشئة البشر وفق لها، ومن ثم استيعابها، يؤدي في النهاية إلى إحدى حالات «الأنومي» كذلك (٤٤). ويرتبط المتغير الثالث بأن أي تحول اجتماعي من الطبيعي أن تتحمل تجسيده قوى اجتماعية تكون على قناعة بمتضمناته أو هي صاحبة مصلحة حقيقية فيه، أو أنها قوى رافضة لبناء المجتمع السابق على حدوث التحول. بحيث تتولى هذه القوة الاجتماعية تجسيده والدفاع عنه في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى، التي قد يضر التحول بمصالحها. وحتى يمكن أن تكون للتحول الاجتماعي قوته التي تفرضه، فإنها ينبغي أن تكون على قناعة به، لأنها قد نشئت على مضامين معانيه، إضافة إلى أن لها مصلحة في استمرار التحول ورفع معدلات إنجازه. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ظهور قوى اجتماعية لها مصالحها المضادة للتحول، ومن ثم تصبح قوى رافضة ومعوقة له. في هذا الإطار يصبح التحول حقيقياً وبنائياً إذا كان يخدم مصالح القوة الغالبة، بينما يصبح مفروضاً إذا كان لصالح شريحة أو أقلية محدودة، تفرضه عنوة وضد مصالح الآخرين (٤٥). غير أن قوى التحول قد تنسحب من دعم التحول إذا واجه التحول انتكاسات، ومن ثم فلم يحقق مصالحها، خاصة إذا لم تكن قد نشئت وفق معانيه. أو أن إنجاز التحول لن يشكل قيمة مضافة لها، غير أنه إذا نجح التحول فإنه يضم قوى المجتمع إلى نطاقه وتصبح معاييرها هي المعايير التي يحتكم إليها.

وإذا كانت مواقف القوى الاجتماعية تتباين من حيث موقفها من التحول الاجتماعي، حيث نجد أن بعض هذه القوى تدعم التحول لأنه يحقق مصالحها ويتجسد وفق معانيها، بينما قد تقف قوى اجتماعية أخرى مضادة للتحول لأنه يضر بمصالحها، ولا يتحقق وفق معانيها. بينما هناك قوى اجتماعية ثالثة لم يكتمل وعيها على ما يذهب ماركس قد تستفيد من التحويلات لكنها لا تدرك

معانيها، ومن ثم فبرغم أن التحول يخدم مصالحها إلا أنها قد تقف موقفًا حياديًا من إنجازاته. على هذا النحو فإننا نجد أن موقف القوى الاجتماعية تجاه التحولات المتتالية، التي وقعت في النصف الثاني من القرن العشرين، قد تتباين بحسب اتساق التحول ومضامينه مع مصالحها ومعانيها. تأكيدًا لذلك فإننا نجد أننا إذا حاولنا استكشاف موقف القوى الاجتماعية المختلفة من التحولات الاجتماعية، فسوف نجد أن الطبقة العليا بخاصة في المجتمعات المتخلفة أو النامية، هي الأكثر ارتباطًا بالبرجوازية العالمية والأكثر تبنيًا لمنظومتها القيمية. فهي قد تتحدث لغتها، وتبني نوعية حياتها، ومن ثم نجد أن المنظومة القيمية لهذه الطبقة غير ملتزمة بمنظومة القيم القومية، كما أنها منفصلة عن قيم الموروث الثقافي والثقافة التقليدية التي يشكل التراكم التاريخي والدين قاعدتها (٤٦). وعلى هذا النحو نجد أن هذه القوى الاجتماعية تتعاطف عادة مع التحديث، أو التحول الذي تقوده منظومة قيمية من خارج المجتمع. كما نجد أن التزامها بمنظومات القيم الصادرة عن الخارج، يتجاوز التزاماتها بمنظومة القيم الوطنية أو القومية، بخاصة منظومات القيم التي تؤكد على مصالحها، أو التي تربطها بالبرجوازية العالمية، حليفها. وتشكل الطبقة الدنيا القوة الثانية ذات العلاقة بمنظومة القيم التي تقود التحول أو التحديث الحادث في المجتمع، أو حتى تلك المنظومة التي تنتج عنه. وإذا كانت الطبقة العليا موجهة إلى الخارج تستلهم قيمه، فإن الطبقة الدنيا نجدها منكفئة إلى الداخل حيث معاناة الواقع، ومن ثم فقيمها ورموزها تعد معاني عارية من المثل. ومن المنطقي أن تساعدنا منظومتها القيمية على التكيف مع الأوضاع الصعبة التي تعيشها، ومن ثم فقيمها ذات طبيعة أدائية عملية. تضيء المشروعية على كل فعل أو سلوك يساعد على إشباع حاجاتها الأساسية حتى تتمكن من البقاء حية، بغض النظر عن الطبيعة الأخلاقية أو غير الأخلاقية لمنظومة القيم، أو الأفعال والسلوكيات، التي توجه بواسطة منظومة القيم هذه (٤٧).

وتشكل الطبقة الوسطى القوة الاجتماعية الثالثة ذات العلاقة بمنظومة

القيم في المجتمع. وإذا كانت الطبقة العليا منفتحة على منظومات القيم الخارجية بدرجة أعلى، وإذا كانت الطبقة الدنيا تستند في سلوكياتها وأفعالها إلى منظومة قيمية ذات طبيعة أدائية بالأساس. فإن الطبقة الوسطى تشكل الساحة الاجتماعية التي تتفاعل في إطارها منظومات القيم المتباينة، بما في ذلك تلك المنظومات القيمية المرتبطة بالقوى الاجتماعية الأخرى. ونظرًا لضخامة حجم الطبقة الوسطى في مراحل الاستقرار الاجتماعي، فإننا نجد أن تفاعل القيم المتطرفة من كل اتجاه على أرضها ينتهي إلى حالة من الوسطية، التي تشكل الطبيعة الأخلاقية لمنظوماتها القيمية. ومن ثم تصبح قيمها هي المعاني التي تندفق في المجرى الرئيسي للمجتمع، غير أن هذا النهر له ضفاف، وفي حالة الصحة والعافية الاجتماعية فإننا نجد أن معاني الطبقة الوسطى ومنظوماتها القيمية هي المسيطرة والفاعلة، لكونها تستوعب أفضل ما في المنظومات الأخرى من معاني (٤٨). غير أنها في فترات الانهيار الاجتماعي - الذي قد ينتج عن تحولات ذات طبيعة سلبية - تتجه إلى تبني قيم أي من القوى التي تقع على ضفاف المجرى الرئيسي. فقد تتعمق - بسبب ظروف عديدة - تبعية المجتمع للخارج، ومن ثم نجد إن القيم التي تسودها قيم باهته وهشه مأخوذة عن قيم الطبقة العليا، كالأخذ بمفردات الثقافة الاستهلاكية، أو التبعية الثقافية للخارج إلى حد الانفصال عن موروثها الثقافي. فإذا استمر تضمن هذه الهشاشة في منظوماتها القيمة، أو تردت أوضاعها المعيشية فإننا نجد أن منظوماتها القيمية، ذات الطبيعة النضالية. أو المؤكدة على قدر من العدل الاجتماعي، أو المستند إلى الحرية والمساواة، أو تلك التي تؤكد على ضرورة الارتباط بالموروث الثقافي تتآكل. ومن ثم تظهر على ساحتها معاني سلبية مأخوذة عن المنظومات القيمية للطبقتين أو القوتين الاجتماعيتين الأخرتين معًا، فهي قد تبني قيمًا انتهازية لتحقيق مصالحها - أسوة بالطبقة العليا أحيانًا - حتى ولو كان ذلك على حساب المجتمع. إضافة إلى أنها - إذا عاشت حالة أزمة - فإننا نجدها قد تبني قيمًا مأخوذة عن ثقافة الطبقة الدنيا، تساعد في التكيف مع واقعها المتردي، أو تسقط في هذه الحالة أسيرة سلوكيات ذات طبيعة أخلاقية مختلفة عن ما تملّيه

منظومتها القيمية. وذلك يقود بطبيعة الحال إلى ثقافة وأوضاع اجتماعية منهارة في المجتمع، لذلك قيل إنه إذا انهارت أخلاق الطبقة الوسطى انهارت أخلاق المجتمع، وإذا صلحت قيمها انصلحت أحوال وتحولات المجتمع (٤٩).

رابعاً: مكانة القيم في بناء التحول الاشتراكي

لا نستطيع القول أن التحول الاشتراكي الذي ميز الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ قد بدا من فراغ، فقد وجدت ارهاصاته في ثلاثة مصادر فرضت حتميته وحددت طبيعته، ويتمثل المصدر الأول في إرهابات هذا التحول على المستوى الفكري في الكتابات التي نشرت في الفترة السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢. والتي قدمتها الجماعات الماركسية والاشتراكية، ومنها كتابات سلامة موسى وغيره من المفكرين والإصلاحيين، وهي الكتابات التي تمحورت حول مشاريع عديدة للإصلاح الزراعي، والتي رفضت جميعها من برلمانات قبل الثورة. ويتمثل المصدر الثاني في الحاجة البنائية إلى الإصلاح، وهي الحاجة التي فرضت المطالبة بتغييرات جذرية لتحقيق العدل الاجتماعي الذي ينبغي أن يراعى في توزيع الملكية الزراعية، وكذلك العدالة في توزيع فرص الحياة المختلفة. يضاف إلى ذلك المصدر الثالث، الذي تمثل بالأساس في بروز الكتلة الاشتراكية على الصعيد العالمي، والانجازات القوية التي حققتها حينئذ على الصعيد التنموي، الأمر الذي جعلها مصدر إلهام كثير من الثورات وحركات الاستقلال التي تفجرت حينئذ داخل نطاق مجتمعات العالم الثالث. حيث قدمت الكتلة الاشتراكية، بالإضافة إلى كونها النموذج، حماية لغالبية التجارب الاشتراكية في هذه المجتمعات، مما دفعها إلى بناء هذه التجارب بنوع من الجسارة ودون خوف، وقد كان المجتمع المصري ضمن هذه المجتمعات (٥٠). ويمكن القول بأن التحول الاشتراكي تضمن مجموعة من الأبعاد الأساسية التي منحت التحول طبيعته وخصائصه، وهي الأبعاد التي نعرض فيما يلي لأبرزها.

١ - اتجاه التغييرات البنائية في المرحلة الاشتراكية: برغم أن ثورة يوليو ١٩٥٢ لم تكن تستهدف التحول الاشتراكي في بداية قيامها، يؤكد ذلك ما جاء على لسان الدكتور عزيز صدقي أحد رموز هذه المرحلة الذي أشار إلى

أن مصر تقود تنمية تسير في الاتجاه الرأسمالي. كما يؤكد ذلك أيضًا أن النخبة الثورية حينئذ أكدت على الشعارات القومية التي دفعت إلى الفضاء العربي، حينئذ، بمفاهيم العروبة والوحدة وضرورة رحيل الاستعمار من على الأرض العربية. غير أنه قد برزت مجموعة من الظروف التي دفعت التحول في الاتجاه الاشتراكي، أبرزها حصار القوى الرأسمالية للثورة المصرية الوليدة، وهو الحصار الذي بلغ ذروته بالعدوان الثلاثي، إضافة إلى سحب عرض تمويل السد العالي، ثم المساهمة في انهيار الوحدة المصرية السورية (٥١). الأمر الذي دفع النخبة الثورية الحاكمة حينئذ، إلى الاندفاع باتجاه التحالف مع القوى الاشتراكية، ومن ثم طرق أبواب التحول الاشتراكي مع بداية الستينيات.

لقد أخذ هذا التحول في البداية شكل تصفية القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة في النظام السابق، وتبني السياسات التي تدعم مكانة الطبقة الوسطى وتحقق مصالحها، باعتبارها القوة الأصلية صاحبة المصلحة في هذا التحول. فقد ناضلت هذه الطبقة لما يزيد على ثلاثة عقود خلت حتى قام ابنائها بالثورة، وأن لجيادها أن تستريح وأن تتمتع ببعض مكاسب النضال. في بداية التحول اتجهت جماعة الثورة إلى التخلص من طبقة الأعيان الذين تحكموا في مصير الوطن خلال السنوات السابقة (٥٢). ثم بدأت في تقليص دورهم السياسي بحرمانهم من بعض الحقوق السياسية. ففي سبتمبر ١٩٥٢ بدأ التحول الكبير لصالح الطبقة الوسطى، وهو التحول الذي سعى لتطوير أوضاع هذه الطبقة من كل اتجاه. فقد صدرت القوانين المتتابعة للإصلاح الزراعي ابتداء من قانون الإصلاح الزراعي الأول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وحتى القانون الأخير رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذي وضع حد أقصى لملكية الأرض الزراعية للفرد بخمسين فدانًا (٥٣). وهو ما يعني أن هذه القوانين المتتابعة هبطت بالحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية إلى خمسين فدانًا هو السقف الأعلى لملكية الطبقة الوسطى. الأمر الذي يشير إلى أن الثورة دفعت بكبار الملاك إلى الوقوف إلى جانب الجدار الأعلى للطبقة الوسطى، بحيث يدفعها قانون التوريث الإسلامي بعد أقل من جيل واحد إلى قلب هذه الطبقة. وبرغم أن حكومة الثورة أكدت على أنها سوف توزع

الأراضي الزراعية المستولى عليها على الفقراء، إلا أن تأمل هذا التوزيع يكشف أن الطبقة الوسطى كانت الفاعل الذي استولى على غالبية الأراضي الزراعية التي تم الاستيلاء عليها. تأكيداً لذلك أن حكومة الثورة قد استولت بواسطة قوانين الإصلاح الزراعي المتتابعة على نحو ٩١٧٥٥٨ فدان حصلت منها الطبقة الوسطى - التي كانت تمتلك فعلاً - نحو ٦١٤ ألف فدان من مساحة الأرض التي تم توزيعها، بينما لم تحصل الطبقة الدنيا إلا على نحو ٢١٤ ألف فدان فقط، وهو ما يعني أن النظام السياسي نقل غالبية الثروة لهذه الطبقة (٥٤).

وكما قامت الدولة بتقليص فاعلية طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية في الريف، قامت بقص أجنحة الطبقة العليا الحضرية حينئذ، وإن حدث ذلك في تاريخ متأخر. ففي عام ١٩٦٠ اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الحادة التي نقلت بمقتضاها ملكية بنك مصر والبنك الأهلي إلى الدولة، وتلى ذلك نقل التزامات شركات النقل إلى مؤسسة النقل العام بالقاهرة، ثم إسقاط التزام شركة الترام البلجيكية، ثم تأمين استيراد الأدوية، ثم تأمين المصالح البلجيكية وشركة مصر الجديدة ومجموعة الشركات التابعة لها، وحرّم استثمار رأس المال الأجنبي إلا بقرار جمهوري. وفي يوليو ١٩٦١ صدرت قوانين التأمين الثلاثة ١١٧، ١١٨، ١١٩ لسنة ١٩٦١ فأُمتت ٨٠ شركة تأميناً كاملاً، وأسهمت الحكومة في ٨٣ شركة أخرى. ونص القانون رقم ١١٩ على أن لا يزيد ما يملكه الفرد على عشرة آلاف جنيه في رأسمال كل من ١٤٥ شركة متنوعة، وفي عام ١٩٦٢ أنشئت المؤسسة العامة للمخابز والمطاحن ومضارب الأرز. ثم شهد عام ١٩٦٣ سلسلة من التأمينات، فأُمتت جميع منشآت تصدير القطن و١٤ شركة أدوية، وتم سحب تراخيص ٤٠ مصنعاً ومعمللاً للدواء. وأُمتت ٨ شركات للمقاولات البحرية و الملاحه في أغسطس ١٩٦٣، ثم تم تأمين ٣٢٨ شركة تأميناً كاملاً. وفي مارس ١٩٦٤ أستكمل القطاع العام صورته حينئذ، بإجراءات هامة منها تأمين شركات المقاولات الموجودة بالقطاع العام تأميناً كاملاً، وتأمين شركة شل وأبار الزيوت وتأمين شركة التجارة الخارجية تأميناً كاملاً. ومصادرة كل ما زاد على ٣٩ ألف جنيه من ثروة كل من وضع تحت الحراسة، وقصر التعويض

على التأمين على ١٥٠٠٠٠ جنيه للفرد، وإلغاء التعويض عن الأراض التي تم الاستيلاء عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي (٥٥).

وإلى جانب قيام الدولة بتأكيد التحول في السياقات الريفية والحضرية، فإنها رأت أن التنمية الحقيقية ينبغي أن تتجه إلى بناء القطاع الصناعي القوي. القادر على توفير فرص العمل من ناحية، وتوفير السلع الضرورية لإشباع حاجات السوق القومية وتصدير الفائض إلى الخارج من ناحية ثانية. بالإضافة إلى ذلك فقد توجهت التنمية الصناعية لتشبع احتياجات الطبقة الوسطى كذلك. وعلى سبيل المثال نجد إن سياسة إحلال الواردات باعتبارها السياسة التي تستهدف تصنيع السلع المعمرة التي تحتاجها هذه الطبقة وتشبع غط استهلاكها (كالسيارات الصغيرة، والثلاجات، والغسالات، والتلفزيون، والراديو) حيث أنفق على هذه الصناعات في الخطة الخمسية الأولى التي بدأت عام ١٩٥٦ نحو ٤٩٪ من الميزانية المرسدة للتنمية الصناعية. بينما لم تنل الصناعات الرأسمالية الثقيلة سوى ٨٪. وهو ما يعني أن التحول الاجتماعي الذي تحقق في هذه المرحلة كان يتسهدف إشباع طموحات الطبقة الوسطى وإعطاء الأولوية لحاجاتها الاستهلاكية. يؤكد ذلك ما صرح به الدكتور عادل جزارين أحد رموز الصناعة في هذه المرحلة بأن «شركته (شركة النصر للسيارات) بدأت تحقق خسائر والسبب الأسعار. فأسعار السيارات لم تتحرك منذ خمس سنوات. بينما أسعارها في العالم كله قد تحركت بسبب زيادة الأجور وزيادة تكاليف مكونات الإنتاج، والشركة تستورد مكونات الإنتاج بأسعار مرتفعة، وفي نفس الوقت هي ممنوعة من رفع السعر. ثم تساءل، هل السيارة رغيف عيش أو صفيحة زيت أو كستور شعبي فلا ترتفع أسعارها بل تدعم من قبل الدولة» (٥٦).

٢ - الطبقة الوسطى هدف التحول وقوته: لا شك أن للطبقة الوسطى علاقة عضوية بالتحول الاجتماعي التي قادته نخبة ثورة يوليو ١٩٥٢، ويرجع ذلك إلى أنها الطبقة التي قادت النضال التاريخي على مدى عقود عدة سابقة، حتى تمكن أبنائها من القيام بالثورة. فقد بدأ النضال التاريخي الذي قاده هذه الطبقة باتجاه التحديث والاستقلال، منذ بداية تشكلها الجيني في عهد وإلى مصر

محمد على باشا من عناصر عديدة، تجمعت وتضافرت تاريخياً حتى تشكلت البنية المتماسكة لهذه الطبقة. التي تشكلت في البداية من عناصر المبعوثين، الذين بعث بهم محمد على باشا بعد توليه الحكم ليأتوه بالعلم الحديث من أوروبا، إضافة إلى شريحة كبيرة من التجار، وبعض أصحاب المهن، إلى جانب بعض ملاك الأراضي من العمد والمشايخ الملتزمين. واستمرت هذه العناصر في التزايد أو التكاثر وتشابكت علاقاتها الداخلية وإتجهت إلى التكتف إلى أن شكلت تجمع الطبقة الوسطى. وقد ساعد على نمو هذه الطبقة توفر خريجي النظام التعليمي في عصر الاحتلال البريطاني لمصر، إضافة إلى خريجي «الجامع الأزهر» حينئذ، الذين انضموا إلى بناء البيروقراطية الحكومية (٥٧). ومن ثم فقد شكلوا أحد مصادر تشكل هذه الطبقة، الأمر الذي أدى إلى نموها بصورة متزايدة ومتسارعة مما ساعد على اكتمال قوامها نسبياً. وحينما انفجرت ثورة ١٩١٩ لعبت هذه الطبقة دوراً بارزاً فيها، ثم استمرت تلعب دوراً نضالياً خلال عقد العشرينات في مواجهة ثقافة التغريب من خلال ظهور الجماعات التي تدافع عن الدين والموروث الثقافي وهو الدور الذي تصاعد حتى بلغ قمته بنشأة جماعة «الإخوان المسلمين» بزعامة الشيخ «حسن البنا» كمرشدها في نهاية العشرينيات وجماعة «شباب محمد» في النصف الأول من الثلاثينيات (٥٨).

وخلال عقدي الثلاثينات والأربعينات وسعت الطبقة الوسطى من نطاق نضالها على الصعيد الاقتصادي، أسست في إطاره بعض المعامل والشركات الاقتصادية، التي تصاعدت حتى أسس الاقتصادي المصري الشهير «طلعت حرب» بنك مصر. وقد ساعدت سنوات الحرب العالمية الثانية وصعوبة الاتصال بالعالم الخارجي على تحقيق هذا النمو الاقتصادي، بحيث اتسع نمو هذه الطبقة ليتجه إلى المجال العسكري. حيث ساعدت معاهدة ١٩٣٦ على التوسع في بناء الجيش المصري، وتسهيل التحاق بعض من أبناء الطبقة الوسطى كضباط فيه. ثم بدأت هذه الطبقة تلعب دوراً نضالياً على الصعيد الوطني، يسعى لتحقيق حلول إصلاحية لمسائل اجتماعية عديدة، طالبت بها الجماعات الأيديولوجية المختلفة الموجودة حينئذ على الساحة السياسية والاجتماعية والتي ضمتها هذه

الطبقة. إلى جانب ذلك بدأ أبناء هذه الطبقة يعقدون تحالفات مع الطبقة العاملة لقيادة النضال الوطني، الذي تصاعد في وتيرته وتأزر في أفعاله حتى قام أبناء هذه الطبقة الضباط بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وبذلك أصبحت الثورة تتويجاً لذروة نضال وسعي تاريخي متتابع، حقق أهدافه ونتائجه بقيام الثورة. وإذا كانت النخبة التي قامت بالثورة تنتمي إلى مختلف شرائح الطبقة الوسطى ابتداءً من أدناها التي لها تماس مع الطبقة الدنيا، وحتى أعلاها التي تشبه في نوعية حياتها نوعية حياة الطبقة العليا. فإن جمال عبد الناصر، الزعيم الحقيقي لهذه الثورة، كان ينتمي إلى مكانة القلب فيها، والذي ظل حتى بعد توليه لرئاسة مصر يقود نوعية حياة هذه الطبقة. لأنه كان شديد الإخلاص لها. مؤش ذلك ما يرويه الأستاذ محمد حسنين هيكل عن حياة الرجل بدءاً من التعامل مع زوجته «تحية»، ومروراً بالمأكولات التي يفضلونها، الجبن والخبز الجاف وانتهاءً بتفاخره بمهنة أبيه البسيطة (٥٩). وبنجاح الثورة شرعت زعامتها في القيام بسلسلة من التغيرات المتتالية، والتي وقعت أحياناً في ظروف مواتية وأحياناً في بيئة معاكسة، وحتى تمكنت في النهاية من تأسيس تحول شامل وكبير على أرض مصر، استغرق تقريباً عقدين من الزمان وكانت له أبعاده العديدة وآثاره الواضحة.

بالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت القرارات المؤسسة للتحول في هذه المرحلة مجموعة من السياسات الاجتماعية التي استهدفت توفير الخدمات المختلفة لأبناء هذه الطبقة. كخدمات الصحة والسكان وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية، وتشغيل الخريجين من أبناء هذه الطبقة، التي ينتمي إليها ٨٥% من طلاب الجامعات. إضافة إلى فتح الأبواب واسعة أمام أبناء هذه الطبقة لتشغل أعلى المراكز البيروقراطية الحكومية، الأمر الذي فتح أمامها المجال للسيطرة على الجهاز الحكومي. وهو الجهاز الذي تولى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وتأسيس السياسات التي تتولى تجسيد هذه الأهداف. ولقد ساعدت هذه الإجراءات على توسيع المساحة التي تشغلها الطبقة الوسطى في خريطة المجتمع من ناحيتين. الناحية الأولى تقلص حجم الثروة المتبقية لدى الطبقة

العليا، مما أدى بعد فترة وجيزة إلى سقوطها خلال الجيل الثاني مباشرة إلى نطاق الطبقة الوسطى. ومن ناحية ثانية فقد تسلق أبناء الطبقة الوسطى خلال هذه الفترة إلى إدارة هذه المؤسسات من خلال تعيينهم في وظائف إدارتها، بحيث تحولت الشركات المؤممة إلى مؤسسات تشكل نطاقاً لتوفير فرص العمل، التي يشغلها أبناء الطبقة الوسطى الذين تخرجوا من الجامعات (٦٠)، والذين يتولون إدارتها لحساب الدولة في مقابل الحصول على رواتب ومكافآت لقاء إدارتها إلى جانب الحصول على نسبة من أرباحها.

وقد دفعت هذه الظروف المواتية للطبقة الوسطى - التي يسرتها النخبة السياسية - إلى انطلاق أبناء الطبقة الوسطى في موجات عالية ومتتالية من الحراك الاجتماعي. ابتداء بالحراك الأفقي بالهجرة من القرية إلى المدينة، حيث استقبلت السياقات الحضرية بعد ١٩٥٢ أعداداً كبيرة من المهاجرين، إضافة إلى الحراك من خلال التعليم بسبب التوسع في التعليم الذي أصبح مجانياً في كل مراحله وحتى المرحلة الجامعية. إلى جانب إجراءات التأمين والحراسة والإسراع بالتنمية الصناعية والزراعية، وغو المؤسسة العسكرية وتزايد امتيازاتها، وكذلك نمو البيروقراطية المصرية بسبب اتساع مساحة تدخل الدولة في الحياة الاجتماعية والسياسية، والتزام الدولة بتعيين الخريجين (٦١). وهو ما يعني أن المشروع الاجتماعي لثورة يوليو، أو الذي عبرت عنه الناصرية ظل هو المشروع الذي يعمل لصالح الطبقة الوسطى، ويسعى إلى تطوير قدراتها وإشباع احتياجاتها. اعتقاداً منها أنها القوة ذات التاريخ النضالي المشرف ومن حقها أن تحصل على بعض الكعكة التي ناضلت لصناعتها وصونها، ثم أنها القوة التي يمكن أن يعتمد عليها النظام السياسي في تأسيس مشروعاته التنموية. وفي حراسة منجزاته وأيضاً في صراعه مع البرجوازية العالمية والمحلية، ومن ثم فهي القوة الصانعة للتحول وهي غايته كذلك. وقد ظلت العلاقة دافئة بين النخبة الثورية والطبقة الوسطى، إلا من بعض الأحداث التي عاصرتها هذه الطبقة السياسية وحاولت الحفاظ على وسطيتها الأيديولوجية والأخلاقية. كرفض الأنظمة السياسية لتطرف بعض الجماعات الأيديولوجية التي ضمنت

الإخوان المسلمين التي عبثت بالدين تارة، وجماعة الشيوعيين التي حاولت النظام السياسي والمجتمع إلى تبني المنطق الشيوعي تارة أخرى. برغم كونهم من أبناء هذه الطبقة، ومن ثم فقد رفض التطرف محاولة إصلاح إغواجهم من قبل إخوانهم الذين ينتمون لذات الطبقة والذين سيطروا على الأجهزة الأمنية.

وحينما وقعت هزيمة يونيه ١٩٦٧، وهي النقطة التي شكلت بداية نهاية هذا التحول، خاب أمل أبناء هذه الطبقة في نظامها وتحولاتها السياسية، وخرجت في أول احتجاجاتها من خلال مظاهرات الطلاب عام ١٩٦٨، وهم أبناء هذه الطبقة. وحينما قرر عبد الناصر الرحيل استبقت هذه الطبقة خوفًا على مكاسبها، وحفاظًا على الاستقلال الوطني التي ناضلت تاريخيًا من أجله. ولم يجد عبد الناصر من يساعده في تحرير التراب الوطني سوى تجنيد حملة المؤهلات العليا والمتوسطة في عملية بناء الجيش المصري، وكانوا في غالبيتهم من الأبناء المنتمين لهذه الطبقة (٦٢). «لقد ارتبطت هذه الطبقة عضوياً بالدولة، وبكل الآثار التي ترتبت على ذلك من ولاء غير محدود لعبد الناصر، كرمز أمين لها، وإخلاص أمين لكل ما يمثله. الأمر الذي أضعف فاعليتها السياسية لأنها لم تحاول تقييم سياساته وتوجيه النقد إليه، أو هي قد خشيت ممارسة هذا النقد حفاظاً على مكانتها. تأكيد لذلك أنه حينما ضرب عبد الناصر التعددية السياسية والحزبية وأحل محلها الحزب الواحد، تنازلت هذه الطبقة عن حريتها من ناحية للاحتفاظ بمكاسبها، خضوعاً لشعار «رغيف الخبز قبل تذكرة الانتخابات». ومن ناحية ثانية فقد سعدت هذه الطبقة «بكاريزما» الزعيم وانتشرت بسياسته التحريرية التي دغدغت مشاعرها الوطنية، مما دفع بعض أبنائها إلى البقاء في مقاعد المتفرجين. بينما اندفع البعض الآخر للتعاون الانتهازي مع الدولة رافعاً شعاراتها، وليكونوا في ذلك قياصرة أكثر من القيصر ذاته، على حين أدرك البعض الثالث أن تجربة التحول توشك على الأفول. «فالحوت قادم» لكننا لا نعرف من أين يأتي، كما أشار إلى ذلك الكاتب الكبير نجيب محفوظ في قصته ثرثرة على النيل (٦٣). وقد أتى الحوت فعلاً، ومن مصادر عديدة، فالتهم التجربة التي اختلطت فيها شفافية الزعيم بتشرذم الطبقة التي عمل لها.

٣- منظومة القيم الموجهة للتغيرات البنائية: على نحو ما أشرت تلعب الثقافة ومنظومات القيم دوراً محورياً في تنظيم التفاعل الاجتماعي في المجتمع. حيث تشكل القيم الإطار الذي يربط أفراد المجتمع ببعضهم البعض. وإذا كان الأفراد متباينون بطبيعتهم فإنهم لكي يشكلوا مجتمعاً فإنه من الضروري اتفاقهم حول منظومة قيمه محددة، وهي القيم التي تشكل مرجعية عقدهم الاجتماعي لتأسيس المجتمع. ومن ثم فانهيار قيم المجتمع أو حتى ضعفها سوف يعني ارتداد البشر إلى مصالحهم الفردية، وقيمهم الفردية التي تبرر هذه المصالح، إضافة إلى شرو وانهزافات كثيرة تظهر على ساحة المجتمع، وتعد مؤشراً على انهيار منظومته القيمية التي تعد بدورها مقدمة لانهياره (٦٤). وإذا كان من الطبيعي أن يكون لكل تحول منظومته القيمية التي تحدد اتجاهه وتدفع حركته وتنظم التفاعل الحادث بين عناصره. فإننا إذا تأملنا المشهد الثقافي في الفترة من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ فسوف نجد بداية أن المجتمع المصري دخل عقد الخمسينيات وهو يمتلك منظومة قيمية غير متماسكة، تشكل المرجعية الأساسية، للمجتمع، بحيث إننا إذا تأملنا هذه المنظومة فسوف نجد أنها تضم أربعة عناصر أساسية.

أ - ويتمثل العنصر الأول في التراث الديني القوي الذي ترسب على طبقات في بنية الشخصية المصرية، حيث يشكل التراث الديني الفرعوني الطبقة الأولى التي شكلت الطاقة الدافعة لبناء هذه الحضارة ذات القاعدة الدينية الواضحة. وبرغم تنوع الدين في حقب الحضارة الفرعونية المتتابة إلا أنها اشتركت في التأكيد على الدين باعتباره عنصراً قاعدياً في بنية الشخصية والحضارة المصرية. وتشكل الديانة القبطية الطبقة الثانية التي شكلت مزجاً رائعاً بين المسيحية والطبيعة المصرية أو تمصير المسيحية، ومن ثم فقد شكلت المسيحية امتداداً للتراث الديني الذي تجدد بتسامح المسيحية. ثم جاء الإسلام ليشكل طبقة ثالثة تضيف إلى التسامح المسيحي في مثاليته، عقلانية وتوازناً في التفاعل وواقعية. وبرغم أنها طبقات دينية متعددة إلا أنها تدعم روحاً واحدة هي روح التدين. ذلك أن المشاهد الدينية واحدة برغم التنوع فمقابر الفراعنة

والموهمات وهامات أجراس الكنائش ومآذن المساجد متشابهة. صور «العذراء» ومعلقات «آيات القرآن» تثير كلها في النفس ذات العواطف الدينية (٦٥)، من هنا شكلت القيم الدينية قاعدة للثقافة المصرية، فالحلال والحرام الديني هو أساس الصواب والخطأ الثقافي. وأصبح التراث الديني هو دائماً المرجعية التي يقاس بالنظر إليها قبول أو رفض أي منظومات قيمية أخرى. فالدين متجذر في التاريخ، والدين أيضاً متدفق في المعاصرة لأن النسبة الغالبة من السكان متدنية بالأساس. لذلك أصبح الدين آلية من آليات النضال كما هو آلية من آليات التكيف، وكذلك آلية من آليات الدفع باتجاه العمل والإنتاج، كما هو آلية من آليات الاستمتاع بالحياة. ولقد تضافرت منظومة القيم العربية مع المنظومات الدينية، فاللغة العربية هي لغة القرآن حتى المسيحيون يتحدثون ذات اللغة، ومن خلال اللغة تسربت ثقافة القبيلة العربية التي تتناقض بعض قيمها مع بعض القيم الدينية الإسلامية وإن شكلت القيم الدينية المرجعية الأساسية، بحيث نجدها قد لعبت دوراً في النضال من أجل الحصول على الاستقلال (٦٦).

ب - وقد شكلت منظومة القيم الليبرالية التي جاءت مع المستعمر المنظومة الثانية في بناء القيم لهذه المرحلة، وبرغم أن هذه القيم لعبت دوراً أساسياً في التطور الغربي إلا أنها عندما انتقلت إلينا شوهت واختزلت. فقد فهمت الليبرالية في بعض الدوائر الأرستقراطية على أنها تحرر نسبي من منظومة القيم والأخلاق. وحينما مورست على الصعيد السياسي أفترض تداولها بين الأحزاب التي تتشكل من النخبة، ومن ثم فقد استبعدت مشاركة الجماهير التي غرقت في لجة الأمية، ثم كيف تكون قيم ليبرالية في ظل وجود قهر استعماري؟! ولأنها كانت ليبرالية هشة فقد كان من السهل ضربها، أولاً لأن القيم التي عرفت بها على الصعيد القومي كانت مضادة لمنظومة القيم العربية والدينية، وهذا أضعفها من أسفل. وثانياً لأنها كانت ثقافة وأيديولوجيا المستعمر والطبقة الأرستقراطية التي تعاملت معه. بحيث أنه حينما خرج الاستعمار، وحينما قلمت أظافر أو قصت أجنحة الطبقة الأرستقراطية فيما بعد ١٩٥٢ انسحبت هذه المنظومة القيمية من الواقع المصري، برغم أنها قد حققت بعض الإنجازات

الاقتصادية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين (٦٧). بحيث يمكن القول بأن انسحاب القيم الليبرالية تضافر، فيما بعد ١٩٥٢، مع إجبار الطبقة العليا المصرية والأجنبية على الانسحاب من على المسرح القومي. وبرغم انسحاب قواعد هذه المنظومة القيمية من على الساحة، فقد بقيت بعض عواطفها ومفرداتها القيمية في الفضاء العام للمجتمع. جـ - وقد شكلت منظومة القيم الاشتراكية المنظومة القيمية الثالثة التي اتسعت مساحتها تدريجياً فيما بعد ١٩٥٢. حقيقة أن الحديث عن الاشتراكية قالت به بعض أفراد نخبة الثلاثينيات والأربعينيات كالمفكر الاشتراكي «سلامة موسى» وجماعة «الماركسيين الاشتراكيين» الذين قدموا مشروعات للإصلاح الزراعي والاجتماعي قبل الثورة. غير أنه بسبب انتماء غالبية أعضاء النخبة الثورية إلى النصف الأدنى من الطبقة الوسطى فإن عواطفهم كانت اشتراكية بالأساس، ومن ثم فقد كانوا في إصلاحاتهم الواقعية ملهمين بهذه العواطف. وحينما ضربت تجربة الوحدة العربية الأولى بواسطة القوى الليبرالية، العالمية والقوى المتحالفة معها، فإنه كان من الطبيعي أن تندفع النخبة الثورية - كرد فعل - إلى مزيد من الاستغراق في تبني منظومة القيم الاشتراكية باعتبارها منظومة قيمية مضادة للقيم الليبرالية (٦٨). إرتباطاً بذلك أجهد المثقفون والمنظرون أنفسهم في هذه الفترة، في البحث عن رابطة عضوية بين منظومة القيم الإسلامية والمسيحية العربية - كمنظومة مرجعية - وبين القيم الاشتراكية. وفي هذا الإطار برزت دعاوى وشعارات كثيرة تؤكد على هذه العلاقة «كاشتراكية الإسلام» و «الاشتراكيون أنت إمامهم لولا دعاوى القوم والغلو» ويقصد سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام). والقول بأن الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والنار، وكثر الحديث عن «أبا ذر الغفاري» كصحابي فقير اعتبر مبشراً أسبق بالاشتراكية، وفي ذات الوقت برزت قيادات اشتراكية ذاع صيتها خلال هذه الفترة مثل «سلامة موسى وميشيل عفلق» (٦٩).

وقد تحققت إنجازات كثيرة في ظل التوجهات الاشتراكية في المجال الزراعي والصناعي ومجال الخدمات، استفادت منها أغلبية المجتمع وبخاصة

الطبقة الوسطى والدنيا. ولم ترفضها منظومة القيم العربية ولا الدينية، لأنها تسعى إلى تأسيس نوعية حياة إن لم يباركها الدين فهو لا يرفضها. غير أن هذه المنظومة القيمية أو الأيديولوجية فتحت المجتمع على قيم تسربت إلى داخله من خلال الإعلام والمسرح والصحافة، فأوهنت بعض القيم الأخلاقية المنحدرة إلينا من التراث. كما أضعفت أو لم تول اهتماماً كافياً لآليات التنشئة وفق القيم العربية وكذلك قيم التراث الديني، ونتيجة لذلك بدأت هذه القيم تتراجع قليلاً. يضاف إلى ذلك أن التعليم في مراحل المتابعة قلص المضامين الدينية التي كانت تشارك في تنشئة الأبناء وفق القيم الدينية والتراثية. إلى جانب ذلك لعبت تكنولوجيا الإعلام الحديث دورها في التنشئة وفق قيم غير دينية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تقليص منابع التنشئة حسب قيم التراث، دينياً كان أم عربياً، وهو ما أضعف تأثير منظومة القيم التراثية نسبياً. في مقابل ذلك ورغم التأكيد على أيديولوجيا التنمية الاشتراكية، وبرغم الانجازات الواقعية التي تحققت في واقع المجتمع تجسيداً للشعارات الاشتراكية، فإن القيم المتضمنة في هذه الأيديولوجيا لم تؤسس حينئذ مؤسسات اجتماعية تتولى تنشئة البشر وفقاً لقيمتها. اللهم إلا مؤسسات هشة كالنظيم الاشتراكي الوحيد الذي امتطى صهوته الانتهازيون من أبناء الطبقة الوسطى، إضافة إلى بعض المعاهد التي تولت تدريب بعض الشباب على بعض الشعارات الاشتراكية دون استيعاب القيم الكامنة وراءها، واستبعدت الجماهير بترائها من التنشئة وفق القيم الاشتراكية (٧٠).

د - بروز منظومة القيم الانتهازية كجزء من أخلاق الطبقة الوسطى، أذ أنه نتيجة للتحويلات الاجتماعية التي تحققت خلال مرحلة التحول الاشتراكي، أُنْجِثَت الطبقة الوسطى إلى الحراك الاجتماعي من خلال قنواته العديدة، وأبرزها التعليم. ومن ثم فقد كان من المنطقي نتيجة لذلك أن تبدأ بعض شرائح الطبقة الوسطى في التخلي عن أخلاقها التي عرفت بها لأسباب عديدة. من هذه الأسباب أن الإنسان في حراكه الاجتماعي، يستوعب توجهات ثقافية وقيمية مرنة فيما يتعلق بالقيم حسبما عالم الاجتماع بيترم سركين. فهو يتحرك عبر سياقات اجتماعية عديدة، وفي كل سياق يترك قيماً سابقة ليتعامل بقيم السياق

الجديد. هو إنسان فندقي Hotel Man حيثما يحط ترحاله فإنه يتعامل بقيم السياق الذي حط فيه (٧١). لذلك فالقيم تتحول لديه من غايات يسعى إلى تحقيقها إلى وسائل تساعد في الإنجاز وتحقيق التكيف.

في هذا الإطار تبرز أربعة فرضيات تحاول تفسير انهيار أخلاق المجتمع ومن ثم انهيار أخلاق الطبقة الوسطى. حيث يستند الافتراض الأول إلى تنظير النقد الاجتماعي، الذي يرى أن كل طبقة في صعودها الاجتماعي من الممكن أن تتبنى أيديولوجيات وتوجهات راديكالية، فإذا بلغت غايتها وشغلت مراكزها فإنها تسعى للحفاظ عليها ومن ثم نجدها تتبنى قيمًا محافظة. وفي ذلك يذهب س. رايت ميلز في مؤلفه الخيال السوسيولوجي، إلى القول أن القيادات الطلابية في عقود تاريخية سابقة هم الذين يشغلون مراكز السلطة والمناصب الجامعية الحالية في مرحلة تاريخية تالية. ويرجع ذلك إلى أن الحراك الاجتماعي يولد لدى الإنسان قدرة على التخلي عن منظومة القيم التي لديه واكتساب قيم جديدة تتلاءم مع الظروف أو السياق الجديد. وكلما اندفع الحراك الاجتماعي رأسيًا أو أفقيًا، كلما كان ممكنًا أن يتخلى المتحركون عن منظومة قيمهم واكتساب قيم وثقافة جديدة. الأمر الذي يضعف في النهاية لديهم بعد الالتزام القيمي، ومن ثم تتولد لديهم حالة من المرونة القيمية، التي تيسر لهم التكيف مع أي قيم ومع أي مبادئ (٧٢).

ويتصل الافتراض الثاني، الخاص بحالة منظومة قيم الطبقة الوسطى أثناء حراكها الاجتماعي، بمفهوم الافتراضات القاعدية الذي قدمها عالم الاجتماع المعاصر «ألفن جولدنر». الذي ذهب إلى القول بأن للإنسان علاقة بثلاثة أنماط من الافتراضات القاعدية Back-ground Assumption وهي الافتراضات التي تنمو مع الإنسان ويكتسبها من خلال التنشئة الاجتماعية في سياق اجتماعي وثقافي محدد. وافتراضات المجال Domain Assumption وهي الافتراضات التي يرى أن التفاعل الاجتماعي المحيط به محكوم بها، ثم الفروض أو القضايا Propositions التي تشكل وجهة نظره في الحياة. وبطبيعة الحال فإن وجهة النظر هذه تستند بالأساس إلى الافتراضات القاعدية

وافتراضات المجال. ومن ثم فتغيير الإنسان بحكم حراكه الاجتماعي لأوضاعه وسياقاته الاجتماعية من شأنه أن يؤدي إلى تغيير افتراضاته القاعدية، ومن ثم افتراضات المجال، الأمر الذي يدفع به إلى تغيير وجهة نظره في كل ما يحدث حوله. فليس لديه التزام محدد بوجهة نظر ثابتة (٧٣)، الأمر الذي يخلق لدى الإنسان المتحرك حالة من عدم الإلتزام القمي والأخلاقي الثابت، حيث الإلتزام دائماً بالقيم التي تحقق له قدرة تكيفيه عالية مع موضوعات الموقف والسياق المحيط.

وتطرح نظرية التبادل افتراضاً ثالثاً يفسر حالة الأنومي الأخلاقية التي أصابت الطبقة الوسطى، حيث تذهب نظرية التبادل إلى القول بأن البشر في تفاعلاتهم الاجتماعية يتبادلون قيماً. في هذا الإطار يستند التبادل المستقر إلى تساوي القيم التي تشكل مضمون التبادل، سواء كانت قيماً مادية أو معنوية. غير أنه إذا أجزل أحد أطراف التبادل العطاء للطرف الآخر دون إصرار على أن يحصل على المقابل، فإن ذلك من شأنه أن يدفع الطرف الآخر إلى تقليص القيم التي يدفعها في عملية التبادل، ومن ثم يظهر ما يمكن أن يسمى بالتبادل غير المتوازن. في إطار هذا التبادل غير المتوازن نجد أنه كلما أجزل طرف العطاء دون الإصرار على المقابل بنفس القيمة، فإن ذلك يدفع الطرف الآخر إلى تقليص المقابل المدفوع بدرجة أكثر، طالما أنه قد ضمن الحصول على ما يريد دون أن يدفع المقابل. وتستمر هذه الحالة من التفاعل أو التبادل حتى نصل إلى تحقيق ما يمكن أن نسميها بحالة التبادل الصفري، حيث يدفع أحد الأطراف كل شيء، بينما لا يحصل على شيء في المقابل من الطرف الآخر (٧٤). هكذا كانت علاقة الدولة بالطبقة الوسطى، حيث أجزلت الدولة لها العطاء من كل اتجاه دوماً إصرار على الحصول منها على المقابل. وهي الحالة التي دفعت هذه الطبقة إلى تبني عادة الأخذ دون العطاء، الأمر الذي أضعف بداخلها القيم الإنسانية وأسقط منها التزامها الأخلاقي.

وتبرز الفرضية الرابعة لتفسير سلوك هذه الطبقة إستناداً إلى حالة «الأنومي» أي أفتقاد المعايير التي قد يعاني منها أي مجتمع من المجتمعات.

وإذا كان نظام يوليو قد طرح منظومة قيمية أكد في إطارها على السعي من أجل الرفاهية والتأكيد على المثل وعلى قيم الإنجاز، فإن واقع الأحداث انتهى إلى ما يشهد بعكس ذلك والأمثلة على ذلك كثيرة. فقد واجه النظام في ١٩٦٧ هزيمة مدوية قضت على الأخضر واليابس من شرعيته، وهي الهزيمة التي أبرزت هشاشة النظام بدلاً من تأكيد قوته. إضافة إلى بروز أخطاء في منطقة، كتفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، إلى جانب فرض القهر الأمني على البشر، فآلة النظام كانت قوية وباطشة. في هذه الحالة تولدت استجابات رافضة ابتداء من الانسحاب السلبي الكامل ونهاية بالتمرد وحتى العنف الإيجابي. ويعد التجديد في الوسائل دون الغايات منطقاً حكم سلوك أبناء الطبقة الوسطى في هذه المرحلة، حيث السعي لتحقيق الغايات بغض النظر عن شرف الوسائل. فالغاية التي تبرر الوسيلة تعد أحد الاستجابات التي يتبناها البشر للتكيف مع واقعهم المحيط، فالميكافيلية أو الانتهازية، تعني أن نحقق أهدافنا بغير الوسائل والسبل التي يقرها المجتمع (٧٥).

لقد شكلت هذه الفرضيات جميعها تطوير منظومة قيمية شكلت مرجعية لتوجيه السلوك الانتهازي، الذي التزم به أغلبية أبناء الطبقة الوسطى، بخاصة هؤلاء الذين نجحوا في تحقيق حراك تعليمي واسع. مظاهر هذا السلوك الانتهازي كثيرة. فهم في البداية قد انفصلوا عن إطارهم الاجتماعي الذي ولدوا فيه، لأن التعليم أكسبهم قيماً وثقافة ساعدت على تفكيك روابطهم الاجتماعية والثقافية التقليدية، بل تنكروا لها أحياناً، حتى قيل أن القرية المصرية التي تعلم أولادها تجعل منهم أعداء لها. وهم أيضاً الذين تسلطوا وتسلقوا التنظيمات السياسية، ابتداء من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي، برشاقة وقدرة بهلوانية منقطعة النظير. وهم الذين استغلوا نفوذهم في الوظائف الإدارية العليا بجهاز الدولة أو في القطاع العام، فحولوا نفوذهم إلى رأسمال اقتصادي شكل خميرة رأسمالية، بحيث أصبحوا هم عمد أيديولوجيا وسياسات الانفتاح بعد ذلك، ابتداء من السبعينات. وهم الذين حولوا الوظائف العامة إلى مصادر للدخل الخاص، بحيث تحول الوطن الذي منحهم الكرامة إلى فريسة على مائدة

اللائم (٧٦). وحينما مات الزعيم الاشتراكي العظيم وانطوت معه صفحات التجربة الاشتراكية، لم تنظر هذه الطبقة بأسى إلى الماضي الاشتراكي، كما لم تزرف دمعاً حقيقياً عليها، وحينما قدم لها زعيم لاحق وعوداً بالترف والرفاهية صفقت للعهد الجديد وسعت مهرولة تقدم ولاءها له.

خامساً: الثقافة ومنظومات القيم على خريطة التحول الليبرالي

انتهى التحول الاشتراكي إلى إحداث تغيرات جذرية في بناء المجتمع المصري، في جوانبه الزراعية والصناعية، بيد أن تأمل هذه التغيرات يشير إلى أنها صبت جميعها في نهر الطبقة الوسطى التي راهن عليها النظام السياسي، ودفع إليها بمكتسبات كثيرة. غير أنه بسبب غياب آليات التربية الأيديولوجية والثقافية وفقاً لمنظومة القيم الاشتراكية، وبسبب غياب الثقافة المتماسكة التي تقود التطور الاجتماعي. وكذلك بسبب عطاء الدولة السخى للطبقة الوسطى دون مقابل، إضافة إلى أنها الطبقة التي أصبحت تمتلك رأس المال المعرفي، فأبناءها شكلوا - على نحو ما أشرت - ٨٥٪ من طلاب الجامعة، لكل ذلك فقد شعرت هذه الطبقة بالتفرد لأنها تمتلك ما تفتقده الطبقات الأخرى. وبسبب المنظومة القيمية المتماسكة التي توجه سلوك البشر، فقد أصبح سلوك أبناء الشريحة المتعلمة لهذه الطبقة عشوائياً، أنانياً وفردياً، سقط عنه أي التزام إجتماعي. ومن ثم فقد أصبح سلوكاً انتهازياً يرتبط بمصالحهم المباشرة، ولذلك فقد وظفت معرفتها لصالح أي سيد يمنحها المقابل، وبرغم أن هذه الشريحة، قد نشئت في إطار مناخ اشتراكي، فأنها التي لعبت دوراً أساسياً في دعم التحول الليبرالي. من خلال صياغة إعلاناته وتوجهاته الليبرالية، وأيضاً بالمساهمة في بناء الترسنة القانونية التي تصفي آثار التحول الاشتراكي، حتى يتأسس التحول الليبرالي الجديد (٧٧).

بيد أننا لكي نفهم هذا التحول الجديد فإنه من الضروري التمييز بين غطتين من التحولات، التحول الذي يؤسسه المجتمع بهدف تعظيم قدرته التكيفية، وذلك حتى يشغل مكانة فاعلة في سلم التدرج العالمي لبناء القوة. هذا النوع من التحول له إستراتيجيته وله مشروعة الاجتماعى، وله أسلوبه في التعامل

مع البيئة العالمية المحيطة، كما أن له أهدافه المحددة التي يسعى إلى تحقيقها، وهو ما درج مفكروا الاقتصاد السياسى على تسميته بالتحول المستقل. على خلاف ذلك يعرف النمط الثانى من التحول، بالتحول المفروض من أعلى، أى من قبل النظام العالمى على المجتمع القومى، وهو فى الغالب ذو طبيعة قهرية مرفوضة. فى حالة التحول القهرى أو المفروض تضيق الاختيارات عادة، تغلق كل الطرق إلا طريق واحد على التحول أن يطرقه. فطاقة التحول تكون عادة من خارجة، إما على هيئة ضغوط تفرضها البيئة العالمية المحيطة، وأما على هيئة ضغط مباشر من القوى العالمية حتى ينطلق التحول فى الاتجاه المحدد له، وأما لأن القوى العالمية هى التى تمد التحول بالطاقة اللازمة لانجازه. هذا النمط من التحول لا يكون له فى العادة مشروع اجتماعى، أهدافه ذات طبيعة تكتيكية لأن الرؤية الاستراتيجية تكون فى يد التحول العالمى حينئذ. على الصعيد القومى قد تبدو حركة التحول ذات طبيعة عشوائية، غير أنها لا تكون كذلك إذا حاولنا فهمها من منظور عالمى (٧٨). فى هذا الإطار ليس من المهم أن تشبع مضامين التحول الحاجة إليها على الصعيد القومى بل على الصعيد العالمى بالأساس. فى مرحلة السبعينيات سمى هذا التحول بالتحول التابع، لأن الطبقة البرجوازية التى قادتة كانت شريكا صغيرا تحصل على بعض فئات مائدة البرجوازية العالمية التى فرضته، وعند نهاية الألفية الثانية يستحق التحول الذى وقع حينئذ أن يسمى بالتحول «الخادم»، لأنه ليس من حقه ان يكون شريكا، فالقرار دائما ونهايا بيد السادة. بدأ التحول إلى الليبرالية بظروف سلبية على الصعيد القومى، وأخرى تتعلق بضغوط صادرة عن البيئة العالمية، وثالثة تتعلق بطموح المجتمع وفئاته المسيطرة فى الرغبة فى البقاء فاعلا وحيًا. ويمكن القول بأن نكسة يونيو ١٩٦٧ شكلت نقطة الصفر أو بداية النهاية للمشروع الاشتراكى، فقد واجه النظام السياسى هزيمة منكرة أضعفت فاعليته وقوة أثيرة على الصعيد القومى والعربى والإقليمى والعالمى كذلك. ونتيجة لذلك تباطأت معدلات النمو حتى وصلت إلى ٢,٥٪ بالسالب فى عام ١٩٦٩، لأن كل الموارد وجهت إلى المعركة حينئذ (٧٩)، وإلى السعى لإزالة آثار العدوان. ثم طويت

الصفحة الاشتراكية تماماً بوفاة الزعيم الاشتراكي في عام ١٩٧٠، وتراجعت وضعفت النخبة الاشتراكية حينئذ. بحيث ساعد ذلك على إنتصار الزعيم الجديد الذي كان مولعا بالنموذج الليبرالي، وأن تخفى في البداية في ثوب الناصرية، لأن مرجعيتها كانت هي مصدر الشرعية بالأساس. بالإضافة إلى ذلك فقد أدرك زعيم السبعينيات - بنظرة ثاقبة - أن ميزان التحول العالمي يميل لصالح القوى الليبرالية، ولغير صالح القوى الاشتراكية. فالثورات تتساقط تدريجيا في العالم الثالث وتنتكس، ومجتمعاتها تتحول لتلحق بالقوى الرأسمالية، والمعسكر الاشتراكي الأم بدأ نموه متخاذلا ومتعبا، بل ومتراجعا، بحيث لم يعد هو القوة المسيطرة بندية على التفاعلات العالمية، كما كانت الحال خلال فترة الخمسينيات والستينيات. لذلك قرر الزعيم الليبرالي الجديد أن تكون الرياح الليبرالية هي الطاقة الدافعة لقلاع السفن المصرية. ونتيجة لذلك إتجه إلى تقطيع الروابط مع الكتلة الاشتراكية، وتلمس السبل إلى ذلك ومنطق مجاني، كأنما يريد أن يقفز من نطاق إلى نطاق وبأى ثمن. ولتحقيق ذلك بدأ في إعلان سياسات الانفتاح الاقتصادي والسياسي، التي أتجهت إلى تحرير ودعم القطاع الاقتصادي الخاص من ناحية، ودفع الممارسة الليبرالية في تأسيس الأحزاب مروراً بتجربة المنابر، حتى تتم اللعبة السياسية وفق أسس ليبرالية من ناحية ثانية (٨٠).

إلى جانب ذلك فقد رغب النظام السياسي خلال هذه المرحلة ان يبقى حيا وفاعلا، ونظراً لأن هذا النظام قد بدأ بشرعية ناقصة، فقد إنشغل بتوسيع وتعميق شرعيته في سياق إجتماعي ضاق بالمتاعب الاشتراكية. وقد أستغل النظام السياسي إنتصاره في أكتوبر ١٩٧٣ في توسيع نطاق هذه الشرعية من خلال إطلاق ثورة الطموحات والآمال الواسعة. في هذا الإطار نعتت الاشتراكية بانها المساواة في الفقر. وتم التبشير بحريه التعبير، يتكامل مع ذلك التأكيد على الديمقراطية التي لها أنياب، وأن حرب ١٩٧٣ هي آخر الحروب، وأن علينا أن نتراجع عن القضايا العربية فقد أستزفنا. وعلينا أن نهتم بمشكلات الوطن، علينا أن نسعى للرخاء، ونوثق علاقتنا بالقوى الليبرالية في العالم، فهم أصحاب القوة وهم الأغنياء. وحتى يصبح تخدير الجماهير كاملا، بدأ الزعيم حينئذ،

يوزع الكساء الشعبى الرخيص على المواطنين وطلاب الجامعة، وبدأ يجهد نفسه في تجربة سيارة شعبية لكل مواطن، وفي قلب هذا السياق الاجتماعى المخدر خطى الزعيم خطوات كثيرة أبرزها التراجع عن قضايا عربية محورية. ولتأكيد الروابط مع - إسرائيل - وسيط القوى الليبرالية، عقد إتفاقيات كامب ديفيد كمدخل للتصالح مع هذه القوى، وقيل حينئذ أن الزعيم صاحب نظرة ثاقبة وأنه قد سبق عصره وأوانه. وإرتباطا بذلك حدثت تحولات كثيرة في إطار الواقع الاجتماعى شكلت بيئة مواتية لإنهيار القيم في هذه المرحلة (٨١).

١. طبيعة التغيرات في إتجاه التحول الليبرالى: بدأ هذا التحول في الفترة التي شهدت ضعف التحول الاشتراكي، وذلك بصدور القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٩ والذي يتيح لرأس المال الخاص والأجنبي الاستثمار في المشروعات الصناعية المسموح بالاستثمار فيها لرأس المال الوطني. وفي أعقاب أحكام النظام السياسي الجديد - الذي جاء بعد وفاة الزعيم الإشتراكي - قبضته علي السلطة والمجتمع، من خلال حركة مايو ١٩٧١ اتجه سريعاً إلى تجسيد التحول الذي قاده من خلال مجموعة من القرارات والقوانين، والتي كان أولها صدور القانون رقم ١٩٦٥ لسنة ١٩٧١، وهو القانون الخاص باستثمار رأس المال العربي والأجنبي وإنشاء المناطق الحرة. كما أنشأ هذا القانون هيئة لاستثمار هذه الأموال، ثم توالى صدور القوانين المؤكدة لهذا التحول حيث صدر القانون رقم ١٩٤٣ لسنة ١٩٧٢ والذي رد الاعتبار للبرجوازية العليا من خلال عدة إجراءات مثل فك الحراسات، ودفع التعويضات لمن أمت ممتلكاتهم ومشروعاتهم. وإلغاء القيود الواردة في القانون الصادر في نوفمبر ١٩٦٣ بحظر مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية (٨٢). ولتأكيد دفع التطور في هذا الاتجاه صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي وتعديلاته بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ الذي قدم تسهيلات عديدة لرأس المال العربي والأجنبي (٨٣). وقد استمر تعاقب إجراءات النظام في هذا الاتجاه، منها القوانين التي تولت تصفية القطاع العام لحساب

القطاع الخاص، وحتى الإجراءات التي أكدت التحالف العضوي مع البرجوازية العالمية من خلال اتفاقية الكويز. واستنادًا إلى الإعلانات والقوانين التي صدرت عن النظام السياسي في الفترة التي بدأت من السبعينات وحتى الآن تواجدت على الساحة الاجتماعية عدة قوى اجتماعية بدأت تمارس سلوكياتها الاجتماعية في ظل حالة من «الأنومي الثقافية». ووفق منطق نفعي بحث، اللهم إلا قطاع من الطبقة الوسطى تراجع الدين لديها إلى حدود الضمير الفردي، ليوجه السلوكيات الشخصية الواقعية. دون أن يتسع ليوجه السلوكيات المتصلة بالمجتمع، حيث حصنتها الأخلاق وقيم الدين حتى لا تنزلق في إفساد المجتمع.

٢. القوى المتفاعلة على ساحة التحول الليبرالي: إذا كان التحول الاشتراكي قد تحالف مع الطبقة الوسطى بالأساس، بعد أن تولى استبعاد الطبقة العليا من المشاركة في اللعبة الاجتماعية، ورضيت الطبقة الدنيا بما قدم إليها من فرص محدودة. فإن التحول الليبرالي الجديد شكل إطارًا تفاعلت على ساحته الطبقة العليا والوسطى على السواء. وسوف نعرض فيما يلي لمكانة ودور كل طبقة أو قوة من القوى الاجتماعية، من حيث علاقتها بالتحول، وإيديولوجيتها في إنجازه، وآلياتها في تحقيق هذا الإنجاز.

أ- الطبقة العليا، قوة التحول الليبرالي الجديد: في هذا الإطار تعد الطبقة العليا هي القوة الاجتماعية التي صدرت لصالحها قوانين وقرارات التحول الجديد. غير أن هذه الطبقة لم تنس تجربتها التاريخية المريعة مع الدولة في المرحلة الاشتراكية، ورأت أن استدعاءها التاريخي ليس «لسواد عيونها» ولكن لظروف فرضت وجودها. من هذه الظروف أن البرجوازية العالمية، هي الآن القوى الأقوى في العالم، وهي رببتها، ومن المؤكد أنها سوف تحصل على حمايتها. من هذه الظروف أيضًا أن الدولة أصبحت محدودة الموارد، ومن ثم فهي تسعى باتجاه تصفية القطاع العام وقيادة تنمية تعتمد بالأساس على القطاع الخاص، ومن ثم فهي القوة التي يحتاجها النظام السياسي بدرجة أكثر من حاجتها إليه. تأكيدًا لذلك - وهو الطرف الثالث - أن النظام السياسي أصدر القوانين

والقرارات التي تؤمن مصالحها. وقد تعمقت لديها درجة الأمان لأن البرجوازية العالمية شاركتها في مشروعاتها، وهي بطبيعة الحال مؤمنة بالقوى التي تقف وراءها. وبرغم الأمان الذي منح لها فإنها لم تشارك في الخطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٧ سوى بربع الاستثمارات اللازمة للخطة استكشافًا للنوايا، ثم ارتفعت في الخطة التالية لتصل إلى النصف تقريبًا. وبرغم أن بعض عناصر هذه الطبقة شارك في تنمية المجتمع بإحساس عالي من المسؤولية، إلا أن نسبة عالية منها أبدعت في ابتكار أشكال عبقرية في الفساد. يكفي أن نشير أن هذ العناصر قد اقترضت من البنوك حوالي ٤٧ مليار دولار دون إمكانية للرد، ومزيدًا من تدليل الدولة لهم قال عنهم رئيس الوزراء حينئذ «أنهم حفنة بسيطة لا تشوه وجه رجال الأعمال في مصر» (٨٤). وبطبيعة الحال يرجع الفساد الذي سلكته هذه القوى إلى حالة «الأنومي» الثقافية السائدة، وأيضًا إلى تراخي القوانين والضوابط الحكومية، وأيضًا إلى تدليل الدولة الرخوة، حينئذ، لهم.

ب- الطبقة الوسطى فاعل تنسحب من على المسرح الليبرالي: وتشكل الطبقة الوسطى القوة الاجتماعية الثانية التي كان لها وجودها على المسرح السياسي والاجتماعي خلال عقود التحول الأخيرة. لقد أدركت هذه القوة أن البيئة الاجتماعية والسياسية لم تعد مواتية لها، فالنظام الليبرالي الجديد متنكر لها ويتجه إلى سحب امتيازاتها. فقد فك الحراسات عن الأراضي الزراعية، التي استولت عليها الدولة الاشتراكية ووزعتها عليها، فعادت إلى البرجوازية العليا. وتراجع التزام الدولة عن تعيين الخريجين، وحررت إيجارات المساكن والأراضي الزراعية وتأكلت مجانية التعليم بواسطة الدروس الخصوصية، وارتفعت أسعار الخدمات، الأمر الذي أدى إلى إرهاب أسرة الطبقة الوسطى. وقد حاول أبناء الطبقة الوسطى التكيف مع هذه الظروف بأحد أساليب ثلاثة. حيث حاولت من خلال الأسلوب الأول الهروب إلى عالم الأيديولوجيا والدين، فظهرت من رحم الطبقة الوسطى الجماعات الماركسية والناصرية والجماعات المتطرفة بالدين، ودخلت بسبب ذلك في صدامات مع النظام السياسي. وسعت من خلال الأسلوب الثاني إلى الهروب والهجرة إلى مجتمعات الخليج، بدورها تستريح من العنف

الذي يفرض عليها من النظام، ويستريح النظام السياسي بهجرتها وهروبها. في نطاق ذلك هاجر حوالي ثلاثة إلى أربعة ملايين من أبناء هذه الطبقة، بينما اتجه البعض الثالث إلى وضع نفسه في خدمة المشروع الاجتماعي للقطاع الخاص. بينما أثر البعض الرابع طرق سلوكيات الفساد والجريمة والانحيار، وفي هذا الإطار انفصلت نخبة الطبقة عن قاعدتها. ولم يعد هناك وجود لتيارات أيديولوجية وسياسية متماسكة، تمثل رؤية ومصالح الطبقة في إجمالها نظراً للتحولات العالمية والمحلية المعلومة. واتجهت معظم الطلائع المثقفة لهذه الطبقة إلى تحقيق مصالحهم الآنية، ووفقاً لإعتبارات براجماتية ومادية بحتة. فقد تراجع تقريباً عصر الخطابات الكبرى بحسب تعبير ج. ف. ليوتار ولم يحفل بها سوى القلة، وبدلاً لذلك وجهت إمكانياتها إلى عالم السوق (٨٥). وقد كان ذلك يعني أن هذه الطبقة قد توقفت عن صناعة التغيير الاجتماعي، وبدأت تخضع لتأثيرات سلبية فرضها التغيير الاجتماعي في الزمن الليبرالي. لقد أدركت هذه الطبقة أن زمانها قد انتهى إلى غير رجعة، وإن عليها - إذا أرادت أن تبقى - فلا بد أن تخدم بسلوكياتها وجهودها مشروع غير مشروعها الاجتماعي، مشروع الطبقة العليا. لقد انتهى بالنسبة لها عصر السيادة، وعليها أن ترضى ببعض الفتات الذي يحصل عليه الخدم.

لقد أدركت هذه الطبقة أن المشروع الاجتماعي للطبقة العليا لن يتجسد إلا بمساعدتها وتعاونها، كما أدركت أيضاً أنه لم يعد أمامها سوى العمل من خلال المشروع البرجوازي بالأساس. وتأمّلت الطبقة الوسطى أوضاعها - وبخاصة الشريحة التي حققت حراكاً اجتماعياً بالنظر إلى مرجعيتها الطبقيّة - فوجدت أن لديها رؤوس أموال عديدة، وأن بإمكانها أن تشارك في اللعبة الاجتماعية الدائرة في نهاية الألفية الثانية، غير أن مشاركتها ينبغي أن تقوم وفقاً لأيديولوجيا المنفعة وحسب قيم السوق. وأمام ذلك تأملت رأسمالها الذي تشارك به فوجدت أنه بينما امتلكت البرجوازية العليا رأس المال الاقتصادي وإن كان بطاقة استثمارية أكبر، فإن لديها رؤوس أموالها الإقتصادية الخاصة أيضاً، وإن كانت بطاقة استثمارية أقل. لقد تشكل رأسمالها الاقتصادي لأن

سياسات الإصلاح الزراعي في الريف منذ قيام الثورة وحتى بداية السبعينيات لم تمس ملكية الطبقة الوسطى حينئذ. بل أضافت إلى ملكيتها حوالي ٦١٤ ألف فدان (٨٦)، إضافة إلى عدم تأميم الشركات والمصانع التي لم يتجاوز رأس مالها حينئذ ٣٩٠٠٠ جنيه وهي مصانعها وشركاتها. إلى جانب ذلك فإننا نجد أن بعض أفراد هذه الطبقة، حينما تولوا الشركات المؤممة أو شركات القطاع العام، حصلوا على مرتبات عالية أو مكافآت وأرباح. واعتبروا أنفسهم - عن انحراف - حينئذ حلقة الصلة بين القطاع العام أو الحكومي والقطاع الخاص، ومن هذه العلاقة حققوا عوائد كثيرة. لقد خاطرت بعض عناصر هذه الطبقة في هذه المرحلة، باستخدام رأس مالها المحدود في محاولة للحاق بالطبقة العليا، أو لتكون الشريك الصغير لها.

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الطبقة تمتلك أيضًا رأس المال البشري، القادر على أداء الوظائف الاجتماعية والاقتصادية، التي يحتاجها المشروع الاقتصادي الجديد، المستند إلى آليات السوق. فأبناؤها هم الذين تخرجوا من النظام التعليمي بأنواعه العديدة، ومستوياته التأهيلية وكافة تخصصاته، وبكافة اللغات كذلك. بالإضافة إلى أن شريحة واسعة من أبنائها يدخل في نطاق ما يُسمى بالعمالة الرمزية، وهي عمالة حديثة بطبيعتها، يضاف إلى ذلك أن العمالة الإدارية أو البيروقراطية تنتمي إلى هذه الطبقة، وبهذه المهارات أصبح بإمكانها أن تشارك في التحول الجديد، وأن يكون لها فيه موطئ قدم. إلى جانب ذلك فهي الطبقة التي تمتلك دون الطبقات الأخرى رأس المال المعرفي أو الثقافي، لكونها الطبقة الأكثر تعليمًا في المجتمع، أو حسبما أشرت ينتمي إليها ٨٥٪ من الملتحقين بالتعليم الجامعي، فالتعليم الجامعي والمعرفة يشكلان الثروة والميراث الحقيقي لهذه الطبقة. وهي ترى أن الطبقات الاجتماعية الأخرى لا تمتلك هذا الرأسمال بنفس القدر ولا بنفس الكفاءة، وهكذا بدأت الطبقة الوسطى تلعب نفس الدور، الذي لعبته تقريبًا أثناء مرحلة التحول التاريخي، الذي تمر به بعض المجتمعات (٨٧). ونتيجة لذلك فقد تشرذمت على هذا النحو أوضاع الطبقة الوسطى ولم يعد يحكمها وعي واحد، حيث قنعت شريحة غالبية فيها بما قسمه

الله لها. وواصلت أداء أدوارها من مواقعها المختلفة مستندة إلى إيمان ديني عميق يفرض عليها العمل من أي موقع لأن العمل عبادة. بينما تأملت شريحة أخرى قطار التحول فقررت أن تقفز فيه، لأن السادة بالقطار، ومن المؤكد أنه سوف يكون لها دور فيه، لقد تشرذمت الطبقة وتفتت وعيها أو تآكل تبعًا لذلك، لأنها لم تعد القوة المدللة في التحول.

٣. ثقافة التحول الليبرالي ومنظوماته القيمية: من الطبيعي ان يحتاج التحول الاجتماعي الليبرالي إلى منظومة من القيم والمبادئ التي تشكل الأيديولوجيا التي توجهه من ناحية، والتي تضفي عليه شرعية من ناحية ثانية. وإذا كان التحول الاجتماعي السابق في الفترة الاشتراكية قد تميز بالتماسك وإن تكالبت عليه النوائب، فإن التحول الاجتماعي الجديد قد أصيب بمرض التفكك وتمزق الأنسجة. وذلك بسبب طول فترة التحول دوغما إنجازات ملموسة أو محددة تجدد نسيجه وتضخ الحيوية فيه على نحو ما حدث في التحول الأول، وهي الحالة التي ترجع في بعض أسبابها إلى عدم تجانس ثقافته التي تضمنت منظومات قيميه بلغت حد التناقض.

أ - وتعد منظومة القيم الليبرالية هي المنظومة الثقافية الأولى في هذا الصدد، وإذا كانت الطبقة الوسطى قد قادت نضالها من العشرينيات وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في ظل القيم الليبرالية، وهو الأمر الذي أعاقها - نسبيًا - عن استيعاب القيم الاشتراكية خلال عقدي الخمسينات والستينيات. فإن استدعاء هذه القيم ثانية مع منتصف السبعينيات لم يتسنفر أية مقاومة تذكر، اللهم إلا من بعض الفلول الناصرية والماركسية. خاصة أن المرحلة الناصرية شهدت كبوة في نهاية الستينيات هبطت بمعدلات النمو - كما أشرت - إلى ٢,٥٪ بالسالب، وهو ما يعني في الحقيقة تراجعًا. خاصة أن النظام السياسي الجديد - الذي بدأ مع بداية السبعينيات - صور الليبرالية حينئذ باعتبارها المنقذ. في سياق أصبح البشر المنتمون لشرائح الطبقة الوسطى والدنيا، يعانون في إطاره من ظروف معيشية صعبة، إضافة إلى أن القيم الإسلامية وهي القيم القاعدية في المجتمع، لا تتناقض جوهريًا مع القيم والتوجهات الليبرالية (٨٨).

ب - وتشكل القيم الدينية المنظومة الثانية التي شكلت المكون الثاني في هذه المرحلة. وإذا كانت بعض عناصر الطبقة الوسطى قد تعلقت بأستار الدين طلباً للحماية من القيم الليبرالية، التي بدأت تتحيز لتبرر مصالح الطبقة العليا. فإنه في بداية صدمة التحول بدأت بعض شرائح الطبقة الوسطى تتطرف ببعض قيم الدين، والاستعانة بها للتكيف مع واقع بدأ يشهد سحب امتيازاتها الواحد تلو الآخر، أو لتحجج بها على تحولات غير مواتية لصالحها حتى إرتكبت العنف. ومن ثم فقد حدث هروب إلى الدين على الصعيد الإسلامي والمسيحي على السواء، من قبل بعض عناصر هذه الطبقة. وأمام سحب الامتيازات كان هناك انسحاب إلى الدين، اتخذ أحياناً شكل الاحتجاج والعنف والتطرف الذي قامت به بعض الجماعات لعنفها. غير أنه حينما واجهت بعض الجماعات المتطرفة قمعاً من قبل النظام السياسي، ورفضاً لعنفها من قبل شرائح الطبقة الوسطى الأخرى، والمجتمع بكامله، فإننا نجد أن قطاع كبير منها قد إتجه إلى الالتزام بروح الإسلام المعتدلة. وتعمق التزامها بقيم الدين في مواجهة المتاعب التي بدأت تفرض على نوعية حياتها، بحيث تحولت في سنوات محدودة إلى قيادة نوعية حياة إسلامية. كما اتضح ذلك من اتساع انتشار الحجاب ومن ثم النقاب بين النساء وبخاصة طالبات الجامعة من أبناء الطبقة الوسطى. كذلك زيادة التردد على المساجد أو الاتجاه إلى التدريب على قراءة القرآن الكريم وتجويده وحفظه، وهو الأمر الذي وجد استجابة إعلامية من قبل بعض القنوات الفضائية التي تخصصت في البث الإسلامي. وبدأت الدائرة تدور في اتجاه دعم منظومة القيم الإسلامية المعتدلة حيناً والدافعة إلى التطرف أحياناً، بحيث أصبح للقيم الدينية وجودها القوي، الذي من الصعب الخروج عليه أو الوقوف أو العمل في مواجهته (٨٩).

وإذا كان الإتجاه إلى التدين قد تزايد من قبل الطبقة الوسطى، فقد تضافر مع ذلك العبث بالدين، مثال على ذلك تشكل ظاهرة الفتوى المتنوعة على الصعيد الاعلامي، وهى الفتاوى التى تطرفت وتداخلت أحياناً مع السحر والخرافة ونمو التعصب، ليؤدى كل ذلك إلى تشوية التنشئة الدينية مباشرة، أو بصورة غير مباشرة من خلال قناعة الأسر بها.

على الصعيد المسيحي حدث نفس الأمر تقريباً، هروب إلى الدين ففيه السلوى من معاناة الحياة، ومثلما امتلأت المساجد امتلأت الكنائس كذلك، وبرزت روح المحافظة على طقوس الدين. واستطراداً لذلك بدأت المؤسسات الدينية تعمق روح الدين عند الكافة، وبدأت كل جماعة تتراجع إلى حدود الالتزام بدينها. وقد كاد أن يؤدي ذلك إلى ظهور الحدود بين الجماعات على أساس الدين، بحيث هدد ذلك بحدوث انسحاب نسبي من قيم المواطنة، الأمر الذي أضعف المرجعية المشتركة لحساب المرجعيات المنفصلة. ونتيجة لذلك تفجرت صراعات دينية لا ترجع إلى اختلافات في الدين والتدين - فاختلافات الدين موجودة طيلة التاريخ، ثم أن أي من هذه الأديان لا يرفض الآخر - بقدر ما ترجع إلى حالة الأزمة التي تتعرض لها الطبقة الوسطى.

ج - وتعد الثقافة الاستهلاكية من المنظومات القيمية التي تخلقت عبر هذه المرحلة، فقد انفتح المجتمع على الصعيد الخارجي وتدفقت سلع الاستهلاك عبر الأبواب المفتوحة، وبدأت قيم وثقافة الاستهلاك والاسترخاء تنتشر، وترافق ذلك مع سياسات الدولة التي اتجهت إلى الانفتاح السياسي. وارتباطاً بذلك شيدت مدن الاسترخاء والمصيف وليس قلاع أو مدن الصناعة، وأخذت النخب تتدفق باتجاه الاستهلاك، نتيجة لعجز الدولة عن بناء قنوات الاستثمار التي تستوعب مدخرات المدخر الصغير. وقد تضافر مع ذلك إنتشار ثقافة الاستهلاك التي تولى نشرها المهاجرون إلى مجتمعات الخليج. الذين صهرتهم حرمانات الوطن، وحينما هاجروا إلى مجتمعات أعتادت نفوسهم ثقافة الاستهلاك، حيث تولت هذه الثقافة بحرارتها العالية، إعادة تشكيلهم كمستهلكين جدد لديهم حالة من الشره العميق. وإذا كانت الدخول العالية والثقافة الإستهلاكية في مجتمعات الخليج، وحرماناتهم السابقة هي المسئولة عن توجه المهاجرين إلى الاستهلاك واعتناق ثقافته. فإن هؤلاء المهاجرون أو المستهلكون الجدد تقع عليهم مسئولية نشر ثقافة الاستهلاك في المجتمع (٩٠). لقد تكالبت ظروف عديدة لتقضي على ثقافة الإنتاج والعمل التي لازمت مرحلة التحول الاشتراكي السابق، لتحل محلها مرحلة جديدة تصبح فيها ثقافة الاستهلاك هي المرجعية الأساسية للسلوك.

د - في هذه الفترة ومع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وقع تطورين هامين، تمثل التطور الأول في تطور تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، بخاصة الصادرة عن المراكز الرأسمالية. بينما تحدد التطور الثاني بسقوط الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على العالم، باعتبارها القوة الأقوى في النظام العالمي. والتي بدأت تنشر أو تعولم نمط نوعية حياتها والقيم المرتبطة بهذا النمط، مستغلة بذلك تكنولوجيا الإعلام المتقدمة، التي تساعد منظومتها القيمة على اختراق المنظومات القيمة والثقافية الأخرى. وقد ساعد على ذلك ضعف سيطرة الدولة القومية على فضاءها الثقافي، ومن ثم فقد بدأت العولمة تدفع بمنظومة قيم ذات طبيعة خاصة، تختلف إلى حد ما عن القيم الليبرالية. فهي منظومة قيم تعكس نوعية الحياة الأمريكية بحلولها ومرها، وتصطف وفق متصل يتناقض طرفاه. حيث يبدأ طرف المتصل من التأكيد على الحرية والديموقراطية، ويتحرك باتجاه التأكيد على القيم المتعلقة بحقوق بعض الفئات الاجتماعية كالمرأة والمسنين والطفولة. ويمر إلى الطرف المقابل والمناقض حيث التأكيد على القيم المعنية بالزواج المتشابه (الرجل برجل والمرأة بامرأة) (٩١)، إضافة إلى الترويج لقيم الجنس تحت مظلة الحرية الواسعة، التي بلغت حد التحرر كلية من الأخلاق. بعض هذه القيم «المتعلقة بالحرية والديموقراطية مقبول»، بينما يرفض البعض الآخر من هذه القيم، الأمر الذي يعني وجود منظومة قيمه غير مرغوب فيها في فضاء المجتمع، ترفضها منظومات القيم الأخرى بما فيها المنظومة الليبرالية.

هـ - بالإضافة إلى ذلك وجدت منظومات قيمية ذات فاعلية محدودة وغير مؤثرة، كبعض القيم التراثية التي تخلقت عن التفاعل الاجتماعي في المجتمع، أو تدفقت من مراحل تاريخية سابقة إلى حاضرة. بالإضافة إلى منظومة القيم الناصرية التي يقول بها بعض المثقفين، خاصة أنها مازالت حية وقوية في الضمير الشعبي. إلى جانب بعض القيم الاشتراكية التي تضيق لتقتصر على حفنة محدودة من مثقفي الطبقة الوسطى، خاصة أنها أصبحت من خيالات الماضي، وضاعت ملامحها من الذاكرة الشعبية، وخاصة ذاكرة الطبقة الوسطى.

ومن الواضح أن غالبية هذه المنظومات الثقافية ذات طبيعة متناقضة، إضافة أن بعضها مفروض من الخارج بواسطة تكنولوجيا الإعلام والمعلومات. كمنظومة القيم التي أتت بها العولمة وتكاد أن تمزق النسيج الاجتماعي لبعض الوحدات الاجتماعية في المجتمع، وقد فعلت. ذلك إلى جانب أن أي من المنظومات القيمية، لم يتم استيعابها بداخل بنية البشر - باستثناء القيم الدينية - ولذلك نجد أن غالبية السلوكيات الاجتماعية في المجتمع تقع عارية من توجيه قيمى متفق عليه، أى أن هناك حالة من الفوضى في بنية الثقافة والقيم (٩٢). تؤكد جميعها أننا نعيش في نطاق حالة «الأنومي»، أي انعدام المعايير، التي بدأت بصورة محدودة في نهاية التحول الاشتراكي السابق، إلا أنها أصبحت تملأ فضاء المجتمع خلال فترة التحول الليبرالي.

سادساً: تأثير تحولات نصف قرن على بيئة الثقافة ومنظومات القيم

على مدى نصف قرن جرت مياه كثيرة في نهر المجتمع، فقد وقعت الصعيد الواقعي، تحولات من الصعب أن يجود بها خيال، فقد بدأ المجتمع منذ صباح ثورة يوليو ١٩٥٢ من مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية مشوهة، إلى جانب منظومات قيمية مجاوره لم تندمج معها إن لم تعاديهها. فإذا بنا نعود بعد نصف قرن إلى مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية فاسدة، إلى جانب منظومات قيمية تجاوزها، قد تختلف أو تتناقض معها. تحركنا من مجتمع بدأ بطبقة عليا ذات سلوك أناني في غالبه، وتتعايش مع البرجوازية العالمية، إلى مجتمع تسيطر عليه الطبقة العليا ذاتها، بعواطفها الأنانية ونزاعاتها الفردية. مجتمع بدأ بالثورة على الفساد وتغيير القيم الفاسدة، فإذا بنا ننهي إلى مجتمع منتج للفساد متخلي عن القيم الشفافة والنقية والطاهرة، تعوق حالته عملية الإصلاح والتغيير. وإذا كانت الأشواق قد ازدهرت في صدورنا مع بداية هذه التحولات، التي أوحى لنا بأننا على أبواب تأسيس مجتمع قوي وفعال وقادر على إشباع الحاجات الأساسية للبشر، بما يعمق مفاهيم المواطنة (٩٣). فإذا بنا نجد أنفسنا في العقد الأول من الألفية الثالثة - بعد نصف قرن تقريباً - وقد انطفأت الأشواق وانتكست الآمال، وأصابتنا حالة من الحسرة على الذي كان وذهب. وكذلك على

القائم المتهرئ الذي لا نعرف كيف نوقفه ونستنفر مواضع الصمود فيه، علّ ذلك أن يكون مقدمة أو دعوة لمشروع اجتماعي يعيد إعتدال وإستواء المجتمع، ويتسدي هوية أمة. غير أن ذلك يتطلب تشخيص ما انتهت إليه منظومة الثقافة والقيم، تمهيداً لاستكشاف السبل لإعادة بناء ثقافة تحتوي على منظومات قيمية متماسكة.

يكشف تأمل الحصاد الثقافي أو القيمي الناتج عن التحولات الاجتماعية، التي خضع لها المجتمع المصري، أن ثمة مظاهر عديدة لحالة من الانهيار القيمي، تشير جميعها إلى مجتمع قد فقد قيمه ومن ثم قواعده المنظمة للسلوك. فالسلوك في هذا المجتمع أصبح عشوائياً، قد يأتي في نطاقه البعض السلوك ونقيضه، السلوك السائد أو المتبع أصبح يختلف في أحيان كثيرة عن ما ينبغي أن يكون عليه السلوك، لغياب القيم الموجهة أو المنظمة لسلوكيات البشر أو حتى لضعف أدائها وفعاليتها (٩٤). لقد اختلط كل شيء حتى أصبح من الصعب أحياناً التفرقة بين الحلال والحرام، والخطأ والصواب، ولذلك أسبابه ومظاهره العديدة.

١ - من الأسباب المسؤولة عن هذه الهشاشة الثقافية تسارع التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي مر بها المجتمع، فقد كان المجتمع ذو توجه ليبرالي بالأساس - إضافة إلى منظومات قيمية أخرى مجاورة - ثم تحول بعد ١٩٥٢ إلى التوجه القومي مع اتباع كل ما يمكن أن يُسمى بالتطور الرأسمالي المرشد في نفس الوقت. واستمر التوجه القومي من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ حيث انهيار الوحدة كأول مشروع أو حلم قومي. في أعقاب ذلك حدث تحول جديد استغرق الفترة ١٩٦١ وحتى ١٩٧٠، حيث تم التأكيد فيه على التوجهات الاشتراكية. هذه التوجهات فرضت ضرورة أن توجه سلوكيات البشر بمنظومة قيمية غير المنظومات التي كانت سائدة من قبل. وحينما وقعت نكسة ١٩٦٧ بدأ التآكل في التحول الاشتراكي وإن كان بصورة غير محسوسة في البداية. غير أنه حينما توفي الزعيم الاشتراكي في ١٩٧٠ بدأت التحول عن الاشتراكية في اتجاه الليبرالية واضحاً وصريحاً. وقد عجل من ذلك تراجع فاعلية قوة الاتحاد

السوفيتي، واتساع فاعلية القوى الرأسمالية أو الليبرالية (٩٥). وقد استمر هذا التحول حتى ١٩٩٠ ليبدأ تحول جديد مع سقوط الاتحاد السوفيتي، وبداية تشكل نظام عالمي جديد، أصبحت متغيرات التغير أو التحول فيه من الخارج بالأساس.

٢ - وإذا كان من الطبيعي أن يكون التحول الاجتماعي ذو طبيعة تراكمية في نتائجه، وهو ما حدث بالنسبة للمجتمعات التي قطعت شوطاً على طريق التقدم، باعتبار أن التحول يحافظ على الخبرات التي يحصل عليها المجتمع، ويعمل على تراكمها لكونها تشكل رأسماله. فإن هذه التحولات كانت ذات تأثير سلبي على الثقافة ومنظومات القيم ومن ثم أدت إلى نتيجتين، الأولى تبديد التحولات لخبرات المجتمع ومنظوماته القيمية، فقد كان كل تحول لاغياً لما قبله. فقد ألغى التحول الاشتراكي القيم الليبرالية باعتبارها قيماً مدانة لكونها تشجع على الاستغلال وعدم المساواة. وألغى التحول الليبرالي القيم الاشتراكية باعتبارها تؤكد على المساواة في الفقر، إلى جانب كونها تقتل الحافز الفردي وتشجع على الكسل والاعتماد على الدولة. ثم جاءت العولمة لترى في كل هذه القيم، مخلفات ماضية، وعلى الجميع أن يعدوا أنفسهم للأخذ بقيم العولمة. ذلك يعني أنه إذا كانت الثقافة تحتوي على مخزون خبرة المجتمع، فإنها بذلك تشكل رأسماله الذي يجري تبديده في كل مرحلة من مراحل التحول (٩٦). وتتمثل الظاهرة الثانية في أن تتابع منظومات القيم دون هضم المجتمع لها، يعني استيعابه لمضامين قيمه متعددة ومختلفة ومتناقضة، الأمر الذي يؤدي إلى إصابة المجتمع بعسر الهضم الثقافي، أو التخمّة الثقافية. مما قد يؤدي إلى إفراغ المجتمع لكل ما في جوفه من قيم، أو قد يحيا أحياناً بلا قيم أو بقيم سلبية. وإذا كان من الصعب علينا تصور أن يغير الإنسان مبادئه وقيمه مرات عديدة في حياته، فإنه يصبح من المستحيل أن نتصور تغيير المجتمع لأيديولوجياته ومنظوماته القيمية على مدى فترة زمنية محدودة بالنسبة للمجتمع، هو مدى الحياة الفردية، غير أن ذلك قد حدث، وقد شكل كارثة. لقد أضعفت هذه التحولات بنية الثقافة والقيم، لأنها أصبحت جميعها بلا عمق في التاريخ، وبلا جذور في المجتمع، ومن ثم فقد

عاشت الثقافة تعاني من أحد مظاهر «الأنومي» التي يشير في جانب منه إلى ضعف وعدم تجذر منظومات القيم (٩٧). بالإضافة إلى ذلك فقد تخلق في لا وعي البشر في المجتمع منطق أن كل شيء مآله إلى التغير والاستبدال السريع أي إلى زوال، إذًا فلنتعايش مع منظومات القيم دون أن نستوعبها، فقد يأتي الجديد الذي علينا أن نستوعبه، وهو حتمًا سيأتي، وسوف يأتي بعده ما هو أكثر جدة منه.

٣ - من المشكلات أو الظواهر التي عانت منها الثقافة ومنظومات القيم كذلك، خلال هذه المرحلة، تعدد المنظومات القيمية، ووجودها إلى جوار بعضها البعض. وإذا كانت الحالة المثالية للمجتمع أن تكون له ثقافته أو مخزونه القيمي الذي يعبر عن هويته، وهي الهوية الثقافية أو القيمية التي تشكل مرجعيته في التعامل مع كل مكونات الوجود المحيط به. فإن الأمر لم يكن كذلك في مجتمعنا، فقد حدثت قطيعة مع الموروث الديني والثقافي، الإسلامي والمسيحي على السواء، وبدأت النظم السياسية في استدعاء أو استجلاب قيم غربية وغربية على المجتمع من الخارج، لتساعد في تحديث المجتمع. ونتيجة لذلك رفض المجتمع الطبيعي - الذي تطور تلقائيًا - القيم التي آتت بها النظم السياسية، التي بادلته رفضًا برفض موروثه الثقافي (٩٨). ونتيجة لذلك فلا الموروث الثقافي تم تجديد بعض عناصره ليشارك في تحديث المجتمع، ولا المجتمع انصاع وحدث نفسه وفق قيم ومبادئ أيديولوجية، نجحت في تحديث مجتمعات أخرى. ولقد أدى ذلك إلى وضع مدهش وغريب حيث تواجدت على ساحة المجتمع منظومات قيم غير متفاعلة. منظومة القيم الدينية التي جاءت إلى المجتمع من روافده الإسلامية أو المسيحية، وهي منظومة قاعدية وقوية لأنها متجذرة في بنية الشخصية المصرية. غير أن الأنظمة السياسية ظلت تؤكد على تحديد فاعلية الدين بحدود الضمير الفردي، دون أن تكون له علاقة بتنظيم المعاملات في مختلف مجالات الحياة. في مقابل ذلك توجد القيم الاستهلاكية التي تدعو إلى حياة ترفية مسترخية على عكس التقشف والفاعلية التي تدعو إليها القيم الدينية. ذلك إلى جانب منظومة القيم الليبرالية التي تدعو إلى الحرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاحتكام إلى

قوانين السوق، وتقر التفاوت في القدرات واحترام المصلحة الخاصة (٩٩). في مقابل القيم الاشتراكية المؤكدة على المساواة واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية، وفرض أولوية مصالح الجماعة على مصالح الفرد، وتقييد حرية الفرد بالتزاماته نحو الجماعة. وهو ما يعني أن منظومات القيم المتعددة والموجودة في فضاء المجتمع، لم تكن منفصلة فقط ولم تنصهر في منظومة قيمية واحدة كذلك، ولكنها قدمت معاني متناقضة مع بعضها البعض. الأمر الذي أضعف فاعليتها في توجيه سلوك البشر في مختلف المجالات الاجتماعية من ناحية، وإعاقها عن الإنصهار في منظومة قيمية واحدة ومتجانسة من ناحية ثانية. ودفع إلى حالة تسعى في إطارها كل منظومة إلى تقديم معاني ترفض معاني المنظومة أو المنظومات الأخرى من ناحية ثالثة، ونتيجة لكل ذلك تخلقت حالة من انعدام المعايير المتفق عليها أو حالة «الأنومي» بالمعنى الدوركييمي لذلك (١٠٠).

٤ - برغم أن الحالة المثالية للمجتمع تؤكد على ضرورة أن يمتلك المجتمع منظومة قيمية واحدة. فإننا نلاحظ انفصالاً في بنية الثقافة بين القيم والمعايير والقواعد ذات العلاقة العضوية بكل من المجتمع السياسي والمجتمع الطبيعي، وكذلك المجتمع المدني. إضافة إلى التناقض الداخلي بين المنظومات القيمية التي تنتمي لكل مجتمع من هذه المجتمعات. وقد يرجع ذلك في بعض منه إلى أن الدولة القومية في العالم العربي لم تتطور من رحم المجتمع الطبيعي. أو قد يرجع إلى أن النظام السياسي لم يؤسس مؤسسات لصهر قيم المجتمع الطبيعي والمجتمع السياسي والمجتمع المدني، كما أنه لم يؤسس علاقات عضوية بين منظومات القيم التي تقع على مستويات متباينة. في هذا الإطار فإننا نجد أنفسنا في مواجهة منظومات قيم تنتمي بالأساس إلى المجتمع الطبيعي كمنظومة القيم الدينية أو المنظومة التراثية، مضافة إلى منظومات القيم التي تنتمي إلى المجتمع السياسي، وهي المنظومات المتضمنة في أيديولوجيا المجتمع السياسي، كمنظومة القيم الليبرالية ومنظومة القيم الاشتراكية، إضافة إلى منظومات القيم التي تؤكد عليها الثقافة الطوعية للمجتمع المدني. بحيث يعتبر ذلك مظهر من مظاهر «الأنومي» حيث تضعف قيم كل من المجتمع الطبيعي والمجتمع السياسي

بعضها البعض (١٠١). فإذا أضفنا إلى ذلك القيم التي يعمل المجتمع المدني الآن على نشرها، خاصة فاعله الرئيس المتمثل في المنظمات الأهلية أو غير الحكومية. فإننا سوف نجد أن لدينا ثلاثة منظومات قيمية لم يحدث بينها انصهار، الأمر الذي يخلق حالة من تعدد مرجعيات السلوك. فإذا حدث أن تناقضت هذه المرجعيات مع بعضها البعض فإن تأثيرها على السلوك في جملته سوف يصبح ضعيفاً. وقد يتعامل الفرد بصورة نفعية وذرائعية مع المرجعيات القيمية المتباينة، ومن ثم تتحول القيم لديه إلى وسائل وليست غايات. وقد ينحرف الفعل الفردي عن مرجعية معينة لمجتمع بعينه، إلى مجتمع بمرجعية قيمية أخرى أو مجتمع آخر طبيعياً كان أم سياسياً. فالمطالب بالدولة ذات المرجعية الدينية قد تباركها المرجعية الدينية، ولكن المرجعية الاشتراكية أو الليبرالية تدينها وترفضها. والملحد الخارج عن الملة قد تباركه بعض الأيديولوجيات العلمانية، لكنه يصبح موضع إدانة من قبل القيم أو المرجعية الدينية. في هذا الإطار تتخلق مرة أخرى حالة من حالات «الأنومي» التي تعني وجود حالة من الفراغ القيمي الأخلاقي الذي يسود المجتمع (١٠٢)، وفي هذه الحالة قد يصبح سلوك البشر عشوائياً وعارياً من الأخلاق أحياناً.

٥ - غياب أو ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وذلك استناداً إلى أن منظومة القيم تؤدي دورها على نحو ما أشرت من خلال ثلاثة مستويات، في إطار المستوى الأول نجد أن القيم توجد في الفضاء الاجتماعي كرموز تحدد الحلال والحرام الديني كما تحدد الخطأ والصواب الثقافي. ويتمثل المستوى الثاني في وجود القيم باعتبارها تشكل البناء المعياري الضابط لتفاعل البشر في مواقفهم الاجتماعية المتنوعة، داخل مختلف المجالات الاجتماعية. وفي هذه الحالة قد تأخذ القيم شكل العادات والتقاليد والأعراف الضابطة للمواقف المختلفة، والتي تؤدي دورها من خلال صيغة التوقعات المتبادلة. ويشير المستوى الثالث لتواجد منظومة القيم إلى الحالة التي تلعب فيها مؤسسات التنشئة المتعددة أدوارها، في تأسيس الضمير الفردي من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها هذه المؤسسات (١٠٣). وتوجد ثلاث حالات تشير إلى ضعف أداء مؤسسات

التنشئة الاجتماعية، في الحالة الأولى نجد أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية قد تؤدي دورها أحياناً بمستوى غير فعال، فمثلاً قد كانت العائلة الممتدة هي العائلة التي تستطيع القيام بعملية التنشئة الاجتماعية بصورة فعالة وشاملة، لكونها النمط العائلي الذي كان سائداً وتآكل. على خلاف ذلك الآن، حيث يتشكل التكوين العائلي في المجتمع المصري بنسبة ٢٣٪ من العائلة الممتدة، في مقابل نسبة ٧٧٪ من العائلات التي أصبحت عائلات نووية، ونظراً لقدرة هذه الأخيرة المحدودة على التنشئة - لضيق مساحة الوقت المخصص للتنشئة في الزمان الأسري - فقد اتجه المجتمع الحديث إلى خلق بدائل لها. فإذا لم يوجد في المجتمع بدائل للقيام بالتنشئة الاجتماعية، فإن الأمر يصبح كارثة، لأن الطفل سوف تتلقفه مصادر عديدة، ربما غير سوية تتولى تنشئته، وفي هذا الإطار من المحتمل أن ينشأ الطفل وفق قيم منحرفة. ويرتبط بذلك ضعف دور المدرسة التي اقتصر على تلقين مجموعة من المعارف الإدراكية دون الاهتمام بغرس منظومات القيم التربوية والأخلاقية الأخرى، الأمر الذي يعني غياب دور المدرسة في التنشئة الاجتماعية على القيم (١٠٤). ويتصل بذلك ضعف دور التنشئة الدينية، على الصعيد الإسلامي والمسيحي على السواء، بسبب تراجع حجم وفاعلية هذه المؤسسات. فلم يعد «الكتاب الريفي» أو ما يمكن أن يناظره يقوم بذات الدور، ولم تعد الآلية المماثلة على الطرف المسيحي تقوم بنفس الدور. ونتيجة لذلك تآكل دور المدرسة في التنشئة الدينية، ولم يقدم الدين للصغار سمحاً ومعتدلاً، يحتوى الآخر في نطاق أخوة إنسانية حية وتركت الساحة رحبة لمجموعات التطرف والعنف والارهاب كي تقوم هي بالتنشئة وفق قيم التطرف والعنف والارهاب.

فإذا انتقلنا إلى الحالة الثانية والتي تتعلق بمؤسسات التنشئة الاجتماعية في المجتمع السياسي فسوف نجد غياب أو ضعف أداء هذه المؤسسات كذلك، فلم يحدث أن قام المجتمع الاشتراكي بتأسيس مؤسسات للتنشئة وفقاً للقيم الاشتراكية، اللهم إلا بعض التكوينات التابعة - حينئذ - للاتحاد الاشتراكي المهترهل، والتي اقتصر دورها على تدريب الشباب على حفظ وترديد بعض الشعارات، إضافة إلى تعريفهم ببعض المعلومات السطحية عن الماركسية

ونماذج الاشتراكية. وما حدث بالنسبة للتنشئة وفقاً للقيم الاشتراكية حدث بالنسبة للتنشئة الليبرالية، حيث غياب فاعلية التنشئة السياسية أو عدم وجودها كلية. وما دمنا نتحدث عن مؤسسات التنشئة ذات الصلة بالمجتمع السياسي فإننا نعتقد أن الإعلام عندنا ليس لديه منظومة قيمية أو ميثاق أخلاقي، يحدد له ما ينبغي تنشئة البشر في المجتمع عليه، الأمر الذي يجعل أدائه عشوائياً هو الآخر. ويحدث نفس الأمر - وهي الحالة الثالثة - بالنسبة للمجتمع المدني كذلك، فلا أعتقد أن الأحزاب قد لعبت دوراً من أجل تأهيل النشء وفقاً لبرامجها ومنظوماتها القيمية (١٠٥). كما لا أعتقد أن النقابات قد فعلت نفس الشيء، وكذلك لا أعتقد أن المنظمات غير الأهلية قد أدت دوراً فعالاً في هذا الصدد. اللهم إلا بعض المنظمات القليلة التي تدرك مسؤوليتها الاجتماعية في هذا الاتجاه، بدلالة أن العمل الأهلي أو التطوعي يتحقق في مجتمعنا، بدون الثقافة أو القيم الحديثة للعمل الأهلي، وهي القيم التي يمكن أن تقوم الأسرة والمدرسة والجهاز الإعلامي بغرسها في شخصية الأبناء.

٦ - بالإضافة إلى ذلك فقد أختزلت فضاءنا الثقافي أو القيمي ثلاث منظومات قيمية سوف تأتي على الأخضر واليابس إذا استمر الحال على ما هو عليه، حيث تتجسد المنظومة الأولى في القيم الانتهازية التي حلت محل القيم النضالية لشرائح عديدة في بنية الطبقة الوسطى. وقد رأينا أن هذه القيم قد بدأت في المرحلة الناصرية على خلفية تفضيل أهل الثقة وأهل الولاء على أهل الخبرة، الذين قُلدوا أعلى المناصب لأحساس النظام السياسي بالأمان تجاههم وحدهم، الأمر الذي دفع الكثيرين من نظرائهم لأن يسعوا أو يطلبوا أن يكونوا أهل ثقة كذلك. يضاف إلى ذلك أن مناخ الدولة الاشتراكية ساعد على نمو هذه البذور الانتهازية حيث عودت الدولة ببعائها السخي وبدون مقابل أبناء الطبقة الوسطى على عادة أو ثقافة الأخذ دون العطاء (١٠٦). الأمر الذي تطور إلى تفضيل الصالح الخاص على الصالح العام، ثم إلى استغلال الصالح العام لتمكين الصالح الخاص. وحينما غرقت سفينة الدولة الاشتراكية فرت منها الفئران الانتهازية مذعورة لتقفز إلى سطح السفينة الليبرالية، التي مازالت قادرة

على الإبحار. فأبناء الطبقة الوسطى هم الذين ساعدوا في صياغة أيديولوجيا الانفتاح وترسانته القانونية. وهم الذين تحالفوا - برؤوس أموالهم الصغيرة التي حصلوا عليها من وظائفهم في القطاع الحكومي، أو عمولات القطاع الخاص في المرحلة الاشتراكية - مع الطبقة العليا الوطنية والعالمية، متناسين أنهم كانوا عمدة الاشتراكية وأنهم شاركوا في تصفية هذه الطبقة. هذه القيم الانتهازية ازدهرت واتسعت مساحتها، حتى باتت تشكل أحد منظومات الفساد والانحيار الثقافي والقيمي في المجتمع، وهي التي تشكل الآن مرجعية لكل مظاهر الفساد وعدم الشفافية في المجتمع.

وتتصل المنظومة القيمية الثانية في هذا الصدد، باتساع مساحة الثقافة الاستهلاكية في المجتمع، وهو الاتساع الذي تزايد بصورة تدريجية. بدأت موجة الاستهلاك الأولى جنينية حينما فضلت الطبقة العليا - الريفية والحضرية - التي أضرت مصالحها في المرحلة القومية والاشتراكية، أن تبدد مدخراتها استهلاكياً. فعاشت حياة مترفة سواء داخل مجتمعها أو مارست الترف خارج حدوده، ثم حدث اتساع جديد للثقافة الاستهلاكية من خلال موجة الاستهلاك الثانية، التي تولدت عن هجرة أبناء الطبقة الوسطى إلى مجتمعات الخليج. حصلوا هناك على مرتبات عالية لم تجد طريقها إلى قنوات استثمارية إنتاجية فتدفقت إلى أسواق الاستهلاك. ويمكن القول بأن المهاجرين إلى مجتمعات الخليج هم المسؤولون عن هذه الموجة الثانية من الاستهلاك في المجتمع. وقد إتسعت مساحة ثقافة الاستهلاك بالموجة الثالثة التي جاءت مع اختراق ثقافة العولمة لثقافتنا. وهي الثقافة التي استهدفت المرأة والشباب بالأساس، حيث استخدم الإعلان والإعلام وتكنولوجيا المعلومات، ترسانة جديدة من أجل القهر والتركييع الثقافي للشعوب. وإذا كان من حق الشعوب المتقدمة أن تعيش حالة ثقافة الترف والاستهلاك، فليس من حق الشعوب التي أصبحت أكثر تخلفاً أن تنشر بعض شرائحها في فضائها ثقافة الاستهلاك. مقابل حرمان أكثر من ٥٠% من سكان مجتمعها من إشباع حاجاتهم الأساسية، وما زالوا يعيشون تحت خط الفقر، ٢٥% منهم يعيش تحت خطر الفقر المضجع (١٠٧).

وتعتبر ثقافة الانحراف هي المنظومة الثقافية الثالثة التي بدأت توجد بمساحة واسعة في فضاءنا الثقافي، ويرجع وجودها لمتغيرات عديدة هي المسؤولة عن ذلك. في هذا الإطار تشكل ثقافة المخدرات المنظومة الثقافية الأولى التي لها وجودها في هذا النطاق، ويرجع ذلك من ناحية لضياع المشروع الاجتماعي أو القومي الذي يستنفر الطموحات ويلهمها. فليست هناك طموحات تتعلق بالحاضر أو المستقبل، وفي مثل هذا الوضع المؤلم تتعمق الحاجة إلى الهروب، حيث تلعب الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع أدوارها في تهيمش فئات اجتماعية عديدة. تفضل أن تهرب من أوضاعها المهمشة من خلال المخدرات إلى عالم اللاوعي الذي ينتقص فيه الإحساس بالتهيمش. ثقافة التطرف أيضاً هي وليدة هذه الحالة، فحينما يعجز بعض البشر، بخاصة من ذوي المرجعيات الدينية، عن إشباع حاجاتهم، وحينما تتصادم حالة الترف الاستهلاكي المنحرف أحياناً مع تقشف رموزهم الدينية الطاهرة. فإن الانسحاب المتمرد يكون طريقهم الوحيد، حيث التعلق بحرفية نصوص الدين بلا تأويل أو إدراك معتدل. إضافة إلى أن التطرف يكون عادة وليد حالة من الحصار، وللخروج من الحصار لابد من العنف، والعنف المتطرف، غير المبرر في أحيان كثيرة. العنف الذي يخرجون به عن الملة وعن تسامح الدين كما «تخرج السهم من الرمية». ثقافة الجنس خارج إطار الشرعية هي الحرام الثالث الذي أصبح يملأ حياتنا، يتدفق على حياة الأسرة من الإعلام الذي يصر على فض براءتها وبكارتها. ويتدفق في الشارع فيصبح تحرشا واغتصاباً وجنساً بالقوة وعنوة، كما يصاحب إنجاز صفقات المشروعات والأعمال ليسمى عمولة (١٠٨). أو يقضي الشباب حاجتهم إليه من خلال آلية الزواج العرفي خارج إطار الشرعية، وأحياناً يقع في المنطقة المقدسة للمجتمع ليصبح زنا المحارم.

تشير هذه الحالات جميعاً إلى فضاء ثقافي هش وضعيف تتناقض منظوماته القيمية مع بعضها البعض من ناحية، ويفقد المجتمع إمتلاك الآليات الفعالة للتنشئة وفق بعض القيم الثقافية الفعالة والإيجابية من ناحية ثانية، ويتم اختراقه بلا رحمة من قبل ثقافة العولمة العاتية، التي تمتلك كل أسباب آليات

الاختراق من ناحية ثالثة. والسؤال الذي نطرحه هل بعد ذلك يحق لنا الحديث بعد ذلك عن وجود منظومة قيمية يمكن أن توجه السلوك في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي؟ وهل يحل لنا أن نتساءل، لماذا سلوكياتنا في الشارع، وفي المؤسسة التعليمية، وفي المجال السياسي والاقتصادي، وحتى داخل الحياة الأسرية، أصبح عشوائيًا وأنايا وفرديا ولا أخلاقنا؟! إذا كنا قد تأملنا في الصفحات السابقة الأبعاد المختلفة لأزمة ثقافة الأمة، فقد آن الأوان لأن نتصدى لتأمل جديد يتعلق بسبل الخروج من الأزمة، ولذلك حديث آخر.

سابعاً: الحصاد، إنهيار الثقافة وتشقق جدران المجتمع، فأين المفرد؟

إذا تأملنا مسيرة المجتمع والثقافة في العقود السبعة الأخيرة والتي بدأت مع منتصف الألفية الثانية وإمتدت تفاعلاتها حتى العقد الثاني من الألفية الثالثة، فسوف نجد أن الخط البياني للثقافة في اتجاه الهبوط والإنهيار. ومادامت الثقافة قد أصابها الوهن والتشظى من ناحية، إضافة إلى دفعها المجتمع في اتجاه التفكيك من ناحية ثانية. إذا تحقق هذا التأمل بعد رحلة العقود السبعة فسوف نجد أن هناك مجموعة من المتغيرات التي أثرت على بنية الثقافة والمجتمع، كما أن هناك مجموعة من النتائج التي ترتبت على ذلك.

ويعتبر غياب التراكم الثقافي، وضعف إعادة إنتاج الثقافة من المتغيرات التي كان لها تأثيرها السلبي على بنية الثقافة، وقد أشرنا إلى ذلك. ويتضح ذلك من أنه برغم انفصال أيديولوجيات الأنظمة السياسية المتتابة عن ثقافة المجتمع، فإننا نجد أن كل من هذه الأيديولوجيات، قد حاولت الاقتناع بوجودها، وتأكيد شرعيتها بواسطة ثقافة المجتمع. حيث سعت الاشتراكية إلى الاستفادة من الثقافة الدينية للمجتمع والتي تهتم بالفقراء إلى تبرير وجودها، فقد كثر الحديث عن النبي «صلى الله عليه وسلم» باعتباره نصير الفقراء، كما كثر الحديث عن أبي ذر الغفاري باعتباره أحد الصحابة المبشرين بالجنة والذي عبر عن توجهات اشتراكية. ومع بداية السبعينيات حينما حلت الأيديولوجيا الليبرالية محل الأيديولوجيا الاشتراكية، بدأ الحديث عن العلم والإيمان، وعن قدرية الفقر والغنى، وغير ذلك من المعاني الرمزية التي تدعم مكانة الأغنياء في

المجتمع، وتدعم بالتالى التوجه الليبرالى، والفردية والقطاع الخاص. وهو الأمر الذى يعنى أنه بدلاً من أن تدعم الأيديولوجيات ثقافة المجتمع - كما هو الحال فى المجتمعات الغربية حيث ولدت هذه الأيديولوجيات من رحم الثقافة - وتدفع إليها فى كل لحظة بقيم مضافة، فإنها إستنزفت المعانى الثقافية للمجتمع لتؤكد أو تدعم وجودها. وقد أدت هذه الحالة إلى عزلة الثقافة، وعدم تفعيل معانيها فى نطاق المجال العام وظروفة ومتغيراته وقضاياها الجديدة والمتجددة. ونتيجة لذلك تقدمت المعانى الأيديولوجية فى أحيان كثيرة على معانى الثقافة، التى أصبحت عاجزة عن تنظيم التفاعل أو ضبط سلوكيات البشر فى مختلف نطاقات المجال العام. ويشكل الإنهيار الذى أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية المتغير الثانى، الذى لعب دوراً أساسياً فى تشظى بنية الثقافة وتشقق المجتمع والإنهيار والضعف الذى أصاب مؤسسات التنشئة الاجتماعية. فمع منتصف القرن العشرين، وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ شرع المجتمع المصرى فى تنمية مركزية شاملة قادتها الدولة القومية ثم الدولة الاشتراكية بعد ذلك. غير أن هذه التنمية كانت فى الغالب ذات طبيعة حضرية بالأساس، إضافة إلى أنها عملت على تنمية الموارد البشرية، من خلال توفير خدمات التعليم والصحة والاسكان، وجميعها دفعت إلى رفع شأن السياقات الحضرية، التى توفرت بها غالبية فرص الحياة على حساب الريف. وبسبب عملية التحديث من ناحية، وتردى الأوضاع المعيشية بخاصة الاقتصادية فى الريف من ناحية ثانية، وقع تحول فى البناء القرابى للريف، حيث بدأت نسب العائلات الممتدة فى التراجع، لصالح إتشار غط الأسرة النووية. الأمر الذى أدى فى النهاية إلى أنها أصبحت النمط السائد، بخاصة فى السياقات الحضرية، خاصة بعد تدفق موجات الهجرة من الريف إلى المدينة. يضاف إلى ذلك أنه فى العقود الأخيرة بدأت الأسرة تعاني من الإنهيار، مؤش ذلك إرتفاع معدلات الطلاق والانفصال، والصمت العاطفى وحتى الخيانات الزوجية. وهى الحالات التى أعجزت الأسرة عن القيام بالتنشئة الاجتماعية، أو إضعافها كمؤسسة لإعادة إنتاج الثقافة، إضافة إلى الطبيعة

الانتقالية غير المستقرة، وهى الحالة التى تؤثر على الثقافة ومنظومات القيم الأسرية. لذلك نستطيع القول بأن الأسرة عجزت عن تنشئة بشر قادرين من خلال التفاعل الاجتماعى على إعادة إنتاج الثقافة.

وتعتبر المؤسسة التعليمية هى المؤسسة الثانية المعنية بالتنشئة الاجتماعية والثقافية، غير أننا إذا تأملنا أوضاع المؤسسات التعليمية فسوف نجد أنها قد عانت من الضعف والوهن خلال العقود السابقة، الأمر الذى أعجزها عن أن تشكل مؤسسات للتنشئة الاجتماعية والثقافية، فقد سقطت أخلاق المعلم، وأصبحت العملية التعليمية تنجز بدون غطاء أخلاقى. وأصبح المعلم مجرد ناقل للمعرفة، دون أن يصبح مربيا يتولى غرس القيم. وانتشرت الدروس الخصوصية، التى لعبت دوراً فى إسقاط أى قداسة عن العملية التعليمية. ذلك بالإضافة إلى تمزق خريطة التعليم وتشكلها من قطع غير متناسقة، التعليم الحكومى باللغة العربية وآخر باللغة الانجليزية، والتعليم الأجنبى من كل جنسية ولغة، ثم التعليم الخاص العربى والانجليزى، وجميعها انظمة تعليمية تعمل حسب قوانين السوق ومعايير الربح والخسارة، دون الاهتمام بالتربية أو بالمتضمنات الأخلاقية للعملية التعليمية. وبسبب هذا التشرذم الذى أصاب المؤسسات التعليمية، فإننا نجدها غير قادرة على إعادة إنتاج الثقافة، إن لم تعمل على تآكل أطرافها. وإذا كانت المؤسسات التعليمية هى التى تعمل على ضخ معارف ومضامين جديدة فى بنية الثقافة، فى مختلف المجتمعات، فإنها عجزت عن ذلك فى مجتمعنا، فلا هى ضخت معارف جديدة فى بنية الثقافة، ولا هى زودت الثقافة بمضامين أخلاقية جديدة، ومن ثم فإن التفاعل الاجتماعى الذى يشارك فيه المنتمون لهذه المؤسسات التعليمية، عاجز عن أن يضخ فى بنية الثقافة مضامين أو حقائق جديدة. بما يعيد إنتاج الثقافة، ويعمل على تجديدها، بحيث تكون قادرة على التفاعل مع المتغيرات والظروف والحقائق الجديدة والمتجددة.

ويتصل المتغير الثالث الذى أعاق قدرة المجتمع على إنتاج الثقافة، بعمليات الاختراق الثقافى التى تعرضت لها الثقافة القومية، حيث نجدها قد أصبحت هدفاً للاختراق من مصادر عديدة. ويتمثل المصدر الأول لاختراق الثقافة القومية

في المضامين الثقافية المتدفقة من تكنولوجيا الاعلام والمعلومات، وهى المضامين التى تضخ قيما ومعايير جديدة توجه سلوكيات، تختلف عن تلك المتصلة بثقافتنا القومية، خاصة إذا أرتبطت بها فئات محددة في المجتمع، كالمراة والشباب. ويتحدد المصدر الثانى لإختراق الثقافة القومية في تطوير الجماعات المحلية داخل المجتمع القومى لثقافات الفرعية، بحيث شكلت المرجعية لتوجيه سلوكيات عدد كبير من أعضاء المجتمع. بحيث تعوق هذه المرجعيات الفرعية دور الثقافة القومية كمرجعية عامة موجهة لسلوكيات البشر في مختلف المجالات الاجتماعية ومن ثم إعادة إنتاجها لتتكيف مع الظروف المتغيرة. وقد تأتى لحظة معينة تكون فيها الثقافات الفرعية أو بعضها أكثر قدرة على التجدد، وأكثر قدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والمتجددة، الأمر الذى يؤدى إلى أهمال الثقافة القومية، ومن ثم تعميق عجزها عن إعادة إنتاج ذاتها.

ويشير المتغير الرابع إلى أنه إذا كانت الثقافة القومية تشكل كائنا عضويا، فإنه يصبح بالإمكان إصابة الثقافة ببعض الأمراض الثقافية، حيث تنتشر في بنية الثقافة بعض الثقافات المرضية، التى تشكل مرجعية لسلوكيات البشر، حيث يتم التفاعل بالرجوع أو الاستناد إليها. ومن ثم يؤدى التفاعل وفقا لها إلى إعادة إنتاجها، بحيث يؤدى إعادة إنتاج هذه الثقافات المرضية إلى حالة من الوباء الثقافى، الذى يؤدى في المدى الطويل إلى القضاء على الثقافة القومية. مثال على ذلك أنه إذا كان المجتمع يخضع لعملية التنمية والتحديث، فإن من شأن ثقافة الاستهلاك أن تبدد مقدرات المجتمع. كذلك يؤدى أنتشار ثقافة المخدرات بين الشباب إلى تهيمش أكثر الفئات أهمية في المجتمع، حيث يكون إنخراطها في عالم المخدرات خصما من قدراته، ومدخلا لنشأة ثقافات إنحرافية عديدة، كالإغتصاب والجريمة. يضاف إلى ذلك فإن أنتشار ثقافة التحرش في المجتمع، الذى تشير إلى سقوط النقاء والطهارة عن أخلاقه، يضاف إلى ذلك ثقافة الفساد، التى تعمل بإتجاه تحويل ما هو عام لصالح ما هو خاص، وتؤدى إلى فرض هدر موارد المجتمع. إرتباطا بذلك فإنه من الطبيعى أن تؤدى هذه الثقافات المنحرفة إلى عجز الثقافة القومية عن إنتاج ذاتها، إن لم تخضع لحالة

من التآكل تحت وطأة الثقافات المنحرفة، وفي هذه الحالة فإن ثقافة الانحراف من شأنها أن تدعم الانحراف، وتؤدي إلى حالة من الإنهيار الاجتماعي.

وإذا كانت المتغيرات السابقة قد لعبت دوراً أساسياً في تمزيق نسيج الثقافة القومية، بحيث تؤدي هذه الحالة السلبية إلى انعكاسها على أوضاع المجتمع وظهور بعض الظواهر المرضية، باعتبار أن الثقافة هي الموجهة والضابطة للتفاعل الحادث فيه. من هذه الظواهر أننا نلاحظ سقوط المجتمع أسيراً للإنقسامات الاجتماعية التي تجد شرعيتها في الانقسامات الثقافية السائدة في المجتمع. تأكيداً لذلك أننا إذا تأملنا الأوضاع في المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بخاصة نصف العقد الثاني من الألفية الثالثة، فإننا سوف نجد إنقسام المجتمع إلى جماعات عديدة متناحرة. مثال على ذلك أننا نجد الاسلاميين سواء كانوا من السلفيين الذين يريدون جذب المجتمع من حاضرة ليعيش في قلب عصور سابقة. أو جماعة الأخوان المسلمين الذين يتعاملون مع الدين بمنطق برامجاتي، ويمارسون العبث بالدين لتحقيق مكاسب سياسية، وهي ممارسات ترفضها طهارة الدين ونقاؤه. في مقابل الاسلاميين نجد الجماعة الليبرالية، التي تسعى إلى نوع من التطرف الليبرالي الذي يؤكد على الحرية الفردية، بإعتبارها حرية مطلقة بغض النظر عن إحتياجات الجماعة ومتطلباتها. ومثلما نجد أن الاسلاميين لا يجدون مبرراً لمفهوم الوطن والمواطنة، فإننا نجد أن الليبراليين المتطرفون ينكرون أن يكون للمجتمع والوطن هوية. بالإضافة إلى ذلك توجد جماعات وفئات إجتماعية عديدة، تجد مرجعيتها في أي من الثقافات الفرعية، في هذا الإطار فإننا نجد أن للمرأة ثقافتها، وللشباب الرفض والمتمرد ثقافته، ولأدعياء الدفاع عن حقوق الإنسان ثقافتهم الغربية والمغتربة. في هذا الإطار يتآكل الإجماع والاتفاق الاجتماعي، حيث يولى الجميع وجوههم نحو إتجاهات شتى، يشير معنى وجودها إلى أننا في حاجة إلى عقد إجتماعي جديد، يتولى لم شمل أطراف المجتمع، ويعمل على تأكيد وحدته وتماسكه.

من نتائج هذه الحالة كذلك، إنتشار حالة الأنومى الثقافية التي تتناظر

أو تتضافر مع حالة من الفوضى الاجتماعية، تأكيداً لذلك أننا نجد أن التفاعل الاجتماعي لا تحكمه ولا تنظمه معايير محددة. سواء التفاعل الحادث في الأسرة، حيث يغيب الاتفاق حول قيم أو معايير محددة لتنظيم التفاعل، لأن الثقافة الأسرية الواحدة والمتجانسة قد تساقطت، بحيث وجدنا في الأسرة أكثر من ثقافة توجه سلوكيات أفرادها. ولذلك تصادمت السلوكيات داخل الأسرة، ووقع العنف الأسري في اتجاهات عديدة، عنف الرجل مع المرأة، وعنف الأب مع الأبناء، وعنف الأبناء مع الآباء. وفي المقابل سقطت مشاعر الود والتراحم، يضاف إلى ذلك شيوع القيم الفردية والأنانية في الحياة الأسرية، في مقابل الجماعية التي كانت تفرض العواطف الايجابية والإيجابية نحو الآخر، داخل هذه الحياة.

بالإضافة إلى ذلك إرتفعت معدلات الانحراف الأخلاقي في المجتمع، إرتباطاً بذلك يمكن النظر إلى جريمة التحرش، التي أصبح لها وجودها البارز في الشارع المصري باعتبارها تعبيراً عن حالة الأنومي. حيث تولى غالب الفاعلين في موقف التحرش عن التزاماتهم الأخلاقية، التي يمكن أن تمنع وقوع هذا الفعل. فقد تآكل الضمير الداخلي للإنسان المتحرش، بحيث لم يمنعه ضميره من إرتكاب هذا الفعل الغريزي، الذي يأتي سلوكه دون أية اعتبارات أخلاقية. كما سقط الالتزام الأخلاقي للمشاهد الخارجى الذى يقع الفعل في وجوده، دون إعتبار للأخلاق العامة أو الاملاءات الأخلاقية للعقل الجمعى، لأنها أصبحت ضعيفة، لذلك وجدنا أن سلوك التحرش يتدفق في الشارع المصري. لا يواجهه سوى الردع القانوني، الذي أصبح الآلية الأولى والمباشرة التي يتم اللجوء إليها، بعد أن كان الردع القانوني هو الآلية الأخيرة.

إلى جانب ذلك فإن ضعف الثقافة وتآكل منظومات القيم من شأنه أن يؤدي إلى إرتفاع معدلات الانحرافات والجرائم بأنواعها المختلفة، حيث ترتفع جرائم السرقة والقتل وغير ذلك من الجرائم الأخرى. نظراً لأن الثقافة ضعيفة لا تشكل رادعاً لهذه الميول الاجرامية والانحرافية، ومن ثم فهي تنطلق عارية من أي كبح أخلاقي. كما تستجد جرائم جديدة لم تكن موجودة من قبل وذلك بسبب

ضعف آليات الردع التى تلعب دورها فى تخفيض الجرائم، لذلك إستجذت فى السنوات الأخيرة أنماط من الجرائم والانحرافات التى لم تكن موجودة من قبل. مثل إنتشار جرائم البلطجة التى أنتشرت فى الشارع المصرى، والتى تجلت من خلال أشكال وسلوكيات عديدة، إضافة إلى جرائم خطف الأطفال وبعض رجال الأعمال لطلب الفدية. بالإضافة إلى بعض الجرائم والانحرافات، التى تسعى من ورائها بعض الجماعات لهز الاستقرار الاجتماعى، ومن الطبيعى أن يعزى ذلك كله إلى ضعف القدرة الضبطية للقانون، وكذلك ضعف منظومة الأخلاق العامة فى المجتمع.

المراجع

1. Parsons, Talcott: The social System, the Free Press, Glencoe, 1952, 42.
٢. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، الأنساق الكلاسيكية، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٤، ص ١٣٢.
٣. نفس المرجع، ص ١٤٧.
4. Max Weber, Protestant Elhics and the Rise of Capitilism. Black-Well, London, 1972, p ,32.
5. Merton, Robert, Social Theory and Social Structure, Routledge, Kagan Paul, New York, 1961, P. 53.
6. Talcott Parsons, Op, cit, p.73.
7. Seidman, Steven: Contested Knowledge, Social Theory in Postmodern era, Black-Well, 1998,112
٨. على ليلة، المقاصد الكلية الخمسة، مرجعية نظرية لتفسير بناء العمران البشري. مؤتمر علم الاجتماع في مجتمعاتنا، مجتمع واحد ومرجعيات بديلة، ٦-٨ مارس، المؤتمر السنوى لقسم الاجتماع، جامعة عين شمس، بالمشاركة مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢٠١٠.
9. Steven Seidman, Op, Cit, P, 71.
١٠. يونان لبيب رزق، تأميم الطبقة الوسطى وسقوط العصر الليبرالى، مجلة الديموقراطية، ٢٠٠٤، ص ص ٣٥-٤٠، بخاصة ص ٣٧.
١١. نفس المرجع، ص ٣٨.
١٢. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات «فصل» في «ثورة يوليو ١٩٥٢، دراسات في الحقبة الناصرية «تحرير محمد السعيد إدريس، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، وحدة دراسات الثورة المصرية، ٢٠١٠، ص ٣٥٥.

13. Hamoly, C, The Age of Umrason, London, Arrow Books, 1992, p. 83.
14. Liela, Ali: Cvil Society in Bahrain, 2006-2007 "in" Omar Al -Hassan & Kristion Ulrichen, GCSS, 2007, p 64.
١٥. سيد عويس، الخلود في حياة المصريين، منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨١، ص ٧٣.
١٦. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية في إطار التجربة الناصرية، رؤية تقييمية، «بحث مقدم لندوة» مفاهيم التنمية في مصر، تحليل للأيديولوجيات وتقييم للممارسات، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٧-١٨ ديسمبر ١٩٨٠، ص ١٨.
١٧. نفس المرجع، ص ٢٦.
18. Steven Seidman, Op, Cit, P.84.
١٩. على ليلة، الأمن القومى العربى في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، الكتاب الأول، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١١، ص ١٨٣.
٢٠. نفس المرجع، ص ٣٧.
٢١. على ليلة، النظريات الاجتماعية الحديثة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، مرجع سابق، ص ١٤٧.
٢٢. على ليلة، الأمن القومى العربى في عصر العولمة الأبعاد الثقافية والاجتماعية، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مرجع سابق، ص ١٩٢.
٢٣. نفس المرجع، ص ١٩٧.
٢٤. نفس المرجع، ص ١٩٨.
25. Talcott Parsons, Op, Cit, p. 53.
26. Ibid, p, 54.
27. Ibid, p, 63.
٢٨. محمود عودة، على ليلة، تاريخ مصر الاجتماعى، كتاب التعليم

- المفتوح، ٢٠٠٢، جامعة عين شمس، ص ٢٨١.
٢٩. على ليلة، الأسرة والمجتمع، دار قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٨٢.
٣٠. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة الأبعاد الثقافية والاجتماعية، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مرجع سابق، ص ٢١٣.
٣١. على ليلة، الأسرة والمجتمع، مرجع سابق، ص ٩٣.
٣٢. محمود عودة، على ليلة، مرجع سابق، ص ٢٥٧.
٣٣. نفس المرجع، ص ٢٥٨.
٣٤. أنتوني جدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٥، ص ٢٦٨.
٣٥. نفس المرجع، ص ٢١٧.
٣٦. محمود عودة، على ليلة، مرجع سابق، ص ٢٥٨.
٣٧. على ليلة، علم إجتماع الفئات الاجتماعية، بحث مقدم للمؤتمر الخامس، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢، ص ١٣.
٣٨. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ٣١١.
٣٩. نفس المرجع، ص ٣١٤.
٤٠. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة الأبعاد الثقافية والاجتماعية، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مرجع سابق، ص ١٢٣.
٤١. على ليلة، النظرية الاجتماعية الحديثة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الأنساق الكلاسيكية، مرجع سابق، ص ٣١١.
٤٢. نفس المرجع، ص ٣١٣.
٤٣. محمود عودة، على ليلة، مرجع سابق، ص ٢٧٧.
٤٤. نفس المرجع، ص ٢٧٩.
٤٥. نفس المرجع، ص ٢٨٣.
٤٦. نفس المرجع، ص ٢٨٤.
٤٧. نفس المرجع، ص ٢٨٥.

٤٨. نفس المرجع، ص ٢٨٦.
٤٩. على ليلة، الأمن القومي العربي، في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني، ٢٠١١، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ١٤٥.
٥٠. نفس المرجع، ص ١٤٨.
٥١. على ليلة، الآثار الاجتماعية للإصلاح الزراعي «في» الإصلاح الزراعي في مصر، إشراف السيد يسن، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٠، ص ٢١٨.
٥٢. على ليلة، علم إجتماع الفئات الاجتماعية، مرجع سابق ص ١٣.
٥٣. يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٣٩.
٥٤. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، مرجع سابق، ص ٣٥٥.
٥٥. نفس المرجع، ص ٣٥٤.
٥٦. نفس المرجع، ص ص ٣٥٨-٣٥٩.
٥٧. نفس المرجع، ص ٣٦٠.
٥٨. على ليلة، العالم الثالث، مشكلات وقضايا، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص ٤١٣.
٥٩. يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٣٩.
٦٠. محمود عودة وعلى ليلة، مرجع سابق، ص ٢٨٣.
٦١. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، مرجع سابق، ص ٣٦٠.
٦٢. يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٣٩.
٦٣. نفس المرجع، ص ٤٠.
٦٤. زكي الميلاد، المسألة الحضارية، كيف نبتر مستقبلنا في عالم متغير، مركز الحضارة للفكر الاسلامي، سلسلة الدراسات الحضارية «٢٩» ٢٠٠٨، ص ٥٧.

٦٥. سيد عويس، مرجع سابق، ص ١١٣.
٦٦. على ليلة، العالم الثالث، مشكلات وقضايا، مرجع سابق، ص ٣٧١.
٦٧. على ليلة، الآثار الاجتماعية للإصلاح الزراعي، مرجع سابق، ص ٢٢٣.
٦٨. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، مرجع سابق، ص ٣٥٤.
٦٩. محمود عودة، على ليلة، مرجع سابق، ص ٢٧٦.
٧٠. نفس المرجع، ص ٢٧٧.
71. Mills, C. Wright, *Sociological Imagination*, Routledge, Kegan Paul, 1961. P. 32.
72. Ibid, p 37.
73. Gouldner, Alvin, *The Coming Gisis of Western Sociology*, Heiman, London, 1971, p. 93.
74. Steven Seidman, Op, Cit, p. 173.
75. Robert, K, Merton, Op, Cit, p, 72.
٧٦. محمود عودة، على ليلة، مرجع سابق، ص ٢٨١.
٧٧. نفس المرجع، ص ٢٨٣.
٧٨. نفس المرجع، ص ٢٨٤.
٧٩. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، مرجع سابق، ص ٣٥٦.
٨٠. محمود عودة، على ليلة، مرجع سابق، ص ٢٨٠.
٨١. نفس المرجع، ص ٢٨٨.
٨٢. يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٤٠.
٨٣. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، مرجع سابق، ص ٣٦٠.
٨٤. يونان لبيب رزق، مرجع سابق، ص ٣٩.

٨٥. نفس المرجع، ص ٤٠.
٨٦. على ليلة، الآثار الاجتماعية للإصلاح الزراعي، مرجع سابق، ص ٢٨٤.
٨٧. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مرجع سابق، ص ٢٢٣.
٨٨. على ليلة، الاستراتيجية الناصرية لتذويب الفوارق بين الطبقات، مرجع سابق، ص ٣٥٨.
٨٩. على ليلة، المقاصد الكلية الخمسة، مرجعية لتفسير بناء العمران البشري، مرجع سابق، ص ١٨.
٩٠. على ليلة، تأثير الهجرة على الأمن القومي العربي، مخاوف إستلاب وطن «في» العمالة الأجنبية في الوطن العربي، «تحرير» أحمد يوسف، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ٢٠١٠، ص ١١٣.
٩١. أنتوني جدنز، مرجع سابق، ص ٥٣٤.
٩٢. على ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٩، ص ٩٣.
٩٣. نفس المرجع، ص ١١٧.
٩٤. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مرجع سابق، ص ٨٣.
٩٥. على ليلة، ملامح السياسة الاجتماعية في إطار التجربة الناصرية، مرجع سابق، ص ٢٢.
٩٦. نفس المرجع، ص ٢٣.
٩٧. نفس المرجع، ص ٢٥.
٩٨. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص ٣١٢.
٩٩. نفس المرجع، ص ٣١٤.

Trans by George Simpson, N.G, The Free Press, 1966, P, 249.

١٠١. على ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مرجع سابق،

ص ١١٣.

١٠٢. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية،

إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مرجع سابق، ص ٣٢٣.

١٠٣. نفس المرجع، ص ٣٢٤.

١٠٤. على ليلة، الأسرة والمجتمع، دار قرطبة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٦٢.

١٠٥. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية،

إختراق الثقافة، وتبديد الهوية، مرجع سابق، ص ٣٢٧.

١٠٦. نفس المرجع، ص ٣٣١.

١٠٧. نفس المرجع، ص ٣٣٢.

١٠٨. نفس المرجع، ص ٣٣٧.

الفصل السادس

الشباب

من التطرف والعنف

وحتى ممارسة الارهاب والانحراف

الفصل السادس

الشباب

من التطرف والعنف

وحتى ممارسة الارهاب والانحراف

تمهيد:

إذا تأملنا مراحل النمو العمرى التى يمر بها الإنسان فسوف نجدها ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى هى مرحلة الطفولة، حيث يخضع الإنسان فى إطارها لعمليات التنشئة الاجتماعية المتنوعة والمتتابعة. التى يستوعب من خلالها القيم والمعايير التى تشكل ضميره الداخلى وتوجه سلوكياته فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى. هذه العملية تقوم بها عادة مؤسسات التنشئة الاجتماعية التى تضم الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام وتكنولوجيا الإتصال والمعلومات. وحتى تنجح عملية التنشئة الاجتماعية فى بناء الضمير الداخلى للإنسان فإنه ينبغى أن يتوفر لها شرطان. ويتمثل الشرط الأول فى أنه ينبغى أن تنطلق هذه العملية من مرجعية قيمية أو معنوية واحدة، بمعنى أن يكون هناك تحديد لمنظومات القيم التى ينبغى أن تعمل وفقاً لها مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية. فإذا غابت منظومات القيم المتفق عليها، ولم تشكل مرجعية لآداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فإن حالة من الفوضى سوف تسود الأخيرة. وهو ما ينعكس على هيئة ضعف الضمير الأخلاقى للإنسان، الأمر الذى يجعل سلوكياته فى مختلف المجالات الاجتماعية عشوائية وعارية من أى توجيه أخلاقى. ويتصل الشرط الثانى بضرورة أن تشكل القيم والمعانى الدينية قاعدة لمنظومات القيم الأخلاقية، وذلك باعتبار أن غالبية القيم والمعانى الدينية، تدعو إلى النقاء والطهارة والحفاظ على الإنسان فى جوانبه المختلفة.

وتشكل مرحلة الشباب المرحلة الثانية فى عمر الإنسان، وهى المرحلة التى تتميز بحالة من عدم الاستقرار بسبب بعدين أساسيين، البعد الأول يتمثل فى البنية البيولوجية والغريزية. وهى مكون محورى فى الشخصية ينمو بصورة طفوية وقوية خلال هذه المرحلة، التى تعرف عادة بمرحلة البلوغ أو المراهقة،

ويتقابل مع ذلك إكمال نمو الضمير الأخلاقي للفرد. وإتجاه هذا الضمير لضبط الإشباعات البيولوجية والغريزية للشباب، ومن ثم يحدث صراع على ساحة الشاب، فإذا كانت تنشئته الاجتماعية سليمة ومتآزرة، فإن الضمير الأخلاقي للشباب يكون في العادة قويا. ومن ثم يكون قادراً على تنظيم الإشباعات الغريزية وضبطها وفق ما تفرضه قيم ومعايير المجتمع وأخلاق ومعاني الدين. أما إذا كانت الغرائز البيولوجية أقوى من الضمير الأخلاقي للفرد بسبب ضعفه، نتيجة للتنشئة الاجتماعية الضعيفة التي تعرض لها، أو نتيجة للضغوط الخارجية التي تقوى الجانب الغريزي في الإنسان. فإننا نجد أن الشاب خلال هذه المرحلة يأتي كثيراً من السلوكيات المنحرفة، التي تعبر عن الجانب الحيواني أو البيولوجي في بنائه. وتكون هذه السلوكيات الغالب غير ملائمة لحالة الاجتماع عادة، بل وتؤدي إلى نشر فوضى في الحياة الاجتماعية للشباب والمجتمع.

وفي المرحلة الثالثة، حيث مرحلة الرجولة والكهولة والشيخوخة تبدأ المكونات البيولوجية في بناء الشخصية في الاستقرار، وكلما تقدم العمر، فإن قوتها تتجه إلى الضعف والتراجع. ذلك في مقابل الضمير الأخلاقي للفرد، الذي يبدأ في إكتساب قدر من القوة، وذلك بسبب ضعف التهديدات الغريزية من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن الإنسان في هذه المرحلة العمرية يكون أكثر مشاركة في الحياة الاجتماعية، بل وأكثر إلزاماً بالقيم والتقاليد. يتفاعل في نطاق مختلف مجالاتها وفق منظومات القيم والمعايير المستقرة ثقافياً واجتماعياً وأخلاقياً، بحيث نجد أنه كلما كان الضمير الأخلاقي للفرد أكثر تفعيلاً وفاعلية، في مقابل ضعف أو إنتفاء التهديدات الغريزية والبيولوجية للشخص. فإن هذا الضمير الأخلاقي يتدعم بصورة أكثر، ويقترّب بإتجاه التوحد والتطابق مع الضمير الجمعي للجماعة أو المجتمع. بل إننا نجد أن كبار السن في هذه المرحلة هم الذين يقومون بعملية التنشئة الاجتماعية للآخرين من الشباب والصغار. وإذا كانت مرحلة الشباب هي عادة المرحلة غير المستقرة في عمر الإنسان فإنها بسبب عدم إستقرارها، من المحتمل تسقط أسيرة لبعض السلوكيات التي تهدد حالة الاجتماع، وقد تنشر الفوضى في إطارها، كالإنخراط في ممارسات التطرف

والعنف والارهاب، الضاره بالمجتمع. أو السقوط أسيرة بعض السلوكيات المنحرفة أو الضارة بالشباب والمدمرة لشخصياتهم من جوانب عديدة.

إرتباطا بذلك تعتبر ظاهرة التطرف التي يشارك فيها الشباب بكثافة، من الظواهر التي تهز إستقرار المجتمع، إذا إتسعت مساحتها في أى مجتمع من المجتمعات. بحيث يؤدي أنتشار السلوكيات المتطرفة والعنيفة إلى زيادة مخزون التوتر الإجتماعى في المجتمع، لأن البشر في المجتمع يصبحوا غير أمنين على أنفسهم من الأفعال المتطرفة أو العنيفة. وإذا عانى أى مجتمع من حالة عدم الأمان، فإن ذلك من شأنه أن يؤثر على عملية التنمية والتحديث في إطاره، بل ويساعد في نشر حالة من العدائية داخل المجتمع. لذلك تشير ظاهرة التطرف والعنف إذا إنتشرت في أى مجتمع من المجتمعات، إلى خلل ما قد حدث في بناء المجتمع وعلينا أن نبحث عن مواضع هذا الخلل لإصلاحه، حتى يعود المجتمع إلى سيرته الصحيحة بإعتباره بيئة غير مواتية للتطرف. وفي ذات الوقت فإن الأشخاص المتطرفين، بخاصة المتطرفين دينيا يعانون من نوع من الخلل في بناء شخصياتهم، الأمر الذي يجعلهم يختارون المواقف المتطرفة.

ذلك يعنى أن المواقف المتطرفة في أى إتجاه وفي أى نطاق، هى مواقف إلى حد كبير غير عاقلة وإنفعالية وناقصة، بينما المواقف الأكثر إكتمالاً هى المواقف الأكثر إعتدالاً ووسطية. وهو الاعتدال والوسطية التى تمكن الإنسان من إدراك الحقيقة في طبيعتها الأساسية، وكما هو معبر عنها بصدق وموضوعية، حيث لا ينظر إليها نظره متعصبة، تعمى الفرد دائماً عن رؤية الحقيقة في جوهرها ومن مختلف زواياها. على هذا النحو نجد أن التطرف أقرب ما يكون إلى التعصب بالرأى، يرى المتطرف نفسه وكأنه الصادق دائماً، وأن الآخرين لا يدركون الحقيقة. ولذلك نجد أن التطرف، موقف يرفضه الآخرون، لأنه يكون قريباً من التعصب للرأى الذاتى الذى يرفض وجهات نظر الآخرين، أو هو إدراك للحقيقة من زاوية واحدة، وهو أيضاً موقف جامد يرفض الحوار. بحيث نجد أن التعصب يقود إلى العنف الذى يوجه ضد الآخرين، وقد يؤدي القائم بالعنف ذاته، لذلك نجد أن التطرف والتعصب والعنف هى أضلاع ثلاثة لمثلث واحد.

يشكل مقدمة لقيام جماعات الإرهاب التى أصبحت توجد بكثافة على ساحة عالمنا المعاصر، وبالأخص فى نطاق مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

ذلك يعنى أن الإرهاب يعد من ناحية إستمراراً للتطرف والتعصب والعنف، حينما يشعر ممارسوه أنهم عاجزون عن الالتقاء مع الطرف الآخر المختلف، أو العجز عن فرض وجهة نظرهم عليه، ومن ثم العمل على تدمير أو تبيد طاقاته. كما يعد الإرهاب من ناحية ثانية، من الأفعال التى تهز إستقرار المجتمعات فى عالمنا المعاصر، ويعمل على تبيد مواردها وهدر إمكانياتها، إضافة إلى أنه ينشر الفوضى على الصعيد المحلى والقومى والعالمى على السواء. ونحن إذا تأملنا الأفعال الإرهابية التى تقع على الصعيد المحلى والقومى والعالمى، فسوف نجد أن العوامل المسببة لها قد تنطلق من المستوى العالمى. إضافة إلى إمكانية إنطلاقها من المستوى القومى أو المحلى، وهو ما يعنى أنه هناك تضافر بين عوامل عديدة مسئولة عن تفجر الظاهرة الإرهابية. يضاف إلى ذلك أن هناك سمات معينة تميز الشخصية المشاركة فى الأفعال الإرهابية، إذ تتوفر لديها القابلية للقيام بهذه الأفعال.

وإذا كانت مجتمعات العالم تختلف من حيث تعريف الأفعال الإرهابية، حيث نجد أن البعض يحاول أن يضيّق من نطاق الأفعال التى يمكن أن توصف بأنها أفعال إرهابية. بينما نجد أن البعض الآخر، وخاصة الدول الكبرى، والمجتمعات التى تحتل أراضى مجتمعات أخرى، التى تسعى إلى توسيع المفهوم بحيث تجعل المقاومة المشروعة، التى تسعى إلى تحرير مجتمعاتها من أى غبن أو ظلم مفروض عليها، بإعتبارها نوع من الإرهاب. بل إننا نجد أن هناك بعض المجتمعات التى تدخل المعارضة فى نطاق الإرهاب، وهى الممارسات التى تساعد فى تمبيع حدود الفعل الإرهابى، وهو الفعل الذى ينبغى تحديده بدقة حتى يمكن أن نطور اساليب مواجهته بصورة دقيقة كذلك.

إستناداً إلى ذلك فإنه إذا كانت عوامل الإرهاب ومسبباته تنطلق من ثلاثة مستويات، هى النظام العالمى، ثم المجتمع القومى والمجتمع المحلى، حيث هى السياقات التى قد تنطلق منها العوامل المسببة للإرهاب. والتى قد تنطلق فى أى

من هذه المستويات، إما من الثقافة ومنظومات القيم، أو من السياق الإجتماعى أو من سمات وبنية الشخصية الإرهابية ذاتها. وهو الأمر الذى يعنى أن أساليب المواجهة ينبغى أن تتدفق فى نفس الإتجاه، إذ ينبغى تطوير السياسات العالمية والقومية، بمستوياتها العديدة، لمواجهة هذه الظواهر فى مهددها. وكذلك الأفكار والسلوكيات التى تضعف من ناحية إنتماء الفرد لمجتمعه وإرتباطه به، بما فى ذلك إضعاف أو تراجع مواطنة، كما تعمل على هز الاستقرار الاجتماعى للمجتمع، سواء المجتمع المحلى أو القومى أو العالمى، وهى القضايا التى نعالجها فى الصفحات التالية.

أولاً: العوامل والأسباب المسؤولة عن التطرف الدينى

قبل أن نشرع فى الحديث عن عوامل وأسباب التطرف الدينى، نحاول بداية أن نحدد التطرف الدينى، الذى يعرفه البعض بإعتباره نوع من الغلو الفكرى الذى يؤدى إلى الشدة أو الأفرط فى موقف معين، والوصول به إلى الحد الأقصى، أما الغلو فيقصد به مجاوزة الحد المعقول والمفروض فى أى مجال (١). وإذا إقترن التطرف بالعنف والأعمال التى تفرع الناس وتهدد الأمن، فإنه يتحول إلى إرهاب، وبذلك يصبح التطرف والغلو والإرهاب، أفكار وسلوكيات لها تأثيرها الخطير والمدمر على كل من الفرد والجماعة والمجتمع. وفى العادة يبدأ التطرف بالعقل والفكر ثم ينتقل إلى السلوك، وهو ما يعنى أن التطرف حالة تصيب تفكير الفرد، ثم تنتقل هذه الإصابة بالتطرف إلى التأثير على سلوك الفرد، حيث يصبح الفرد حاداً، يميل إلى العنف ويرفض الإحتكام إلى لغة الحوار والعقل. وعندما تسيطر على الفكر سمات التفكير المتطرف فإنه لا يرى أفكاراً غير أفكاره، بل إننا نجده يفتقد القدرة على التحاور وقبول الآخر. وفى محاولة التعرف على العوامل أو الأسباب الدافعة إلى التطرف الدينى فإننا نعرض فيما يلى لبعض من هذه العوامل

١. دور الظروف العالمية فى نشأة التطرف والعنف الدينى: إذا تأملنا واقع المجتمعات فى نظامنا العالمى المعاصر، فسوف نجد أن هناك إتجاه عام لنشأة وتكاثر الجماعات المتطرفة التى إعتمدت العنف أسلوباً فى التعامل. وقد

تمثلت البداية في نشأة توجهات دينية متطرفة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهى توجهات، عبر عنها الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش ووزير دفاعه راميسفيلد، وهى أصولية دينية حرفية تؤكد على منطق صراع الحضارات بديلاً من تفاعلها السلمى. وإستناداً إلى هذه العقيدة تطرفت الدولة الإمبريكية في شن الحرب في كل مكان على خريطة العالم، وفجرت كثيراً من الصراعات، بخاصة في منطقة الشرق الأوسط. فقد شنت الحرب على العراق في ظل دعاوى كثيرة، إبتداء من وجود أسلحة ذرية أو كيميائية، وحتى إدعاء رعاية العراق لجماعات التطرف والإرهاب. بالإضافة إلى ذلك فإنها فجرت الصراع بين الجماعات المشكلة للمجتمع العراقى «السنة والشيعة والأكراد»، كما فجرت الصراع في السودان بين جنوب السودان بقيادة الجبهة الشعبية وشماله من ناحية، وبين غربه في دارفور وشماله من ناحية ثانية، وبين شرقه وشماله من ناحية ثالثة. وذلك في ظل إستراتيجية بناء «الشرق الوسط الكبير» حيث تفتيت وتجزئة دول منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات صغيرة تيسر للولايات المتحدة وإسرائيل السيطرة عليها (٢). بحيث يمكن النظر إلى هذه الحروب التى شنتها الولايات المتحدة في كل مكان تعبيراً عن أيديولوجية دينية وسياسية متطرفة، قادت أفكارها إلى تفجر العنف في كل مكان.

وإستناداً إلى دراسات عديدة فإنه لما كان التطرف يولد تطرفاً في المقابل، والعنف بدوره يولد عنفاً بنفس القدر، فإننا نجد أن هذا السلوك الأمريكى على الصعيد العالمى، وهو السلوك الموجه بأيديولوجية دينية متطرفة، ولد ما يمكن أن يسمى بجماعات التطرف والأرهاب. إذ وجدنا أن غالبية المجتمعات التى إعتدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت على ساحتها بعض الجماعات التى تقوم بالتطرف والإرهاب والعنف. وهو عنف وتطرف موجه إلى الحضارة الغربية في جملتها وإلى مصالح الولايات المتحدة بخاصة ، أو إلى المتعاونين معها في ساحات التطرف والعنف والصراع، ولذلك وجدنا التنظيمات الدينية العديدة كتنظيم «القاعدة» تظهر وتمارس التطرف والعنف، إضافة إلى جماعة «طالبان» في أفغانستان وجماعة النصرة في سوريا وداعش في العراق. وذلك لأن الدول

والقوى الغربية إستنفرت غضب وتطرف هذه الجماعات من خلال أساليب عديدة، منها نشر الأفكار والرسوم المسيئة للرموز الدينية الإسلامية والمسيحية على السواء، أو الضغط على العالم الإسلامي، أو ربط الإسلام بالتطرف والعنف بخاصة في أعقاب حادثة ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١. وهو ما يعنى أن التطرف والعنف في مجتمعاتنا له أصوله العالمية، وأنه إذا كان قد ظهر على ساحة مجتمعاتنا، فهو تطرف وعنف بعض جذورة ليست في بنية مجتمعاتنا، وإنما هو عنف صادر في قدر كبير منه نتيجة دول خارجية لمجتمعاتنا، ومن ثم فهو آت إلينا من الخارج (٣).

٢. النظام الإقليمي كأحد مصادر التطرف والعنف: في كثير من الأحيان ينتشر التطرف والعنف كنوع من العدوى في نطاق إقليمي معين، كما هي الحال في إنتشار ظواهر التطرف والعنف في الشرق الأوسط أو في العالم العربي والإسلامي، وذلك بسبب الظروف السائدة في مجتمعات النظام الإقليمي. ونحن إذا تأملنا النظام الإقليمي في الشرق الأوسط أو في العالم العربي، فسوف نجد أن هذه الأقاليم متخمة بظواهر التطرف والعنف. على سبيل المثال علينا أن نتأمل التطرف والعنف الذي يقع على أرض العراق، حيث جماعات التطرف الديني والعنف تقوم بكثير من الحوادث، التي تؤدي إلى قتل كثير من الأبرياء. وهو تطرف وعنف سببة تأثير الإحتلال في فترة سابقة، الذي عمل على التفكيك المستمر لبنية المجتمع العراقي (٤). أو هو عنف موجه من قبل الجماعات المشكلة للمجتمع العراقي نحو بعضها البعض. كذلك في أفغانستان حيث نجد التيار الديني المتطرف والمتمثل في حركة «طالبان» يقود العنف والصراع ضد القوى المحتلة للمجتمع الأفغاني، والتي رحلت الآن تحت ضغوطه بالإضافة إلى أنه عنف وتطرف موجه إلى بعض الجماعات في المجتمع، يتسبب في قتل كثير من الأبرياء من بين المواتنين.

بالإضافة إلى ذلك هناك العنف التي تقوده إسرائيل كدولة دينية متطرفة، تارة ضد لبنان فتحطم المدن وتقتل الأطفال والشيوخ والنساء، أو ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وهي الحروب الموجهة بعواطف العنف والتطرف والتي

ما زالت مستعرة حتى الآن. حيث تقود هذه الحروب العنيفة عقليات صهيونية متطرفة، ومن الطبيعي أن تسلم هذه الحروب وهذا التطرف الديني، الذي تقوده دولة إسرائيل ضد الجماعات الأخرى إلى توليد أو إنتاج عنف مضاد. وهو ما يعنى أنه من المتوقع أن يقود هذا العنف الديني المتطرف إلى استمرار التطرف الديني والعنف في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك ما يحدث في الصومال، فإن تبني بعض الجماعات الدينية لأفكار تأسيس «المحاكم الإسلامية» التي تعمل وفق أفكار دينية متطرفة. حيث قاد ذلك هذه الجماعات إلى الصراع مع الجماعات الأخرى في المجتمع الصومالي، بحيث إنهارت الدولة في الصومال، وهى تعيش الآن حالة من الفوضى بسبب التطرف الديني والعنف الذي تفجر على ساحتها. بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا تأملنا دولة مثل الجزائر في فترة سابقة، وليبيا وسوريا الآن. التى إنتشر فيها لذلك التطرف الديني، بحيث أدى هذا التطرف في إطارها إلى إنتشار سلوكيات العنف التى أودت بكثير من الأرواح في هذه المجتمعات، كذلك ما قامت به الجماعات الدينية المتطرفة في اليمن، والتي تسببت في مقتل كثير من الأرواح. ومن الطبيعي أنه إذا كان التطرف الديني والعنف موجود وقائم في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي والاسلامى، فإن ذلك من شأنه أن يملأ فضاء هذه المجتمعات بأفكار التطرف الديني والعنف، بحيث تصبح هذه الأفكار والممارسات كالممرض المعدى تنتشر من المجتمع المولد للتطرف إلى المجتمعات الأخرى، حتى تلك التى ليس فيها الأسباب أو الظروف المولدة للعنف (٥).

٣. ضعف القيم والأخلاق في المجتمع: ويرتبط بذلك أننا إذا تأملنا حالة التفاعل في أى مجتمع من المجتمعات فسوف نجد أن هذا التفاعل تنظمه المعايير والقيم المشتقة من ثقافة المجتمع أو المتضمنة فيها. وفي العادة فإن المعايير والقيم تنظم سلوكيات البشر في مختلف مجالات المجتمع، حيث نجد أن الثقافة ومنظومات القيم المتضمنة فيها تميل إلى الاعتدال والوسطية ولا تميل إلى المواقف المتطرفة. لأن الاعتدال والوسطية هى التعبير عن غالبية أفراد المجتمع، بينما نجد أن المواقف المتطرفة تعبر عادة عن وجهة نظر عدد محدود

من البشر في المجتمع، أى القلة. غير أننا إذا تأملنا القيم والأخلاق، أى الثقافة، التى تؤكد على الوسطية والإعتدال، فإننا سوف نجد أنه قد أصابها نوع من الضعف، بحيث أصبحت عاجزة عن أداء وظيفتها الأساسية فى ضبط التفاعل الإجتماعى وتنظيم علاقات البشر ببعض البعض (٦).

ويرجع الضعف الذى أصاب ثقافة المجتمع وقيمه إلى عدة ظروف وأسباب رئيسية، من هذه الأسباب أن التحولات الإجتماعية الإقتصادية التى وقعت فى المجتمع المصرى مثلاً فى النصف الثانى من القرن العشرين - على نحو ما أشرنا فى الفصل الخامس -، أى ابتداء من ١٩٥٢ وحتى الآن. قد أدت إلى إضعاف ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية، وذلك لتتابع الإيديولوجيات دون ان تؤكد على ثقافة المجتمع، لأنها لم تولد من رحمها. فقد كنا قوميين فى الفترة من ١٩٥٢-١٩٦٠، ثم أصبحنا إشتراكيين فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٧٠، ثم أصبحنا ليبراليين فى الفترة من ١٩٧٠ وحتى الآن، إضافة إلى تأثيرات العولمة الثقافية والأخلاقية، التى بدأت تؤثر علينا فى الفترة الأخيرة، بسبب الإختراق الذى حدث لفضائنا الثقافى. هذا التتابع للإيديولوجيات، كان يحدث تقريباً كل عشر سنوات، حتى إستقر فى التحول الليبرالى الأخير، ونحن إذا نظرنا إلى هذه التحولات فسوف نجد أن منظومة القيم الموجودة فى كل تحول كانت تلغى المنظومة القيمية السابقة عليها، حتى نفت أو ألغت منظومات القيم بعضها البعض، بحيث أصبح فضاءنا الثقافى يعانى من نوع من الفراغ القيمى أو الأخلاقى (٧).

بالإضافة إلى ذلك فإننا إذا نظرنا إلى المنظومات القيمية المتضمنة فى كل هذه الأيديولوجيات فسوف نجد أنها منظومات قيم ليست منبثقة من رحم ثقافة المجتمع، بل فرضت على المجتمع وثقافته من خارجه. فى حين أنه كان ينبغى أن تعمل على تقوية ثقافة المجتمع، وفى المقابل تعمل ثقافة المجتمع على دعم هذه الإيديولوجيات وتقويتها. بحيث أدى هذا الإنفصال إلى حدوث حالة من الفراغ الأخلاقى، إضيفت إلى مساحة الفراغ السابق. يضاف إلى ذلك أن مؤسسات التنشئة الإجتماعية فى الفترة الأخيرة قد أصابها الخلل

بسبب ظروف كثيرة، فقد ضعفت مؤسسة الأسرة تاراه بسبب، الزيادة المتنامية للاحتياجات، وهي الزيادة التي تساعد في ازدهار الثقافة الاستهلاكية، الأمر الذي دفع كثيراً من أرباب الأسر إلى السفر إلى مجتمعات الخليج، بحيث ساهم غياب الأب في إضعاف الأسرة. كما ساهم في تبني الأسر للثقافة الاستهلاكية التي إخرقت مجتمعاتنا، وأرهقت دخول الأسرة. إضافة إلى أن الأسرة لم تعد متفرغة لتنشئة أبنائها التنشئة السليمة، بحيث إنكمش دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية للأبناء، في مقابل إتساع مساحة الإعلام وتكنولوجيا المعلومات (٨). كذلك ضعفت المدرسة كمؤسسة للتنشئة الاجتماعية والتربية التعليمية، وذلك بسبب إنتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وهي الظاهرة التي شوهدت العملية التعليمية، وحطمت القدوة أو قضت عليها، إضافة إلى أنها ساهمت بصورة واضحة في إثقال كاهل الأسر بكثير من الأعباء الإقتصادية.

في هذا الإطار فإنه إذا كانت أخلاق المجتمع بحكم التحولات الاجتماعية الإقتصادية قد أصابها قدر من الضعف، وإذا كانت مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تربي البشر على القيم والأخلاق قد ضعفت هي الأخرى. فإن ذلك قد أدى إلى تأسيس نوع من الفراغ الأخلاقي في المجتمع، ضاع معه اليقين عند الشباب، وإذا ضاع اليقين فإن الإنسان يفتقد «البوصلة» الأخلاقية والقيمية التي توجه سلوكه. ومن ثم يقع فريسة لبعض الأفكار المتطرفة، التي تقدمها بعض الجماعات جاهزة للشباب، لكي يعتقد فيها، بغض النظر عن تطرفها. ومن ثم تصبح هذه القيم المتطرفة هي التي توجه سلوكه، وعلي هذا النحو يصبح التطرف الديني هو رد فعل للفراغ القيمي والأخلاقي التي يعاني منه المجتمع.

٤. الظروف الإقتصادية والاجتماعية: حيث تعاني بعض المجتمعات في في بعض فترات التحول الإجتماعى الذى تمر به، من الظروف الإقتصادية الصعبة، التي تنعكس على هيئة إرتفاع معدلات البطالة في المجتمع، بخاصة البطالة بين الشباب الجامعى (٩). وهي البطالة التي تنتج عن التحول إلى إقتصاد السوق، وإلى القطاع الخاص بإعتباره القطاع الذى يشكل قاطرة التنمية، كما ترجع البطالة كذلك لترسخ ثقافة العمل الحكومى في عقولنا. وعدم

إستيعابنا لثقافة العمل الحر، التى يتبنى الشباب فى نطاقها المبادرات الذاتية لإنتاج فرص العمل. يضاف إلى ذلك الهدر الإقتصادى الذى يحدث بفعل ظواهر سلبية عديدة. بحيث يعجز الإقتصاد فى هذه الأحوال عن توليد فرص العمل الملائمة للشباب. ونتيجة لذلك لا تتوفر دخول للشباب وذلك فى مواجهة حاجاتهم الكثيفة التى تتطلب الإشباع، كالحصول على مسكن، وتشكيل أسرة، وممارسة الحياة بصورة معتادة. بحيث تفرض هذه الظروف الإقتصادية على الشباب نوعاً من المعاناة، وللهرب من هذه المعاناة فإن بعض الجماعات المتطرفة دينياً، قد تغرية بإشباع حاجاته الأساسية فى حدودها الدنيا، فى مقابل أن تسحبه من عالمة الذى يتفاعل فى إطاره وتجنده أو تضمه إليها، ومن ثم يصبح الهروب إلى الجماعات المتطرفة دينياً يناظر الهروب إلى المخدرات (١٠). وذلك حتى ينسى الإنسان من خلاله مشاكله، بينما فرض الله علينا السعى الجاد للحصول على ما يشبع حاجتنا وليس الهروب. وفى القرآن الكريم يقول الله تعالى «لقد خلقنا الإنسان فى كبد» سورة البلد الآية «٤»، فقد خلقنا جميعاً فى مشقة من المحال أن ننساها أو نتغلب عليها بعمليات تعادلية فى الحياة. حيث يتطلب منا ذلك أن نتغلب عليها بالعمل أو بالتدين المعتدل أو بالرياضة والفن. إذ يساعد التدين المعتدل الإنسان ويمنحه القوة لكي يتغلب بها على متاعبة ومشكلاته الإقتصادية، لكونه يزوده بالطاقة التى تمكنه أن يتصدى لها، ويحاول حلها، وسوف يحالفه النجاح إذا أعمل إرادته فيها، أما الهروب إلى الجماعات المتطرفة فهو نوع من الضعف، والهزيمة فى مواجهة الظروف الإقتصادية الصعبة التى قد يواجهها بعض الشباب.

٥. غياب التعليم الدينى المعتدل والوسطى: يلعب التعليم الدينى دوراً مباشراً فى عدم اللجوء إلى التطرف الدينى أو الإندفاع فى هذا الإتجاه، وذلك يرجع إلى أننا نجد أن الأديان سمحة بطبيعتها، وأننا ندرك الدين بالقلب كما ندركه بالعقل، فقد قال فى كتابه العزيز «ولو كنت فظا غليظ القلب لأنفضوا من حولك» وهو القائل تعالى أيضاً «وجادلهم بالتى هى أحسن». كما أنه القائل تعالى «فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر»، فغياب التعليم الدينى

المعتدل والعقلاني يؤدي إلى زيادة مساحة التطرف في المجتمع، لأن الدين معتدل بطبيعته، وسطي يدعو إلى الوسطية وليس إلى التطرف. لذلك فإن غياب التعليم الديني الملائم لكل مرحلة من مراحل التعليم، حتى التعليم الجامعي يخلق حالة من عدم المعرفة بصحيح الدين. الأمر الذي تستغله بعض الجماعات المتطرفة، فتملأ عقول الشباب بالأفكار المتطرفة، التي تميل أو تدفع إلى ارتكاب العنف، وقد يصدقها بعض الشباب إعتقاداً منهم أن ذلك هو الدين الصحيح، وهو ليس من الدين في شيء. إرتباطاً بذلك تعمل جماعات التطرف في إتجاه غرس الأفكار الدينية الخاطئة في عقول الشباب، سواء فيما يتعلق بالمرأة، أو ما يتعلق بالآخر عموماً، أو ما يتعلق بمختلف جوانب الحياة، أو ما يتعلق بمعاملة الوالدين والأقربين (١١). وذلك لأننا نجد كثيراً من المتطرفين الذين قد يخرجون على أهلهم بحجة أنهم كفار، لأنهم لم يلتحقوا بالجماعات المتطرفة مثلهم، أو لم يوافقوهم على العنف الذي يقومون به. وهو أمر نهى عنه الدين، الذي وصانا بالرحمة بالوالدين، فهو القائل تعالى «ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما، وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً»، وهو ما يعني أن التطرف يعد في حد ذاته خروجاً على الدين. ويذكر أنه أثناء توزيع النبي للغنائم في إحدى الغزوات أن صاح أعرابي متصلب في قوله قائلاً «أعدل يا محمد» فلما هم سيدنا عمر بن الخطاب أن يدق عنقه بالسيف، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم «أتركه فسوف يكون له قوم، يتطرفون بالدين، فيخرجون منه كما تخرج السهم من الرمية». وهو الأمر الذي يعني أن التطرف يؤدي إلى الخروج من الدين الوسطي المسموح المعتدل. بالإضافة إلى ذلك فإن التطرف قد يؤدي إلى الغياب عن ركب الحضارة، وأنه قد يؤدي إلى الجمود بالدين، وإلى تجمد وتصلب السلوك (١٢). وجمود المشاعر، وعدم إعمال العقل، وهو ما يعني أن التطرف على هذا النحو مضاد لصحيح الدين. فإذا تحول التطرف إلى عنف، فإنه يضر بحياة البشر، ثم الإنحدار إلى الجريمة والانحراف بشكل عام، وهو الأمر الذي يتطلب المواجهة بالحوار والردع.

٦. عدم فتح قنوات المشاركة أمام الشباب: وذلك يرجع إلى أن الشباب وإن كان لهم وجودهم في الحاضر إلا أنهم أصحاب المستقبل، وإستناداً إلى ذلك فإن علينا أن نعددهم لهذا المستقبل، بأن ندرّبهم على المشاركة في صناعة وإتخاذ القرار، كذلك المشاركة والإسهام في تجسيد قراراتهم واقعياً. وذلك يرجع إلى أن أحساس الشباب بعدم المشاركة يجعلهم عرضة لآية جماعات متطرفة تتيح لهم فرص المشاركة، حتى وإن كانت منحرفة. لذلك فإن على المجتمع أن يفتح أمام الشباب قنوات المشاركة، كذلك من المهم ألا نحرم الأبناء في الأسر من إبداء آرائهم، وعلى الأباء أن يشجعوا ذلك، ففى ذلك تأهيل وتدريب لهم على أصول المشاركة (١٣).

يضاف إلى ذلك فإن عدم فتح قنوات المشاركة أمام الشباب على مستوى المجتمع من شأنه أن يلقى بالشباب إلى أتون الجماعات المتطرفة. فالحرمان من المشاركة يولد لدى الإنسان شعوراً بأن الوطن الذى يعيش فى نطاقه ليس وطنه لأنه لا كلمة له فيه، كذلك فإن عدم المشاركة تحرم الشاب من التأهيل والتدريب على قواعد المشاركة وأصولها. ومن ثم فإذا شارك بعد ذلك حينما يكبر، تكون مشاركته مشوهة وغير رشيدة إلى حد كبير، لأنه لم يتدرب على أصولها الصحيحة. وفى الغالب فإن الحرمان من المشاركة تدفع الشاب إلى البحث عن أى أطر فرعية ولو منحرفة، لى يشارك فيها ومن خلالها، لأنها تعترف بعضويته كاملة فيها. فإستقرار المجتمع يعتمد بالأساس على فتح قنوات المشاركة أمام الشباب، ولذلك نجد أن المجتمعات التى لا تتيح المشاركة لأبنائها تعاني دوماً من حالة من عدم الإستقرار. ونحن هنا نقصد المشاركة بأوسع معانيها، إبتداء من المشاركة فى العملية التعليمية والحياة الجامعية داخل الحرم الجامعى، إضافة إلى المشاركة فى العمل التطوعى للإرتقاء بأوضاع المجتمع المحلى أو الأرتقاء بأحوال بعض الفئات الإجتماعية المهمشة. وإنهاء بالمشاركة السياسية من خلال التنظيمات السياسية والحزبية (١٤)، إذ ينبغى تدريب شبابنا على كل أنماط المشاركة هذه.

٧. دور الإعلام في نشر ثقافة التطرف الديني والعنف: من المفترض أن يلعب الإعلام دوراً أساسياً في مواجهة التطرف الديني والعنف، بإعتبار أن الإعلام يعمل على ترشيد الرأي العام، والإرتقاء بالعقل الجمعي للمجتمع، وكذلك عقول البشر. غير أن الإعلام قد يتسبب أحيانا في نشر التطرف الديني والعنف بأساليب كثيرة. من هذه الأساليب أن الإعلام قد يعمل أحيانا على نشر التشدد الديني من خلال نشر أفكار بعض الدعاة الحرفيين والمتشدددين دينيا. وهو ما يساعد على نشر هذه السلوكيات، ويدرب بصورة غير مباشرة الشباب على الأفكار المتشددة، التي قد تقود إلى التطرف والعنف. وعلى ذلك فإنه من الممكن أن يعمل الجهاز الإعلامي على تنشئة الشباب على التطرف وسلوكيات العنف (١٥).

ومن ناحية ثانية فإننا إذا تأملنا الإعلام المعاصر فسوف نجد أنه يدرب البشر دون أن يدري على العنف والتطرف، على سبيل المثال فإننا إذا نظرنا إلى الإعلام في متابعته للحرب على العراق، أو لشن إسرائيل الحرب على لبنان أو غزة في فلسطين. فسوف نجده يعرض لمشاهد القتل والدم وتناثر الجثث، غير مدرك أنه بذلك يخلق عند البشر ثقافة أو عادة مشاهدة الدماء تسيل، دون أن تستنفر في نفس المشاهد الغضب أو الحزن، ومن ثم تعود على نوع من البلادة امام رؤية إزهاق الأرواح وقتل البشر. ونتيجة لذلك فإنه إذا تعرض بعض المشاهدين من الشباب، الذين لديهم ميول دينية متطرفة، أو تملك عليهم أمرهم بعض الجماعات المتطرفة، فإن ذلك من شأنه أن يدرب بعض الشباب على العنف والتطرف. فإذا سنحت الفرصة أو الظروف الذي تساعد على ظهور هذه المشاعر والسلوكيات، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إنفجار أحداث التطرف الديني والعنف.

بالإضافة إلى ذلك فإن الإعلام بأدائه لأدواره يدفع الشباب أحيانا إلى التطرف وإلى العنف من خلاله عرضه الفج للمشاهد المتصلة بالجنس والغرائز، فقد يعمل الإعلام والإعلان على نشر بعض المضامين التي تؤذى مشاعر المتدينين عادة. الأمر الذي يدفع هؤلاء الشباب إلى رد فعل متطرف وعنيف، يحتمى برؤية

دينية متشددة. إلى جانب ذلك فإن الإعلام قد يلعب دوراً أساسياً في نشر مشاعر الحرمان والإحباط، حينما يتجه الإعلام الإعلان عن السلع المستفزة، بحيث تؤدي هذه الإعلانات إلى تراكم التوتر ومشاعر الإحباط، التي تجعل شرائح الشباب التي تعاني من هذه المشاعر، مرتعاً خصباً للجماعات الدينية المتطرفة، التي تجند أعضائها من الشباب الذين يعانون من هذه المشاعر.

ثانياً: طبيعة وخصائص الشخصية المتطرفة

إذا كنا قد عرضنا في الفقرة السابقة للعوامل والأسباب العالمية والإقليمية المسؤولة عن التطرف الديني والعنف، أو تلك المتصلة ببناء المجتمعات التي تعاني من التطرف والعنف. فإننا نعرض في هذه الفقرة للعوامل والأسباب المتصلة بالشخصية المتطرفة أو التي تميل إلى العنف. حيث نجد أن هذه الشخصية تتصف ببعض الملامح الأساسية التي نعرض فيما يلي لبعض منها.

١. البنية القلقة للشخصية الشابة: حيث نجد أن غالبية أعضاء الجماعات الدينية المتطرفة من الشباب، وذلك يرجع إلى أن الشخصية الشابة بطبيعتها شخصية إنتقالية. ومرحلة الإنتقال في حياة الإنسان غالباً ما يصاحبها قدر كبير من التوتر، هذا بالإضافة إلى أن مرحلة الشباب هي المرحلة التي تتسع فيها مساحة حاجات الإنسان التي تحتاج إلى الإشباع. وفي ذلك يختلف الشباب عن كبار السن الذين أصبحوا مستقرين في حياتهم، أما الشباب فلم يستقروا بعد، وحاجاتهم متسعة وملحة كالحاجة إلى العمل أو الوظيفة، الحاجة إلى الدخل، إضافة إلى الحاجة إلى السكن والحاجة إلى تشكيل أسرة. فإذا لم تشبع حاجات الشباب فإن الجماعات المتطرفة، تقنعهم بالإنضمام إليها في مقابل أنها توفر لهم الحد الأدنى من الإشباع كالسكن المجاني وأحياناً الزواج المجاني. ولكنها في مقابل ذلك تنزعه من مجتمعه وأسرته، والعالم الذي كان ينبغي أن يعيش فيه ثم تفرض بعد ذلك عليهم القيام بأعمال عنف متطرفة وإجرامية (١٦).

٢. طلب الإعتراف الإجتماعي: تعتبر مرحلة الشباب هي المرحلة التالية مباشرة لمرحلة الطفولة والمراهقة، حيث تقع للشخصية في هذه الفترة بعض التغيرات الجسمية. إذ يتخذ الشاب هيئة الرجولة، وتتخذ الإناث هيئة المرأة

المكتملة، وبذلك يبدأ الشباب في الدخول في عالم البالغين العاقلين. أي الذين يتحركوا باتجاه طلب الإعتراف الإجتماعى بهم في عالم البالغين، فإذا لم يقدم الأباء والكبار هذا الإعتراف بهم وبأفكارهم. فإنهم قد يتجهوا إلى تبني أفكار متطرفة فيما يتعلق بمختلف جوانب الحياة، ومن بينها الدين. ويساعد على ذلك أن تقوم بعض الجماعات الدينية على إستهوائهم وتقدير الإعتراف الإجتماعى بهم وبأفكارهم، بحيث تشكل الجماعة الدينية المتطرفة في هذه الحالة المرجعية التى تؤكد تطرفه وعنفه، بل وتضفي المشروعية عليه. بل وتبارك ذلك، وتدفعه إلى مزيد منه، ويصبح ذلك نوع من الإعتراف الإجتماعى الزائف الذى يقابله المجتمع عادة بالرفض. ونتيجة لذلك يدخل المتطرف مع المجتمع في حالة من الرفض المتبادل، فكلما رفض المجتمع سلوكياته المتطرفة، كلما إزداد هو تطرفا وعنفا وإعتداءً علي المجتمع، بحيث يشير ذلك إلى حالة مرضية تميز المجتمع والشخصية المتطرفة في هذه المواقف (١٧).

٣. مرحلة الشباب والبحث عن اليقين: يحتاج الإنسان عادة إلى اليقين أو الإقتناع بشئ في حياته، بحيث يولد لديه هذا اليقين أو الإقتناع نوعاً من الإستقرار في حياته. ويأتى اليقين من مصادر عديدة فقد يصدر عن القدوة التى يتمثل الإنسان سلوكها السوى، ويعمل وفقاً لها. أو أن هذا اليقين قد يصدر عن الإقتناع بأفكار وقيم دينية معتدلة، تحدد للإنسان الصواب والخطأ، كما تؤكد لديه على قيم التسامح. وقد يأتى اليقين من خلال تدريب الشباب على أعمال عقولهم في كل ما يعرض عليهم، بحيث يصبح العقل ذاته مصدراً لليقين. فإذا لم تتوفر القدوة السليمة والصالحة، وإذا لم يستوعب الإنسان القيم والأفكار الدينية في صورتها المعتدلة والوسطية. وإذا لم يعمل الإنسان عقله في كل ما يحيط به، أو يعرض عليه، فإننا نكون بإزاء شخص لا قدوة له، أو يتبنى سلوكيات قدوة متطرفة أو منحرفة. إضافة إلى أنه ليس لديه إقتناع بإعتدال الدين ووسطيته، فإننا نكون في هذه الحالة أمام شخص فاقد لليقين (١٨). فإذا جاءت جماعة دينية متطرفة وقدمت له هذا اليقين المتشدد والمتطرف، فإننا نجده في قناعاته وسلوكياته يميل إلى التطرف إلى حد كبير.

٤. العجز عن السيطرة على مصادر الحرمان: من الطبيعي أن يكون أي منا لديه حرمانات كثيرة، ومن الطبيعي أيضا أن يعمل باتجاه إشباعها خلال الفترات المتتالية لحياته، سواء المتعلقة بالدخل أو المتعلقة بالحصول على مسكن أو الزواج، أو غير ذلك من الموارد الأزمنة لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان. في هذه الحالة فإنه أمام الشباب في هذه الحالة احتمالين، الأول أن يسعى ولو بمشقه باتجاه البحث عن العمل، أي عمل، ثم الاكتفاء بهذا العمل والدخل حتى يتمكن من إشباع حاجاته الأساسية. وفي هذا الإطار من الممكن للشخص أن يستدعي إرادته حتى يمتلك القوة لقهر الصعاب التي تعترض طريقة، ويمكن أن يتسامى بغرائزه من خلال التدين المعتدل، أو من خلال المشاركة في ممارسة العمل الأهلي أو التطوعي. أما الاحتمال الثاني فيتعلق باتجاه الإنسان العاجز عن السيطرة على مصادر حرمانه، وفي نطاق في هذا الاحتمال قد يلتحق الشاب بإحدى جماعات التطرف، التي تقدم له إشبعات في مستوى حدها الأدنى، في مقابل قيادته لحياة ملؤها القتل والإنحراف والجريمة، بالضبط كمن يهرب من مشاكله باتجاه تعاطي المخدرات (١٩). هنا نجد أن الهروب إلى التطرف والعنف يشير عادة إلى العجز عن السيطرة على مصادر الحرمان التي يعاني منها الشاب.

٥. الشعور بجنون العظمة: حيث نجد أن الشخصية المتطرفة لأنها شخصية عاجزة عن مواجهة مشكلاتها الأساسية، ومن ثم فإذا أصابها التطرف الديني، فإنها تجد نفسها بسبب الأفكار التي تعتنقها مقتنعة بأنها أفضل من كل البشر، وأنها تدافع عن الدين، وعن المجتمع والأمة. ومن الطبيعي أن يمنحها ذلك إحساس زائف بالعظمة، مع أنها في الواقع شخصية عاجزة من مواجهة مشكلاتها الواقعية. هذا الإحساس الزائف قد يضحك ذاتها ويصور لها الأمر وكأنها المسئولة عن إصلاح أحوال البشر، وأنها حارسة وقيمه على أمورهم، وهو ما يدفعها أحيانا إلى العنف الذي يصل إلى حد الإيذاء والقتل. وقد يتأسس هذا الإحساس الزائف لدى الشخصية المتطرفة كإنعكاس لظروفها الواقعية الصعبة، والتي تعاني في نطاقها من الحرمان، أو أن هذا الشعور والأحاساس

قد تغرسه بعض الجماعات المتطرفة في الشخصية. ولإنها شخصية ضعيفة فاقدة الإرادة، فإن قابلية الإستهواء تكون لديها أكبر. ومن ثم فهي تقع فريسة هذه الجماعات التي تساعدنا بشكل مبالغ فيه في إتجاه تضخيم ذاتها، كأن تمنح بعضهم لقب «أمير» أو «مخلص»، ومن ثم تدفعهم بعد ذلك في إتجاه إرتكاب الأفعال الإجرامية التي تتمثل في الإعتداء على الآخر وحتى القتل (٢٠).

ثالثاً: التحول من التطرف إلى الارهاب

أصبح العالم الذي نعيش فيه قرية صغيرة حسبما يقولون، غير أنها قرية متماسكة الأحكام، حيث نجد أنه إذا كانت ثمة قوى أو قوة عالمية مهيمنة على العالم، فإن سيطرتها تصل إلى حد الأحكام، فلم تعد مساحة الحرية أو الحركة واسعة أمام المجتمعات، التي تشكل وحدات فرعية من هذا العالم. حيث لم يعد بإمكان أي جماعة أو مجتمع أن يفعل ما يريد بغض النظر عن توجهات النظام العالمي. وإلا فرضت عليه العقوبات التي تدفعه إلى الرجوع للالتزام بقواعد التعامل العالمي من جديد، بالتالي فإنه لم يعد من السهل مثلاً أن تقوم ثورة أو إنقلاب في أي من المجتمعات باعتبارها تغييراً جذرياً دون موافقة من النظام العالمي المستقر والمتماسك إلى حد كبير. وبالمثل لم تعد باستطاعة الفواعل القومية أن تتصرف في الداخل كما تريد، وإلا عرضت نفسها لعقاب المؤسسات العالمية، ولدينا حالات ثلاث. محاكمة قادة صربيا بسبب الإعتداء على المسلمين في كوسوفو، وحالة العراق، حيث أطيح برئيسه، وحالة السودان حيث تلاحق المحكمة الجنائية الدولية رئيسه. في مواجهة هذا النظام العالمي المحكم، الذي قد يفرض الظلم على بعض الفئات الإجتماعية، وبعض المجتمع. وهو الظلم والقهر الذي يدفع هذه الجماعات لرفضه، ولأن فاعلية القوى المسيطرة على النظام العالمي عاتيه وقوية، فإن جماعات الرفض تميل إلى أن تضرب ضربات سريعة وخاطفة. قد لا تستطيع هذه الضربات المحدودة إيقاع الأذى أو الضرر في القوى المسيطرة على النظام العالمي، غير أنها على اقل تنشر في حياتها الألم وعدم الإستقرار، والخوف على مصالحها ومصالح مواطنيها. وفي هذا الإطار فإنه من الضروري التفرقة بين فعل المقاومة والإرهاب

حيث فعل المقاومة قيام بعض الجماعات للدفاع عن مصالحها الوطنية، إذ تدرك هذه الجماعات أن هناك قوى محتلة، غاشمة وظالمة سلبت هذه الحقوق. وفي العادة تكون المقاومة موجهة نحو القوى العسكرية التي تفرض الإحتلال، وكل حركات المقاومة التي ناضلت ضد الاستعمار كانت من هذا النمط. فهي حركات لها هدف وطني تسعى لتحقيقه من خلال المقاومة، وقد تكون المقاومة داخلية ضد الدولة، كمقاومة ثُور التاميل لحكومة سيريلانكا، أو مقاومة المسلمين في كشمير للحكم الهندي. في حالة المقاومة نجد أن العدو محدد، والمطالب محددة، فإذا تحققت هذه المطالب، لا يصبح هناك مبرراً للمقاومة. وهناك أشكال كثيرة للمقاومة منها مقاومة حزب الله في لبنان للإحتلال الإسرائيلي، ومقاومة الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية للإحتلال الإسرائيلي كذلك. وفي العادة تجد المقاومة تعاطفا من بعض المجتمعات، لأنها تنظر إلى أفعالها باعتبارها مشروعة بهدف تحقيق مصالح معينة.

١- تعريف الإرهاب والفعل الإرهابي: إرتباطا بما سبق فإن فعل الإرهاب قد يعبر عن رفض ظروف معينة لها وطأتها على المجتمع، أو على بعض الشرائح أو الجماعات، غير أن الإرهاب عادة ما يكون رد فعل لهذه الظروف. إرتباطا بذلك فإننا نجد أن الإرهاب في تعريفه الأساسي هو «تهديد باستخدام العنف أو القيام بأعمال عنف فردية تهدف إلى نشر الخوف والرعب، بقصد إخافة الجموع وترويعهم. أو قد يكون الإرهاب، كما يراه البعض، إستعمال منظم للقتل والهدم، أو التهديد بهما من قبل جماعة منظمة من الأفراد والجماعات للضغط على المجتمعات أو الحكومات بهدف فرض إستجابتها للمطالب». وفي تعريف آخر يعد الإرهاب «هو الإستخدام المادي للقوة بكل أشكالها، وتقوم به في العادة منظمات أو أفراد، أو ربما تقوم به الدولة من أجل إنجاز غايات سياسية» (٢١). ويعرف «فرنك بولتز» وآخرون الإرهاب بأنه عبارة عن أنشطة لجماعات متطرفة ذات أفكار أيديولوجية خاصة، إنشقت عن الرأي العام وحتى عن الرأي المعارض المقبول إجتماعيا وكونت لها تنظيمات سرية لتحقيق غاياتها. مستخدمة ذرائع ذات قبول إجتماعي من أجل تحقيق أهدافها، ومتخذة من

فكرة الغاية تبرر الوسيلة منهجا لتحقيق غاياتها وهو ما يؤكد ضرورة ممارسة نشاطاتها من خلال تنظيمات سرية وغير مكشوفة» (٢٢). وإرتباطا بذلك يشير معجم العلوم الإجتماعية إلى الإرهاب بأنه « بث الرعب الذى يثير الخوف، أو هو الطريقة التى تحاول بها جماعة أو منظمة أو حزب محدد تحقيق أهدافه عن طريق إستخدام العنف وتوجيه الأعمال الإرهابية ضد الأشخاص أو الممتلكات». ويعرف الإرهاب فى الإتفاقيه العربية لمكافحة الإرهاب بأنه «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذا لشروع إجرامى فردى أو جماعى. يهدف إلى نشر الرعب بين الناس أو ترويعهم، بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو باحد المرافق أو بالأماكن العامة، أو الخاصة أو إحتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر». وفى تعريف آخر يعرف الإرهاب بأنه «نشر الخوف وتدمير الإحساس بالأمن، بهدف إعادة تشكيل المجتمعات المدنية حسب رأى ومعتقد الجماعات الدينية المتطرفة ومجنديهها والمتعاونين معها على الصعيد العالمى. «كما يقصد بالإرهاب «الأعمال الإجرامية التى يقوم بها فرد أو جماعة أو تنظيم تجاه أشخاص أو أماكن أو وسائل مواصلات بإستخدام أساليب أو أجهزة مبتكرة تضمن تنفيذ الجريمة بأقصى درجات القتل والتدمير والترويع من أجل تحقيق أهداف سياسية» (٢٣).

٢- تحديد الملامح العامة للإرهاب: من خلال تأمل التعريفات السابقة نستطيع أن نحدد الملامح العامة للأفعال الإرهابية من خلال عدة أبعاد أساسية. البعد الأول يشير إلى أن جماعات الارهاب تكون عادة موجهة بعدة أفكار أيديولوجية متطرفة، بغض النظر عن مرجعية هذه الأفكار، سواء كانت ذات طبيعة علمانية او دينية، وفى العادة تكون هذه الأفكار ذات طبيعة متطرفة وغير مقبولة إجتماعيا. كما أن الجماعة الإرهابية تكون متعصبة لهذه الأفكار، وتعتقد فى ضرورة فرض هذه الأفكار على المجتمع ولو بالقوة. ويتمثل البعد الثانى فى أن الفاعل القائم بالإرهاب قد يكون فرد أو جماعة، وفى الغالب يوجد تنظيم معين وراء الفاعل القائم بالإرهاب. حيث يوفر هذا التنظيم الإرهابى، الذى يكون فى

الغالب ذو طبيعة سرية، الموارد اللازمة للقيام بالعملية الإرهابية، كتنشئة الأفراد الفاعلين حسب أفكار معينة - غسيل مخ أيديولوجي - حيث يمددهم بالمعاني التي تشكل طاقة دافعة لفعلهم، وهو ما يشكل المورد المعنوي. يضاف إلى ذلك أن هذا التنظيم يوفر لهم المعلومات الكافية التي تيسر لهم القيام بالعملية الإرهابية كالمواد المفجرة وأجهزة التفجير والأدوات الأخرى التي يستخدمونها، يضاف إلى ذلك توفير التغطية اللوجستية الحامية لهم، بما في ذلك الأدوات المستخدمة لإنجاز الفعل الإرهابي، إضافة إلى توفير مخارج الهروب بعد القيام بالعملية الإرهابية. حيث ييسر لهم الاختفاء وعدم القبض عليهم، إلى جانب ذلك فهو يعمل على تأمينهم وتأمين أسرهم إذا قبض عليهم، ولقوا حتفهم، أثناء إنجاز العملية. ويتصل البعد الثالث بعدد الأفراد القائمين بالعملية الإرهابية فقد يكون فرداً واحداً أو جماعة حسب طبيعة العملية الإرهابية المطلوب تنفيذها. ويذهب البعد الرابع إلى أن هدف العملية الإرهابية قد يكون الهدف منها مجرد نشر الرعب وإحراج أجهزة الأمن الدولة، من خلال أبراز أنها غير قادرة على حماية منشآتها ومواطنيها. أو نشر الرعب بين الناس بحيث يتعدوا عن هذه الأماكن، كما هي الحال في القيام بالعمليات الإرهابية في المناطق السياحية حتى يمكن التأثير على السياحة، ومن ثم التأثير على الأوضاع الإقتصادية للمجتمع، أو قد يتمثل الهدف في الضغط على الدولة من أجل الإستجابة لمطالب معينة. ويتحدد البعد الخامس في أن الأفعال الإرهابية تتنوع ضحاياها في الغالب فهي قد تستهدف الأجهزة الأمنية، وفي هذه الحالة فإن الفعل الإرهابي تكون له طبيعته الإنتقامية، حيث يوجه الإنتقام إلى الجهاز الذي أضر به. أو قد يوجه الإرهاب من قبل جماعة إثنية معينة إلى جماعة إثنية أخرى بسبب صراع بين الجماعات الإثنية في الوطن، أو أن الإرهاب قد يوجه إلى الدولة ذاتها، لأن سياساتها لم تراعى احتياجات الجماعات القائمة القائمة بالاحتجاج أو أن الإرهاب. أو قد يوجه الإرهاب إلى المواطنين الآمنين، من النساء والأطفال والعجائز. وفي هذه الحالة يكون الفعل الإرهابي مجرد تفريغ لشحنة غاضبة، عند مفجري الفعل الإرهابي، في محاولة لإظهار عجز الأجهزة الأمنية عن حماية مواطنيها. أو أن

الإرهاب قد يوجه إلى مصالح دولة أجنبية أضرت سياساتها بمصالح الجماعة القائمة بالإرهاب سواء على المستوى المادى أو المستوى المعنوى. ويتصل البعد السادس بأسلوب عمل الجماعات الإرهابية، إذ عادة ما تختار هذه الجماعات الساحات الرخوة، وهى الساحات التى لا تلقى إهتماماً أو حراسة أمنية كافية، وتكون فى ذلك الوقت ذات قيمة بالنسبة لتحقيقها لأهدافها. أو تختار هذه الأهداف أو الساحات، التى تيسر الهرب منها بعد إنجاز الفعل الإرهابى عموماً. ويتصل البعد السابع، بأن الأهداف التى تختار الجماعات الإرهابية ضربها، تكون عادة أهداف ذات طبيعة إستراتيجية بالنسبة للدولة، كضرب برج التجارة العالمية فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١. أو حادثة الأقصر فى مصر فى العقد الأخير من الألفية الثانية، أو الإضرار ببعض المناطق السياحية بمنتهج شرم الشيخ، أو الحادثتين اللتين وقعتا فى حى الحسين. حيث يؤدى ضرب هذه الأهداف إلى التأكيد على بقاء أثارها أو خسائرها المادية والمعنوية فى الأذهان لفترة طويلة من الزمن، سواء فى عقول المواطنين أو الحكومة والأجهزة الأمنية. ويذهب البعد الثامن والأخير، إلى أن غالبية الجماعات القائمة بالأفعال الإرهابية تكون لها فى الغالب علاقة باطراف أو دول خارجية أو معادية للدولة، وتسعى إلى هز إستقرارها، أو أنها تعمل من أجل الضغط عليها. وقد يقدم الطرف الخارجى للجماعة الإرهابية دعماً بأشكال متنوعة، كأن يساعدوا فى تمويل عملياتها، أو توفير الخبرة الفنية الإرهابية لها لتنفيذ عملياتها، وتوفير الأجهزة التى تستخدمها عموماً (٢٤). وفى هذه الحالة قد تظهر بعض الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، أى التى تعمل على الصعيد العالمى، وفى أكثر من دولة، كما هى الحال فى «تنظيم القاعدة» مثلاً، وتنظيم داعش أخيراً.

٣- أشكال الإرهاب: تتحقق أفعال الإرهاب بأشكال كثيرة لتحقيق الأهداف والأبعاد السابقة، وفى الغالب يتحدد شكل الفعل الإرهابى وفق معايير عديدة. من هذه المعايير إمتلاك الجماعة الإرهابية لإمكانات كافية مادية ومعنوية لتحقيق عملياتها الإرهابية، كذلك حجم التنظيم الإرهابى ومدى كفاءة هياكله،

وقدرته على الإنجاز. إضافة إلى وجود عناصر مدربة تدريباً عالياً من أجل القيام بالأعمال أو الأفعال الإجرامية، يضاف إلى ذلك فإن قدر الخسائر التي تريد الجماعة الإرهابية إحداثها، يحدد شكل ومستوى الفعل الإرهابي الكفيل بتحقيق هذا الخسائر، إستناداً إلى ذلك توجد عدة أشكال للأفعال الإرهابية نعرض فيما يلي لبعض منها.

وتتشكل عمليات التفجير الشكل الأول للأفعال الإرهابية، وتعد الأسلوب الأكثر شيوعاً واستخدماً وانتشاراً في معظم الجرائم الإرهابية على مستوى العالم، وذلك لعدة أسباب من أهمها، انه الأسلوب الذي يمنح الفرصة الكافية للشخص أو الجماعة الإرهابية لإكمال العملية بنجاح مع إمكانية الانسحاب من مسرح الجريمة دونما القبض عليه أو اكتشافه. إضافة إلى ان هذا الأسلوب يتميز في انه يحدث في حال وقوعه قدرة عالية على جذب الانتباه من قبل الجماهير، وكذلك من قبل وسائل الإعلام. وبذلك تتحقق الغاية المرجوة من الفعل الإرهابي، وهي الرعب والإثارة بالنسبة للجماهير والتأثير السلبي في موقف السلطة السياسية، مع التقليل من حجم الأفراد المشاركين في تنفيذ الجرائم الإرهابية (٢٥).

ويعد الاختطاف الشكل الثاني وهو شكل آخر من الجرائم الإرهابية ويوجه حيال الشخصيات السياسية ويعد اختطاف رئيس وزراء إيطاليا (الدو مورو) في السبعينات من القرن الماضي، واختطاف وزراء بترول أوبك في فيينا خلال الثمانينات، واختطاف عضوة البرلمان العراقي «تيسير المشهداني» خير مثال على هذا النمط من الأفعال الإرهابية. وقد شاع هذا الأسلوب في عالمنا العربي بعد أن تنامي عدد وحجم الجماعات الإرهابية، وضعف قبضة الأجهزة الأمنية، بخاصة بعد ثورات الربيع العربي، وغيو التنظيمات الإرهابية، حيث ساعدت حالة الفوضى التي أتت بها المجتمعات حينئذ على إنتشارها، خاصة أن الاختطاف كانت له في أحيان كثيرة أبعاده الاقتصادية (٢٦)، كما يعتبر احتجاز الرهائن شكل آخر من أشكال الجرائم الإرهابية ويستخدم من قبل الجماعات الإرهابية من أجل الحصول على مكاسب سياسية تتعلق بمطالب التنظيمات التي

يتبعونها ، والضغط على الحكومات والأنظمة السياسية الحاكمة لتحقيق مطالبها . وقد يسعى الإرهابيون إلى الحصول على مكاسب اقتصادية من اجل الحصول على الأموال اللازمة لاستمرار التنظيم.

بالإضافة إلى ذلك تعد المصادرة والابتزاز من الأشكال الشائعة التي يستخدمها التنظيمات من اجل الحصول على الأموال وذلك من خلال السطو المسلح ومصادرة بعض الأموال أو بابتزاز بعض الأشخاص أو الشركات على شكل الحراسة والحماية ، وقيام التنظيمات بالابتزاز تعد من وجهة نظرهم ضرورة قصوى تدعوها الحاجة لكي يتمكن من الاستمرار وتحقيق أهدافه .

ومن الواضح أن تخريب وتدمير المنشآت الهامة هو شكل من اشكال الجرائم الإرهابية ويتم ذلك حيال المنشآت الإستراتيجية والحيوية والهامة بتخريب وتدمير تلك المنشآت ، كما يتم ذلك في اسواق الشورجة واسواق جميلة في بغداد وباستمرار حيث يتم حرق وتدمير المحلات والاسواق عن طريق التفجير والتلغيم، إضافة إلى تدمير الكهرباء في مصر . يضاف إلى ذلك فإن التهديد بالمعلومات الكاذبة: وهو إحدى العمليات التي يستخدمها الإرهابيون ، وصحيح أنها لا تؤدي إلى حوادث إرهابية حقيقية ، ألا أنها تحقق أثراً ايجابية للإرهابيين ، منها أنهاك الجهاز الأمني والسلطات المختصة ومنها إثارة الرعب في المجتمع وخلق حالة من الفزع لدى المواطنين ، كما أنها تساعد الإرهابيين على قياس الثغرات الأمنية ومدى قدرة الأجهزة الأمنية في التفاعل مع الحالة.

إلى جانب ذلك تعتبر الاغتيالات التي توجه نحو الشخصيات الهامة والسياسية في النظام السياسي الحاكم والتي يعتقد التنظيم والإرهابيون، ان اغتيالهم سيحقق شيئاً من الأهداف التي حددها التنظيم. ويعد السياسيون والموظفون الحكوميون ذووا المناصب الحساسة والشخصيات العامة في المجتمع أهدافا للتنظيمات المتطرفة وجماعاتهم الإرهابية. إلى جانب ذلك ينتشر خطف الطائرات بإعتباره من أهم أساليب الإرهاب خاصة منذ السبعينيات من القرن الميلادي الماضي ، وهو ما أدى إلى زيادة اهتمام السلطات على مستوى العالم بتأمين سلامة الطيران المدني. واتخاذ اجراءات وقائية دقيقة لتفتيش الركاب قبل

صعودهم، وإيجاد حواجز بين الركاب وطاقم الطائرة، وكذلك تعيين حراسات قوية ومدرّبة (٢٧).

رابعاً: المتغيرات والعوامل المسؤولة عن الارهاب

يشير التراث النظري إلى أن هناك مجموعة من العوامل المسؤولة عن إنتشار الارهاب سواء على الصعيد القومى أو العالمى، حيث نجد أن، هذه العوامل تقع على ثلاثة مستويات. المستوى الأول ذو طبيعة عالمية، وتبرز هذه الطبيعة العالمية، لأن عالمنا الآن أصبح كلا متماسكاً، يؤكد تماسكة كثافة العلاقات بين عناصره وأجزائه، بحيث نجد أن أحداث هذا العالم أصبحت أحداثاً واحدة، لها أثارها الواحدة تقريباً، وهى الآثار التى تؤثر على مختلف مجتمعاته. وقد زاد من تماسك هذا العالم الدور الذى أصبح الإعلام يلعبه سواء على الصعيد العالمى او القومى، من خلال قنواته الفضائية العديدة والمتنوعة. إضافة إلى شبكة المعلومات الدولية، التى بدأت تلعب دوراً محورياً، فى نقل التفاعلات المتعلقة بأحداثه عبر العالم. إلى جانب أن المعرفة بهذه الأحداث لم تعد قاصرة على مستوى النخبة فقط، بل أصبحت على مستوى الجماهير كذلك، بحيث لعب الإعلام دوراً محورياً فى تأكيد التماسك لنظامنا العالمى المعاصر (٢٨). بالإضافة إلى ذلك فهناك عديد من العوامل المسؤولة عن الإرهاب على المستوى القومى، حيث تظهر بعض المتغيرات أو العوامل من داخل المجتمع القومى أو الدولة القومية، ومن ثم تؤدى إلى إستنفار جماعات العنف والإرهاب، ومن ثم تدفعها إلى القيام بأفعالها. يضاف إلى ذلك العوامل المرتبطة بالأرهابين أنفسهم، حيث نجد أن أشخاص محددين هم الذين يقومون بالأعمال الإرهابية، وفى الغالب فإنهم يكونوا ذوى بنية شخصية وسيكلوجية غير سوية تجعلهم يميلون إلى إعتناق الأفكار المتطرفة ويرتكبون الأفعال المتطرفة، ونعرض فيما يلى لهذه الأمط الثلاثة من العوامل.

١- العوامل او المتغيرات العالمية المسؤولة عن الإرهاب: إستناداً إلى ما أشرنا إليه من أن عالمنا أصبح عالم متماسك أحداثه واحدة، فإننا نعتقد أن هذه الخاصية لعبت دوراً أساسياً فى تفجر حوادث الإرهاب. فقد كان المواطنون فى الماضى، داخل المجتمعات القومية، لا علاقة لهم بالقوى العالمية المسيطرة على

النظام العالمى قديماً، وذلك لأنهم محتمين بدولتهم القومية. أما الآن فقد ضعفت الدولة القومية وتراجعت، وأصبحت عاجزة عن السيطرة على فضاءها، كما أصبحت عاجزة عن السيطرة على إقتصادها. الذى أصبح يديره الآن القطاع الخاص الوطنى، متحالفاً مع القطاع الخاص العالمى، المستند بالأساس إلى الشركات المتعددة الجنسية. إضافة إلى أن الدولة القومية أصبحت تفتقد قدرة السيطرة على إقتصادها، ولذلك أصبح تأثير فعل وسياسات القوى العالمية يؤثر مباشرة على سلوك المواطن داخل الدولة القومية. الأمر الذى يفرض على بعض الجماعات التى تضار بآداء القوى العالمية، أن تمارس الإرهاب أو تشارك فيه فى محاولة للإضرار بمصالح هذه القوى العالمية التى تفرض الضغوط القهرية عليها.

ذلك يعنى أن القوى العالمية تأتى أحيانا بعض السلوكيات التى تؤدى إلى إستنفار جماعات العنف والإرهاب، من هذه السلوكيات أن تعمل القوى المسيطرة على النظام العالمى بإتجاه سلب خيرات وموارد الشعوب المختلفة. وإذا كانت الحكومات بسبب الضغوط المفروضة عليها لا تخاطر بالوقوف فى مواجهة هذه القوى العالمية، فإن الضغوط لسلب موارد المجتمعات أصبح المواطن العادى يدركها ويتأثر بها. وهو ما يدفع بعض الجماعات إلى التحرك فى مواجهة الحفاظ على موارد مجتمعاتها، وهو الأمر الذى يدفع القوى العالمية فى المقابل إلى وصم هذه الجماعات بالإرهاب. وقد يؤدى الضغط المفروض على هذه الجماعات إلى إرتكاب أفعال إرهابية فعلاً، وهنا نجد أن فعل المقاومة قد يتحول إلى إرهاب (٢٩). مثال على ذلك فإن مقاومة بعض الجماعات للإحتلال الأمريكى للعراق، قد دفعها أحيانا إلى السقوط فى بعض الأعمال الإرهابية، كتفجير المواد المتفجرة فى الأسواق، لإثبات عدم الإستقرار فى ظل الإحتلال، غير أن هذه التفجيرات يروح ضحيتها عادة أفراد الشعب العراقى. وفى فلسطين بسبب قهر الإحتلال، قد يفجر أحد المقاومين نفسه فى حافلة ركاب إسرائيلية، فيقتل بشراً لا علاقة لهم بعمليات الإقتتال بين إسرائيل والفلسطينيين.

في هذا الإطار فقد تمارس الدولة سلوكيات الإرهاب، مثال على ذلك أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة، كان الجيش الإسرائيلي يضرب المدنيين، الأطفال والنساء والشيخوخ، ويدمر المساكن والمرافق الأساسية. وهو ما يعنى أن الجهد الحربي أصبح عارياً من الأخلاق، وأصبحت الدولة تمارس نوع من البلطجة، الأمر الذي إستوجب إدانته العالمية. مثل هذا السلوك الإسرائيلي يمكن أن يقود في المقابل إلى أعمال ذات طبيعة إرهابية من قبل الفلسطينيين، حينما يطلقون صاروخاً يصيب النساء والأطفال والشيخوخ، وهنا تصبح مبادلة الإرهاب بالإرهاب. تأكيداً لذلك أيضاً ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية بالعراق، حينما كانت تدهم أهل قرية بأكملها بحثاً عن أفراد المقاومة، فتعمل آلات التقتيل فيهم، الأمر الذي يؤسس ثأراً لقوات الاحتلال من ناحية، وجماعات المقاومة وأهل هذه الجماعات أو قراهم من ناحية ثانية. حيث نجدهم يتجاوزون حاجز المقاومة معهم ويبدأون في ممارسة عمليات إرهابية. كخطف الأجانب الإمبريكيين أو الغربيين عموماً، وقتلهم أو إحتجازهم مقابل تحقيق مطالب معينة، بحيث أن الإستجابة لمطالب هذه الجماعات من شأنه أن يؤكد ثقتها بذاتها، ويدفعها إلى إعادة الكرة وممارسة الأفعال الإرهابية من جديد (٣٠).

بالإضافة إلى ذلك فقد تعمل القوى العالمية على تمزيق بعض الشعوب إستناداً إلى هشاشة بنيتها فتحول جماعات من مواطنيها إلى جماعات إرهابية. ولكي تحقق هذا التمزيق فإنها قد تقف إلى جوار بعض الجماعات الإثنية، على حساب جماعات أخرى. بحيث يعد تمزيق بنية المجتمعات مدخلاً للسيطرة عليها تمهيداً لسلبها خيراتها. ومن الطبيعي أن تدرك ذلك بعض الفئات العابرة للجماعات الإثنية، كما تدرك ذلك الجماعات الإثنية التي تعمل القوى العالمية الدخيلة والقهرية لغير صالحها. الأمر الذي يدفع إلى مقاومة هذا التدخل وهذا التمزيق لمجتمعاتها، وهو ما يؤدي إلى تبني بعض الجماعات لسلوك المقاومة، فإن كانت آلة البطش أقوى ولا تترك مساحة للمقاومة المشروعة. فإن بعض الجماعات قد تلجأ إلى نوع من السلوك اليائس، الذي يأخذ طابع الفعل الإرهابي، والذي يستهدف نشر الفزع بين صفوف القوى الأجنبية الدخيلة، بأن تنجز هذه

الجماعات ضربات لا تميز فيها بين عسكري ومدني. في هذه الحالة فإنها تختار عادة الأهداف السهلة الموجهة والتي تؤدي إلى نشر الفرع والخوف عند الطرف الآخر (٣١). فإذا كانت بعض الأنظمة السياسية، أو الشرائح الاجتماعية في الوطن متعاونة مع هذه القوى الأجنبية، فإن بعض الأفعال الإرهابية تطولها حتى تكشف عن تعاونها مع هذه القوى الأجنبية. ذلك يعني أنه كلما كانت الجبهة التي تشكل هدفا للمقاومة قوية، وعاتية وقهرية، كلما تحولت أفعال المقاومة إلى أفعال إرهابية، لكونها في هذه الحالة تسلك في عنفها سلوك اليائس، وهو السلوك الذي يجسد طبيعة وملامح الفعل الإرهابي.

٢- المتغيرات أو العوامل البنائية المتصلة بالإرهاب: إلى جانب المتغيرات العالمية أو الخارجية، توجد مجموعة من العوامل المنطلقة من الداخل، أي علي الصعيد القومي بالأساس، والتي تلعب دورها في تفجير الأفعال الإرهابية. هذه العوامل تكون في العادة نتيجة لبعض جوانب الخلل في البناء الاجتماعي القائم، وهو الخلل التي تكون له وطأته وآثاره السلبية على بعض الجماعات، الأمر الذي يدفعها إلى رفض هذه الآثار السلبية من خلال محاولة النيل من مصدرها حتى تتوقف عن توليد أو إنتاج سلبيتها، وفي هذا الإطار فإننا نعرض، للعوامل أو المتغيرات المسببة لتفجر الأفعال الإرهابية على ساحة المجتمع بفعل عوامل داخلية بالأساس. يعد ضعف الثقافة ومنظومات القيم، خلال فترات التحول الاجتماعي، التي تمر بها مختلف المجتمعات النامية، حيث نجد أن ثقافة المجتمع ومنظومات القيم المتضمنة فيها تصاب بنوع من الوهن أو الضعف. أما بسبب ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أو بسبب تعدد منظومات القيم وتناقضها في نطاق بنية الثقافة، أو بسبب الإختراق الثقافي من الخارج لثقافة ممزق نسيجها. إرتباطا بذلك فإننا نجد أن الثقافة والقيم السائدة في المجتمع لا تصبح قادرة على توجيه السلوك، وهو ما يؤدي إلى ضعفها وإنهيارها، الأمر الذي يمكن بعض التنظيمات المتطرفة إلى إستغلال هذا الفراغ الثقافي والقيمي، في غرس قيم اجتماعية جديدة تتعارض مع قيم المجتمع أو تحل محلها. بيد أنها تتواءم

مع معتقدات وقيم التنظيم ، ولها سلطة نافذة على الفرد تجعله يعتنقها بشدة حتى انه قد يبذل روحه في سبيل المحافظة على تلك القيم والمعتقدات ، وهنا يكون الفرد رهينا لهذه القيم الخاصة التي يرفضها المجتمع (٣٢). وهذا ما يجعل الجرائم الإرهابية التي قد يكلف التنظيم الفرد للقيام بها وتنفيذها تجد قبولا سريعا وتفانيا في تحقيقها من قبله ، وذلك اعتقاداً منه بانها القيم الصحيحة الواجب تعزيزها والمحافظة عليها .

كما يعد غياب التربية الدينية الوسطية والمعتدلة، إضافة إلى الفهم الخاطئ للدين أحد العوامل المفجرة للإرهاب. حيث يشكل الدين عادة قاعدة الثقافة ومنظومات القيم، في هذا الإطار فإنه لكي يصبح المجتمع مستقراً، والأفراد متمسكين بثقافتهم وقيمهم، فإنه من الضروري أن تتم تنشئتهم تنشئة دينية معتدلة ووسطية. تعرف البشر بصحيح الدين دون تطرف او غلو، بحيث نجد أن ذلك في حد ذاته يشكل درعا يحمي الفرد من المشاركة في سلوكيات العنف والتطرف والإرهاب. وذلك لأن غياب التربية الدينية الوسطية والمعتدلة، قد يؤدي إلى فهم الدين بصورة منحرفة او غير صحيحة، وفي هذا الإطار يعد الفهم الخاطئ بأصول العقيدة وقواعدها والجهل بمقاصد الشريعة عاملاً مساعداً على تطرف الشباب. آذ أن حفظ النصوص دون فقه وفهم، والابتعاد عن العلماء الثقاة، يعد سبب مباشر لبروز ظاهرة الغلو وانتشارها. إذ يعد الجهل بأصول الدين الصحيحة من أهم أسباب الإرهاب ، وان الغلو في الدين وتفسير النصوص الشرعية على غير حقيقتها يؤدي الى ظهور الفكر المنحرف الذي يخلط بين الإرهاب والجهاد (٣٣).

كما يعتبر نقص المستوى التعليمي وغياب التفكير العقلاني من بين العوامل المسببة للإرهاب، إرتباطاً بذلك يلعب التعليم دوراً أساسياً في مواجهة الثقافة غير العقلانية التي قد تنتشر في بعض المجتمعات، والتي تشكل تربة خصبة لظهور سلوكيات العنف والتطرف والإرهاب. ولمواجهة ذلك من الضروري أن يعمل التعليم على تزويد البشر بالمعارف التي ترفع من مستوى العقلانية في تفكيرهم. بحيث يجعلهم يواجهون الضغوط بصورة عقلانية ومنطقية، دون أن

يسقطوا أسرى التفكير المتطرف والمتوتر، أو التفكير في ظل الحصار النفسى. هذا إلى جانب أنه كلما إرتفع مستوى الرشد في المجتمع، كلما ساعد ذلك في التأكيد على منطق الجدل والحوار، وهو المنطق الذى تباركه الأديان كما يباركه التفكير السليم. وفي ذلك يقول الله تعالى «وجادلهم بالتى هى أحسن فإذا الذى بينك وبينه عداوة كأنه ولى حميم» وهو القائل تعالى أيضا مخاطبا الرسول الكريم، صلى الله عليه وسلم «ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك». إذ تأكد إستناداً إلى دراسات عديدة أن نقص المستوى التعليمى، يعد من أهم العوامل التى تساعد على سرعة الانتماء للجماعات الارهابية، حيث يشير البعض إلى ان غالبية المتورطين في قضايا الإرهاب والتطرف من الأميين أو المستويات التعليمية والثقافية المتوسطة (٣٤)، وهى نتيجة طبيعية ومتوقعة، إذ لا يتوقع من فرد متعلم ومستمر في الدراسة أن ينساق بسرعة للجماعات المتطرفة، لأن التعليم من شأنه أن يرفع مستوى العقلانية لديه. ولذلك نجد أن الأميين وذوى المستويات التعليمية المنخفضة يكونون في العادة معرضون أكثر للانضمام للجماعات المتطرفة.

بالإضافة إلى ذلك يلعب دور الإعلام وتكنولوجيا المعلومات دوره في نشر التطرف والإرهاب ، حيث تقوم وسائل الإعلام بدور كبير في دفع الشباب للانتماء للتنظيمات المتطرفة والإرهابية بشكل مباشر وغير مباشر. آذ تستفيد التنظيمات المتطرفة من وسائل الإعلام المتعددة ، المفتوحة جماهيرياً والمغلقة أحياناً، في بث أفكار التنظيم والترويج له، لتجنيد اكبر عدد ممكن من الشباب ،خاصة من يتوفر لديهم دوافع تساعد على الانتماء للتنظيمات المتطرفة والإرهابية، وتؤكد إحدى الدراسات أن الإرهابيين استخدموا شبكة الانترنت في نقل الرسائل والتعليمات التنظيمية ، وكانت لهم مواقع دعائية على الشبكة تنطق باسمهم وتدعو لأفكارهم ، وتجنيد الأعضاء والأنصار الجدد. بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام تساهم في تحريك الخلايا الإرهابية النائمة، من أجل الاستفادة من الأساليب الإرهابية المستخدمة، وأساليب المواجهة الأمنية، وردود فعل المجتمع تجاه تلك الجرائم للاستفادة منها في التخطيط لعمليات إرهابية لاحقة (٣٥).

إلى جانب ذلك تعتبر المعاناة من حالة التهميش الإجتماعى أحد العوامل الدافعة للمشاركة في عمليات الارهاب وذلك يرجع إلى أن الحالة الافتراضية تتمثل أن غالبية أفراد المجتمع من الطبيعي يتدفقون عادة في المجرى الرئيسى للمجتمع، ويشاركون في تفاعلاته في مختلف المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية. غير أننا نجد أن هناك بعض الشرائح الإجتماعية في بعض المجتمعات مستبعدة من المشاركة الكاملة في المجتمع، سواء لاعتبارات إقتصادية أو إجتماعية أو ثقافية أو سياسية. إرتباطا بذلك تعد البطالة احد عوامل وحالات التهميش الإجتماعى، وترجع البطالة في جانب منها إلى أن الأقتصاد هش وضعيف لا يستطيع إنتاج فرص العمل بالمعدلات التى تكفى السكان في سن العمل. أو قد ترجع البطالة إلى عدم تأهيل قوى العمل بنوع المهارات التى يحتاجها سوق العمل، بحيث يقع النقص في ذلك على عاتق نظام التعليم والتدريب في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك فقد يعنى التهميش الاجتماعي عدم إتاحة الفرصة الملائمة للمشاركة السياسية، إما لأن العملية السياسية لا تتم بصورة سليمة، ومن ثم تشعر المواطن بأن فاعليته أو مشاركته لا قيمة لها. أو لأن المشاركة حسب أصولها الصحيحة غير متاحة، الأمر الذى يدفع المواطنين في المجتمع إلى البقاء على ضفاف المجتمع، ليس لهم القدرة على التدفق في المجرى الرئيسى للمجتمع أو هم رافضين لذلك. كما أن التهميش قد يكون ثقافيا، حيث نجد أن هذا النمط من التهميش تسببه إرتفاع معدلات الأمية في المجتمع، الأمر الذى يحرمه من العقلانية والوعى، الذى ييسر له إدراك ما حوله، وهو ما يجعله يسقط دون أن يدري تحت سيطرة جماعات العنف والإرهاب في المجتمع. يضاف إلى ذلك أن التهميش الإجتماعى، الذى قد يوجد في بعض المجتمعات والذى قد ترجع أسبابه إلى أن هناك بعض البشر مستبعدون من الحصول على الفرص الأساسية في المجتمع (٣٦). كإستبعاد بعض الجماعات الإثنية، في بعض المجتمعات من التمتع ببعض الفرص الإجتماعية، أو إستبعاد بعض السياقات الإجتماعية كسيناء أو الصعيد، أو بعض التجمعات الصحراوية من الحصول على بعض الفرص، الأمر الذى يؤدي إلى تهميشها. كذلك هناك

التهميش الإقتصادي والذي يتمثل في خضوع بعض شرائح المجتمع إلى المصاعب التي تقع في حياتهم بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، خاصة أن ٥٠٪ من السكان في مصر يقعون تحت خط الفقر منهم نحو ٢٥٪ يقعون تحت خط الفقر المدقع، وهي الحالة التي قد تدفع الشباب إلى الانحراف أو التطرف. إذ أن الحاجة للمال لإشباع الاحتياجات الضرورية أو حتى الكمالية، أو حتى الحاجة لتحقيق الذات، والتي قد لا تتوفر لدى الفقير أو العاطل قد تدفع الفرد للانحراف، وقد تدفعه للانتماء للتنظيمات المتطرفة التي تقوم بإشباع حاجاته المادية والمعنوية. كما يعد إنتشار ثقافة الفساد في المجتمع أحد عوامل العنف والارهاب في المجتمع. إذ قد يحدث في فترات التحول الإجتماعي أن يستغل البعض هذه الحالة ، للقيام ببعض السلوكيات الفاسدة والتي تعمل على نشر ثقافة الفساد في المجتمع. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها على سبيل المثال والإستيلاء على المال العام والهروب به. حيث يؤدي إنتشار الفساد في المجتمع، وأحياناً تضافر نخبة السياسة والاقتصاد على ساحة الفساد، الأمر الذي قد يؤدي إلى إدانه الجماهير عموماً. غير أن هذا الرفض، قد يتكثف على ساحات بعض المهمشين، الذين يعيشون في ظل ظروف إقتصادية صعبة، الأمر الذي يدفعهم إلى ممارسة بعض الأفعال الانتقامية بسبب تهميشهم الاقتصادي وربما السياسي والاجتماعي، حيث نجدهم قد يلجئون إلى بعض الأفعال الانتقامية والارهابية سواء من أعضاء النخبة أو أعضاء النظام السياسي، أو ضرب بعض الأهداف الاجتماعية العامة، في محاولة لهرز الاستقرار السياسي للدولة والمجتمع، ويقع ذلك حينما يكون النظام السياسي ضعيفاً وهشاً، وهي الحالة التي يفسرها إفتراض الحرمان النسبي (٣٧).

وارتباطاً بما سبق هناك التأثيرات السلبية لوقت الفراغ ، حيث يلعب الفراغ دوراً مباشراً في إنضمام الشباب للجماعات المنحرفة والمتطرفة، إذ إنه إذا لم يستغل الشاب أوقات فراغه في عمل مفيد يحقق أهدافه ويستثمره، فيما يعود عليه بإشباع حاجاته. فإنه قد يتعرض للضجر والملل والإحساس بالدونية،

وبالتالي قد لا يتردد في الانخراط في الجماعات المتطرفة التي تساعد على تحقيق ذاته.

٣- العوامل المتصلة بالشخصية الإرهابية: إذا كنا قد أشرنا في الفقرة السابقة إلى العوامل المتصلة بالإرهاب والتي ترجع بالأساس إلى طبيعة النظام العالمى الذى نعيش فيه، وكذلك العوامل المتصلة ببناء المجتمع الذى تنتمى إليه الجماعات الارهابية، فإننا فى هذه الفقرة سوف نحاول إستكشاف طبيعة الشخصية الإرهابية، وكذلك طبيعة العوامل المتصلة بها، والتي تدفعها لإرتكاب وقائع الإرهاب أو المشاركة فيها. غير أننا نلاحظ منذ البداية أنها شخصية تتولد لديها القابلية للفعل الإرهابى بفعل عوامل عديدة.

من هذه العوامل أن الشخصية الارهابية غير متكيفة مع سياقها الإجتماعى، إذ من الواضح أن البشر فى أى مجتمع من المجتمعات قد يتعرضون لنفس الظروف الضاغطة، غير أن نفعراً قليل منهم هم الذين يستجيبون بالإنضمام إلى التنظيمات الإرهابية. أو أن التنظيمات الإرهابية تجندهم بإعتبارهم المادة البشرية التى يمكن أن يعاد تشكيلها وفق ثقافة هذه التنظيمات وأهدافها (٣٨). وفى هذا الإطار، فإننا نجد أن هؤلاء الأفراد، الذين يرتكبون الفعل الإرهابى غير متكيفين مع سياقهم أو إطارهم الإجتماعى. إما لأنهم ينتمون إلى أسر مفككة ومنهارة أو أورتتهم عدم الإحساس بالدفع العائلى، أو أن هذه الأسر غير قادرة على إشباع حاجاتهم الأساسية، الأمر الذى جعلهم عرضة لتجنيدهم من قبل الجماعات الإرهابية. أو أن لديهم بعض الأفكار المغلوطة التى تفرض عليهم النظر إلى الأشياء بصورة تختلف عن نظرة الآخرين لها. وفى مقابل ذلك نجد أن الجماعات الارهابية توفر إشباع لبعض الحاجات الأساسية للشخصية الإرهابية، ومن ثم تسيطر هذه التنظيمات عليها، من مدخل أشباع حاجاتها الأساسية، يضاف إلى توفير دفع الجماعة لهذه الشخصية بعد أن فقدت دفعها العائلى.

ويتحدد العامل الثانى والمؤسس للشخصية الإرهابية ، بكونها شخصية تفتقد الإعتراف الإجتماعى بها، فهى فى الغالب تشغل مكانه دنيا فى سياقها

الإجتماعى، من الناحية التعليمية فهى أُميه فى الغالب، أو الحصول على شهادة لا تتجاوز مستوى التعليم المتوسط. ثم هى فى الغالب شخصية من بيئة فقيرة من الناحية الإقتصادية، يضاف إلى ذلك فهى شخصية تنتمى فى الغالب إلى المهن الدنيا. وهى المهن التى قد لا تلقى تقديراً إجتماعياً ملائماً، جملة الأمر أن الشخصية الإرهابية لا تلقى الإعتراف الإجتماعى الكافى فى حياتها الطبيعية، وفى سياقها الاجتماعى الذى تعيش فيه. ومن ثم نجد أن التنظيمات الإرهابية تبحث دائماً عن هذا النمط من الشخصيات حتى تتمكن من تجنيدها، فإذا تمكنت من تجنيدها، فإنها تقدم لها إعترافاً إجتماعياً، وترفع من مكانتها حسب قدرتها على إنجاز الأفعال الارهابية والاجرامية والإنحرافية، التى تثير الرعب والخوف بين البشر (٣٩).

من الخصائص التى تميز الشخصية الإرهابية كذلك، أنها حين قيامها بالعمل الإرهابى تعتقد أنها على قدر من السمو، حتى أنه عادة ما يطلق على العضو الفعال والآمر فى الجماعة لقب «أمير» فى حين أن مكانته متدنية من الناحية الإجتماعية وفى سياقها الاجتماعى. وحينما يقوم بالإفعال الإرهابية فإنه يلقى التقدير من الجماعة الإرهابية، وهنا نجد أن الشخصية الإرهابية تقارن بداخلها بين الإعتراف المتدنى الذى تلقاه إجتماعياً من قبل سياقها الاجتماعى المحيط بها، «المنطقة التى تسكن بها»، وبين الإعتراف الاجتماعى الأسمى والأرفع الذى تقدمه له الجماعة الإرهابية، والذى يزيد من ثقته بذاته وكذلك إحترامه لذاته. الأمر الذى يؤكد لديه الإستعداد لفعل أى شئ تأمره به الجماعة، حفاظاً على هذه المشاعر الإيجابية، التى توفر له القدرة على إنجاز الأفعال الإرهابية (٤٠). بل أننا نجده يرحب بالقيام بهذه الأفعال بصورة مستمرة، طلباً لمزيد من إعتراف الجماعة به وبقدراته وتميزه، وجميعها صفات يفتقدها فى سياقها الاجتماعى الواقعى.

مما يميز الشخصية الإرهابية كذلك، أنها على قدر كبير من العدوانية، وذلك يرجع إلى أنه بمجرد إنضمامها إلى التنظيمات الإرهابية، فإنها تعيش معها، وتشارك الجماعة فى تطوير ثقافة فرعية تؤكد على العداء بينها، أو

بالأصح بين الجماعة والمجتمع. هذه الثقافة الفرعية تتحول إلى ثقافة مضادة للمجتمع، تدين كل ما يحدث في المجتمع وترفضه بغض النظر عن محاسنه أو مساوئه. بحيث تعمل هذه الثقافة الفرعية على إعادة تنشئة أفرادها، وفق متطلبات هذه الثقافة المضادة للمجتمع، وتدرجياً تتحول هذه الثقافة المضادة إلى ثقافة إرهابية ذات توجهات عدوانية في العادة. ثم أنها تبحث دائماً عن السلوكيات والوسائل المادية التي تكون أكثر إثارة أو نشرًا للخوف والفرع، ثم أنها ثقافة هروبية، لأنها تدرك منذ البداية أن الفعل الذي تقوم به، هو إنحراف وإجرام بحق المجتمع (٤١).

بالإضافة إلى ذلك تعاني الشخصية الإرهابية من تصلب السلوك، ومن وطأة الأفكار المتصلبة، فهي شخصية تفتقد العقلية المرنة، التي تنظر إلى الشئ من وجوه مختلفة، وتقلب الأمور والقضايا من زواياها العديدة، حتى تصل إلى حكم موضوعي، دقيق وسليم. وبدلاً لذلك نجدها أحادية النظرة، لا تنظر إلى الحقيقة إلا من زاوية واحدة، ومن خلال الأفكار التي تقتنع هي بها دون أن تعطى إعتباراً لقناعات الآخرين، لأن الآخرين يدركون الحقيقة من أكثر من بعد وأكثر من زاوية. ولذلك فإن إصرار الشخصية الإرهابية للنظر إلى الحقيقة على هذا النحو يعبر عن نظرة ضيقة، وجامدة، ترفض الرأي الآخر، ثم توسع الشخصية الإرهابية هذا الإدراك باتجاه رفض الآخر، ثم يستمر في توسيع هذا الإدراك المنحرف، ليندفع باتجاه أفعال لإخضاع الآخر لأفكاره، حتى ولو أدى ذلك إلى قتله ونشر الفرع إلى ساحته.

خامساً: إنحرافات سلوكية أخرى على ساحة الشباب

تعتبر الشخصية الشابة هي أقل أمهات الشخصية في حياة الإنسان من حيث مستوي استقرارها، وكذلك من حيث إرتباطها بمعاني المجتمع، سواء تمثلت هذه المعاني في الثقافة ومنظومات القيم التي تتضمنها، أو أخذت شكل العادات والتقاليد والمعايير والأعراف الضابطة للتفاعل الاجتماعي. وذلك يرجع إلى أن الشخصية الشابة لم يكتمل استيعابها بعد لتراث المجتمع وقيمه ومعانيه، وهو ما يعني أن عملية وأسسه institutionalization لم يكتمل بعد،

أي أنها لم تستوعب كل المضامين الثقافية والاجتماعية بعد، ولذلك نجدها أقل التزاما بالمرجعية الثقافية والأخلاقية للمجتمع. وهو الأمر الذي يجعلها أكثر قابلية لاستيعاب ماهو جديد، سواء كان إيجابيا أو سلبيا . إضافة إلى أنها تكون أميل لتجريب ماهو جديد، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، وهي الحالة التي تجعلها عرضة للمشاركة في سلوكيات أو ثقافات إنحرافية عديدة، نعرض فيما يلي لبعض منها.

١- العنف البيئي والاجتماعي: إذا كانت الشخصية الشابة متوازنة ومستقرة، وهي الحالة التي يكون فيها الضمير الأخلاقي للشباب مسيطراً على غرائزه البيلوجية، فإننا نجد أن هذا الإستقرار ينعكس على سلوكيات الشباب. حيث نجد أن سلوكياتهم ذات طبيعة سلامية معتدلة بعيدة عن العنف، خاصة إذا كانت الإحتياجات الأساسية للشباب مشبعة، ذلك يعنى أن العنف يصبح من السلوكيات الضارة، وذلك لأنه عادة ما يتضمن إضراراً بالآخرين أو بالبيئة المحيطة. وللعنف مظاهر كثيرة، كالعنف اللفظي، كأن يتفاعل الشاب مع الآخرين من خلال توجيه الألفاظ النابية، أو حتى الحديث بلهجة عنيفة، أو إرتفاع الصوت أثناء حوار مع الآخر، أو اللجوء إلى الإهانات اللفظية. بحيث نجد أن هذه السلوكيات العنيفة ما هى إلا تعبير عن توترات مختزنة ومكبوتة خرجت عن سيطرة الضمير الأخلاقي للفرد عليها (٤٢). ذلك بالإضافة إلى العنف السلوكي، أو البدني، وهو العنف الذي ينتهى إلى الإضرار بالآخرين ماديا وبدنيا، بل إننا نجد أن العنف قد يتناول البيئة المحيطة. فالعنف الذي يمارس في الحدائق العامة، مع النباتات والمساحات الخضراء، يؤدى عادة إلى التشوية البيئي، إلى جانب تشوية البيئة الثقافية، حينما يتلفظ الإنسان بألفاظ نابية أو خارجة، فيخدش القيم ويخدش معها حياء وأخلاق الآخرين ويشوه أسماعهم. كذلك العنف يوجة أحيانا إلى البيئة الإجتماعية حينما نتعامل مع الآخرين من خلال سلوكيات تؤذى مشاعرهم. إضافة إلى العنف مع البيئة الطبيعية بتشوية البيئة بدلا من تجميلها، حتى تكون صديقة للإنسان. وينبغى على الشاب أن يتدرب على ضبط إنفعالاته وعليه أن يجرب أنه في موقف العنف عليه أن يضبط

زمام انفعالاته نفسه، ثم بعد أن يهدأ أن يعيد تأمل الموقف الذي كان من الممكن أن تدفعه إلى العنف، حينئذ سوف يشعر بالراحة أنه لم يطاوع غرائزه وأنه قد تحكم في ذاته.

والعنف بطبيعته سلوك متطرف، يندرج في إطار تبني الإنسان المواقف والسلوكيات المتطرفة التي تتعد عن الاعتدال. فممارسة السلوكيات والشعائر الدينية بتطرف يبعد الإنسان عن صحيح الدين، فالدين يسر لا عسر، ويحب الله العمل الدائم وليس العمل الشاق بحيث يصبح التطرف إرهاق للذات، يتحول إلى إرهاقه للغير والعنف معه. وقد نهى الله دائماً عن الفظاظة في الدين، وكذلك نهى عن الاكراه، سواء إكراه الذات أو إكراه الآخر رجلاً أو امرأة، من داخل الأسرة أو من خارجها، سواء كان الآخر دينياً أو عرقياً. فالتعامل المعتدل مع الآخر يؤدي إلى تطوير الإتجاهات الإيجابية والتعاونية بين الآننا والآخر، ويحقق السلام والاستقرار في المجتمع. ويرتبط العنف بالتعصب والتطرف، وجميعها سلوكيات تجعل نظرة الإنسان للأشياء أحادية ومختزلة، بينما الاعتدال يتيح للإنسان أن يقلب الأمور من مختلف جوانبها، وأيضاً يتيح للإنسان أن يرى الجوانب الإيجابية في نظرة الآخرين أو مواقفهم (٤٣).

٢- التدخين وتعاطي المخدرات: برغم أن ضرر التدخين أقل من ضرر تعاطي المخدرات. إلا أنه يعد من العادات المذمومة والمدمرة، سواء لصحة الإنسان أو لصحة الآخرين، كما أن التدخين يعد جسر العبور إلى تعاطي المخدرات. إلى جانب ذلك فإن التدخين يعد إضراراً بصحة الإنسان، وقد أمرنا الله أن نحافظ على النفس وكذلك على المال، وجعل الحفاظ على النفس والمال من المقاصد الشرعية الأساسية. يضاف إلى ذلك أن التدخين يعد من الصفات الشخصية المرفوضة والمنفرة، والتي تشير إلى التخلف وإهدار الوقت والزمن والمال. مثال على ذلك أن التحول من تدخين السجائر إلى تدخين الشيشة، يعنى إستهلاك الوقت في مفسدة بدلاً من إستغلاله في الإنتاج أو ما يفيد. يضاف إلى ذلك أن التدخين خاصة للوسائل المشتركة ناقل للأمراض، وإذا مارسته الأنثى، فإنه يقلص أنوثتها، ويضفى عليها قدراً من الرجولة المرفوضة والغريبة

على طبيعتها وثقافتنا. بالإضافة إلى ذلك فإن التدخين يعد مرحلة من مراحل التحول والتقدم لتعاطى المخدرات، وذلك لوجود أدوات أو وسائل مشتركة بين التدخين وتعاطى المخدرات (٤٤). بالإضافة إلى ذلك يعد تعاطى المخدرات من السلوكيات المدمرة للشباب والأسرة والمجتمع، وإذا كانت المخدرات يتم تعاطيها قديماً للتسلية وقضاء وقت الفراغ، فإن المخدرات في الوقت الحاضر، سواء كانت طبيعية أو تخليقية تقود عادة إلى الإدمان. وللإدمان آثار ونتائج سلوكية عديدة. فمثلاً نجد أن الإدمان يسلب الإنسان إرادته ويدفعه أحياناً لإنجاز أفعال وسلوكيات تتنافى مع كرامته الإنسانية، بل وتتنافى مع تصور الإنسان عن ذاته. كأن يجد الإنسان نفسه مضطراً تحت وطأة الحاجة إلى المخدر، إلى إتيان أفعال ذات طبيعة إنحرافية وسلبية، ما كان يأتيناها لو أنه في حالته السوية. وهناك بعض الجماعات المنحرفة والعصابات التي تستغل هذا الجانب في الإنسان، فتيسر له طريق الإدمان أو تفرضه عليه، حتى تتمكن من السيطرة عليه. كذلك يؤثر تعاطى المخدرات على تقليص نجاحات الإنسان سواء في عمله أو في دراسته، وذلك باعتبار أن المخدرات تسلبه إرادته، ومن ثم تجعله عاجزاً عن إدارة ذاته. فتحت تأثير المخدر قد لا ينجز الإنسان عمله بالكفاءة اللازمة، وتحت تأثير المخدر قد لا يستطيع الإنسان تحقيق التحصيل أو التدريب المطلوب منه، وذلك باعتبار أن تعاطى المخدرات يعطل قدراته وإمكاناته الأساسية، ويجعل الإنسان عاجزاً عن الأداء، وعاجزاً عن تحقيق النجاح. إلى جانب ذلك فإن تعاطى المخدرات يقرب الإنسان من الجماعات المنحرفة، التي تدفع بالشباب إلى ساحة الجريمة والانحراف. فإحياناً يتطلب التعاطى والإدمان المال لإنفاقه في الحصول على المادة المخدرة، وهو ما يدفع بعض الشباب إلى المشاركة في التوزيع والإتجار في المخدرات أى إرتكاب جريمة لمواجهة جريمة أخرى. أو قد يشترك الشباب المتعاطين مع بعضهم البعض في إرتكاب بعض الجرائم التي قد تضر بأنفسهم، كما تضر بالآخرين كإرتكاب جرائم الإغتصاب التي تقع عادة تحت تأثير تعاطى المخدرات وإدمانها. حيث يؤدي الوقوع تحت سيطرة المخدر إلى إضعاف فاعلية

الضمير الشخصى للإنسان، بحيث تصبح الجوانب الغريزية هى المتحكمة فى سلوكه (٤٥). وبطبيعة الحال فإن تعاطى المخدرات لا يضعف الضمير الأخلاقى للفرد فقط، ولكنه يؤجج الجانب الغريزى فى الإنسان، الأمر الذى يجعله أكثر إندفاعاً لإرتكاب الجريمة.

ويقود التعاطى أيضاً إلى إرتكاب جرائم السرقة وربما القتل أيضاً، وذلك يرجع إلى أن جماعة التعاطى والإدمان، تحتاج إلى الإنفاق على المخدر، وهى وأن كانت تعتمد على دخلها، سواء دخل الأسرة، أو دخلها الشخصى، فإن إستمرار التعاطى عادة ما يأتى على دخل الأسرة، ومن ثم فإن ذلك يكون مدعاة لتفجر مشاكل أسرية عديدة، بسبب توجيه دخل الأسرة إلى المخدرات، وهو الأمر الذى يدفع إلى وقوع مشكلات عديدة قد تفجر الأسرة من الداخل. يضاف إلى ذلك فإنه إذا أنفق الشاب مصروفه الشخصى، فإنه يبدأ فى الإحتيال على دخل أسرته، ثم يبدأ فى سرقة بعض الأشياء من داخل الأسرة وبيعها. وإذا كان يعمل فإنه يسرق بعض الأدوات من داخل محل العمل الذى يعمل به، ليشتري بتمن بيعها ما يشبع الحاجة الملحة إلى المخدر. فإذا وجدت الجماعة نفسها فى مأزق الإنفاق على المخدر، فإنها قد تدخل فيما يسمى بالتشكيل العصابى، حيث تسرق جماعة التعاطى لشراء المخدر وتعاطيه. وأثناء السرقة قد تقع جرائم أخرى كالإعتداء، أو حتى القتل، ذلك يحدث لأن الحاجة إلى المخدر يكون لها ضغطها ووطأتها، ولأنها تقتل إرادة الإنسان فى العودة إلى ضميره الأخلاقى الذى تضعفه المخدرات (٤٦).

٣- التحرش الجنىسى: يعد التحرش الجنىسى نتيجة لثلاثة عوامل أساسية ويتمثل العامل الأول فى ضعف الضمير الأخلاقى للمتحرش، وكذلك ضعف تمسكه بالقيم التى يقرها المجتمع، وذلك نتيجة للتنشئة الإجتماعية الضعيفة بطبيعة الحال. ويتمثل العامل الثانى فى إنهيار القيم أو الأخلاق بصورة عامة فى المجتمع لأسباب عديدة، بحيث أصبح الناس لا يتصرفون بصورة سوية فى مواجهة بعض المواقف. اما العامل الثالث فيتمثل فى القانون الرخو، ونعنى بالقانون الرخو، عكس القانون الصارم الذى يطبق على كل من يخالف بلا تمييز،

بحيث يكون هناك يقين لدى الإنسان بأنه إذا ارتكب فعلاً مخالفاً فإنه من المؤكد أن العقاب سوف ينتظره.

إرتباطاً بذلك فإن فعل التحرش يشير إلى الفعل الذى يشكل إعتداء صارخاً على جسد الآخرين بأى من الصور، ويرتكب هذا الفعل عادة مجموعة من الشباب ذوى الضمائر المشوهة، أو التنشئة الاجتماعية الضعيفة. كما يشير إلى أن الشاب الذى يقبل على هذا الفعل، تكون لديه قابلية لإنتهاك القواعد والقوانين في مجالات إجتماعية أخرى. والتحرش الجنى من شأنه أن ينشر حالة من الفوضى أو عدم الأمان في المجتمع، كما أنه قد يكون مدخلاً لإرتكاب كثير من الجرائم، إذا حاولت المتحرش بها الدفاع عن نفسها، بشكل حاد يؤدي إلى إيقاع الأذى بالمعتدى، أو إذا تصادف أن وجد أحد أقاربها في ذات الموقف. أو إذا أصابت النخوة احد المشاهدين للمسرح الذى تقع عليه جريمة التحرش، الأمر الذى يعنى أن سلوكيات بسيطة ومحدودة، يمكن أن تؤدي إلى إنتشار سلوكيات إجرامية عديدة في المجتمع. وقد يطول التحرش السياح القادمين إلى مجتمعنا، كما حدث في بعض حالات التحرش مع السياح، الأمر الذى يضر بصورة المجتمع في الخارج، ومن ثم يؤدي بطبيعة الحال إلى الإضرار بالإقتصاد القومى (٤٧). لأنه سوف يدفع السياح إلى العزوف عن زيارة مجتمعنا، وهو ما يشوه صورة المجتمع، بحيث يصبح من الصعب إستعادة الثقة في مجتمعنا، وهو وضع يضر بالأمن القومى للمجتمع.

ويشير إنتشار هذه السلوكيات في مجتمعنا، بطبيعة الحال إلى حالة من الفوضى الإجتماعية والأخلاقية، وهى الحالة التى ينبغى أن تواجه بقدر من الحسم لأنها تضر بسمعة المجتمع، ومن الممكن أن تواجه بحلول قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى. أما الحلول الفورية والقصيرة المدى، فتتمثل في ضرورة إعمال وتفعيل القانون بصورة صارمة للقضاء على هذه الظاهرة، فمن شأن العقاب القانونى أن يعاقب مرتكب الفعل، وأن يشكل رادعاً في ذات الوقت للآخرين. بينما الحلول الطويلة أو البعيدة المدى، فتتمثل في ضرورة أن نعمل

على إعادة بناء ودعم منظومات القيم الموجهة لسلوكيات البشر في مجتمعنا، وأن نعمل على تقوية الضمير الأخلاقي لشبابنا. من خلال إعادة التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية العديدة والتقليدية، كالأسرة والمدرسة والوسائل الحديثة كالإعلام وتكنولوجيا المعلومات.

٤- إنحرافات وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات: وهى من الإنحرافات الشبابية التى ظهرت حديثاً مع عصر العولمة، حيث الفضاءات المفتوحة، وحيث برزت شبكة المعلومات الدولية «النت» كآلية للتواصل فى المجتمع الافتراضى. حيث يدخل الشباب إلى مواقع شبكة المعلومات الدولية للتفاعل مع آخرين، وبرغم أن شبكة المعلومات لها فوائد جمة يمكن أن يستفيد منها الشباب، على سبيل المثال الإطلاع على أحدث المعلومات العالمية فى مختلف المجالات. بما يجعل شبابنا إذا اجتهد فى هذا الإتجاه، فإن بإمكانه ان يقف على أحدث المعلومات التى يمكن أن يحصل عليها شباب المجتمعات المتقدمة، بيد أن هناك صور عديدة لإساءة إستخدام شبكة المعلومات.

من هذه الصور أن هناك بعض الشباب الذين يجلسون لساعات طويلة إلى جهاز الكمبيوتر منعزلين عن أسرهم، لمتابعة المادة المتنوعة التى يتيحها هذا الجهاز، ومن شأن ذلك أن يعزلهم عن التفاعل الأسرى، وهو التفاعل الذى يعد مدخلاً لتنشئتهم اجتماعياً. حيث يستوعبون من خلال التنشئة الاجتماعية القيم والمعاني التى توجه سلوكياتهم فى مختلف المجالات الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى أن العزلة مع جهاز الكمبيوتر، من شأنها أن تضعف الروابط والعلاقات الأسرية، سواء مع الوالدين أو الأخوة. الأمر الذى يعد مدخلاً لخلع القداسة عن الأسرة، بحيث تصبح الأسرة والحياة الأسرية غير ذات قيمة بالنسبة للشباب حينما يكبر، وإذا كان ذلك يحدث بالنسبة لعلاقة الشاب أو إرتباطه بأسرته الأبوية، فإنه من الطبيعى حينما يتزوج هذا الشاب فإن الحياة الأسرية لا تكون لها أية قداسة بالنسبة له.

وتشير الصورة الثانية للإنحراف فى هذا الصدد، إلى إنزلاق الشباب إلى بعض بعض المواقع المنحرفة، من هذه المواقع المنحرفة مواقع تدعو مثلاً إلى

تعاطى المخدرات، وتحاول أن تزين وتروج لهذا التعاطى. وفي الغالب فإن هذه المواقع تتبع شبكات توزيع المخدرات والاتجار فيها، لتوسيع أسواقها بشكل عام، أو المواقع التى تدعو للشذوذ الجنسى. وتسعى لتصويره بأنه طبيعى، وأنه حق من حقوق الإنسان، وذلك لنشر الشذوذ السائد والمنتشر فى الحياة الغربية، فى حياتنا الإجتماعية وبين شبابنا. بيد أن صورة الانحراف الأكثر خطورة فى هذا الصدد، تتمثل فى وجود بعض المواقع الجنسية، التى تدعو الشباب إلى زيارتها. وزيارة بعض الشباب لها من غير وعى بطبيعة هذه المواقع من شأنه أن يبدد زمانه ووقته. فبدلاً من إنفاق الوقت فى أشياء نافعة ومفيدة ترتقى بحياة الإنسان، كالإطلاع على بعض المعلومات، أو تطوير قدراته وإمكانياته، فإنه يبدد وقته فى متابعة مضامين هذه المواقع الإباحية. ومن شأن متابعة هذه المضامين والصور أن يوسع من مساحة الغريزة عند الإنسان وفى بنيته، بخاصة الشباب، وإتساع مساحة الغريزة يكون له ضغطة على الشاب، حتى يصبح هو الموجه لسلوكياته. وبطبيعة الحال فإنه نظراً لأن الغرائز ذات طبيعة حيوانية برغم لزوميتها لحياة الإنسان، فإنها تصبح منحرفة إذا إنطلقت بدون ضابط أو تنظيم من القيم. بحيث يؤدي تدفقها إلى تحولها إلى سلوكيات إجرامية كثيرة كالتحرش الجنسى، والإغتصاب، والسرقه، وربما الإعتداء الجنسى على المحارم داخل الأسرة. وذلك لأن زيادة ضغط الغريزة من شأنه أن يلغى قدرات الضبط الأخلاقى والعقلى للإنسان (٤٨).

من الصور الإنحرافية التى يقع فيها الشباب وهو يتعامل مع شبكة المعلومات «التحاور أو الشات Chat»، وهو السلوك الذى يبدأ تحاوراً بين إثنين حول بعض الموضوعات أو القضايا العامة. ثم يبدأ فى الإنحدار إلى بعض القضايا الخاصة الأكثر خصوصية، وبخاصة قضايا الجنس أو الحياة الأسرية الخاصة إذا كان أحد الطرفين متزوجاً أو الإثنين معاً. بحيث يمكن أن يؤدي هذا الإنحدار إلى عدة احتمالات، الإحتمال الأول أن يتحول التفاعل فى المجتمع الافتراضى للشباب إلى التفاعل الواقعى. بحيث ينتقل إنحراف المحادثة من على شاشة الكمبيوتر إلى إنحراف واقعى، وفى هذا الإطار يقع الجنس

الحرام. وتقع الخيانات الزوجية بحيث يعد كل ذلك مدخلاً لإنهيار الأسر، وظهور ممارسات أسرية غريبة على مجتمعاتنا وأخلاقنا وحضارتنا كتبادل الزوجات مثلاً. أما الإحتمال الثاني فيتمثل في أنه برغم أن هذه المحادثات أو العلاقات الافتراضية منحرفة ومرفوضة، فإنه قد يحدث أن يتربص أحد أطراف المحادثة بالآخر. يعرف منه أسرارهِ وخصوصياته، ويسجلها له، ثم يحولها بعد ذلك إلى أداة إبتزاز له، ليحصل منه على كل ما يريد، وليس أمام الطرف المغلوب على أمره سوى أن يرضخ لهذه المطالب (٤٩). التي قد تعنى أن يقدم تنازلات من ذاته أو يجبر على دفع أموال للطرف الذي يهدده، أو قد ينتهى الأمر إلى إرباك حياة الشخص الأسرية فتنهار أسرته، أو يجبر على ارتكاب إنحرافات أخرى كان من الممكن أن يكون في غنى عنها.

٥- خضوع الشباب لسطوة ثقافة الإستهلاك: الإستهلاك المعتدل يعد جانباً أساسياً من الحياة الإنسانية، وهو جزء مكمل لدورة حياة الطبيعة التي خلقها الله لتقدم الخبرات التي يستمتع بها الإنسان لإشباع حاجاته الأساسية التي ركبها الله فيه. فقد قال تعالى «وإذ إستسقى موسى لقومه فقلنا أضرب بعصاك الحجر فإنفجرت إثنى عشر عينا قد علم كل إناس مشربهم كلوا وإشربوا من رزق الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين» سورة البقرة الآية ٦٠. وهو تعالى القائل «الذي جعل لكم الأرض فراشا - والسماء بناء وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم، فلا تجعلوا الله أنداداً وأنتم تعملون» البقرة، الآية ٢٢. ذلك يعنى أن هناك دورة مكتملة بين الطبيعة والإنسان، الطبيعة لديها قابلية إنتاج المواد التي تشبع الحاجات الإنسانية، إبتداء من المواد المعنوية كالزمن مثلاً، وحتى المواد ذات الطبيعة المادية كصنوف الثمار والمنتجات الموجهة لإشباع حاجات الإنسان. والإنسان في المقابل عليه أن يجد ويجتهد ليحصل على منتجات الطبيعة، يشبع بها حاجاته إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة وأثناء ذلك فهو يبنى أو يؤسس العمران البشرى، وهو ما يعنى أن مضامين الكون كما خلقه الله إنتاجى كما هو إستهلاكى، سواء كان هذا الإستهلاك ضرورى أو كمالى أو ترفى.

إرتباطاً بذلك فإذا إتجه الإنسان إلى الإستهلاك فقط دون الانتاج، أو إتجه إلى الإنتاج فقط دون الإستهلاك، فإن في ذلك إخلال بدائرة الإنتاج والإستهلاك، بين الطبيعة والإنسان. وذلك يعنى أن الإتجاه إلى الإنتاج أو الإستهلاك الفائض يعنى إخلال بحالة الطبيعة ومتطلبات إجتماع البشر ذاتها. فإذا تأملنا الأوضاع الحالية على الصعيد العالمى فسوف نجد أن المجتمعات المتقدمة أسرفت في عملية الإنتاج فيها، بحيث ظهر مصطلح إنتاج الجملة (٥٠). ومن ثم فقد كان من الطبيعى أن تعمل على تصريف هذه السلع المنتجة وفتح الأسواق وتوسيعها لتستوعب هذه السلع، وذلك حتى تطل عجلة الإنتاج دائرة. ولتحقيق إستهلاك السلع فى الأسواق قامت جهود الإعلان والإعلام وتكنولوجيا المعلومات، للترويج لإستهلاك السلع، ونتيجة لذلك تبلورت ثقافة الإستهلاك. وهى الثقافة التى يتم على أساسها وإستناداً إلى قيمها وأغراءاتها، تتم تنشئة الشباب وفق نوعية حياة ملؤها الإستهلاك، الذى قد يأخذ صوراً عديدة.

من صور الإستهلاك الشائعة والضارة بالشباب إستهلاك الزمن «فالوقت من ذهب» و «الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك»، فى هذا الصدد ينبغى أن ينبغى الشاب وقته بصورة إنتاجية، ويتحقق ذلك إذ هو قد أنفق وقته فى ممارسات مفيدة، كالتدريب العملى فى تخصصه، حتى ولو بدون أجر. فلو كان متخصصاً فى دراسته الجامعية فى أى تخصص، فليحاول أن يلتحق بإحدى المؤسسات خلال العطلة الصيفية التى تكسبه بعض المهارات الواقعية إلى جانب دراسته النظرية. أو أن يحاول أن يكتسب مهارات أخرى يدرك أن سوق العمل يحتاجها. ومن الضرورى أن يتدرب عليها كأعمال الكومبيوتر أو البرمجيات، أو أى أعمال أخرى، بغض النظر عن طبيعتها، إذ ينبغى أن يتحلى الشباب بدرجة عالية من المرونة فى هذا الصدد. على هذا النحو فإن الشاب يستفيد من الوقت والزمن، بما يساعد على تطوير ذاته وقدراته.

يمكن للشباب أيضاً أن ينفقوا وقتهم أيضاً فيما هو مفيد فى القراءة مثلاً، فالقراءة من شأنها أن تطور قدرات الإنسان ومداركه، ويمكن أن تتنوع القراءة، من القراءات الأدبية التى توسع خيال الإنسان إلى القراءات المتخصصة

التي تتصل بإهتمامات الإنسان وتخصصه. وللقراءة أهمية أخرى لكونها تنزع الإنسان من ثقافة الصورة السطحية وغير العميقة، وتدفعه بإتجاه ثقافة الكلمة التي تتميز بالعمق وتستنفر التأمل. وعلى الشاب أن يراعى أن يقسم وقته بين القراءة، التي ينبغي أن تكون فعلاً إنتاجياً، بمعنى أن يعتبرها وسيلة لتوسيع مداركه ومعارفه. وقد فعلت الدولة خيراً إذ روجت لمشروع القراءة للجميع، وهو المشروع الذي يطرح الكتاب بأسعار رخيصة في متناول غالبية الناس، بحيث يحافظون من خلال إقتنائهم، على تطوير قدراتهم وإمكانياتهم وقضاء وقت فراغهم بصورة سوية وسليمة.

بالإضافة إلى ذلك فلا بد أن تطور وعى الشباب بما يجعله عضواً فعالاً في المجتمع، بأن يروج الإعلام للثقافة العقلانية وثقافة الفاعلية والانتاج، كما ينبغي أن تؤكد التنشئة الاجتماعية على ذلك. حيث التأكيد على ضرورة تبني ثقافة الإنتاج وليس ثقافة الاستهلاك، وهى الثقافة التي تذهب إلى إمكانية أن نشبع حاجتنا عند مستوى الضروريات الأساسية، وقدر من الكمليات. باعتبار أننا أولاً في بلد فقير، لا يلائمة أن تتدفق مدخرات أبنائه في قنوات الاستهلاك، كذلك يلائم شبابنا أن لا يكون مستهلكاً، يدخر موارده المحدودة لما هو مفيد. وعلينا أن ندرك أن الشرية الإنسانى بلا حدود إذا ترك الإنسان العنان له، فإنه قد ينحدر بنا إلى عالم الحيوان. ومن ثم فعلى الشاب أن يتصرف بمنطق الإنسان الإقتصادى الذى يتميز بالسلوك الرشيد، والذي يقدم الأهم على المهم، والذي يدرك المنفعة الحدية لكل ما يشتريه أو يستهلكه (٥١).

سادساً: نحو سياسة إجتماعية لمواجهة التطرف والأرهاب

إستناداً إلى العوامل والأسباب التي عرضنا لها، والتي تسبب إتجاه الشباب إلى التطرف والعنف والإرهاب، فإننا في هذه الفقرة نقترح بعض السياسات والإجراءات التي يمكن أن تساعد في دمج الشباب في المجتمع. بحيث يرتبطون به عضواً، ولا يكونوا عرضة للإغتراف في سلوكيات التطرف، أو لإستهوائهم بواسطة أى من الجماعات الدينية المتطرفة، وإستناداً إلى ذلك نطرح عدة سياسات وأساليب لمواجهة التطرف عند الشباب.

ويتمثل البعد الأول في السياسة الاجتماعية للمواجهة في ضرورة محافظة الدولة على سيادتها وإستقلالها، وذلك يرجع إلى أننا نعيش في عالم تشكل المصالح فيه «البوصلة» التي تضبط تحرك الدول على ساحته، وحتى تصبح الدولة قوية في نظر مواطنيها فإن عليها أن تحافظ على كيانها ومواردها. وأن لا تجعل من نفسها موضع إبتزاز من دول أخرى، تستغل الإتصال بإحدى جماعاتها، أو تعمل على تأليب جماعاتها على بعضها البعض، وفي قلب هذه الفوضى تتدخل في شئونها، وتهدر إستقلالها. وحتى تحقق الدولة إحتوائها لمواطنيها، وعدم خروجهم عليها، فإن عليها أن تتصرف مع مواطنيها على أساس من إحترام مبدأ المواطنة، حيث لا تفرق بين مواطنيها على أساس من تبايناتهم الإثنية. فالجميع في الوطن سواء، كما عليها أن تؤكد على مبدأ الوحدة في التنوع، بحيث تؤدي مثل هذه الاجراءات إلى سد الثغرات التي يمكن أن تستغلها الدول الأخرى للتدخل في شئونها، وتآليب جماعاتها على بعضها البعض.

ويؤكد البعد الثاني على ضرورة إشباع الدولة لحاجات مواطنيها، ففي عصر الفضاءات المفتوحة، لم يعد بالإمكان إبقاء الدولة على مواطنيها محرومين من إشباع حاجاتهم الأساسية، دون توقع ردود فعل سلبية من جانبهم، ذلك يرجع إلى أن الفضائيات تنقل إليهم نوعية الحياة القائمة في المجتمعات الأخرى. بحيث يؤدي قيام المواطنين بمقارنة نوعية الحياة التي يعيشون في إطارها، بنظائرها في المجتمعات الأخرى، إلى أن تكون المقارنة في الغالب لغير صالح الدولة العاجزة عن إشباع الحاجات المختلفة لأبنائها. الأمر الذي يخلق فجوة بينهما وبين مواطنيها، إذ أنه على ساحة الحرمان من إشباع الحاجات الأساسية تنمو المشاعر السلبية بين المواطنين والدولة، وتشكل إطاراً خصبا لنمو وتكاثر الجماعات المضادة للدولة، ومن بينها جماعات التطرف والإرهاب والعنف. لذلك من الضروري أن تعمل الدولة القومية على تطوير السياسات، التي توفر الحد الأدنى لإشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها، حتى لا يصبح حرمانهم هو الظرف الذي يجعلهم عرضه لتجنيدهم من قبل هذه الجماعات.

ويتصل البعد الثالث للسياسة الاجتماعية للمواجهة بضرورة الإهتمام بالتربية الدينية والأخلاقية للشباب، وفي هذا الإطار من الضروري أن نعيد النظر في نظمنا التعليمية، بحيث نجعل مادة الدين من المقررات الأساسية التي يتعلمها الطفل في المراحل التعليمية قبل الجامعية، والشباب في المرحلة الجامعية. بحيث نربي أبناءنا على قيم دينية وسطية ومعتدلة، تتيح لهم أن يفهموا الدين في أصوله الصحيحة والمرنة وغير الجامدة، بحيث يساعدهم ذلك على الوقوف في مواجهة أية جماعات دينية متطرفة، تشوه الدين وتتحرف به. بل إننا نجد أن هذا التعليم الديني المعتدل سوف يوفر الفهم الملائم والصحيح للدين، بحيث يتمكن من حصار الفكر الديني المتطرف. حتى يمنع من الإنتشار. وذلك لأن إنتشار التطرف الديني، أحيانا ما يكون بسبب جهل المستمع أو الملتقى بقيم الدين ومبادئه، ولذلك فإن التوعية أو التعريف بصحيح الدين سوف يفوت الفرصة على الجماعات المتطرفة.

بالإضافة إلى ذلك من الضروري أن نعمل على تطوير الدعوة الدينية التي يقوم بها الدعاة، فالدين ليس تخويفاً من النار ولا ترغيباً في الجنة فقط، وإنما هو إلى جانب ذلك تعريف بشئون الحياة، وتوجيه لأسلوب الإرتقاء بحياتنا، وأن في ذلك تفعيل لقيم الدين ومبادئه. بالإضافة إلى ذلك فإنه على الدعوة الدينية في المساجد مثلاً، أن تناقش مسائل وقضايا يومية وحياتية، مثل نظافة الشارع والإهتمام بالمؤسسات العامة والطرق العامة والمواصلات العامة. وكذلك على الدعاة أن يوضحوا للبشر أهمية أن يكونوا متسامحين مع الآخر، وعلى الدعاة أن يدربونهم على الأخلاص والإتقان في العمل، وكذلك الإنضباط في العمل بحيث تتسرب قيم الدين ومبادئه لتنظيم الحياة اليومية للبشر. كذلك من الضروري أن يوضح الدعاة معنى التطرف بالدين، وأن يبرزوا أن ذلك جريمة في حق الدين أو إنحراف به، وأن التطرف ليس من الدين في شيء. ذلك يتحقق إذ تبنى الأزهر الشريف دعاوى التجديد الديني، سعياً وراء تفسير الدين، بما يجعله قادراً على التعامل مع مشكلات الحياة اليومية للبشر، ففهم الدين الصحيح يشكل بلا شك عائقاً أمام إنتشار التطرف في المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري فتح قنوات المشاركة واسعة، إذ من الضروري أن تفتح قنوات المشاركة واسعة أمام الشباب، بل أنه من الضروري أن ندرّبهم على المشاركة السليمة. ويبدأ تدريبهم في المراحل التعليمية ما قبل الجامعة، إضافة إلى المرحلة الجامعية، ويمكن أن يتحقق ذلك بوسائل عديدة. من هذه الوسائل أن نعيد إحياء صيغة الأسر الجامعية، حيث يمكن أن تتشكل الأسر بواسطة الطلاب وريادة أحد الأساتذة. حيث يجتمعون معا ويتدربون على أسلوب المشاركة في الحوار حول موضوع معين، وكذلك أسلوب إتخاذ القرار. يضاف إلى ذلك من الضروري الإهتمام بالإتحادات الطلابية، وأن تكون المشاركة فيها وفق معايير سليمة، كما أنه من المهم أن تتميز إنتخاباتها بالنزاهة والشفافية، وذلك حتى ندرّب أبناءنا وفق المعايير الصحيحة للمشاركة. بالإضافة إلى ذلك من الضروري أن تسعى الأحزاب إلى تجنيد الشباب في عضويتها، وعقد الندوات والمحاضرات التي تطور وعيهم فيما يتعلق بالمشاركة. كما تعقد الندوات والمحاضرات لتوعيتهم بصورة موضوعية بمختلف القضايا الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي يواجهها المجتمع، والتي ينبغي أن تنال إهتمامهم، بحيث تساعد كل هذه الإجراءات في بناء شريحة من الشباب الملتزم بقضايا وطنه والأكثر إرتباطاً بهذا الوطن، والأعمق إنتماءً له.

إلى جانب ذلك من المهم تطوير الأداء الإعلامي، وفي هذا الإطار علينا أن نؤكد على الإعلام الملتزم بتراث وهوية مجتمعه وأمته. وإذا كان من الصعب علينا أن نتحكم في الإعلام الخارجي وتأثيره على شبابنا، فليعمل إعلامنا على دعم الضمير الداخلي لشبابنا. حتى يمتلك درعاً أخلاقياً يحميه من الإنحراف، كما يحميه من السقوط في براثن التطرف. وفي هذا الإطار من الممكن أن يبدع ويذيع الإعلام الأعمال الدرامية، التي تتضمن عديد من القيم والمبادئ الأخلاقية السوية، التي تساعد في بناء الضمير الأخلاقي والديني السليم والصحيح، بحيث يشكل هذا الضمير درع يحمي الشباب من التطرف. كما أن على الإعلام أن يوضح بصورة غير مباشرة أن التطرف يعد خروجاً على الدين، وبذلك تصبح التربة المصرية تربة غير صالحة لنمو التطرف الديني. ذلك بالإضافة إلى توجيه

الأعمال الدرامية، التى تعالج التطرف والجماعات المتطرفة بصورة غير مباشرة، حتى يقتنع الشباب بإنحراف التطرف الدينى، بإعتباره جريمة ويجندوا أنفسهم لمحاربته. بالإضافة إلى ذلك من الضروري أن تلعب مؤسسة الأزهر الشريف دوراً محورياً من خلال الإعلام، بإتجاه توضيح أن التطرف الدينى خروجاً على الدين، ومن ثم فهو مدمر للدين مثلما هو مدمر للمجتمع، إضافة إلى تدميره للمتطرفين أنفسهم.

ذلك يعنى أنه من الضرورى أن يبذل الإعلام دوراً أساسياً فى تنشئة الجماهير، حتى يؤسس بيئة غير مواتية لنمو الإرهاب، وفى نطاق ذلك من الضرورى أن يعمل الإعلام على التنشئة الأخلاقية للمجتمع. وكذلك أن تؤكد برامجه على تنشئة المواطنين تنشئة دينية وسطية بحيث تؤدي هذه التنشئة الأخلاقية والدينية الوسطية، إلى قطع الطريق أمام أية جماعات دينية متطرفة أو إرهابية، لأن الجماهير سوف تكون واعية بدينها الوسطى المعتدل. يضاف إلى ذلك فإنه من الضرورى أن يراعى الإعلام أن لا يضر بالقيم الاجتماعية والأخلاقية، عن طريق بعض المادة الإعلامية التى تتضمن قدر من الإباحية، حتى لا يستنفر ذلك اخلاق الجماهير. إلى جانب ذلك فإنه من الضرورى أن يعمل الإعلام فى إتجاه تطوير وعى الجماهير بالقضايا الاجتماعية والسياسية والإقتصادية العامة، والمشكلات والصعاب التى يواجهها المجتمع، حتى يكون أفراد المجتمع على وعى بها. فذلك من شأنه أن يربطهم بمجتمعهم، بما يجعل منهم بيئة غير مواتية للإرهاب، كما هى غير آمنة بالنسبة للإرهابيين الذين قد يرتكبون أفعالاً سلبية فى حق الجماهير.

ومن الضرورى توليد فرص عمل للشباب، وذلك لقطع الطريق على جماعات التطرف الدينى والعنف، وإرتباطاً بذلك من الضرورى العمل فى إتجاه توليد فرص عمل للشباب، بخاصة خريجى الجامعات، ويمكن أن نحقق ذلك من خلال ثلاثة أبعاد. البعد الأول التوسع فى ميزانية الصندوق الاجتماعى لزيادة إقتراض الشباب لبناء المشروعات الصغيرة، وحتى نحقق احتمالية النجاح فإنه من الضرورى أن يعمل الصندوق على تشكيل لجنة تتولى إقتراح المشروعات،

التي يمكن أن يؤسسها الشباب، وتقوم بدراسة الجدوى لها. بحيث يختار الشباب من بين هذه المشروعات ما يناسبه، ذلك بالإضافة إلى عقد دورات للشباب الذين سوف يسند إليهم القيام بمشروعات، تتعلق بدراسة الجدوى، أو بتدريبهم على الإجراءات لنجاح هذه المشروعات، أو حول أفضل أساليب التسويق، حتى يقوم الشباب بهذه المشروعات، وهناك احتمال كبير لنجاحهم في ذلك.

بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تتأسس منظمات غير حكومية تتولى تطوير فرص عمل للشباب من خلال مشروعات يعملون بها، مثلاً منظمة أهلية لمحو الأمية، ويمكن تتولى المنظمة محو الأمية بالميزانية المرسودة لذلك من قبل الدولة، وفي ذات الوقت تقوم بتشغيل الشباب في هذا المجال. وإذا كانت نسبة الأمية في مصر نحو ٣٠-٤٠٪، فنحن امامنا عدة سنوات بهذه الأسلوب، نضمن خلالها توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب. ذلك بالإضافة إلى أنه من الممكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية ببعض المشروعات التي تمول من قبل الهيئات الدولية، أو تمول بواسطة الصندوق الإجتماعي، إضافة إلى تبرعات من رجال الأعمال، بحيث تؤسس هذه المنظمات غير الحكومية المشروعات لتوفير فرص عمل للشباب.

بالإضافة إلى ذلك من الضروري أن يتجه القطاع الخاص إلى تأسيس المشروعات الكثيفة العمالة، ويمكن في هذا الإطار دراسة التجربة اليابانية والتجربة الصينية في هذا الصدد. حيث إمكانية الاستفادة من التوسع في الاستفادة من العمل بالمنزل، أو العمالة المؤقتة للقيام ببعض الأعمال المؤقتة نظير مكافأة بالقطعة. يضاف إلى ذلك من الضروري أن يبحث القطاع الحكومي عن حلول مبدعة للقيام بمشروعات العمالة الكثيفة، والقادرة على إستيعاب طاقات الشباب الذي يعاني من البطالة. إلى جانب ذلك من الضروري أن تنشط وزارة القوى العاملة بعقد الإتفاقيات مع الدول الأفريقية- وليس التركيز فقط على دول الخليج- لإمكانية تشغيل العمالة الجامعية المؤهلة في إطارها. بحيث نعمل من كل إتجاه على محاصرة ظاهرة البطالة بين الشباب، حيث يؤدي توفير فرصة

العمل والدخل إلى توفير ما يشبع الحاجات الأساسية للشباب وما يساعده على قيادة نوعية حياة إنسانية وملائمة تشكل درعاً حامياً له من التطرف أو الإستهواء من قبل الجماعات الدينية المتطرفة.

إضافة إلى ذلك ينبغي محاربة الفساد والانحراف، إذ أنه كما أشرت يعد الفساد من أهم الوسائل التي تعمل باتجاه تدمير رأسمال المجتمع، وبالتالي فهو يساهم بشكل غير مباشر في عدم تمكين الدولة من إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها. بالإضافة إلى أن الفساد وغيره من الظواهر الانحرافية ذات الطبيعة السلبية، التي قد تنتشر في المجتمع، تلعب في الغالب دوراً في إستفزاز أو إستنفار مظاهر الإحتجاج الإجتماعي، وأبرزها الأفعال والسلوكيات ذات الطابع الإرهابي. ولذلك فإنه لكي تحقق الدولة إستقرارها، فإنها ينبغي أن تحارب كل مظاهر الفساد والرشوة والانحراف على ساحتها، بحيث يساعدها ذلك من ناحية على منع الظروف والأسباب التي تؤدي إلى تفجير العنف والإرهاب على ساحتها. إضافة إلى أنها من ناحية أخرى تمنع أى تعاطف جماهيري مع هذه الجماعات، حيث تتحول الجماهير إلى بيئة معادية لهذه الجماعات، لأن أفعالها سوف تبدو غير منطقية وغير عقلانية من وجهة نظر المجتمع حينئذ.

وأخيراً ينبغي تضافر الحوار والردع، فيما يتعلق بالتعامل مع الجماعات المتطرفة، في هذا الإطار فإنه من الضروري أن نبذل الجهد لتوعية الجماعات المتطرفة، خاصة تلك التي تم القبض عليها بسبب حوادث عنف وتطرف شاركوا فيها، وذلك من خلال الحوار الجاد مع هذه الجماعات حول مختلف القضايا التي سببت تطرفهم. إضافة إلى توضيح موقف الدين من هذه القضايا، وذلك لكي نوضح فهم طبيعة الدين المرنة المتسامحة المعتدلة والوسطية. وأن التطرف أبعد ما يكون عن الدين، وأن الدين يرفضه، وأن لنا في رسول الله أسوة حسنة، فهو صلى الله عليه وسلم لم يكن متطرفاً، ولا جامداً ولا فظ غليظ القلب، وأن ما يفعله المتطرفون هو خروج عن صحيح الدين.

فإذا لم ينفع الحوار معهم، فإن العقاب الصارم والرادع لهم يكفى لعودتهم إلى جادة الصواب، فإذا إتفقنا على أن التطرف الدينى مرض يصيب المجتمع،

فإنه من الضروري العلاج، حتى ولو كان العلاج جراحيا وبالعقاب. حيث يمكن أن يلعب الردع دوراً في إرجاع المتطرفين إلى جادة الصواب، بل ودفع الآخرين الذين لديهم القابلية للتطرف، بإتجاه عدم الإنخراط في الجماعا الدينية المتطرفة.

ذلك يعنى أنه من الضروري أن يكون القانون صارما في مواجهة مرتكبى الأفعال الإجرامية، سواء مرتكبى هذه الأفعال أو المتعاونين معهم، أو الذين لديهم معلومات عنهم، لأن أفعالهم تضر بأمن الوطن، والإعتداء على الوطن جريمة. بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري أن تعمل الأجهزة الأمنية بمنطق الوقاية، بمعنى ان تسعى في الأوقات التى لا ترتكب فيها أفعال إجرامية أو إرهابية، بإتجاه التعرف على الشبكات الإرهابية لوأدها قبل إرتكاب أفعالها، حتى تعمل على إجهاض هذه الشبكات، وتجهض معها الأفعال الإرهابية المحتملة.

المراجع

1. Belaid, Sadok, The Role of Religions Institutions in Support of the State "in" Dawisha Adeed & Zurtman. L. William "EDS" Beyond Coercion, The Durability of the Arab State, London, Croom Helm, 1988, p, 152.
٢. على ليلة، السودان إلي أين ، تأملات في مسألة دارفور ، «بحث» مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، ٣٠ يونية ٢٠٠٧.
3. Featherstone M, Global Culture, Nationalism, Globalization and Modernity, 1990, Sage, p, 17.
4. Ibid, p, 21.
5. Sadok Belaid & Others, Op, citp, 73.
٦. على ليلة: تقاطعات العنف والارهاب في زمن العولمة، مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠٠٧، ص ٣٢.
٧. محمود عودة، على ليلة: تاريخ مصر الاجتماعي، كتاب التعليم المفتوح ٢٠٠٢، ص ٢٦١.
٨. على ليلة، الشباب والمجتمع، أبعاد الاتصال والانفصال، المكتبة المصرية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ١١٣.
٩. على ليلة، وآخرون، تعاطى المخدرات بين شباب العشوائيات، دراسة ميدانية لمنطقة الشرايبة، منشورات صندوق مكافحة وعلاج الادمان والتعاطى، والمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، ٢٠٠٢، ص ١٣.
١٠. على ليلة، تقاطعات العنف والارهاب في زمن العولمة، مرجع سابق، ص ٥٣.
11. Sadok Blaid & Others, Op, Cit, p, 125.
١٢. على ليلة، الشباب والمجتمع، أبعاد الاتصال والانفصال، مرجع سابق، ص ١٠٣.

١٣. نفس المرجع، ص ١٠٤.

14. Dekejimian, R. Hrair; Islam in Revolution, Fundmentalism in the Arab World, Seryacuse University Press, 1982, p, 143.

١٥. على ليلة، الاعلام والمجتمع، تشكيل الثقافة وبناء المجتمع الافتراضي، قرطبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٩٧.

١٦. على ليلة، الشباب والمجتمع، القضايا والمشكلات، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠٠٨، ص ١٧٦.

١٧. نفس المرجع، ص ١٧٧.

١٨. نفس المرجع، ص ١٨٠.

١٩. نفس المرجع، ص ١٨٣.

٢٠. الهادي السعيد عرفة، براءة الاسلام من كل جرائم العنف والقتل والارهاب بكافة صورها وأشكالها، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث للمواجهة التشريعية لظاهرة الارهاب على الصعيدين الوطني والدولي، جامعة المنصورة، كلية الحقوق، القاهرة، ٢١-٢٢ إبريل، ١٩٩٨، ص ٦١.

٢١. نفس المرجع، ص ٢١.

٢٢. نفس المرجع، ص ٦٤.

٢٣. نبيل أحمد حلمي، التحديد القانوني لجريمة الارهاب الدولي، وثيقة مفهوم الارهاب والمقاومة، يوليو ٢٠٠٣، ص ٣٣.

٢٤. الهادي السعيد عرفة، مرجع سابق، ص ٦٣.

٢٥. على ليلة: الاعلام والمجتمع، تشكيل الثقافة وبناء المجتمع الافتراضي، مرجع سابق، ص ١١٣.

٢٦. نبيل احمد حلمي، مرجع سابق، ص ٧٣.

٢٧. على ليلة، الاعلام والمجتمع، تشكيل الثقافة وبناء المجتمع الافتراضي، مرجع سابق، ص ٩٨.

٢٨. الهادي السعيد عرفة، مرجع سابق، ص ٦٥.

٢٩. نبيل أحمد حلمي، مرجع سابق، ص ٣٥.
٣٠. صلاح الدين حافظ، قمة لمواجهة الارهاب ومواجهة التدهور، الأهرام في ٢٧/٧/٢٠٠٥.
٣١. سعيد اللاوندي، تساؤلات حول تفجيرات كفر الشيخ، جريدة الأهرام، في ٢٥/٧/٢٠٠٥.
٣٢. الهادي سعيد عرفه، مرجع سابق ص ٦٧.
٣٣. صلاح الدين حافظ، مرجع سابق.
٣٤. يونان لبيب رزق، مطايرد التاريخ المصري، الاهرام في ٢٥/٧/٢٠٠٥.
٣٥. على ليلة، تأثيرات العولمة على المجتمع والدولة في الشرق الأوسط «في» مصر والشرق الأوسط، إدارة الشئون المعنوية بالقوات المسلحة «تحرير» اسامة الغزالي حرب، يناير ٢٠٠٠، ص ٤٦١.
٣٦. نفس المرجع، ص ٤٦٣.
٣٧. نفس المرجع، ص ٤٦٥.
٣٨. محمد حسن الحفناوي، الارهاب لا دين ولا أخلاق، كلام معقول، الأهرام، في ٢٥/٧/٢٠٠٥.
٣٩. صلاح الدين حافظ، مرجع سابق.
40. Parsons, Talcott the Social System, The Free Press, Glencose, 1952, p, 42.
٤١. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، «إختراق الثقافة وتبديد الهوية» مكتبة الانجلو المصرية، ٢٠١١، ص ٢١١.
٤٢. على ليلة، تقاطعات العنف والارهاب في زمن العولمة، مرجع سابق، ص ٢٣٣.
٤٣. على ليلة وآخرون، تعاظم المخدرات بين شباب العشوائيات، دراسة ميدانية لمنطقة الشراية، مرجع سابق، ص ٨٣.
٤٤. نفس المرجع، ص ٩٢.

٤٥. نفس المرجع، ص ١٣٢.
٤٦. على ليلة، العنف السياسي
٤٧. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مكتبة الأنجلو المصرية، الكتاب الثالث، ٢٠١١، ص ٢٤٣.
٤٨. نفس المرجع، ص ٢٤٥.
٤٩. نفس المرجع، ص ٢٤٦.
٥٠. على ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، الأبعاد الثقافية والاجتماعية، إختراق الثقافة وتبديد الهوية، مرجع سابق ص ٢٥١.
٥١. نفس المرجع، ص ٢٢٥.